

أَحَادِيثُ وَمَرْوِيَّاتُ
فِي الْمِيزَانِ
(٢)

٢- حديث: « مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ
يَعْتَاذُهُ الْفَيْئَةُ بَعْدَ الْفَيْئَةِ ... »

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ

مُتَقَرَّبًا إِلَى الْحَقِّ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
[النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧١﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ
الْأُمُورِ مُخَدَّاتُهَا، وَكُلُّ (١) بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

(١) هَذَا هُوَ الثَّابِتُ الْمَحْفُوظُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ
مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ، كَمَا رَوَاهُ جَمْهُورُ أَصْحَابِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ،
وَسُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، وَوَهْبُ بْنُ خَالِدٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ،
إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ،
إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

فَهَذِهِ هِيَ الْحَلَقَةُ الثَّانِيَةُ مِنْ سِلْسِلَةِ «أَحَادِيثٍ وَمُرَوِّياتٍ فِي الْمِيزَانِ»،
بِعُنْوَانٍ: «حَدِيثٌ: «مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يَعْتَادُهُ الْفَيْئَةُ بَعْدَ
الْفَيْئَةِ . . .» فِي الْمِيزَانِ»، بَعْدَ انْقِطَاعِ طَوِيلٍ بَلَغَ أَحَدَ عَشَرَ عَامًا، وَهُوَ يُمَثَّلُ

= مُحَمَّدٍ، وَيَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ، وَآخَرُونَ. وَمُقْتَضَى صَنِيعِ مُسْلِمٍ أَنْ يَكُونَ هُوَ لَفْظٌ وَكَعِبٌ عَنِ
الثَّوْرِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ بِهِ؛ حَيْثُ أَحَالَ عَلَى رِوَايَةِ الثَّقَفِيِّ، وَقَالَ: «ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ
الثَّقَفِيِّ».

لَكِنْ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ وَكَيْعٍ، بِلَفْظٍ: «وَكُلُّ مُخَدَّئَةٍ بِذَعَةٍ» وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا
الْبَيْهَقِيُّ. وَالَّذِي يَعْنِيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».
وَخَالَفَ جَمِيعَ هَؤُلَاءِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ؛ فَرَوَاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ جَعْفَرٍ، بِهِ؛ بِلَفْظٍ:
«وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا، وَكُلُّ مُخَدَّئَةٍ بِذَعَةٍ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ».
وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ تَحَاشَاهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، وَأَوْرَدَهَا ابْنُ خُرَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»
بِالتَّحْوِيلِ مَعَ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، وَقَالَ: «وَلَفْظُ أَنَسِ بْنِ عِيَاضٍ مُخَالَفٌ لِهَذَا
الْلَفْظِ».

وَفِي الْحَقِيقَةِ؛ أَنَّ لَفْظَ جُمْهُورِ الرِّوَاةِ عَنِ جَعْفَرٍ كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ وَفِي السِّيَاقِ نَفْسِهِ.
وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللهُ؛ وَإِنْ صَحَّحَ لَفْظَ النَّسَائِيِّ بِالزِّيَادَةِ فِي «إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى إِبْطَالِ
التَّحْلِيلِ»، مِنْ «الْفَتَاوِي»: (٣ / ٥٨) - كَمَا فِي «حُطْبَةِ الْحَاجَةِ» لِلْعَلَامَةِ الْأَبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ:
(ص ٣٠) -؛ فَقَدْ طَعَنَ فِي ثُبُوتِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوِي»: (١٩١ / ١٩)؛ فَقَالَ:
«وَلَمْ يَقُلْ: وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»، ثُمَّ شَرَعَ فِي بَيَانِ عَدَمِ صِحَّةِ هَذَا الْمَعْنَى.
وَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَيَّضَ لِي أَخَا كَرِيمًا يَسْأَلُنِي عَنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْذُ عِدَّةِ سَنَوَاتٍ؛ مَا
تَفَطَّنْتُ إِلَى شُدُودِهَا - بَعْدَ التَّقْصِي النَّامِ لَطَرُقِي هَذَا الْحَدِيثِ -، وَإِنْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ
مَسْعُودٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا -.

المُدَّةَ الَّتِي تَلَتْ خُرُوجَ الْحَلْقَةِ الْأُولَى مِنْ هَذِهِ السُّلْسِلَةِ الَّتِي أَرْجُو اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُبَارِكَ لِي فِيهَا، وَكَانَتْ: «حَدِيث: «قَلْبُ الْقُرْآنِ يَس» فِي الْمِيزَانِ».

وَكَانَ ذَلِكَ لِأَسْبَابٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا، وَالَّتِي يَعْلَمُ الْكَثِيرُونَ مِنْهَا الْمُعَانَاةَ مِنْ اشْتِدَادِ (مَرَضِ السُّكْرِيِّ)، لَكِنَّهُ - بِلُطْفِ رَبِّي وَفَضْلِهِ - لَمْ يَعْنِنِي تَمَامًا عَنِ الْبَحْثِ وَالدِّرَاسَةِ، وَلَوْ كُنْتُ مِنْ أَنْصَارِ الْاسْتِعْجَالِ فِي التَّصْنِيفِ لَرُؤِيَ لِي الْعَدِيدُ مِنْهَا.

وَلَا شَكَّ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ - بِمُضِيِّ الزَّمَانِ - يَتَلَقَّى مَعَارِفَ وَاسْتِفَادَاتٍ، وَيُحْصِلُ ثَمَارًا طَيِّبَةً أَثْنَاءَ بَحْثِهِ فِي الْعَمَلِ، وَمُحَادَثَتِهِ مَعَ إِخْوَانِهِ.

أَمَّا بِخُصُوصِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقِصَّتُهُ مَعِيَ قَدِيمَةٌ:

فَمُنْذُ أَيَّامِ الشَّبَابِ، وَأَنَا أَقْفُ - مِنْ حِينِ لَأَخَرَ - عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ: «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ»، وَاسْتِشْهَادِ آخَرِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ أحيانًا؛ وَأَنَا مُتَعَجِّبٌ وَمُتَحَيِّرٌ بَعْضَ الشَّيْءِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِأَسِيمَا أَنَّهُ قَدْ أَتَى عَلَيَّ وَعَلَى كَثِيرِينَ غَيْرِي زَمَانٌ كُنَّا نَنْظُرُ فِيهِ أَنَّ عِبَارَةَ: «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ» مِنْ نَحْوِ الْمُنْذِرِيِّ وَالْهَيْثَمِيِّ تَعْنِي صِحَّةَ الْحَدِيثِ الَّذِي قِيلَتْ فِيهِ.

وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَمُنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْنَا بِالشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَلْبَانِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَجَزَاهُ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ خَيْرًا -؛ فَيُيَسِّنُ لَنَا سَقَمَ هَذَا الْفَهْمِ، وَعَوَارَ هَذَا الْمَسْلُوكِ.

وَكَنْتُ قَدْ جَمَعْتُ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَصَفَهَا الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا الْوَصْفِ، أَوْ جَوَّدَ أَسَانِيدَهَا، أَوْ حَسَّنَهَا فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»،

وَهَمَمْتُ بِجِدِّ فِي إِيرَادِ طَائِفَةٍ مِنْهَا فِي كِتَابِ سَمِّيْتِهِ «فَضْلُ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ»، الَّذِي شَاءَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ أَنْ يُفْقِدَ مِنَ الْأَخِ الْفَاضِلِ الَّذِي دَفَعْتَهُ إِلَيْهِ لِشَرِّهِ، وَلَوْ كَانَ تَمَّ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، لَعَرَّضَنِي لِكَثِيرٍ مِنَ الْحَرَجِ! وَيُقَدَّرُ رَبِّي - الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ - أَنْ تَقَعَ عَيْنَايَ ذَاتَ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ عَلَى تَرْجَمَةِ (عْتَبَةَ بْنِ عَمْرِو الْمُكْتَبِ) مِنْ «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ: (٢ / ٧٧٩) - وَهَذَا كِتَابٌ لَا يَفْطُنُ الْكَثِيرُونَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْكُنُوزِ -؛ فَذَكَرَ عَنِ الْبُخَارِيِّ رِوَايَةَ هَذَا الرَّجُلِ لِحَدِيثٍ: «لِلْمُؤْمِنِ ذَنْبٌ يَغْتَاذُهُ الْفَيْئَةُ بَعْدَ الْفَيْئَةِ . . .»؛ فَكَتَبْتُ تَحْتَ اسْمِهِ:

«وَتَقَهُ ابْنُ حَبَانَ (٧ /) - كَذَا بِتَرْكِ مَوْضِعِ الصَّفْحَةِ - وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ (لَا أَعْرِفُهُ) وَوَهُمْ بَعْضُهُمْ فَرَوَاهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ عَنْ عُبَيْدَةَ الْمَكْتَبِ عَنْ عَكْرَمَةَ - كَذَا كَتَبْتُهَا - بِهِ (الْكَبِيرُ ١١ /)».

هَكَذَا كَانَ تَعْلِيْقِي مِنَ الْحَافِظَةِ وَقَتِّهَا، وَمُنْذُ تِلْكَ اللَّحْظَةِ وَأَنَا مُعْتَقِدٌ أَنَّ فِي ثُبُوتِ هَذَا الْحَدِيثِ نَظْرًا، دُونَ تَفْكِيرٍ فِي سَائِرِ طُرُقِهِ أَوْ تَطَلُّبٍ لَهَا، لَكِنَّ الْإِثْبَاتَ الْعِلْمِيَّ لِهَذَا الْاِعْتِقَادِ لَمْ يَخْرُجْ إِلَى حَيْزِ التَّنْفِيذِ إِلَّا بَعْدَ نَحْوِ بَضْعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ مِنْ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ!

وَالْأَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّي كَلَّمَا وَقَفْتُ عَلَى مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ أَكُنْ أَقْفُ - أَبَدًا - عِنْدَ قَوْلِهِ: «أَوْ ذَنْبٌ هُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ لَا يَفَارِقُهُ حَتَّى يَفَارِقَ الدُّنْيَا»؛ حَتَّى شَرَعْتُ عَمَلِيًّا فِي إِخْرَاجِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ، مَعَ أَنَّي أَعْلَمُ مِنَ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ: «... وَالْمُسْتَغْفِرُ مِنَ الذَّنْبِ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَهْزِئِ بِرَبِّهِ» أَنَّ مَعْنَى (الْإِقَامَةِ عَلَى الذَّنْبِ) هُوَ الْإِضْرَارُ عَلَيْهِ.

ثُمَّ إِنِّي - بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكِتَابِ - بَحِثُ مَادَّةَ (قَوْم) مِنْ «لِسَانِ الْعَرَبِ»: (٥ / ٣٧٨١ : ٣٧٨٧)، فَلَمْ أَجِدِ ابْنَ مَنْظُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُورِدُ (أَقَامَ عَلَى الشَّيْءِ)، وَلَكِنَّهُ فَسَّرَ: (أَقَامَ الشَّيْءَ) بِ (أَدَامَهُ) مِنْ قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] وغيره.

(وَأَقَامَ بِالْمَكَانِ) بِمَعْنَى: (الثَّبَاتِ)، كَمَا فَسَّرَ: (قَامَ) وَ (قَامَ عَلَى الشَّيْءِ) بِمَعْنَى: (ثَبَّتَ) وَ (وَاطَبَ) وَ (دَامَ) وَ (تَمَسَّكَ)، كَمَا تَأَيَّدَ هَذَا لَدَيَّ بِبَعْضِ شُرُوحِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا فِي «إِتْحَافِ السَّادَةِ الْمُتَقِينَ» وَ «فَيْضِ الْقَدِيرِ» وَ شَرَحِ الشَّيْخِ (مُحَمَّدِ خَلِيلِ هَرَّاسِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ل «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ»، وَكَانَ أَوْضَحَهَا.

ثُمَّ الْعَجَبُ أَنَّ حَدِيثَ: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ، وَالمُسْتَغْفِرُ مِنَ الذَّنْبِ وَهُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ كَالْمُسْتَهْزِئِ بِرَبِّهِ، وَمَنْ آذَى مُسْلِمًا . . .» إِنْخِ الْمَرْوِيُّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ الْمُنَاوِيُّ فِي «الْفَيْضِ»: (٣ / ٢٧٧): «. . .» وَقَالَ الْمُنْدِرِيُّ: الْأَشْبَهُ وَقَفَهُ، وَقَالَ فِي «الْفَتْحِ»: الرَّاجِحُ أَنَّ قَوْلَهُ: «والمُسْتَغْفِرُ . . .» إِنْخِ، مَوْقُوفٌ «اهـ».

فَإِنْ صَحَّ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَظَاهِرُهُ يُعَارِضُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ، إِمَّا لِلوَاحِدِ مِنْهُمْ ذَنْبٌ يَعْتَادُ إِثْبَانَهُ الْحَيْنَ بَعْدَ الْحَيْنِ، أَوْ ذَنْبٌ هُوَ مُقِيمٌ، وَثَابِتٌ، وَمُدَاوِمٌ، وَمُصِرٌّ عَلَيْهِ، لَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا الْمَوْتُ!

وَسَوْفَ أَنَاقِشُ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ فِي نَهَايَةِ الْبَحْثِ - بِإِذْنِ اللَّهِ - .

ثُمَّ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الشَّرُوعِ فِي كِتَابَةِ هَذَا الْجُزْءِ
وَإِخْتِيَارِهِ مِنْ بَدَائِلِ شَتَّى كَانَتْ أَمَامِي، قَدْ يَتْلُوهُ حَدِيثٌ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ
عَبُورٌ»، إِنْ يَسَّرَ اللَّهُ الِاسْتِخَارَةَ عَلَى تَحْسِينِهِ - وَلِي فِيهِ سَلَفٌ -؛ لِأَنَّ
مِنَ النَّاسِ مَنْ أَتَهَمَنِي بَعْدَمِ الاعْتِرَافِ بِ (اعْتِضَادِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ إِذَا
ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ)، وَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: (عَدَمِ الِاجْتِجَاجِ بِالْحَدِيثِ
الْحَسَنِ لِغَيْرِهِ) مَعَ أَنَّي أَفْهَمُ أَنَّنِي لَوْ سَمَّيْتُهُ حَسَنًا؛ لَكَانَ عِنْدِي حُجَّةٌ،
وَتَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَالْمُتَرَجِّحُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ
الِاضْطِطْلَاحُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ، خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُ مِمَّنْ
رَفَضُوا الْمَسْأَلَةَ بِرُمَّتِهَا.

نَعَمْ؛ لَا أَرَى التَّحْسِينَ سَائِعًا بِمُجَرَّدِ وُرُودِ الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ
فِيهَا ضَعْفٌ يَسِيرٌ، لِأَسِيْمَا الْمُسْتَنْكَرِ عَلَى الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ يَشْتَدَّ ضَعْفُهُمْ
عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَإِنَّ (الْمُنْكَرَ أَبَدًا مُنْكَرٌ)، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -
رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ - .

وَأُسِيرُ أَيْضًا إِلَى مُجَازَفَاتٍ أُخْرَى أُطْلِقَتْ، لَمْ يُكَلِّفْ مُطْلَقُوهَا أَوْ
مُصَدِّقُوهَا أَنْفُسَهُمُ الرُّجُوعَ إِلَيَّ لِلتَّحْقُقِ مِنْ صِحَّتِهَا:

فَقَدْ قِيلَ: «الِإِخْوَةُ فِي دَارِ التَّأْصِيلِ يُضْعَفُونَ كُلٌّ مَا وَرَدَ فِي تَحْرِيمِ
الْمَعَارِفِ»، ثُمَّ تَحَرَّفَتْ إِلَيَّ: «فُلَانٌ يُضْعَفُ . . .» إلخ !

وَهَذَا مَحْضُ افْتِرَاءٍ؛ وَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِالْأَدَارِ ثُمَّ تَرَكَوْهَا هُمُ
الَّذِينَ يَرَوْنَ ذَلِكَ، فَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ أَحَدِهِمْ كَلَامٌ شَنِيعٌ وَتَطَاوُلٌ عَلَى الْحَافِظِ
ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ .

فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ - وَالَّذِي أَخْبَرَنِي ثِقَّةً جَلِيلٌ - ؛ فَاسْأَلِ اللَّهَ لَهُ
وَأَشْبَاهِهِ الْهِدَايَةَ، وَالتَّوْبَةَ مِنْ هَذِهِ الْعَوَايَةِ، أَمَا أَنْ يُظْلَمَ آخَرُونَ بِسَبَبِهِمْ،
فَهَذَا لَا يُقْرَهُ وَلَا يَرْضَى بِهِ أَحَدٌ.

هُنَاكَ - أَيْضًا - مَجَازِفَةٌ وَفِرْيَةٌ حَاصِلُهَا أَنِّي لَا أَقْرُ شَيْئًا مِنْ جَمِيعِ
مَا صَحَّحَهُ إِمَامُنَا الْعَلَمَةُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَوْ أَنِّي لَا أَحِبُّهُ!!!

وَلَا يُنْبِئُ هَذَا إِلَّا عَنْ رِقَّةٍ دِيَانَةِ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ، وَسُوءِ أَدَبِهِ وَخُلُقِهِ.

أَسْأَلُ اللَّهَ لِي وَإِخْوَانِي الْمُحِبِّينَ الصَّادِقِينَ الْمُحْتَسِبِينَ السَّلَامَةَ.

وَفِي الْجُمْلَةِ؛ لَا أَجْعَلُ فِي حِلٍّ مَنْ نَسَبَ إِلَيَّ - أَوْ أَشَاعَ عَنِّي - كَلَامًا
قَبْلَ الرَّجُوعِ إِلَيَّ وَعَرْضِهِ عَلَيَّ، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ قَلْتُهُ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛
فَهَلْ مَا زِلْتُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ رَجَعْتُ؟ وَهَلْ فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ أَمْ هِيَ عَلَى
الْإِطْلَاقِ الَّذِي بَلَغَهُ؟

تَنْبِيْهٌ آخِرٌ:

كُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُ أَثْنَاءَ تَلْخِيصِ الْأُمُورِ الَّتِي خَلَصْتُ إِلَيْهَا مِنْ تَرَاجِمِ أَهْلِ
الْعِلْمِ ل (عْتَبَةَ بْنِ عَمْرِو الْمُكْتَبِ) أَنَّ ابْنَ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ (مَشَاهِيرِ
عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ) قَدْ نَصَّ عَلَى إِتْقَانِ جَمَاعَةٍ وَوَثَقَهُمْ بِصِيغِ رَفِيعَةٍ جِدًّا، وَغَيْرُهُ
مِنَ الثَّقَادِ يَرَوْنَ فِيهِمْ عَكْسَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنِ الْكِتَابُ بَيْنَ يَدَيَّ وَقْتَهَا، ثُمَّ
وَجَدْتُهُ وَنَقَلْتُ عَنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ.

وَأذْكَرُ الْآنَ بَعْضَ الْأَمْثِلَةِ، لِلتَّنْبِيْهِ بَعْدَهَا عَلَى أَمْرِ آخَرَ لَعَلَّهُ أَعْظَمُ
خَطُورَةً؛ لِأَنَّ أَغْلَبَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ يَعْلمُونَ تَسَاهُلَ ابْنَ حِبَّانَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

١- قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (فَلِيحِ بْنِ سُلَيْمَانَ) (رَقْم ١١١٧): «مِنْ مُتَقِنِي أَهْلِ
الْمَدِينَةِ وَحُفَاظِهِمْ».

قَارِنُ بِتَرْجَمَتِهِ فِي «هَدْيِ السَّارِي»: (ص ٤٥٧).

٢- قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسِ الْقُتَيْبَانِيِّ) (رَقْم ١٥١٦):
«مِنْ ثِقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ».

وَقَدْ ضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي، وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ - وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ فِي
الْمِصْرِيِّينَ - : «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ اسْتِشْهَادًا، وَهُوَ صَاحِبُ
الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: «الْعُتُوهُنَّ، فَإِنَّهُنَّ مَلْعُونَاتٌ»، وَالَّذِي تَعَقَّبَ الذَّهَبِيُّ
فِيهِ الْحَاكِمَ عَلَى تَصْحِيحِهِ.

٣- قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (سُلَيْمَانَ بْنِ حَيَّانَ أَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ) (رَقْم ١٣٦١):
«مِنْ مُتَقِنِي أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَكَانَ ثَبْتًا».

وَمَعْرُوفٌ حَالُ أَبِي خَالِدٍ - عَلَى صِدْقِهِ - مِنْ كَثْرَةِ أَوْهَامِهِ وَمُخَالَفَاتِهِ
لِلثَّقَاتِ. انظُرْ تَرْجَمَتَهُ - مَثَلًا - فِي «الْكَامِلِ» وَ«التَّقْرِيبِ».

٤- قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (يَحْيَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادِ الزُّرْقِيِّ)
(رَقْم ١١٠١): «وَكَانَ مُتَقِنًا».

وَيَحْيَى هَذَا فِيهِ جَهَالَةٌ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِحَدِيثِ وَاحِدٍ. انظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي
«الْمِيزَانِ» وَ«تَهْدِيبِ الْكَمَالِ» - مَعَ الْحَوَاشِي - .

٥- قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاتِكَةِ) (رَقْم ١٤٤٩): «مِنْ مُتَقِنِي
أَهْلِهَا - يَعْنِي الشَّامَ - وَقُدَمَاءِ مَشَايخِهِمْ».

وَالرَّجُلُ أَحْسَنُ أحوَالِهِ أَنْ يَكُونَ صَدوقًا إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ (عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ
الْأَلْهَانِيِّ) - ذَاكَ الْمَتْرُوكِ - . انظُرْ «تَهذِيبَ الْكَمَالِ» - بِحَوَاشِيهِ - .

وَفِي الْمُقَابِلِ؛ وَصَفَ جَمَاعَةً مِنَ الثَّقَاتِ وَالصَّدُوقِينَ بِرَدَاءَةِ الْحِفْظِ،
حَتَّى وَلَوْ كَانَ يَقْصِدُ أَنَّهُمْ يَعْتمِدُونَ فِي الرَّوَايَةِ عَلَى كُتُبِهِمْ، لَكِنَّ ظَاهِرَ
صَنِيعِهِ أَنَّهُمْ مَجْرُوحُونَ بِجَرَحِ مُفَسِّرٍ، وَهَذَا مَا يَعْرِفُهُ عَامَّةُ الْمُبتدئين فِي
الطَّلَبِ .

فَمِنْ هَؤُلَاءِ:

- ١- عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْبُنَانِيُّ (رَقْم ١٢١٧).
- ٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرِ أَبُو طَوَالَةَ (رَقْم ٥٧٦).
- ٣- غَالِبُ الْقَطَّانُ (رَقْم ١٢٣١). وَغَالِبٌ لَمْ يُصِبِ ابْنُ عَدِيٍّ بِإِيرَادِهِ فِي
«الْكَامِلِ»؛ لِأَنَّ الْبَلَاءَ مِنَ الرَّوَايَةِ عَنْهُ!
- ٤- عَسَّانُ بْنُ مُضَرَ الْأَزْدِيُّ (رَقْم ١٢٦١).
- ٥- بُرْدُ بْنُ سَنَانَ (رَقْم ١٢٢٨).
- ٦- حَزْمُ بْنُ أَبِي حَزْمٍ الْقُطَيْبِيُّ (رَقْم ١٢٣٧).
- ٧- بَلُّ قَالَ فِي الثَّقَةِ الثَّبِتِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ الْخُدَّانِيِّ (رَقْم ١٢٥٩):
«مِنَ الْمُتَيَقِّظِينَ فِي الرَّوَايَاتِ - عَلَى سُوءِ حِفْظِهِ -» .
وَالْخُدَّانِيُّ وَثَقَهُ النَّاسُ، وَأُورَدَهُ الْعَقِيلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ»: (٤٧٧/٣)،
(٤٧٨)؛ مُتَعَلِّقًا بِحَدِيثٍ لَمَّا عَلِمَ شُعْبَةُ أَنَّ الْقَاسِمَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي نَضْرَةَ وَلَمْ
يَأْخُذْهُ مِنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ سَكَتَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

٨- وَقَالَ فِي (يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَصِيفَةَ) (رَقْم ١٠٦٦): «وَكَانَ يَمُّ كَثِيرًا إِذَا حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ!»

وَهَذَا وَصَفٌ لَمْ أَرِ أَحَدًا سَبَقَهُ إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ابْنُ خَصِيفَةَ كَذَلِكَ لَكَانَ مِثْلَ (عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدِ الدَّرَاوَزْدِيِّ)، وَحَاشَاهُ.

نَعَمْ؛ رَوَى الْأَجْرِيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ»، وَالثَّابِتُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ تَوْثِيقُهُ - كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ الْأَثَرُمُ - .
وَفِي الْقَلْبِ مِنْ بَعْضِ مَا يَرُوهِ الْأَجْرِيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ! فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأخِيرًا؛ فَإِنِّي بَانْتِظَارٍ مُفْتَرِحَاتٍ إِخْوَانِي الْأَفَاضِلِ، وَمَا يَرَوْنَهُ مِنْ تَنْبِيهَاتٍ وَمُلَاحِظَاتٍ، سَوَاءَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِطَالَةِ فِي أَحْوَالِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَا يَحْتَاجُ بَيَانُ أَمْرِهِمْ إِلَى ذَلِكَ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ.

كَذَلِكَ أَرْجُو أَنْ تَقَرَّ عَيْنِي بِإِجَابَاتٍ سَدِيدَةٍ عَنِ (الْإِخْتِبَارِ) أَوْ (الْأَلْغَازِ) الَّتِي وَضَعْتُهَا فِي آخِرِ الْكِتَابِ، وَلَعَلَّ أَحْسَنَ إِجَابَةٍ أَوْ ثَلَاثِ إِجَابَاتٍ يَنَالُ أَصْحَابَهَا مَا تَقَرَّرَ بِهِ أَعْيُنُهُمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - .

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى رَسُولِنَا وَقُدُوتِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ صَحَابَتِهِ الْعُرِّ الْمَيَامِينِ، وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

﴿رَبَّنَا نَقْبَلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وَكَتَبَهُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُحَمَّدُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ رِضْوَانَ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ مِفْتَاحِ بْنِ شَاهِينَ الشَّنْقِيطِيِّ -
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - .

بِمَنْزِلِهِ بِمَدِينَةِ نَضْرٍ، يَوْمَ السَّبْتِ الْخَامِسِ وَالْعَشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ
١٤٢٥هـ، الْمَوْافِقِ لِلتَّاسِعِ مِنْ أَكْتُوبَرَ ٢٠٠٤م.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

* * *

نَصُّ الْحَدِيثِ

«مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يَعْتَادُهُ الْفَيْئَةَ
بَعْدَ الْفَيْئَةِ ، أَوْ ذَنْبٍ هُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ ، لَا يُفَارِقُهُ
حَتَّى يُفَارِقَ الدُّنْيَا ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ مُفْتَنًا
تَوَابًا نَسَاءًا إِذَا ذُكِّرَ ذَكَرَ»

رُوِيَ هَذَا الْمَتْنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَخَدَه - فِيمَا
أَعْلَمُ - ، مِنْ طَرِيقِ كُلِّ مَنْ: عِكْرِمَةَ مَوْلَاهُ، وَسَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ، وَدَاوُدَ
الْبَصْرِيِّ عَنْهُ.

وَرُوِيَ شَطْرُهُ الْآخَرُ - حَسْبُ - مِنْ طَرِيقِ ابْنِهِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَبَّاسٍ عَنْهُ.

وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ؛ بَلْ كُلُّهَا مَا بَيْنَ إِسْنَادٍ مُعَلٍّ، أَوْ ظَاهِرِ الضَّعْفِ.
وَهَاكَ بَيَانٌ ذَلِكَ:

١- طَرِيقُ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

وَقَدْ اخْتَلَفَ عَلَى اسْمِ الرَّاويِ عَنْهُ - بِنَفْسِ الْإِسْنَادِ وَالْمَخْرَجِ - عَلَى
وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: عُيَيْدُ الْمُكْتَبِ الْكُوفِيِّ عَنْهُ:

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» لَهُ: (١١/٣٠٤،
رَقْم ١١٨١٠): حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ^(١) بْنُ عَبَّاسٍ الرَّازِيُّ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
أَبِي سُرَيْجٍ الرَّازِيُّ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ: ثَنَا عُيَيْدُ الْمُكْتَبِ
الْكُوفِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ
مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يَنْتَعَاذُهُ الْفَيْئَةُ بَعْدَ الْفَيْئَةِ، أَوْ ذَنْبٌ هُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ

(١) تَحَرَّفَ اسْمُهُ فِي مَطْبُوعِ «الْكَبِيرِ» إِلَى: (الحسين بن العباس)، والمُثَبَّتُ فِي جَمِيعِ
مَصَادِرِ الثَّقَلِ عَنْهُ وَالتَّرَاجِمِ: (الحسن).

لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يُفَارِقَ الدُّنْيَا^(١)، إِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ مُفْتَنًا تَوَابًا نَسَاءً^(٢)، إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ.

تَفَرَّدَ الطَّبْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ بِرَوَايَتِهِ فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ هَذَا الْوَجْهِ - فِيمَا أَعْلَمُ -، وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، عَلَى مَقَالٍ يَسِيرٍ فِي (عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ). إِلَّا أَنَّهُ مَغْلُولٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ - كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ -.

وهذه تراجم رجال هذا الإسناد - مع شيء من الإطالة - :

١- الحسن بن العباس الرازي - شيخ الطبراني - :

هُوَ: (أَبُو عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَبِي مَهْرَانَ الرَّازِيِّ الْمُقْرِي) نَزِيلُ بَغْدَادَ، وَ يُعْرَفُ بِ (الْجَمَالِ).

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٣٩٧/٧)، رَقْم (٣٩٣٥): «سَكَنَ بَغْدَادَ، وَحَدَّثَ بِهَا عَنْ سَهْلِ بْنِ عَثْمَانَ الْعَسْكَرِيِّ، وَعَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَلِيِّ الرَّعْفَرَانِيِّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْفَرَوِيِّ، وَيَعْقُوبَ ابْنِ حَمِيدِ بْنِ كَاسِبٍ. رَوَى عَنْهُ: يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ

(١) فِي الْمَطْبُوعِ: «لَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يُفَارِقَ» حَسْبُ. وَالتَّصْوِيبُ - بِإثبات الزيادة - : مِنْ الْمَخْطُوطِ - كَمَا فِي «الصَّحِيحَةِ»: (٢٢٧٦) -، وَفِي عِدَّةِ مَصَادِرٍ نَقَلْتُ عَنِ «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ».

(٢) فِي الْمَطْبُوعِ وَ«كَنْزِ الْعُمَالِ» (١٠٢٣٤): «نَسِيًا». وَفِي نَقْلِ الْعَلَامَةِ الْأَلْبَانِيِّ فِي «الصَّحِيحَةِ» عَنِ الْمَخْطُوطِ، وَالْحَافِظِ الدِّيَلَمِيِّ فِي «مُسْنَدِ الْفِرْدَوْسِ» عَنِ «الْكَبِيرِ»، وَالْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ فِي «الْمَجْمَعِ» عَنْهُ: «نَسَاءً»؛ فَهُوَ الصَّوَابُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

مخلد، وأبو عمرو بن السماك، وعبد الصمد بن علي الطستي، وأبو سهل
ابن زياد، ومحمد بن الحسن النقاش المقرئ، وعبد الباقي بن قانع^(١)،
وغيرهم، وكان ثقةً.

ثم روى بإسناده إليه: «حدثنا عبد الله بن هارون بن موسى الفروي . . .»،
فذكر بإسناده إلى أنس مرفوعاً: «من عزى أخاه المؤمن من مصيبة،
كساه الله حلة خضراء يحبر بها يوم القيامة»، قيل: يا رسول الله،
ما يحبر؟ قال: «يغبط بها يوم القيامة».

وإسناده إلى ابن المُنَادِي قال: «والحسن بن العباس بن أبي مهران
الجمال الرازي المقرئ - يعني: مات - في شهر رمضان لأيام خلت منه
سنة تسع وثمانين. وكان بالجانب الغربي في دار القطن، ثم انتقل إلى
كرخايا، وهناك مات».

قلت: والحديث^(٢) الذي أوردته له الخطيب عن عبد الله بن هارون

(١) والملاحظ أن الخطيب رحمته الله لم ينص على تحديث الجمال عن أحمد بن أبي سريج
الرازي، ولا على رواية الطبراني عنه؛ فزدهما في نسختك من «تاريخ بغداد» - غير
مأمور -.

ويجاب للخطيب عن الأول: أنه قيد أولئك بتحديثه ببغداد؛ فلعل الطبراني سمعه منه
بالري أو غيرها.

ويجاب له عن الثاني: بأن الطبراني داخل في قوله: «وغيرهم».
فالمتمعن علينا أن نتلمس الأعذار لأهل العلم والفضل ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً؛
فلولاهم ما رُحنا ولا جئنا!

(٢) هو حديث منكر؛ استكره ابن عدي على الفروي، وابن جبان على قدامة بن محمد
ابن خشرم.

الفروي لم يتفرّد به؛ بلّ تَابَعَهُ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ
مكحول البيروتي الحافظ، عند ابن عدي في «الكامل»: (١٥٧٢ / ٤)،
وابن جبان في «المجروحين»: (٢١٩ / ٢).

وتابعه - أيضًا - عبد الجبار بن أحمد السمرقندي، عند ابن عساكر في
«تاريخه» - وضلّ عني موضعه؛ لأنه في الأجزاء التي لم يصلني المطبوع
منها بعد - وهو في (المحمدين)، والراوي عنه سكت عليه ابن عساكر.
ثم وجدت الديلمي رواه من طريق أحمد بن منصور المروزي عن الفروي
به، كما في حاشية «الفردوس»: (ح ٦١٤٨). فالحمد لله رب العالمين.

وترجم له الخطيب - أيضًا - في «تلخيص المتشابه في الرسم»: (١/
٤٠٣)، تحت: (باب: ذكر الخلاف في حرفين: الحسن بن عياش،
والحسن بن عباس)، باسم: (الحسن بن عباس بن أبي مهران المقرئ
الرازي).

قال: «ويُعرف بالجمال. حدّث عن سهل بن عثمان، ومحمد بن
حميد، وأحمد بن عبد الرحمن الدشتكي، وغيرهم.

روى عنه: أبو عمرو بن السماك، وأبو سهل بن زياد. وقلمًا تحيُّه عنه
الرواية بحذف الألف واللام اللذين للتعريف من اسم أبيه».

ثم ساق له حديثًا من طريق أبي سهل بن زياد القطان عنه، مفرّونًا
بأبي يحيى الزعفراني، عن الدشتكي، بإسناده إلى أبي بن كعب -
رضي الله تعالى عنه - .

وأبو يحيى الزعفراني هو: (جعفر بن محمد بن الحسن الرازي)،
ويعرف (بالتفسيري)، وهو ثقة حافظ، لاسيما لمزويات التفسير^(١).

فكان مقصود الخطيب بإيراد هذا الحديث أنه سمي فيه (الحسن بن
عباس) بالتكثير، خلافاً لأكثر الروايات التي يأتي فيها باسم (الحسن بن
العباس)، مع أن أبا سهل بن زياد القطان نفسه سماه (الحسن بن
العباس) - في الحديث الذي أورده له الخطيب في «تاريخه».

ثم إن مُحَقِّقَةَ «تلخيص المتشابه» - السيدة: سكينه الشهابي - عفا الله
عنها - عزته في حاشية الكتاب إلى «أنساب السمعاني» وحده.

والحق أنها نبهتني إلى وجوده فيه (٢/ ٨٣، ٨٤، ط دار الجنان)، تحت
نسبة (الجمال)؛ حيث قال السمعاني رحمته الله: «والحسن بن عباس بن
أبي مهران الجمال المقرئ الرازي حدث عن»، فذكر عين الشيوخ
والرواة الذين في «تلخيص المتشابه» بزيادة: (وغيرهما).

(١) مترجم في:

«الجزح»: (٢ / ٤٨٨، ٤٨٩)، وقال ابن أبي حاتم: «صدوق».
«تاريخ بغداد»: (٧ / ١٨٤، ١٨٥)، ولفظ ابن أبي حاتم فيه: «صدوق ثقة»، ومعناها -
بالاستقراء عندي - : «ثقة حافظ».

وقال الدارقطني: «صدوق» - كما في «سؤالات الحاكم»: (٦٩) - .
وذكره المزي في جملة الرواة عن (أحمد بن عبد الرحمن الدشتكي)، في ترجمة هذا من
«تهذيب الكمال»: (١ / ٣٨٦)، ونعته ب (الحافظ).

وقال الذهبي في «السيرة»: (١٤ / ١٠٨) - أثناء ترجمة (جعفر بن محمد الفريابي الحافظ)،
في سزده لأجل من اسمه (جعفر بن محمد) من العلماء: - «وجعفر بن محمد بن الحسن
أبو يحيى الزعفراني الرازي ... ثقة مفسر ...».

كأنه انتزع التَّرْجَمَةَ مِنْهُ بِقَرِينَةٍ أَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ أَبِيهِ مُنْكَرًا، بِخِلَافِ مَا فِي «التَّارِيخِ» وَغَيْرِهِ .

وَتَرَجَّمَ لَهُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» (وَفَيَات ٢٨١ : ٢٩٠): (ص ١٥٢)؛ وَقَالَ: «المُفْرِيُّ المَجُودُ»، وَقَالَ - أَيْضًا - : «تَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ المَحْقُقِينَ لِلقِرَاءَاتِ»، حَتَّى قَالَ: «وَتَقَّةُ الخَطِيبِ» .

وَتَرَجَّمَ لَهُ تَرْجَمَةً أَوْسَعَ مِنْ هَذِهِ فِي «مَعْرِفَةِ القُرَّاءِ الكِبَارِ»: (٢٣٥/١)، رَقْم (١٣٤)؛ فَقَالَ: «رَوَى عَنْ سَهْلِ بْنِ عَثْمَانَ، وَعَبْدِ المَوْمِنِ بْنِ عَلِيٍّ الرَّغْفَرَانِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ حَمِيدِ بْنِ كَاسِبٍ. وَعُنِيَ بِالقِرَاءَاتِ؛ فَقَرَأَ عَلَيَّ الأَحْمَدَيْنِ: ابْنِ قَالُونَ والحلوانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الأَصْبَهَانِيِّ، وَأَحْمَدَ ابْنِ صَالِحِ المِضْرِيِّ»، حَتَّى قَالَ: «وَكَانَ إِلَيْهِ المُنْتَهَى فِي الضَّبْطِ وَالتَّحْرِيرِ، أَقْرَأَ بَبْغَدَادَ وَغَيْرِهَا. قَرَأَ عَلَيْهِ: ابْنُ مَجَاهِدٍ، وَابْنُ شَنْبُودَ، وَالنَّقَاشُ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَمَادٍ صَاحِبُ المِشْطَاحِ. وَحَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُ السَّمَكِ، وَابْنُ قَانِعٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ الطُّسْتِيُّ، وَأَبُو سَهْلِ القَطَّانُ، وَأَبُو القَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ». ثُمَّ حَكَى تَوْثِيقَ الخَطِيبِ وَتَارِيخَ وَفَاتِهِ - بِاخْتِصَارٍ - .

وَتَرَجَّمَ لَهُ - أَيْضًا - ابْنُ الجَزْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «غَايَةِ النُّهَايَةِ»: (٢١٦/١)، رَقْم (٩٨٦)، وَقَالَ: «شَيْخٌ عَارِفٌ حَازِقٌ مَصْدَرُ ثِقَّةٍ، إِلَيْهِ المُنْتَهَى فِي الضَّبْطِ وَالتَّحْرِيرِ» .

وَزَادَ عَلَيَّ الذَّهَبِيُّ - فِيمَنْ قَرَأَ عَلَيْهِمْ وَقَرَأُوا عَلَيْهِ - قَلِيلًا .

فالحاصلُ: أَنَّ الرَّجُلَ - مَعَ تَثَبُّتِهِ وَإِتْقَانِهِ فِي الْقِرَاءَةِ - ثِقَّةٌ أَيْضًا فِي الْحَدِيثِ، لَا أَعْلَمُ فِيهِ مَطْعَنًا، وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا قَدْ أَخَذَ عَلَيْهِ شَيْئًا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِ أَوْ ضَبْطِهِ.

وَقَدْ مَرَّ عَلَيَّ أَثْنَاءَ رِخْلَتِي مَعَ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ - مِمَّنْ لَا أَسْتَحْضِرُهُ الْآنَ - كَانَ إِذَا وَجَدَ الْخَطِيبَ انْفَرَدَ بِتَوْثِيقِ رَجُلٍ، أَوْ شَارَكَهُ مِثْلُ ابْنِ حِبَّانَ؛ لَا يُتَابِعُهُ عَلَيَّ هَذَا التَّوْثِيقِ، وَلَا يُرْفِي حَدِيثَهُ إِلَى مَرْتَبَةِ الصَّحَّةِ؛ بَلْ يَحْطُهُ إِلَى مَرْتَبَةِ (الصَّدُوقِ) حَسْبُ. وَلَمْ أَذِرْ مَا الْحَامِلُ لَهُ عَلَيَّ ذَلِكَ؟!

نَعَمْ؛ مَا الْخَطِيبُ كَأَحْمَدَ وَالبُخَارِيَّ وَأَبِي حَاتِمٍ وَأَضْرَابِهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالِإِتْقَانِ وَالدَّقَّةِ.

بَلْ تَكَلَّمْتُ بَعْضَهُمْ فِي تَحَامُلِهِ عَلَيَّ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْحَنَابِلَةَ! وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ أُخْرَى لَا أَسْتَطِيعُ الْخَوْضَ فِيهَا الْآنَ؛ إِذْ لَمْ أَحِطْ بِأَطْرَافِهَا، وَإِذِ الْأَصْلُ فِي تَوْثِيقِ الْخَطِيبِ الْاعْتِمَادُ وَالْقَبُولُ.

لَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُتَبَّهَ عَلَيَّ أَنَّ الرَّاويَ الثِّقَّةَ لَيْسَ مَعْصُومًا أَوْ مُبَرَّرًا مِنَ الْوَهْمِ وَالْعَلْطِ، لِأَسِيْمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُبَرِّزِينَ فِي الْحِفْظِ وَالِإِتْقَانِ؛ بَحِيثٌ تَسَاوَى كِفْتُهُ بِكِفَّةِ رَاوٍ آخَرَ مِمَّنْ وَصَفْتُ حَالَهُمْ.

بَلِ الْحُكْمُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ فِي حَدِيثٍ بِخُصُوصِهِ لِلأَرْجَحِ مِنْهُ حِفْظًا وَإِتْقَانًا أَوْ عَدَدًا، إِلَّا أَنْ تَقُومَ قَرِينَةٌ تَجْعَلُنَا نَقْضِي بِالضِّدِّ مِنْ ذَلِكَ.

فكَيْفَ إِذَا كَانَ الْمُخَالَفُ لِصَاحِبِ هَذَا الْحَدِيثِ - الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ

الرازي - هو الجبل الأشم أستاذ الأستاذين، الإمام أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري نفسه؟

هذا ما سترأه قريباً - بحول الملك وطوله - .

٢- أحمد بن أبي سريح الرازي:

هو (أبو جعفر أحمد بن الصباح - ويقال: أحمد بن عمر بن الصباح -، الدارمي النهشلي - ويقال: الأزدي الجهضمي -، الرازي البغدادي المقرئ، أحد الثقات، من رجال «التهديب»، ومن شيوخ البخاري وأبي داود والنسائي).

* قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»: (٥٦/٢ رقم ٧٥):
«وسئل أبي عنه؛ فقال: صدوق».

* وقال يعقوب بن شينة السدوسي: «وابن أبي سريح هذا أحد أصحاب الحديث، كان ينزل المخرم، ونزع إلى الري ومات بها قديماً قبل أن يحدث^(١)، وكان ثقة ثباً».

* وقال النسائي: «أحمد بن الصباح رازي ثقة».

(١) بينما يقول الخطيب رحمته في أول ترجمته من «تاريخ بغداد»: «وكان يسكن المخرم ببغداد، ثم انتقل إلى الري؛ فسكنها وأقرأ بها، وحدث إلى حين وفاته».
وقول يعقوب فيه إشكال: فإن كان الرجل مات بالري قبل أن يحدث بها؛ لا يستقيم قول ابن جبان: «حدثنا عنه ابن خزيمة وأهل الري»، ولا تستقيم روايته عن جماعة من أهلها. وإن كان مات قبل أن يحدث مطلقاً؛ لا يستقيم القول بأنه (ثقة ثبت) و(أحد أصحاب الحديث). فتأمل!

وهذان النَّصَّانِ رَوَاهُمَا الْخَطِيبُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٤/٢٠٦)، بَعْدَ تَعْلِيْقِ قَوْلِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ الْمَذْكُورِ آيْفًا^(١).

* وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: (٣٨/٨): «يُغْرِبُ - عَلَى اسْتِقَامَةٍ فِيهِ -».

* وَقَالَ مُغْلَطَايَ: «وخرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْحَاكِمُ حَدِيثَهُ فِي «صَحِيحَيْهِمَا»، وَقَالَ مُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ الْأَنْدَلِسِيُّ: «هُوَ ثِقَّةٌ...».

* وَقَالَ الْحَبَّالُ: «رَازِيٌّ ثِقَّةٌ». كَمَا فِي حَاشِيَةِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ»: (١/٣٥٧)؛ نَقْلًا عَنِ «الإِكْمَالِ»: (١/الورقة ١٦).

أَمَّا ابْنُ خُزَيْمَةَ: فَحَدَّثَ عَنْهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ ابْنِ حِبَّانَ. وَأَمَّا الْحَاكِمُ: فَلَا يُسَمَّى «مُسْتَدْرَكُهُ» صَحِيحًا إِلَّا تَجَوُّزًا! وَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَى ثِقَّةٍ مَنْ خَرَجَ لَهُ فِيهِ وَصَّحَ حَدِيثَهُ بِمَجَرَّدِهِ.

وَحَسْبُهُ أَنَّهُ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ فِي «الصَّحِيحِ»، مَعَ تَوْثِيقٍ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

* وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي أَوَّلِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٤/٢٠٥، رَقْم ١٨٩):

«سَمِعْتُ هِبَةَ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّبْرِيِّ (وَهُوَ الْإِمَامُ اللَّالِكَاثِيُّ) يَذْكُرُ أَنَّهُ

(١) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: ... يُعَدُّ فِي الْبَغْدَادِيِّينَ». وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «سَمِعْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ يَقُولَانِ ذَلِكَ»؛ فَلَمْ يَقُلْهُ اسْتِقْلَالًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

مَوْلَى^(١) آلِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ. وَهُوَ أَحَدُ الْقُرَاءِ الْمَعْرُوفِينَ؛ قَرَأَ عَلِيُّ بْنُ حَرْبٍ
حَمَزَةَ الْكِسَائِيِّ، وَسَمِعَ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَلِيَّةَ، وَمِرْوَانَ بْنَ مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعَ بْنَ
الْجَرَّاحِ، وَأَبَا أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيَّ، وَكَانَ يَسْكُنُ الْمُخَرَّمِ... إلخ.

* وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ الْقُرَاءِ الْكِبَارِ»: (٢١٩/١، رقم ١١٧):
«قَرَأَ عَلِيُّ الْكِسَائِيُّ، قَرَأَ عَلَيْهِ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّازِيَّ، وَغَيْرُهُ.

وَرَوَى عَنْ شُعَيْبِ بْنِ حَرْبٍ، وَأَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَجَمَاعَةٍ. حَدَّثَ
عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي «كُتُبِهِمْ»، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ،
وَأَبُو حَاتِمٍ، وَقَالَ: صَدُوقٌ.»

وَقَالَ فِي وَفَيَاتِ (٢٤١ - ٢٥٠)، (ص ١٥٥ - ١٥٦)، مِنْ «تَارِيخِ
الْإِسْلَامِ»: «قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلِيُّ أَبِي الْحَسَنِ الْكِسَائِيُّ، وَأَقْرَأَهُ، وَسَمِعَ شُعَيْبَ
ابْنَ حَرْبٍ، وَأَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ، وَابْنَ عَلِيَّةَ وَوَكَيْعًا، وَجَمَاعَةً.

وَعَنْهُ: خ. د. ن، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، وَأَهْلُ الرَّيِّ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ:
الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ الرَّازِيَّ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَّةٌ. وَرَوَى عَنْهُ - أَيْضًا -
أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ.»

* وَقَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي «غَايَةِ النَّهْيَةِ»: (٦٣/١، رقم ٢٦٩): «ثِقَّةٌ
ضَابِطٌ كَبِيرٌ، وَهُوَ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ، وَأَحَدُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، قَرَأَ عَلِيُّ
الْكِسَائِيُّ، وَلَهُ عَنْهُ نُسخَةٌ، وَأَخَذَ - أَيْضًا - عَنْ عبيدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى،

(١) وَعَلَيْهِ؛ يَكُونُ (أَزْدِيًّا جَهْضِيًّا)، لَكِنَّ الْأَكْثَرِينَ جَزَمُوا بِأَنَّهُ (نَهْشَلِيٌّ)؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَوْلَى
خَزِيمَةَ بْنِ حَازِمِ النَّهْشَلِيِّ الْقَائِدِ الْعَبَّاسِيِّ الْمَشْهُورِ، وَبِهِ جَزَمَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ.

وعبد الوهّاب بن عطاء^(١) صاحب أبي عمرو ...»، حتّى قال: «توفّي سنة ثلاثين و مائتين».

قلت: اختلّف في تأريخ وفاته على أقوال، هذا أحدّها وأبعدها عن الصواب - كما يأتي بيانه - .

والثاني: أنّه مات بعد الأربعين ومائتين. قاله الذهبي في «التذهيب»: (١/ الورقة ١٥) - كما في حاشية «تهديب الكمال» - ، ونقله الحافظ في «التهديب»: (١/ ٤٤) من خطّه - أيضًا - ؛ قال: «وكذا كتّب ابن سيّد الناس على حاشية «الكمال»».

وأكد الذهبي هذا القول بإيراده في الطبقة الخامسة والعشرين من «التاريخ» - كما تقدّم - .

والثالث: قال الحافظ: «وقال غيره - يعني: غير ابن حبان - : مات بعد البخاري». يعني: بعد ست وخمسين ومائتين، أو: بعد شوال منها. وهذا فيه بُعد! ولم أر أحدًا سمى القائل به.

أما القول الأوّل فهو خطأ بيّنين؛ فإنّ أبا بكر بن أبي داود السجستاني - رحمهما الله تعالى - وُلد في تلك السنة - أعني سنة ثلاثين ومائتين^(٢) - ،

(١) هو: عبد الوهّاب بن عطاء، العجلي، البصري، الخفاف رضي الله عنه، المحدث الصدوق المشهور. وهو من أخصّ الناس بسعيد بن أبي عروبة، وراوية مصنفاته. وذكر ابن الجزري في ترجمته أنّه روى القراءة عن أبي عمرو (وهو ابن العلاء المازني)، وأنّ أحمد بن أبي سرنج النهسلي ممّن رَووا عنه الحُرُوف. والله أعلم.

(٢) كما في ترجمته من «السيرة»: (١٣ / ٢٢٢). وما بعد ذلك مُقتبس منه - أيضًا - .

وَقَدْ ذَكَرُوهُ فِي جُمْلَةِ الرُّوَاةِ عَنِ ابْنِ أَبِي سُرَيْجٍ! وَسَافَرَ بِهِ أَبُوهُ مِنْ سِجِسْتَانَ وَهُوَ صَبِيٌّ؛ فَشَهِدَ جِنَازَةَ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَهٗ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ. وَكَانَ أَوَّلَ شَيْخٍ سَمِعَ مِنْهُ هُوَ الْإِمَامَ الرَّبَّانِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَسْلَمَ الطُّوسِيَّ - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ - الْمُتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ.

وأحمدُ بنُ الصَّبَّاحِ - أَبِي سُرَيْجٍ - مُتَرْجِمٌ فِي مَصَادِرٍ أُخْرَى لَيْسَ فِيهَا مَا يَلْفِتُ الْإِنْتِبَاهَ، إِلَّا أَنَّ السُّبُكِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ تَرْجَمَ لَهُ فِي «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ»: (٢/٢٥) نَاصِبًا عَلَى سَمَاعِهِ مِنَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَدْ فَاتَ الْخَطِيبَ وَالْمِزِّيَّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -، وَعَامَّةَ مُتَرْجِمِيهِ - سِوَى ابْنِ الْجَزَرِيِّ فِيمَا أَعْلَمُ - ذَكَرَ الشَّافِعِيَّ فِي جُمْلَةِ شُيُوخِهِ.

فَأَيُّدُهُ:

وَمِمَّا سَمِعَهُ مِنْ هَذَا الْإِمَامِ الْجَلِيلِ: مَا رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْشَادِ»: (٢/٤٨٧)، بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ: «سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: أَتَعَجَّبُ مِنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ يَرْوِي الْحَدِيثَ عَنِ الثَّقَاتِ ثُمَّ لَا يَعْمَلُ بِهِ»^(١). أَوْرَدَهُ فِي وَسْطِ أَحَادِيثٍ وَحِكَايَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِشُعْبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هَذَا؛ وَقَدْ لَخَّصَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَالَهُ فِي «التَّقْرِيبِ»: (٥٠)، ط دار

(١) سُفْيَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَالْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَحَاشَاهُ أَنْ يَتَعَمَّدَ مُخَالَفَةَ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَتْرَكَ الْعَمَلَ بِحَدِيثِهِ بِمُجَرَّدِ الْهَوَى وَالنَّشْهَى. وَهَذَا يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ الْأَيْمَةِ الْمَتَّبِعِينَ - رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - . وَبَسْطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ تَجِدُهُ فِي مِثْلِ «رَفْعِ الْمَلَامِ عَنِ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامِ» لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العاصمة) بقوله: «ثِقَّةٌ حَافِظٌ لَهُ غَرَائِبُ، مِنَ الْعَاشِرَةِ، مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ
أَرْبَعِينَ». كَانَ الْحَافِظُ تَأَثَّرَ بِقَوْلِ ابْنِ حِبَّانَ فِيهِ: «يُغْرِبُ - عَلَى اسْتِقَامَةٍ
فِيهِ -».

وَهُوَ يُغْرِبُ حَقًّا؛ فَإِنَّ ابْنَ حِبَّانَ نَفْسَهُ رَوَى لَهُ فِي «صَحِيحِهِ» حَدِيثًا
وَاحِدًا^(١) أَغْرَبَ فِيهِ (!) - كَمَا فِي «الْإِحْسَانِ»: (٦٥٥٦) - : أَخْبَرَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ
سَوَّارٍ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَتَبَ إِلَيَّ خَبْرَ تَيْمَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ أَجِدْهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ أَوْ بغيرِهِ! وَلَهُ عِلَّةٌ
مِنْ فَوْقٍ؛ وَهِيَ أَنَّ الْعَقِيلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ وَرْقَاءَ مِنْ «الضُّعْفَاءِ
الْكَبِيرِ»: (٣٢٧/٤): «تَكَلَّمُوا فِيهِ؛ فِي حَدِيثِهِ عَنْ مَنْصُورٍ». وَأُورِدَ
جِوَارًا دَارَ بَيْنَ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ وَيَحْيَى الْقَطَّانِ مُؤَدَّاهُ أَنَّ حَدِيثَهُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ
الْمَعْتَمِرِ لَا يُسَاوِي شَيْئًا.

وَمَعَ أَنَّ شَبَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ خَلْقٌ - وَفِيهِمْ كِبَارُ الْحُقَاطِ: كَأَحْمَدَ،
وَإِسْحَاقَ، وَالْحَسَنَ بْنَ عَرَفَةَ، وَأَبِي خَيْثَمَةَ زَهْرِيَّ بْنَ حَرْبٍ، وَعَبَّاسَ
الْعَنْبَرِيَّ، وَعَبَّاسَ الدُّورِيِّ، وَابْنَ أَبِي شَيْبَةَ - أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانَ -، وَابْنَ
الْمَدِينِيِّ، وَعَمْرَوِ بْنَ مُحَمَّدِ النَّاقِدِ، وَمُحَمَّدَ بْنَ رَافِعٍ، وَمُحَمَّدَ بْنَ
غِيْلَانَ، وَيَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَيَعْقُوبَ بْنَ شَيْبَةَ - فَهَلْ أَعْرَضُوا جَمِيعًا عَنْ هَذَا
الْحَدِيثِ الْفَائِدَةِ وَتَرَكَوهُ لِابْنِ أَبِي سُرَيْجِ الرَّازِيِّ؟

(١) عَلَى مَا فِي فَهَارِسِ «الْإِحْسَانِ»، وَالْعَهْدَةُ عَلَى صَانِعِهَا.

وله في «المعجم الأوسط»: (٧٤٨٠، ٧٤٨٨) حديثان تفردَ بهما:

الأوّل: يزويه عن شعيب بن حرب: نا كامل أبو العلاء: ثنا أبو صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إن امرأة دخلت النار في هرة لها كانت ربطتها، فلا تطعمها، ولا تحلبها تأكل من خشاش^(١) الأرض».

والثاني: يزويه عن عمرو بن مجمع، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: «أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نزمي الجمرَةَ حتّى تطلع الشمس».

والأوّل لم أجده في مصدر آخر من هذا الوجه، لكنّه صحيح ثابت من أوجه أخرى عن أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر.

والثاني رواه - أيضاً - في «الكبير»: (١١ / ٣٩٨، رقم ١٢١٢٠)، وابن عدي في «الكامل»: (١٧٨٢ / ٥)، من طرق عنه، عن عمرو بن مجمع، به.

وقد رواه جماعة - غير إسماعيل بن أبي خالد - عن الحكم بنحوه، ورواه الحسن العرنئي عن ابن عباس - أيضاً -.

فالأوّل: الإغراب فيه دائر بينه وبين شيخ الطبراني (محمد بن شعيب الأصبهاني التاجر). قال أبو الشيخ رحمه الله في «الطبقات»: (٤ / ٤٣، رقم

(١) كان بأصل مخطوط «الأوسط»: «حشاش». والمثبت هو الصواب؛ كما بين محققا الكتاب - جزأهما الله خيرًا -.

وهذا الحديث طلبت من أحد الكرام أن يبحث لي عنه - بهذا الإسناد - في «مسنّد إسحاق»، و«مسنّد البرار»، ولم يتيسر ذلك!

(٥٤٠): « حَدَّثَ عَنِ الرَّازِيِّينَ بِمَا لَمْ نَجِدْهُ بِالرِّيِّ، وَلَمْ نَكْتُبْ إِلَّا عَنْهُ، فَسَاقَ لَهُ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ: أَحَدُهَا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَلْمَةَ الرَّازِيِّ، وَالْآخَرَانِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّالِ - وَليْسَ ^(١) رَازِيًا - لَكِنْ؛ يَرْوِيهِمَا عَنِ الْفَرَاتِ بْنِ خَالِدِ الرَّازِيِّ.

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «ذِكْرِ أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ»: (٢/٢٥٢): «يَرْوِي عَنِ الرَّازِيِّينَ بِغَرَائِبَ»، فَسَاقَ لَهُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ عِنْدَ أَبِي الشَّيْخِ، وَحَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ.

وَالثَّانِي: تَقَرُّدُهُ وَإِغْرَابُهُ فِيهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَجْمَعٍ وَإِنْ كَانَ الْإِسْنَادُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي غَايَةِ الشُّهْرَةِ؛ فَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الشَّيْخَ وَاهٍ.

* قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي آخِرِ تَرْجَمَتِهِ مِنَ «الْكَامِلِ»: (٥/١٧٨٢): «وَعَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، إِمَّا إِسْنَادًا وَإِمَّا مَتْنًا».

* وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: «لَيْسَ حَدِيثُهُ بِشَيْءٍ»، كَمَا فِي آخِرِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (١٢/١٩٥)، وَلَعَلَّهُ قَالَ: «لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ» - كَمَا فِي «تَارِيخِ الدُّورِيِّ»: (٢/٤٥٤) - قَبْلَ أَنْ يَتَبَيَّنَ لَهُ أَمْرُهُ.

(١) يُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الْحُفَاطِ فِي رَاوٍ مَا: «حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ مَدِينَةِ كَذَا وَكَذَا»؛ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ بِالضَّرُورَةِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ شُبُوحِهِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ نَفْسِ هَذَا الْمَكَانِ؛ وَلَكِنْ؛ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَخْرَجُ الْحَدِيثِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُ. أَمَّا فِي حَالَتِنَا هَذِهِ؛ فَقَدْ رَوَى التَّاجِرُ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الرَّقِّيِّ - وَهُوَ الطَّبَالِسِيُّ -، وَكَانَ يَسْكُنُ الرَّيَّ حَقًّا - كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «الْجَزْحِ» -، وَشَيْخُهُ أَبُو زَهْرٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْرَاءَ كُوفِيٍّ نَزَلَ الرَّيَّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث» - كما في «الجرح»: (٦/٢٦٥) - .

* وقال الدارقطني - في «الضعفاء»: (٣٩٤) - : «ضعيف كوفي» .

هذه نماذج مما أعرب فيه أحمد بن أبي سريح الرازي رحمته الله، يضم إليها الحديث الذي نحن بصدد تخريجه وبيان ما ترجح لدينا فيه . ومن الله العون والسداد .

وسأذكر المزيد فيه عند الكلام على الوجه الثاني للحديث عن عكرمة - بإذن الله - .

٣- علي بن حفص المدائني:

هو (أبو الحسن علي بن حفص المدائني البغدادي)، وهو من رجال مسلم - احتجاجا - وأبي داود والترمذي والنسائي، وأقل أحواله أنه (صدوق^(١) لا بأس به) .

* قال محمد بن عبيد الله بن أبي داود المنادي: «حدّثنا علي بن حفص المدائني، وكان أحمد يحبّه حبّاً شديداً»، كما في ترجمته من «تاريخ بغداد»: (٤١٦/١١) .

* وقال أبو بكر المروزي: «قال أحمد بن حنبل: «علي بن حفص أحب إلي من شبابة»، وعنه الخطيب - أيضا - .

(١) بل اختار أخي الحبيب عادل أبو تراب في ترجمته أنه (ثقة رُبما وهم) .

* وقال أبو عبيد الآجُرِّي في «سُؤالاتِه»: (رقم ١٩٣٧): «سُئِلَ أبو داودَ عن عليِّ بنِ حفصٍ؛ قال: ثَقَّةٌ. قال لي الحسنُ بنُ عليٍّ (يعني: الخلال): قال لي أحمدُ بنُ حنبلٍ: اكتُب عن عليِّ بنِ حفصٍ حديثَ حريزٍ. قال: فوجدتُ يزيدَ^(١) أزوَى مِنْهُ».

* وقال عُثمانُ بنُ سعيدِ الدَّارِمِيُّ في «تاريخِه»: (٦٤٢): «قُلْتُ - يعني: ليحيى بنِ معينٍ - : فَعَلِيُّ بنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا عَنْهُ خَلْفُ المَخْرَمِيِّ؟ فقال: المَدائِنِيُّ ليسَ بِهِ بأسٌ».

* وقال ابنُ مُحَرِّزٍ في «مَعْرِفَةِ الرُّجَالِ»: (٩٧/١، رقم ٤٠٦): «وَسَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: عَلِيُّ بنُ حَفْصٍ المَدائِنِيُّ ثَقَّةٌ».

* وقال ابنُ الجُنَيْدِ في «سُؤالاتِه» (٣١٤): «قُلْتُ لِيَحْيَى بنِ مَعينٍ: تَفْسِيرُ ورقاءَ عَمَّنْ حَمَلَتْهُ؟ قال: كَتَبْتُهُ عَنْ شَبَابَةَ وَعَنْ عَلِيِّ بنِ حَفْصٍ، وَكانَ شَبابَةُ أَجْرأَ عَلِيَّها، وَجَميعاً ثَقَّةً».

* وقال عليُّ بنُ المَدِينِيِّ: «عليُّ بنُ حَفْصٍ ثَقَّةٌ» - كما في «الجرح»: (١٨٢/٦) - .

* وقال ابنُ أبي حاتمٍ فيهِ: «سألتُ أبي عن عليِّ بنِ حَفْصٍ المَدائِنِيِّ؛ فقال: صالِحُ الحديثِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلا يُحْتَجُّ بِهِ».

(١) هُوَ: (يزيدُ بنُ هارونَ بنِ زاذِي، أبو خالدٍ، السُّلَمِيُّ، الواسِطِيُّ)، الحافِظُ الكَبيرُ. وَسُئِلَ لَهْ تَرْجَمَةٌ مُختَصِرَةٌ في أَحَدِ طُرُقِ الحديثِ. وَحريزٌ: هُوَ ابنُ عُثمانَ الرَّحْبِيِّ.

* فَرَدَّ عَلَيْهِ الدَّهَبِيُّ - فِي «الميزان»: (١٢٥/٣) - بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: اِحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِهِ».

* وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» - كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» - .

* وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ - فِي «الثَّقَاتِ»: (٤٦٥/٨) - : «رُبَّمَا أَخْطَأَ».

* وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: «ثِقَّةٌ» - كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَهْدِيبِ الْكَمَالِ»: (٤١٠/٢٠) - .

* وَقَالَ الْحَاكِمُ - فِي «المُسْتَدْرَكِ»: (١١٢/١) - : «وَعَلِيُّ بْنُ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ ثِقَّةٌ».

* وَقَالَ الْحَافِظُ - فِي «التَّقْرِيبِ»: (٤٧٥٣) - : «صَدُوقٌ».

قُلْتُ: وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ - فِي رِوَايَةِ عَنْهُ - وَالنَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ»؛ يُؤَيِّدُ قَوْلَ ابْنِ حِبَّانَ فِيهِ: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»؛ فَقَدْ قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَرْجَمَةِ (المُغِيرَةَ بْنِ زِيَادِ المَوْصِلِيِّ) مِنْ «الْكَامِلِ»: (٢٣٥٤/٦): «وَعَامَّةٌ مَا يَرُويهِ مُغِيرَةُ بْنُ زِيَادٍ مُسْتَقِيمٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَقَعُ فِي حَدِيثِهِ كَمَا يَقَعُ هَذَا فِي حَدِيثِ مَنْ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ مِنَ الغَلَطِ . . . » اهـ.

(وَمِمَّا أَخَذَ عَلَيْهِ):

مَا رَوَاهُ العَسْكَرِيُّ فِي «تَضْحِيْفَاتِ المُحَدِّثِينَ»: (١٣٨/١)، مِنْ طَرِيقِ حَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ؛ قَالَ: «وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ - يَعْنِي المَدِينِيَّ - (كَذًّا؛ وَالصَّوَابُ: المَدَائِنِيُّ) فِي حَدِيثِ: «وَأَمَّا خَالِدٌ،

فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَهُ، قَدْ اِحْتَبَسَ أَدْرَعَهُ وَأَعْتَادَهُ؛ أَخْطَأَ فِيهِ وَصَحَّفَ؛ إِنَّمَا هُوَ «وَأَعْتَادَهُ».

وَحَنْبَلٌ (ابْنُ عَمِّ الإِمَامِ أَحْمَدَ) - رَحِمَهُمَا اللهُ - وَإِنْ كَانَ ثِقَةً ثَبْتًا؛ فَقَدْ نَصَّ^(١) بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيَّ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِأَشْيَاءَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ غَلِطَ فِيهَا، فَإِنْ كَانَ حَفِظَهُ؛ فَقَدْ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ لَا ذَنْبَ لِعَلِيِّ بْنِ حَفْصِ فِي هَذَا التَّصْحِيفِ؛ فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٢٧٣)، وَالذَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: (٢/١٢٣)، مِنْ طُرُقٍ عَنِ شَبَابَةَ: ثَنَا وَرَقَاءُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا بِهِ، وَفِيهِ - أَيْضًا - «وَأَعْتَادَهُ».

فَلَمْ يَتَفَرَّدْ عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ؛ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهَا مِنْ وَرَقَاءَ بْنِ عُمَرَ اليَشْكُرِيِّ - عَفَا اللهُ عَنْهُ - بِمُخَالَفَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمزَةَ وَغَيْرِهِ.

نَعَمْ؛ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: (٣٧٦/١)، مِنْ طَرِيقِ شَبَابَةَ: «وَأَعْتَادَهُ»، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي «مُخْتَصَرِ السُّنَنِ» لِلْمُنْذِرِيِّ: (١٥٥٦)، وَ «صَحِيحِ أَبِي دَاوُدَ»: (١٤٣٥).

وَلَكِنْ؛ رَوَاهُ البِيهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى»: (١٦٣/٦ : ١٦٤) عَنْ أَبِي دَاوُدَ بِهِ؛ فَقَالَ: «وَأَعْتَادَهُ». وَفِي «السُّنَنِ» - بِشَرْحِ العَيْنِيِّ -: (١٧٤٣): «وَأَعْتَادَهُ».

وَهُوَ الثَّابِتُ - عِنْدِي - عَنْ شَبَابَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

عَلَى أَنِّي لَمْ أَجِدْ - فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الشُّرُوحِ - فَارِقًا بَيْنَ

(١) وَأَسْفَى؛ لِأَنِّي لَا أَخْفِظُ هَذَا النَّصَّ بِلَفْظِهِ؛ فَعَسَى أَنْ أَكُونَ قَدْ أَصَبْتُ الْمَعْنَى.

اللَّفْظَتَيْنِ؛ بَلْ كِلَاهُمَا جَمْعُ (عَتِدَ)، إِلَّا عَلَى مَعْنَى مَخْصُوصِ ذِكْرِهِ الْبَدْرُ
الْعَيْنِيُّ؛ فَانظُرْهُ - إِنَّ شِئْتَ - . وَاَنْظُرْ لِتَمَامِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ: «إِزْوَاءُ
الْغَلِيلِ»: (رَقْم ٨٥٧).

ثُمَّ إِنَّ مُسْلِمًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ رَوَاهُ فِي «صَحِيحِهِ»: (٢/٦٧٦ : ٦٧٧، رَقْم
٩٨٣)، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ؛ مُحْتَجًّا بِهِ؛ حَيْثُ بَوَّبَ (بَابُ: فِي
تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَنْعِهَا)، فَلَمْ يَذْكَرْ سِوَاهُ.
وَأَسْوَفُهُ بِتَمَامِهِ - تَتَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ - :

قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا
وَرِزْقَاءُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ؛ فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ
وَالْعَبَّاسِ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا
أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ. وَأَمَّا خَالِدٌ؛ فَإِنَّكُمْ تَظْلُمُونَ خَالِدًا؛ قَدْ احْتَبَسَ
أُدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْعَبَّاسُ؛ فَهِيَ عَلِيٌّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا». ثُمَّ
قَالَ: «يَا عُمَرُ؛ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ».

وَاَنْظُرْ لِتَمَامِ تَخْرِيجِهِ «إِزْوَاءُ الْغَلِيلِ»: (٨٥٨)؛ فَقَدْ نَبَّهَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَعْضِ الْأَلْفَاطِ فِيهِ.

وَعَوْدًا إِلَى (عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فِيمَا أَخْطَأَ فِيهِ بَيِّقِينَ:

مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ»: (١/١٠، رَقْم ٥)، وَأَبُو دَاوُدَ
(٢/٥٩٤)، وَابْنُ جِبَّانَ (٣٠)، وَالْحَاكِمُ (١/١١٢)، وَغَيْرُهُمْ، مِنْ طَرِيقِ
عَنْهُ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ

عاصم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع»^(١)، وخالفه المشاهير وغير المشاهير^(٢) من أصحاب شعبة رضي الله عنه؛ فممن وقعت عليه منهم:

- ١ - محمد بن جعفر الهذلي البصري عنده.
 - ٢ - عبد الرحمن بن مهدي الأزدي - أو العنبري - البصري.
 - ٣ - معاذ بن معاذ التميمي العنبري البصري.
 - ٤ - سليمان بن حرب الأزدي الواحشي البصري.
 - ٥ - حفص بن عمر التمر الحوضي البصري.
 - ٦ - وهب بن جرير بن حازم الأزدي الجهضمي البصري.
 - ٧ - أبو أسامة حماد بن أسامة بن زيد القرشي الكوفي.
 - ٨ - النضر بن شميل المازني البصري النحوي، نزيل مرو.
- ففي (مسند أبي هريرة) من «علل الدارقطني» (س ٢٠٠٨): قال البرقاني رضي الله عنه:

«وسئل (يعني: أبا الحسن الدارقطني) رضي الله عنه عن حديث حفص بن

(١) ومقتضى صنيع مسلم؛ أن يكون لفظه: «كفى بالمرء كذبا...»؛ حيث رواه مُرسلاً، ثم أتبعه بالرؤية الموصولة؛ وقال: «بمثل ذلك». وما وقع في بعض الطبقات من وصله بالإسناد الأول؛ فهو خطأ - كما سأنبه (إن شاء الله) -.

(٢) كأبي أسامة حماد بن أسامة الكوفي رضي الله عنه، وهو ثقة ثبت، لكنه ليس معروفاً جداً بشعبته.

عاصِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»؛ فَقَالَ:

يَرْوِيهِ شُعْبَةُ، وَاحْتَلَفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَبِيبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَخَالَفَهُ أَصْحَابُ شُعْبَةَ: رَوَوْهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَبِيبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ قَالَ عُذْرٌ، وَالنَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْمُتَّصِلَ. ثُمَّ رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ بِهِ مَوْصُولًا، وَقَالَ: «تَفَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ عَنْ شُعْبَةَ مُتَّصِلًا» اهـ.

وفي (مُسْنَدِ أَبِي هُرَيْرَةَ) - أَيْضًا - مِنْ «التَّبَعِ» لِلدَّارِقُطْنِيِّ - أَيْضًا - ﷺ: (الْحَدِيثِ الثَّامِنِ: ص ١٣٠ : ١٣١):

«وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَبِيبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»، وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ، قَالَهُ مُعَاذٌ وَعُذْرٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُهُمْ» اهـ.

قلت: الإغلالُ صَحِيحٌ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَكِنْ؛ لَا يَصِحُّ تَعَقُّبُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ ﷺ؛ فَإِنَّ أَحَادِيثَ «الْمُقَدِّمَةِ» لَيْسَتْ عَلَى شَرْطِهِ فِي أَصْلِ «الصَّحِيحِ».

ثُمَّ إِنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْعِلَّةِ بِتَقْدِيمِهِ الْمُرْسَلَ مِنْ وَجْهَيْنِ بَلْغَا الْغَايَةَ فِي الصَّحَّةِ
إِلَى شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ تَعْلِيْقِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ :
« وَالْعُذْرُ لِمُسْلِمٍ وَاضِحٌ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَدَّمَ الْمُرْسَلَ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمُسْنَدَ .
وَأَيْضًا ذَكَرَهُ فِي « الْمُقَدِّمَةِ » وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي أَصْلِ الْكِتَابِ - كَمَا قَالَه الْحَاكِمُ
(ج ١ / ص ١١٢) - ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ » اهـ .

قلتُ : أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (١ / ١١٢) الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ :
ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ ^(١) الْمَدَائِنِيُّ : ثَنَا شُعْبَةُ ، بِهِ مَوْضُوعًا ، وَقَالَ : « قَدْ ذَكَرَ
مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَوْسَاطِ الْحِكَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي خُطْبَةِ الْكِتَابِ عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ رَافِعٍ ^(٢) ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ مُحْتَجًّا بِهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ . وَعَلِيُّ
ابْنُ حَفْصٍ ^(١) الْمَدَائِنِيُّ ثِقَّةٌ . وَقَدْ نَبَّهْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ عَلَى الْاِخْتِجَاجِ
بِزِيَادَاتِ الثَّقَاتِ ، وَقَدْ أَرْسَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ : حَدَّثَنَا هُ . . . » .
ثُمَّ رَوَاهُ بِأَسَانِيدِهِ إِلَى آدَمَ ^(٣) بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ ، وَسَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ ،
وَحَفْصِ بْنِ عُمَرَ ؛ قَالُوا : ثَنَا شُعْبَةُ ، بِهِ مُرْسَلًا .

(١) تَحَرَّفَ اسْمُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِلَى (عَلِي بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَائِنِيِّ) ، وَجَاءَ فِي « التَّلْخِصِ »
عَلَى الصَّوَابِ .

(٢) إِنَّمَا رَوَى مُسْلِمٌ الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ ؛ كَمَا فِي طَبَعَاتِ « الصَّحِيحِ » -
عَلَى اخْتِلَافِهَا - ، وَكَمَا قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي « الْعِلَلِ » وَغَيْرِهِ ؛ فَلَعَلَّ الْحَاكِمَ كَانَ يَعْتمِدُ
عَلَى حِفْظِهِ فِي الثَّقَلِ عَنْ « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » ، وَقَدْ كَانَ كَثِيرًا مَا يَنْفِي وُجُودَ الْحَدِيثِ عِنْدَ
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ، وَيَكُونُ عِنْدَهُمَا أَوْ أَحَدِهِمَا .

(٣) لَمْ أَدْكُرْ آدَمَ عِنْدَ سَرْدِ أَصْحَابِ شُعْبَةَ الَّذِينَ أَرْسَلُوا الْحَدِيثَ ؛ لِأَنَّ فِي الطَّرِيقِ إِلَيْهِ =

أَمَّا التَّنْبِيهُ الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ؛ فَهُوَ قَوْلُهُ فِي خُطْبَةِ «المُسْتَدْرَكِ»: (٣/١):
 «وَأَنَا أَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَى إِخْرَاجِ أَحَادِيثِ رِوَايَاتِهَا ثِقَاتٍ، قَدْ اخْتَجَّ بِمِثْلِهَا
 الشَّيْخَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا، وَهَذَا شَرْطُ الصَّحِيحِ عِنْدَ كَافَّةِ فُقَهَاءِ أَهْلِ
 الإِسْلَامِ: أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الأَسَانِيدِ وَالمُتُونِ مِنَ الثَّقَاتِ مَقْبُولَةٌ. وَاللَّهُ المَعِينُ
 عَلَى مَا قَصَدْتُهُ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ» اهـ.

قلتُ: مِنَ المُنْقَرَّرِ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِمَعْرِفَةِ أَصُولِ وَقَوَاعِدِ كُلِّ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ
 دُنْيَوِيٍّ، أَنْ يُرْجَعَ إِلَى أَهْلِ الاختِصَاصِ فِيهِ؛ الَّذِينَ هُمْ أَدْرَى بِهِ مِنْ غَيْرِهِمْ
 بِدَاهَةٌ.

والمَذْهَبُ الَّذِي صَحَّحَهُ الحَاكِمُ - وَإِنْ كَانَ هُوَ المَتَرَجِّحُ عِنْدَ غَيْرِ أَهْلِ
 الحَدِيثِ - فَلَا كَذَلِكَ عِنْدَ جَهَابِدَةِ الثَّقَادِ مِنَ المُحَدِّثِينَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ
 الزِّيَادَةَ مِنَ الثَّقَةِ بِاطِّلاقٍ؛ بَلْ إِذَا كَانَتْ مِنْ أَمْثَالِ مالِكٍ وَالثَّورِيِّ -
 رَحِمَهُمَا اللَّهُ - المَبْرُورِينَ فِي الحِفْظِ وَالإِتْقَانِ.

وَهُمْ لَا يَجْرُونَ عَلَى قَاعِدَةٍ ثَابِتَةٍ لَا مَحِيدَ عَنْهَا أَبَدًا؛ بَلْ يَنْظُرُونَ إِلَى كُلِّ
 حَدِيثٍ عَلَى انْفِرَادِهِ، وَيُرْجِّحُونَ أَحَدَ وَجْهَيْهِ أَوْ وُجُوهَ الاختِلافِ بَعْدَ
 مُرَاعَاةِ القَرَائِنِ المُحِيطَةِ بِهَذَا الحَدِيثِ.

وَنَظَرًا إِلَى أَنَّ أَصْحَابَ الزِّيَادَةِ فِي الأَسَانِيدِ وَالمُتُونِ كَثِيرًا مَا تَكُونُ كِفَّةُ
 الوَاحِدِ مِنْهُمْ مَرْجُوحَةً؛ تَارَةً فِي الحِفْظِ وَالإِتْقَانِ، وَتَارَةً فِي العَدَدِ، بَلْ
 أَحْيَانًا فِيهِمَا جَمِيعًا - كَمَا فِي حَدِيثِنَا هَذَا -؛ فَإِنَّا نَجِدُهُمْ فِي الغَالِبِ

= (عبد الرحمن بن الحسن الهمداني) - شيخ الحاكم -؛ وهو مطعون فيه بكلام شديد، لم أجد
 أحدًا دفعه، أو أوله تأويلًا سائغًا يلزم منه براءته من الطعن.

يُرْجِحُونَ الرُّوَايَةَ الْأَنْقَصَ - إِزْسَالًا أَوْ وَقْفًا أَوْ قَطْعًا أَوْ إِبْهَامًا لِاسْمِ رَاوٍ أَوْ
غَيْرِ ذَلِكَ - ، وَلَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِاطْرَادٍ .

وَلِذَلِكَ نَجِدُ الدَّارِقُطَنِيَّ يَقُولُ أحيانًا: «فُلَانٌ ثِقَّةٌ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ
مقبولة» ، وَهُوَ بِالضَّرُورَةِ لَا يَعْنِي أَحَادَ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَا يَتَمَيِّزُونَ بِمَزِيدِ
تَثْبِتٍ وَإِثْقَانٍ ، أَوْ بِمَزِيدِ حِفْظٍ أَوْ بِأَصْحِيحَةِ كِتَابٍ أَوْ بِطَوْلٍ مُلَازِمَةٍ
لِلشَّيْخِ . . . إلخ ؛ بَلْ يَتَّصِدُ الحُفَاطُ المُبَرِّزِينَ فِي الحِفْظِ وَالِإِثْقَانِ .

وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الحَاكِمُ - عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - ؛ مَا اسْتَحَقَّ عِلْمُ
«عِلَلِ الحَدِيثِ» أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ (أَوْعُرٌ وَأَدْقُ عُلُومِهِ عَلَى الإِطْلَاقِ) ؛
بِحَيْثُ لَا يَقُومُ بِهِ وَلَا يَطِيقُهُ إِلَّا جَهَابِدَةُ الثَّقَادِ وَحُدَافُهُمْ .

وَلَمَّا كَانَ لِتَصْنِيفِ مِثْلِ ابْنِ المَدِينِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَالبَرْدِيجِيِّ وَابْنِ رَجَبٍ
(أَصْحَابِ فُلَانٍ) - مِنَ المَشَاهِيرِ - وَذِكْرِ طَبَقَاتِهِمْ وَمَعْرِفَةِ المُقَدَّمِ
والمُؤَخَّرِ - بَلْ وَالثَّقَةِ المُضَعَّفِ فِي شَيْخٍ مِنَ الشُّيُوخِ - ؛ كَبِيرٍ فَائِدَةٍ .

بَلْ لاسْتَوَى المُبْتَدِئُ فِي هَذَا العِلْمِ مَعَ النَّاقِدِ الجِهْدِيِّ لَوْ عِلِمَ - فَقَطَّ -
مِنْ مِثْلِ «تَقْرِيبِ التَّهْدِيدِ» أَنْ فُلَانًا مِنَ الرُّوَاةِ ثِقَّةٌ ، وَأَنَّ مُخَالَفِيهِ - أَيْضًا -
ثِقَاتٌ ، بَعْدَ اجْتِمَاعِ وَجُوهِ الاِخْتِلَافِ عِنْدَهُ بِالحَاسُوبِ - مِثْلًا ! -

وَلِذَلِكَ نَجِدُ المَذْهَبَ الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ الحَاكِمُ (وَسَيَاتِي مِثْلُهُ عَنِ الإِمَامِ
التَّوَوِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا -) لَمْ يَأْخُذْ بِهِ إِلَّا المُتَسَمِّحُونَ أَمْثَالُ: ابْنِ
حِبَّانَ ، وَالضِّيَاءِ المَقْدِسِيِّ ، بِحَيْثُ صَحَّحُوا عَشْرَاتِ الأَحَادِيثِ المَعْلُومَةِ ،
إِسْنَادًا أَوْ مَتْنًا .

فَحَدِيثُنَا هَذَا: لَمْ يُخْرِجِ ابْنُ حِبَّانَ لِعَلِيِّ بْنِ حَفْصِ المَدَائِنِيِّ سِوَاهُ -

وَالْعَهْدَةُ عَلَى صَانِعِ فَهَارِسِ «الإِحْسَانِ» - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قَالَ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الثَّقَاتِ»: «رُبَّمَا أَخْطَأَ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْوَصْلِ - عِنْدَهُ - زِيَادَةٌ ثِقَةٌ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ، بَيْنَمَا هِيَ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ - كَالدَّارِقُطْنِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ - زِيَادَةٌ مَرْجُوحَةٌ، وَخَطَأٌ، وَوَهْمٌ، وَسُلُوكٌ لِلجَادَةِ!

تَنْبِيهَاتٌ:

الأوَّلُ: وَقَعَ فِي عِدَّةِ طَبَعَاتٍ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» ﷺ إِثْبَاتُ زِيَادَةِ شَادَّةٍ فِي الإِسْنَادَيْنِ الْمُرْسَلَيْنِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، بِمَا أَفْضَى إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَلْطِ وَالْحَبْطِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِمَّنْ تَكَلَّمُوا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

فَمَثَلًا: فِي طَبْعَةِ الأُسْتَاذِ / مُحَمَّدِ فُوَادِ عَبْدِ البَاقِي (١/١٠، رقم ٥):

«وَحَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ العَنْبَرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبِي (ح) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ... إلخ.

فَزِيَادَةُ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» - هُنَا - خَطَأٌ مِنْ وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أَنَّ مُسْلِمًا ﷺ لَوْ كَانَتْ جَمِيعُ هَذِهِ الْوُجُوهِ عِنْدَهُ مَوْصُولَةً؛ لَأَتَّبَعَ الإِسْنَادَيْنِ الْمُتَقَدِّمَ ذِكْرُهُمَا بِقَوْلِهِ: «(ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ؛ قَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ... إلخ. وَمَا احتَاجَ أَنْ يُفْرَدَ الإِسْنَادَ الثَّالِثَ ثُمَّ يَقُولَ فِي آخِرِهِ: «بِمِثْلِ ذَلِكَ».

الثَّانِي: أَنَّنَا نَجِدُ جَهَابِذَةَ الأئِمَّةِ الَّذِينَ يَعْتَنُونَ بَيَانَ العِلَلِ فِي كُتُبِهِمْ

المُسْنَدِ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مُخْتَلَفًا فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ، أَوْ رَفْعِهِ وَإِيقَافِهِ؛ نَجِدُهُمْ يَبْدَأُونَ بِأَحَدِ أَوْجِهِ الْاِخْتِلَافِ ثُمَّ يُتْبِعُونَهُ بِالْآخِرِ، أَوْ يَسُوقُونَ أَسَانِيدَهُمْ إِلَى مَنْ عَلَيْهِ مَدَارُ الْحَدِيثِ، ثُمَّ يَقُولُونَ - بَعْدَ رِوَايَتِهِ مَوْضُولًا أَوْ مَرْفُوعًا - : «وَلَمْ يَذْكُرْ فَلَانَ كَذَا»؛ أَي: لَمْ يَذْكُرِ الصَّحَابِيُّ أَوْ لَمْ يَرْفَعْ الْحَدِيثَ.

وَأَضْرِبُ الْمِثَالَ بِالثَّانِي أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْحَدِيثِ:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ (٢/٥٩٤):

«حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: ثَنَا شُعْبَةُ، (ح) وَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ. قَالَ ابْنُ حُسَيْنٍ فِي حَدِيثِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ.»

قَالَ رَاوِي «السُّنَنِ»: «قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ يَذْكُرْ حَفْصُ أَبَا هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَلَمْ يُسْنِدْهُ إِلَّا هَذَا الشَّيْخُ - يَعْنِي: عَلِيَّ بْنَ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ -.»

وَمِثَالُ الْأَوَّلِ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ﷺ فِي «مُسْنَدِهِ»: (٣/١٤٣ - ١٤٤): «حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ يَحْيَى: ثَنَا ثَابِتُ الْبُنَائِي، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَثَلُ أُمَّتِي مَثَلُ الْمَطَرِ، لَا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَوْ آخِرُهُ»^(١).

(١) قَدْ حَسَّنْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي «الْبَدَائِلِ»: (رَقْمُ ٢١)! وَإِنِّي أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْمَحْفُوظَ فِيهِ: (عَنْ الْحَسَنِ مُرْسَلًا). وَكُلُّ طَرُقِهِ عَنْ: ثَابِتٍ - أَوْ غَيْرِهِ - عَنْ أَنَسِ، أَوْ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ أَوْ عَلِيٍّ؛ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ. وَسَائِرُ طَرُقِهِ مُنْكَرَةٌ أَوْ وَاهِيَةٌ. =

ثُمَّ كَشَفَ لَنَا عَنْ عِلَّتِهِ بِأَنْ أُتْبِعَهُ بِقَوْلِهِ: ثَنَا حَسَنُ بْنُ مُوسَى: ثَنَا حَمَادُ
ابْنُ سَلْمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ وَحَمِيدٍ وَيُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: «مَثَلُ أُمَّتِي...» فَذَكَرَهُ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْأَئِمَّةَ الَّذِينَ عَزَوْا الْحَدِيثَ إِلَى «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» قَدْ بَيَّنُّوا أَنَّ
رِوَايَةَ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ مُرْسَلَةٌ - كَمَا تَقَدَّمَ
عَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ، وَيَأْتِي عَنِ النَّوَوِيِّ وَالْمَازِرِيِّ -.

الرَّابِعُ: أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْأَئِمَّةِ صَرَّحُوا بِتَفَرُّدِ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ
بِوَصْلِ الْحَدِيثِ؛ مِنْهُمْ: أَبُو دَاوُدَ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ - كَمَا تَقَدَّمَ -،
وَالْمَازِرِيُّ، وَالنَّوَوِيُّ - كَمَا سَيَأْتِي بِإِذْنِ اللَّهِ -.

قَدْ يُقَالُ: لَعَلَّ هُنَاكَ اخْتِلَافًا عَلَى مُعَاذٍ وَابْنِ مَهْدِيٍّ؛ بِحَيْثُ وَقَعَتْ رِوَايَةُ
مُسْلِمٍ - خَاصَّةً - لِلْحَدِيثِ مَوْصُولَةً، وَلَمْ يَقِفْ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَلَى هَذَا.
وَالْجَوَابُ: أَنَّ ذَلِكَ مَدْفُوعٌ بِالْأَوْجِهِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا، وَأَنَّ (عَرْشَ) هَذِهِ
الزِّيَادَةِ غَيْرُ مُثَبَّتَةٍ؛ بَلْ مُزَعَّرَةٌ وَمُزَلَّزَلَةٌ!

* قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْدَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٧/٢٨١):
«وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُقَدِّمَةِ» مُسْنَدًا وَمُرْسَلًا، وَعِنْدَ بَعْضِ رِوَاةِ مُسْلِمٍ
كِلَاهُمَا مُسْنَدٌ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ».

= ثُمَّ إِنَّ الْمَتْنَ مُنْكَرٌ مُخَالِفٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَيْرُكُمْ - أَوْ: خَيْرُ النَّاسِ - قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ،
ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». وَمَا قِيلَ مِنْ تَأْوِيلِ لِلْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لَا يَخْلُو مِنْ تَكْلُفٍ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ،
لَا رَبَّ سِوَاهُ.

* وقال الإمام المازري رحمه الله في «المُعَلِّمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ»^(١): (ص ١٨٤): «رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . . . فَأَتَى بِهِ مُرْسَلًا؛ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ (أَبَا هُرَيْرَةَ)؛ هَكَذَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ مَعَاذٍ، وَعُنْدِ رِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ.

(١) كَمَا فِي كِتَابِ أَخِينَا الْكَبِيرِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ مُحَمَّدِ رَشَادٍ - هَدَاهُ اللَّهُ -: «الْعِلَلُ وَالْمَنَاكِيرُ الْوَاقِعَةُ فِي صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ . . .» - وَالتَّسْمِيَةُ مِنَ النَّاشِرِ (كَمَا صَرَّحَ لِي) - .

وَاللِّكْتَابِ قِصَّةٌ مَعِي؛ حَيْثُ طَلَبْتُ مِنِّي كِتَابَةً تُقَدِّمُ لَهُ بِكَلَامِ ظَاهِرِهِ أَنْ (مَكْتَبَةُ أَوْلَادِ الشَّيْخِ) تَشْتَرِطُ أَنْ يُقَدَّمَ لِلْكِتَابِ إِمَّا الشَّيْخُ الْحُوَيْنِيُّ أَوْ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ؛ فَوَافَقْتُ - مِنْ بَابِ الْمَعَاوَنَةِ عَلَى الْبُرِّ وَالتَّقْوَى -؛ فَلَمَّا طُبِعَ الْكِتَابُ فِي (دَارِ الضِّيَاءِ) سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَمْرِ السَّابِقِ؛ فَقَالَ: «إِنَّهُمْ نَصَحُونِي بِذَلِكَ»؛ يَعْنِي: مُجْرَدَ مَسُورَةٍ فَقَطْ. وَكَانَ قَدْ دَفَعَ إِلَيَّ كُرَاسَةً فِيهَا بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي خَرَجَهَا نَمْ، وَلَمْ يَتَسَّعْ وَفْتِي لِمَعْرِفَةِ جَمِيعِ مَا فِيهَا، حَتَّى اسْتَرَدَّهَا مَرَّةً أُخْرَى، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَدْرِ الَّذِي طَالَعْتُهُ تِلْكَ الْعَجَائِبُ الَّتِي أَذْهَلْتَنِي عِنْدَ صُدُورِ الْأَلْفِ حَدِيثِ الْأَوْلَى مِنَ «الْإِحْسَانِ»، وَوَقَفْتُ طَوِيلًا عِنْدَ حَدِيثِ مُسْلِمٍ عَنِ أَبِي الدُّرْدَاءِ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ عَصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ»؛ فَقَدْ اضْطَرَبَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ: بَيْنَ تَرْجِيحِ رَوَايَةٍ بَعْضِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَبَيْنَ دَعْوَى اضْطِرَابِ الْمَتْنِ وَالِاخْتِلَافِ عَلَى الْإِسْنَادِ، وَتَوَهُمِ مُعَارَضَةِ الْحَدِيثِ لِأَحَادِيثِ أُخْرَى أَجْمَلَتْ عَدَدَ الْآيَاتِ؛ بَلِ اكْتَفَى بِالْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالْعَرَابِيَّةِ، كَمَا فَعَلَ مَعَ كَثِيرٍ غَيْرِهِ، وَرَعَمَ أَنْ مُسْلِمًا أَخْرَجَهُ فِي الْمُتَابَعَاتِ؛ فَلَمْ يُصِبْ! إِذْ هُمَا حَدِيثَانِ فَقَطْ تَحْتَ الْبَابِ: هَذَا أَوْلُهُمَا، وَالْآخَرُ فِي فَضْلِ آيَةِ الْكُرْسِيِّ - بِمُطَابَقَةِ التَّبْوِيبِ -!

وَقَدْ طَلَبْتُ مِنْ أَحَدِ الْإِخْوَةِ الْكِرَامِ أَنْ يُبَلِّغَ أَخَانَا الْمَذْكَورَ أَنَّي لَسْتُ أَقْرُ كِتَابَةَ اسْمِي وَلَا تُقَدِّمِي لِلْكِتَابِ فِي طَبْعَتِهِ الثَّانِيَةِ!

وَلَكِنْ - إِحْقَاقًا لِلْحَقِّ -؛ فَإِنَّ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ حَفْصٍ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ - غَيْرِ الْكَثِيرَةِ - الَّتِي أَجَادَ أَحْوَانَا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَأَفَادَ. وَأَعْنِي بِذَلِكَ: الْأَحَادِيثُ الَّتِي صَحَّحَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ، لَا الْأَحَادِيثَ الَّتِي لَا تَخْلُو مِنْ جَهَالَةٍ، أَوْ سُذُوزٍ، أَوْ عِلَّةٍ؛ مِمَّا لَا يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ اثْنَانِ رُزْقًا فَهْمًا وَبَصِيرَةً.

وفي نسخة أبي العباس الرازي وحده في هذا الإسناد: «عن شعبة، عن خبيب، عن حفص، عن أبي هريرة» مُسنّداً، ولا يثبت هذا.

* وقال الإمام النووي رحمته الله في «شرح صحيح مسلم»: (٧٢/١):
«فيه خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»، وفي الطريق الآخر عن خبيب - أيضاً - عن حفص عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله بمثل ذلك». وقال - أيضاً - بعد قليل (٧٤/١):

«وأما فقه الإسناد: فهكذا وقع في الطريق الأول: عن حفص، عن النبي صلى الله عليه وآله مُرسلاً؛ فإن حفصاً تابعي.

وفي الطريق الثاني: عن حفص، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وآله مُتصلاً.
فالتريق الأول: رواه مسلم، من رواية معاذ وعبد الرحمن بن مهدي، وكلاهما (كذا) عن شعبة، وكذلك رواه عُندَر عن شعبة فأرسله.
والطريق الثاني: عن علي بن حفص، عن شعبة. قال الدارقطني:
الصواب المُرسَل عن شعبة - كما رواه معاذ وابن مهدي وعُندَر.
قلت: وقد رواه أبو داود في «سننه» - أيضاً - مُرسلاً ومُتصلاً: فرَوَاهُ
مُرسلاً عن حفص بن عمر النميري^(١) عن شعبة، ورواه مُتصلاً من رواية
علي بن حفص.

(١) كذا! والصواب: «النميري»؛ قال المزي في ترجمته من «تهذيب الكمال» (٧/٢٦):
«من التمر بن عيمان».

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ رُوِيَ مُتَّصِلًا وَمُرْسَلًا؛ فَالْعَمَلُ عَلَى أَنَّهُ مُتَّصِلٌ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي قَالَهُ الْفُقَهَاءُ وَأَصْحَابُ الْأُصُولِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ الْأَكْثَرِينَ رَوَوْهُ مُرْسَلًا؛ فَإِنَّ الْوَصْلَ زِيَادَةٌ مِنْ ثِقَةٍ وَهِيَ مَقْبُولَةٌ. وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُوَضَّحَةً فِي الْفُصُولِ السَّابِقَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الطَّرِيقِ الثَّانِي «بِمِثْلِ ذَلِكَ»: فَهِيَ رِوَايَةٌ صَحِيحَةٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْفُصُولِ بَيَانُ هَذَا وَكَيْفِيَّةُ الرِّوَايَةِ بِهِ.

قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنِ الْكَلَامِ الْأَخِيرِ بِمَا لَا يَدْعُو لِتَكَرُّرِهِ، لِأَسِيْمًا وَقَدْ أَطَلْتُ فِيهِ جِدًّا، وَإِنَّمَا أَرَدْتُ بَيَانَ الدَّخْلِ فِي زِيَادَةِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» عَلَى الْأَسَانِيدِ الْمُرْسَلَةِ فِي النُّسَخَةِ الَّتِي قَامَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِشَرْحِهَا.

التَّبَيُّهُ الثَّانِي:

رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٨ / ٤٠٧ - ٤٠٨) الْحَدِيثَ مُرْسَلًا؛ حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي خَيْبٌ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ». فَرَادَ مُحَقِّقُهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفَيْنِ: [عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ]! قَائِلًا فِي الْحَاشِيَةِ: «زَيْدٌ مِنْ «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: ٨/١؛ حَيْثُ أَخْرَجَهُ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ!»!

قُلْتُ: لَكِنْ؛ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ، وَلَيْسَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حَمَادِ ابْنِ أُسَامَةَ الْكُوفِيِّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ - الْمُرْسَلِ وَالْمَوْصُولِ - كَانَا عِنْدَهُ.

ولكن؛ يُحْتَرَزُ مِنْ هَذَا الصَّنِيعِ الَّذِي تَكَرَّرَ مِنَ الْمُحَقِّقِ الْمَذْكُورِ فِي تَضَاعِيفِ «الْمُصَنَّفِ»؛ نَقْلًا وَاعْتِمَادًا عَلَى مَصَادِرِ رَوَتْ الْحَدِيثَ بِأَسَانِيدٍ لَا عِلَاقَةَ لَهَا بِالْمُثَبَّتِ فِي الْأَصْلِ الْمَخْطُوطِ.

الثَّالِثُ: جَاءَ فِي حَاشِيَةِ «الْإِحْسَانِ»: (١ / ٢١٤) - تَعْلِيقًا عَلَى نَفْسِ هَذَا الْحَدِيثِ - : «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الصَّحِيحِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥) فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ»، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ، وَمُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ (!). وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩٢) عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٩٥ / ٨) عَنْ أَبِي أُسَامَةَ (!)، وَالْحَاكِمُ (١ / ١١٢) عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَائِنِيِّ (!)، قَالُوا خَمْسَتُهُمْ (!): حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ أَرْسَلَهُ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، وَآدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، وَسَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ؛ فَقَالُوا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٩٢)، وَالْحَاكِمُ (١ / ١١٢)، وَالْقُضَاعِيُّ (١٤١٦). وَلَا يَضُرُّ إِزْسَالَهُمْ؛ فَإِنَّ الْوَصْلَ زِيَادَةٌ، وَهِيَ مِنَ الثَّقَاتِ مَقْبُولَةٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٢ / ٢١٢٠) (كَذَا؛ وَالصَّوَابُ: ٢ / ٢٠ - ٢١)، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ فِي الشُّوَاهِدِ» اهـ.

قلت: في هذا التعليل على الحديث عدة أوها م وتخبطات:

الأول: عد رواية معاذ بن معاذ وابن مهدي - عند مسلم - موصولتين؛ اغترارا بالغلط الواقع في طبعات «الصحيح» - والذي بينته تفصيلا - .

الثاني: عد رواية ابن أبي شيبة في «المصنف» عن أبي أسامة موصولة - أيضا -؛ اغترارا بصنيع محقق الكتاب.

الثالث: اعتقاد أن هناك راويا اسمه (علي بن جعفر المدائني) ممن وصلوا الحديث مع علي بن حفص والآخرين (!)؛ اغترارا بالتخريف الواقع في «مستدرک الحاكم».

الرابع: عزو روايات حفص بن عمر، وآدم، وسليمان بن حرب المرسلة إلى أبي داود والحاكم والقضاعي في «مسند الشهاب». بينما لم يروه الأخير عن واحد من هؤلاء الثلاثة! بل عن محمد بن جعفر الهذلي - عنده - وحده.

نعم؛ شيخ القضاعي فيه - هبة الله بن إبراهيم الخولاني - لم أقف له على ترجمة، ولكن الرواية ثابتة عن عنده رحمته الله؛ فقد جزم الدارقطني - في كتابه - وغير واحد بأنه ممن رَووا الحديث عن شعبة مرسلا.

فأبني على الخط المذكور أن هؤلاء الخمسة المتوهمين (!) من أصحاب شعبة وصلوا الحديث؛ فرجحت زيادتهم على الثلاثة الآخرين!

وحقيقة الأمر: أنهم واحد فقط في مقابل ثمانية، ولو صح أن آدم ابن أبي إياس العسقلاني رواه أيضا؛ فهم تسعة، الواحد منهم - علي انفراديه - أحفظ وأثبت من المدائني.

الخامس: الجزم بأن سند حديث أبي أمامة حسن في الشواهد! وما هو كذلك؛ بل ضعيف جدًا مسلسل بالعلل التي أسوؤها شدة ضعف (العلاء ابن هلال الرقي)؛ فقد اتهمه أبو حاتم الرازي، ووهاه ابن حبان، وعد ابن عدي هذا الحديث من مناكيره فرواه مختصرًا.

تنبيه:

والتبس أمره على العلامة الشيخ الألباني - رحمه الله عليه -؛ فقال في «الضعيفة»: (٢٢٣٤) (١) بعدما رجحه على ابنه هلال: «فقد وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان، لكن هذا عاد فذكره في «الضعفاء» - أيضًا - . . .».

أقول: الذي وثقه ابن معين وأبو حاتم وابن حبان هو (العلاء بن هلال الباهلي البصري)، من شيوخ حماد بن سلمة وطبقته.

والذي تردد النسائي بينه وبين ابنه هلال، وأورده ابن عدي في «الكامل»، وابن حبان في «الضعفاء» هو (العلاء بن هلال بن عمر الباهلي الرقي). وترجمته في «الجزح»: (٦/٣٦١ - ٣٦٢)، بعد البصري رأسًا (٢).

فُسبحان من لا تخفى عليه خافية!

ثم فوجئت بالعلامة الألباني رحمته الله يورد المتن في «الصحيح»: (٢٠٢٥) - معتمدًا ما رآه في «صحيح مسلم» - المطبوع - من الروايات

(١) أورده رحمته الله حديث أبي أمامة فيها بزيادة في مثنه، وهي التي استنكرها ابن عدي.
(٢) ولذلك سأورده - بعون ربي القدير - في «مختصر: فضل ذي الجلال بتفصيل ما فات العلامة الألباني من الرجال»؛ إذ لا يختص فقط بالذين لم يقف عليهم؛ بل فيه - أيضًا - الذين لم يقف فيهم على جزح أو تعديل وليسوا كذلك، والذين يخالف في تعيينهم. وستراوخ الجزء الأول - بإذن الله - بين مائتي ترجمة وثلاثمائة وخمسين.

الَّتِي بَيَّنَّا الْخَطَأَ فِي وَضَلِهَا - رَادًّا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ جَزَمَهُ بِتَفَرُّدِ الْمَدَائِنِيِّ
بِوَضَلِ الْحَدِيثِ. وَذَكَرَ طَرِيقًا أُخْرَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - مُقْتَصِرًا عَلَى
تَضْعِيفِهَا، وَفِيهَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التِّمِّيُّ، أَحَدَ الْمَتْرُوكِينَ -، وَشَاهِدًا هُوَ
حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ الَّذِي بَيَّنَّا وَهَاءَهُ وَنَكَارَتَهُ.

التَّنْبِيهُ الْأَخِيرُ:

وَقَعَ وَهَمٌّ آخَرٌ لِلْحَافِظِ الْبَزَّارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حَيْثُ رَوَى الْحَدِيثَ - مُرْسَلًا -
فِي «مُسْنَدِهِ»، مِنْ طَرِيقِ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ: نَا شُعْبَةَ، بِهِ. وَقَالَ: «وَهَذَا
الْحَدِيثُ أُرْسِلَهُ وَهْبٌ، وَأُسْنَدُهُ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَبِيبٍ،
عَنْ حَفْصِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

كَذَا ذَكَرَهُ مُحَقِّقُ «عِلَلِ الدَّارِقُطِيِّ»: (٢٧٦/١٠)؛ نَقْلًا عَنْ مَخْطُوطِ
«مُسْنَدِ الْبَزَّارِ»: (١/١٦١). فَوَقَعَ لِي ارْتِيَابٌ فِي صِحَّةِ النَّقْلِ، وَلَمْ أَمِنْ
التَّحَرُّفَ؛ فَطَلَبْتُ مِنْ أَخِي وَمُفِيدِي - وَخَرِيْجِي السَّابِقِ - الشَّيْخِ عَادِلِ أَبِي
تُرَابٍ؛ أَنْ يَنْظُرَ لِي فِي النُّسْخَةِ الَّتِي عِنْدَهُ؛ فَوَجَدَهُ كَذَلِكَ!

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْكُلَّ يُدْرِكُ أَنَّ الَّذِي أُسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ (عَلِيُّ بْنُ
حَفْصِ)، وَليْسَ (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ غُنْدَرًا)؛ فَإِنَّهُ مِنْ أَبْرَزِ مَنْ أُرْسِلُوهُ - كَمَا
يَبَيِّنُ بَيِّنَاتًا لَا خَفَاءَ فِيهِ^(١) -.

(١) وَلَوْ اسْتَقْصَيْتِ الْأَوْهَامَ الْوَاقِعَةَ لِمُخْرَجِي الْحَدِيثِ؛ لِأَضْعَفِ الْكَثِيرِ مِنَ الْوَقْتِ
وَالْجَهْدِ؛ فَمِنْهَا: أَنَّ الشَّيْخَ حَمْدِي السَّلْفِيَّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي تَحْقِيقِ «مُسْنَدِ الشَّهَابِ»
عَزَا الرُّوَايَةَ الْمَوْصُولَةَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ فِي «الرُّهْدِ»: (٧٣٥)؛ وَإِنَّمَا رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ
عُبَيْدِ اللَّهِ التِّمِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ.

والآن أنتقل إلى الراوي الذي فوق (علي بن حفص المدائني) في إسناد الطبراني؛ وهو:

٤- عبيد المكتب الكوفي:

هو (عبيد بن مهران - وقيل: ابن عمرو - الضبي^(١)) الكوفي (المكتب).

ثقة باتفاق، ومن رجال «التهديب»؛ فقد روى له مسلم حديثا واحدا في الشواهد (٢٩٦٩)، والنسائي في «الكبرى» - نفس الحديث -، عن فضيل بن عمرو الفقيمي، وأبو داود في «الناسخ والمنسوخ»، عن مجاهد ابن جبر المكي.

* قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: «عبيد بن مهران المكتب ثقة» - كما في «الجزح»: (٢/٦) -.

* وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة صالح الحديث» - كما فيه -.

* وقال ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (٢٣٧/٦)، ط دار الفكر

= ومنها: أن المعلق على «الآداب»: (٤٠١) للبيهقي عزاه لأبي داود والحاكم ثم لمسلم في «صحيحه»، وقال: «وأخرجه - أيضا - أبو داود في «مراسيله». وفيه أن الصواب: (مسلم في مقدمه «صحيحه»)، ثم إنه لا وجود له في «مراسيل أبي داود»؛ وإنما الرواية المرسله مع المتصلة في مكان واحد من «سننه». والله المستعان لا رب سواه.

(١) تفرد ابن سعد رحمته الله بهذه النسبة، وهذا من حسنات كتابه الكثيرة، والتي لا يرفع بها بعض الناس رأسا، ظنا أن جميعها من الواقيدي!

العَرَبِيَّ): «عبيدُ المُكْتَبِ بنُ مهران، مَوْلَى لِبَنِي ضَبَّةَ، وَكَانَ ثِقَّةً قَلِيلَ
الحديثِ» .

* وَقَالَ الْعَجَلِيُّ : «عبيدُ بنُ مهرانَ المُكْتَبِ كُوفِيٌّ، رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ وَمُجَاهِدٍ،
وَكَانَ ثِقَّةً فِي عِدَادِ الشُّيُوخِ» - كَمَا فِي «تَرْتِيبِ مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ»: (١١٨٦) - .

قُلْتُ: وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْمِزِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَبَا الطُّفَيْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جُمْلَةِ شُيُوخِهِ؛
فَلَوْ صَحَّ لِقَاؤُهُ إِيَّاهُ؛ فَهُوَ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ .

* وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ»: (٩٣/٣):
«وَقَالَ - يَعْنِي أَبَا نُعَيْمِ الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ - : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عبيدِ
المُكْتَبِ بْنِ مَهْرَانَ، ثِقَّةً» .

وَقَالَ - أَيْضًا - (٣/٢٣٨ - ٢٣٩): «حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: ثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
مَعْبُدِ بْنِ خَالِدِ الْجَدَلِيِّ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ هَانِئِ الْمَرَادِيِّ، وَعَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ
العَجَلِيِّ^(١) . . .» فَذَكَرَ جَمَاعَةً، حَتَّى قَالَ: «وَعَنْ عبيدِ المُكْتَبِ . . .»،
وَقَالَ بَعْدَ سَرْدِ هَؤُلَاءِ الشُّيُوخِ: «وَكُلُّ هَؤُلَاءِ كُوفِيُونَ ثِقَاتٌ» .

* وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: (١٥٦/٧): «عبيدُ بنُ مهرانَ
المُكْتَبِ، مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ، يَرْوِي عَنْ: سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ
النَّخَعِيِّ، وَالشَّعْبِيِّ، وَمُجَاهِدٍ. رَوَى عَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ، وَجَرِيرٌ.
وَيُقَالُ: عبيدُ بنُ عمرو المُكْتَبِ» .

قُلْتُ: كَأَنَّهُ بَنَى هَذِهِ التَّرْجَمَةَ عَلَى قَوْلِ البُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّارِيخِ
الكَبِيرِ»: (٢/٦): «سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَمُجَاهِدًا،
وَأَبَا رَزِينٍ. رَوَى عَنْهُ: الثَّوْرِيُّ، وَشَرِيكٌ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ» .

(١) الصَّوَابُ أَنَّهُ (بَارِقِيٌّ) أَوْ (سَلَمِيٌّ) - عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَمْتَازُ عَلَى غَيْرِهِ بِالتَّنْصِيصِ عَلَى سَمَاعِ الْمُتَرْجِمِ لَهُ مِنْ شَيْوَحِهِ، وَفِي الرَّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ يَقِفْ لَهُمْ عَلَى هَذَا السَّمَاعِ يَقُولُ: «عَنْ فُلَانٍ»، وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ فِي تَرْجَمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ كَمَا فَعَلَ فِي تَرْجَمَةِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ الْأَسْلَمِيِّ): (٥١/٥)؛ حَيْثُ قَالَ:

«... عَنْ أَبِيهِ سَمِعَ سَمْرَةَ^(١) وَعِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ»، ثُمَّ أوردَ لَهُ حَدِيثًا إِسْنَادُهُ كَالشَّمْسِ، يُصْرِّحُ فِيهِ بِسَمَاعِهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلِ الْمَزْنِيِّ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

* وَتَرْجَمَ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَبِيدِ الْمُكْتَبِ فِي «الْمِيزَانِ»: (٢٣/٣) - تَمْيِيزًا - ؛ فَقَالَ: «عَبِيدُ بْنُ مَهْرَانَ الْوَزَّانُ، عَنِ الْحَسَنِ، مَا عَلِمْتُ رَوَى عَنْهُ غَيْرَ حَرَمِيِّ بْنِ حَفْصِ. لَهُ فِي «الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» لِلنَّسَائِيِّ. أَمَّا: عَبِيدُ بْنُ مَهْرَانَ [م، س] الْمُكْتَبِ الْكُوفِيُّ، عَنْ: أَبِي الطُّفَيْلِ، وَمُجَاهِدٍ. وَعَنْهُ: السُّفْيَانَانِ وَجَمَاعَةٌ، فَوَثَّقُوهُ» .

كَمَا تَرْجَمَ لَهُ فِي وَفَيَاتِ (١٣١: ١٤٠) مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ»: (ص ٤٨١)؛

(١) هَذَا مَا رَجَّحَهُ مُحَقِّقُ «التَّارِيخِ» - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - مِنْ (ق) عَلَى مَا فِي الْأَصْلِ: «... وَمِنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ»، ثُمَّ إِنَّا لَا نَقْرُ الْقَوْلَ بِتَفْهِ سَمَاعِهِ مِنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَقَدْ أَثْبَتَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ .

وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ سَأَلَهُ: سَمِعَا مِنْ أَبِيهِمَا؟ (يَعْنِي: هُوَ وَأَخَاهُ سُلَيْمَانَ). قَالَ: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَشْكُ فِي هَذَا - أَنْهُمَا سَمِعَا -» .

أَمَّا مَا رَوَى عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ الْجَوْزْجَانِيِّ - لَمَّا سُئِلَ عَنْ سَمَاعِهِ مِنْ أَبِيهِ - أَنَّهُ قَالَ: «مَا أَدْرِي!» - وَفِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ: «لَا أَدْرِي!» - ؛ فَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِمَا لَا يَثْبُتُ، وَحَنْبَلٌ مَعْرُوفٌ بِرِوَايَةِ الْغَرَائِبِ عَنِ الْإِمَامِ - أَيْضًا - .

فقال: «عن: أبي الطفيل، وسعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، ومجاهد.
وعنه: فضيل بن عياض، وجريز، وابن عيينة، وثق».

قلت: (وثق) - هنا - من الذهبي رحمته الله بمعنى: «وثقوه»؛ وإلا فإنه
غالياً ما يُعبر عن تفرّد ابن جبان ومن قاربوه في السأهل بالتوثيق؛ بنفس
هذه اللفظة.

وفيه - أيضاً - من الفوائد: أنّ الفعل الذي لم يُسمّ فاعله لا يلزم
بالضرورة وفي جميع حالات استخدامه أن يدلّ على تمييز القول.

ومن الملاحظ عند النظر في ترجمة العلماء لهذا الرجل - عبيد بن
مهران المكتب - أنهم اتفقوا على عدم ذكر (عكرمة مولى ابن عباس) في
جملة شيوخه، كما أنني لا أعلم أحداً من المترجمين لعكرمة ذكره في
جملة الرواة عنه.

وأبرز هؤلاء: الحافظ المزي، في ترجمة عكرمة من «تهذيب الكمال»،
أما في ترجمة المكتب نفسه (٢٣٤/١٩)؛ فذكر له ثمانية شيوخ - على
سبيل الحصر - ليس عكرمة أحدهم.

ولم أكتف بـ «تهذيب الكمال»؛ لِعلمي بقوات أشياء عليه - أحياناً -؛
فطالعت بعض التراجم المطوّلة لعكرمة رحمته الله في «الطبقات الكبرى» لابن
سعد، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«السيرة»^(١) للذهبي.

(١) كتاب «سير أعلام النبلاء» لا يستغني عنه طالب علم ولا مُستغل بالحديث؛ فالذهبي -
وإن كان جُلُّ اعتماده على «تاريخ دمشق»؛ بحيث يُظنُّ أجزاءً أحدهما عن الآخر -؛
إلا أنه ليس كلُّ (النبلاء) قد ترجم لهم ابن عساكر (أولاً). ولِلذهبي نفذه الخاص في =

وَالَّذِي خَلَصْتُ إِلَيْهِ: أَنَّ عُيَيْدًا الْمُكْتَبَ لَا رِوَايَةَ لَهُ عَنْ عِكْرِمَةَ أَضْلًا،
فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ، وَالَّذِي رَوَى عَنْهُ بَيِّقِينَ مُكْتَبَ آخِرُ، فَانْتَقَلَ
وَهُمُ الْوَاهِمِينَ إِلَيْهِ!

٥ - عِكْرِمَةُ:

هُوَ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِكْرِمَةُ الْبُرْبُرِيُّ الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ)، مَوْلَى أَبِي الْعَبَّاسِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ، ابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ، وَحَبْرٍ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَأَعْلَمُهَا بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ؛ اسْتِجَابَةً لِدَعْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ لَهُ: «اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْحِكْمَةَ» - كَمَا فِي «الصَّحِيحِ» - .

أَمَّا عِكْرِمَةُ؛ فَكُنْتُ قَدْ هَمَمْتُ بِإِيرَادِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «هَدْيِ السَّارِي» لِلْحَافِظِ
ابْنِ حَجْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لِتَضْمُنِهَا الدِّفَاعَ عَنْهُ ضِدَّ التُّهَمِ الْمَوْجَّهَةِ إِلَيْهِ، وَإِثْبَاتَ أَنَّهُ
حُجَّةٌ فِي الْحَدِيثِ؛ ظَنًّا مِنِّي أَنَّ الْحَافِظَ تَرْجَمَ لَهُ فِي بَضْعَةٍ أُسْطَرٍ؛ فَإِذَا بِهِ
يُتْرَجَمُ لَهُ فِي نَحْوِ خَمْسِ صَفَحَاتٍ! كَمَا تَصَدَّقِي لِلدِّفَاعِ عَنْهُ - أَيْضًا - فِي
تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ». وَكَذَلِكَ أَطَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
تَرْجَمَتَهُ فِي «الْمِيزَانِ» وَ«السِّيَرِ»، وَرَدَّ فِي ثَانِيهِمَا عَلَى بَعْضِ الْإِنْتِقَادَاتِ،
لَكِنَّهُ كَأَنَّهُ تَوَقَّفَ فِيهِ فِي آخِرِ التَّرْجَمَةِ! وَسَبَقَ إِلَى الدِّفَاعِ عَنْهُ: أَبُو جَعْفَرِ بْنِ
جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، وَابْنُ مَنْدَةَ.

= التَّلْعِيقِ عَلَى بَعْضِ النُّصُوصِ، وَلَهُ اسْتِطْرَادَاتٌ قِيَمَةٌ جَدًّا (ثَانِيًا). وَيَزِيدُ أَشْيَاءَ عَلَى ابْنِ عَسَاكِرَ
فِي التَّرَاجِمِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَهُمَا (ثَالِثًا). وَقَدْ زَادَ رِوَاةً عَنْ عِكْرِمَةَ لَمْ يَذْكُرْهُمُ ابْنُ عَسَاكِرَ، كَمَا زَادَ
نُصُوصًا وَأَنَارًا لَيْسَتْ عِنْدَهُ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَانظُرِ الْمَوْضِعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ عِنْدَ ابْنِ حَجْرٍ، وَحَاشِيَةَ «السِّيَرِ»؛ تَجِدُ
الكَثِيرَ الطَّيِّبَ.

وَأَكْتَفِي - هُنَا - بِقَوْلِ الْحَافِظِ فِي «التَّقْرِيبِ»: (٤٧٠٧): «ثِقَةٌ ثَبَّتَ.
عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ. لَمْ يَثْبُتْ تَكْذِيبُهُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ. وَلَا تَثْبُتُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»^(١). مِنْ
الثَّلَاثَةِ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ: بَعْدَ ذَلِكَ» اهـ.

٦- ابْنُ عَبَّاسٍ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا -:

لَا رَيْبَ أَنَّهُ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ أُعْرَفَ بِهِ؛ فَأَكْتَفِي بِمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا؛ لِأَنْتَقَلَ -
بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ - إِلَى عُنْوَانِ جَدِيدٍ.

وَكُنْتُ كُلَّمَا تَذَكَّرْتُ أَنْ أُثَبِّتَ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ حَوْلَ هَذَا الْإِسْنَادِ؛ ذَهَلْتُ
عَنْ ذَلِكَ. وَلِذَلِكَ سَأَجْعَلُ كَلَامَهُمْ حَوْلَ كُلِّ طَرِيقٍ، بَعْدَ سَوْقِ جَمِيعِ
أَسَانِيدِ الْحَدِيثِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي عَنْ عِكْرَمَةَ:

عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ - أَيْضًا -، عَنْ عُبَيْةِ بْنِ عَمْرِو الْمُكْتَبِ، عَنْهُ.
سَابِقًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِتَرْجَمَةِ عُبَيْةَ هَذَا مِنْ «التَّلْخِصِ» لِلْحَطِيبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛
إِذْ فِيهَا إِسْنَادُهُ إِلَى الْبُخَارِيِّ. ثُمَّ أَثْنَيْ بِتَرْجَمَتِهِ مِنْ «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»؛ وَذَلِكَ

(١) وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ فِي «الْهَدْيِ» (ص ٤٧٧): «... فَأَمَّا الْبِدْعَةُ؛ فَإِنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ
فَلَا تَصْرَّ حَدِيثُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، مَعَ أَنَّهُ لَمْ تَثْبُتْ عَلَيْهِ.»
وَأَمَّا وَقَاتُهُ: فَذَهَبَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ»: (٥ / ٣٤) إِلَى أَنْ: «... الْأَصْحَحُ سَنَةَ خَمْسٍ»،
وَجَزَمَ فِي «التَّذَكُّرَةِ»: (١ / ٩٦) بِمَوْتِهِ سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَةٍ بِالْمَدِينَةِ، وَقَالَ فِي «الْكَاشِفِ» (٢ / ٢٧٦):
«مَاتَ سَنَةَ ١٠٦، وَقِيلَ: ١٠٧.»

لِوُقُوعِ الْمَثْنِ فِي الْمَضْدَرِ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّوَابِ، وَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ الْمَضْدَرَانِ مِنْ تَحْرُفِ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ فِيهِمَا.

* قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ»: (باب: عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو وَعُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو) بَعْدَمَا تَرَجَّمَ فِي الثَّانِي ل: (عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عِيَّاشِ بْنِ عَلْقَمَةَ)، وَسَاقَ لَهُ حَدِيثًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَعُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْمُكْتَبُ: مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ».

ثُمَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي أَحْمَدَ بْنِ فَارِسٍ - مِنْ رِوَاةِ «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» - : نَا الْبُخَارِيُّ قَالَ: «عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْمُكْتَبُ الْكُوفِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لِلْمُؤْمِنِ ذَنْبٌ يَغْتَاذُهُ الْفَيْئَةُ بَعْدَ الْفَيْئَةِ»، قَالَ أَحْمَدُ ابْنُ الصَّبَّاحِ، سَمِعَ عَاصِمًا، سَمِعَ عُتْبَةَ».

وَهَذَا خَطَأٌ صَوَابُهُ: «قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ حَفْصِ، سَمِعَ عُتْبَةَ» - كَمَا سَيَأْتِي مِنَ «التَّارِيخِ»، مَعَ تَحْرُفِ آخَرَ (!) - .

قَالَتْ مُحَقِّقَةُ الْكِتَابِ فِي الْحَاشِيَةِ: «فِي تَارِيخِ الْبُخَارِيِّ: «الْمُؤْمِنُ أَنْتَ لِعِبَادَةِ الْعُتْبَةِ بَعْدَ الْعُتْبَةِ»؛ تَضْحِيفٌ صَوَابُهُ مَا فِي «التَّلْخِيصِ»».

* وَقَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»: (٥٢٣/٦):

«عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْمُكْتَبُ الْكُوفِيُّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ أَنْتَ^(١) لِعِبَادَةِ الْعُتْبَةِ بَعْدَ الْعُتْبَةِ». قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ جَعْفَرٍ، سَمِعَ عُتْبَةَ».

و(عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ) صَوَابُهُ: عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ، وَهُوَ الْمَدَائِنِيُّ.

(١) كَذَا بغيرِ هَمْزٍ!

أَمَّا الْمَتْنُ فَتَقَدَّمَ أَنَّ صَوَابَهُ: «لِلْمُؤْمِنِ ذَنْبٌ يَعْتَادُهُ الْفَيْنَةُ بَعْدَ الْفَيْنَةِ»،
 وَهَذَا التَّحْرُفُ الْعَجِيبُ دَعَا الْمُحَقِّقَ الْفَاضِلَ^(١) لِلكِتَابِ أَنْ يَقُولَ: «كَذَا
 فِي الْأَصْلِ؛ وَلَمْ نَجِدِ الْحَدِيثَ. وَكَانَ فِي الْأَصْلِ: انت^(٢)، وَلَعَلَّهُ:
 أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ يَا عُبَيْتَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» كَمَا فِي حَاشِيَةِ «التَّارِيخِ».

تَرَاجِمُ رِجَالِ هَذَا الْإِسْنَادِ:

١- أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ:

هُوَ (أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجِ النَّهْشَلِيِّ الرَّازِيِّ الْمَقْرِيءِ).
 تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ. وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ - رَأْسًا - فِي «الصَّحِيحِ» -
 كَمَا ذَكَرْتُ هُنَاكَ - .

* وَقَالَ أَبُو نَضْرٍ الْكَلَابَاذِيُّ فِي «رِجَالِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»: (١٤):
 «أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ - وَاسْمُهُ: الصَّبَّاحُ - أَبُو جَعْفَرٍ النَّهْشَلِيِّ الرَّازِيِّ.
 سَمِعَ شَبَابَةَ بْنَ سَوَّارٍ^(٣)، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ مُوسَى. رَوَى عَنْهُ: الْبُخَارِيُّ فِي
 (التَّوْحِيدِ) وَفِي (عَزْوَةِ أَحَدٍ)».

قُلْتُ: أَمَّا رِوَايَتُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى: فَهِيَ الَّتِي فِي (كِتَابِ
 الْمَغَازِي)، (بَابِ: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّالِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى
 اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٢٢]) (ح: ٤٠٥٣).

وَفِي إِدْخَالِ الْبُخَارِيِّ وَاسِطَةَ بَيْنِهِ وَبَيْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى نُزُولٌ؛ لِأَنَّهُ

(١) وَلَيْسَ هُوَ الْعَلَّامَةُ الْمُعَلِّمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُحَقِّقْ هَذَا الْجُزْءَ.

(٢) لَمْ أَفْهَمْ مُرَادَهُ؛ لِأَنَّهُ أَثْبَتَ اللَّفْظَةَ هَكَذَا «انت» - أَيْضًا -!

(٣) تَحْرَفَ اسْمُهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «رِجَالِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» إِلَى: (شَبَابَةُ بْنُ سَوَادٍ)!

يَزُوي عَنْهُ رَأْسًا، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِهِ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ: فَهِيَ الَّتِي فِي (كِتَابِ التَّوْحِيدِ)، (بَابُ: ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَرِوَايَتِهِ عَنْ رَبِّهِ) (ح: ٧٥٤٠)، وَفِيهَا نَزْوُلُ نَسَبِيٍّ - أَيْضًا -؛ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَصِلُ إِلَى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّالِجِ - شَيْخِ شَبَابَةَ فِيهِ - بِوَاحِدٍ أَحْيَانًا؛ كَأَدَمِ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ، وَحَفْصِ بْنِ عُمَرَ الْحَوْضِيِّ، وَسَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ. ثُمَّ وَجَدْتُ الْحَافِظَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَذْكُرُ فِي «الْفَتْحِ»: (٥٢٥/١٣)؛ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شُعْبَةَ فِي (تَفْسِيرِ سُورَةِ الْفَتْحِ)، وَعَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ عَنْهُ فِي (غَزْوَةِ الْفَتْحِ)، إِلَّا أَنَّ لَفْظَ ابْنِ أَبِي سُرَيْجٍ عَنْ شَبَابَةَ عَنْ شُعْبَةَ فِيهِ بَعْضُ الْمُغَايِرَةِ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَنْبِيْهٌ:

تَوَقَّفْتُ قَلِيلًا عِنْدَ قَوْلِ الْحَافِظِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْفَتْحِ»: (٥٢٤/١٣): «قَوْلُهُ «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ»: وَهُوَ بِمُهْمَلَةٍ ثُمَّ جِيمٌ، وَهُوَ: أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، فَقِيلَ: هُوَ اسْمُ أَبِي سُرَيْجٍ، وَقِيلَ: أَبُو سُرَيْجٍ جَدُّ أَحْمَدٍ...».

قُلْتُ: الَّذِي وَجَدْتُ أَكْثَرَ التَّرَاجِمِ مُتَّفِقَةً عَلَيْهِ أَنَّ اسْمَهُ (أَحْمَدُ بْنُ صَبَّاحٍ)، وَحَكَى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ (أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ صَبَّاحٍ) بِصِغَةِ: «وَقِيلَ». فَكَانَ حَقُّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ: (وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ)؛ أَيْ: فَيَكُونُ وَالِدُهُ الصَّبَّاحُ هُوَ أَبُو سُرَيْجٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

فَظَهَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَقَلُّ مِنَ الرِّوَايَةِ جِدًّا عَنْهُ، مَعَ أَنَّهُ يُوصلُهُ إِلَى شُيُوخٍ كَثِيرِينَ لَمْ يُدْرِكْهُمْ، وَقَلَّمَا يُشَارِكُهُ فِي شَيْخِ بَعِيْنِهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ.

وَالَّذِي يَهْمُنَا أَنَّ قَوْلَهُ فِي تَرْجَمَةِ (عُتْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْمُكْتَبِ) - بَعْدَ إِيرَادِ
الْمَثْنِ بِاخْتِصَارٍ - : «قَالَ أَحْمَدُ بْنُ الصَّبَّاحِ»؛ حُكْمُهُ حُكْمُ السَّمَاعِ
وَالاتِّصَالِ، وَهُوَ الاسْتِعْمَالُ الْعَالِبُ عَلَيْهِ فِي «تَوَارِيخِهِ»، بِخِلَافِ
«الصَّحِيحِ» وَسَائِرِ الْمُصَنَّفَاتِ .

٢- علي بن حفص :

هُوَ (أَبُو الْحَسَنِ الْمَدَائِنِيُّ الْبَغْدَادِيُّ) . تَقَدَّمَ تَفْصِيلِيًّا .

٣- عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو الْمُكْتَبِ الْكُوفِيُّ :

قَدَّمْتُ تَرْجَمَتَهُ مِنْ «التَّلْخِصِ»، ثُمَّ «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»؛ لِمُنَاسَبَةِ
تَمْيِزِهِمَا بِإِيرَادِ مَثْنٍ حَدِيثِهِ دُونَ سَائِرِ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَقَفْتُ لَهُ عَلَيْهَا . وَهُوَ
مُتَرْجَمٌ - أَيْضًا - فِي عِدَّةِ مَصَادِرَ فِيهَا فَوَائِدُ شَتَّى تَتَعَلَّقُ بِهِ .

* قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» : (٤٧٩/٣ : ٤٨٠ ،
رَقْم ٢٣٤٣) : «سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ : سَمِعْتُ ابْنَ إِدْرِيسَ يَقُولُ عَنْ عُتْبَةَ
الْمُكْتَبِ ؛ قَالَ : لَقِينِي مُحَارِبُ بْنُ دَثَارٍ فَقَالَ : أَنْتُمْ الَّذِينَ تَقُولُونَ : لَسْنَا مِنْ
الْمُؤْمِنِينَ وَلَسْنَا مِنَ الْفِئَةِ الْبَاغِيَةِ ، وَهَلْ بَيْنَ ذَلِكَ مِنْ مَنْزِلٍ يُدَانُ بِهِ النَّاسُ
فِي الْآخِرَةِ؟ كَذَا قَالَ يَحْيَى : (عَنِ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنْ عُتْبَةَ الْمُكْتَبِ) ، وَلَمْ
يَقُلْ : (عَبِيدٌ^(١) الْمُكْتَبِ) . قُلْتُ لِيَحْيَى : مَنْ عُتْبَةُ الْمُكْتَبِ هَذَا؟ قَالَ :
شَيْخُ لَابْنِ إِدْرِيسَ .»

(١) قَالَ مُحَقِّقُ «تَارِيخِ الدُّورِيِّ» : «فِي الْأَصْلِ : عْتَبَةُ ، وَكُتِبَ فَوْقَهَا : عَبِيدٌ ، وَهِيَ الَّتِي
تُنَاسِبُ السِّيَاقَ» .

* وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل»: (٣٧٢/٦): «عُتْبَةُ بْنُ عمرو المُكْتَبِ الكُوفِيّ. رَوَى عَنْ: عِكْرِمَةَ، وَقَتَادَةَ. رَوَى عَنْهُ: محاضرُ والوليدُ بنُ مسلمٍ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ. قُرِيَ عَلَى العَبَّاسِ بنِ مُحَمَّدِ الدُّورِيِّ...»؛ فَذَكَرَ قَوْلَ ابْنِ مَعِينٍ فِيهِ بِاخْتِصَارِ القِصَّةِ، وَخَتَمَ التَّرْجَمَةَ بِقَوْلِهِ:

«سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عُتْبَةَ الكُوفِيّ؛ فَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ».

* وقال ابنُ حبانٍ في «الثقات»: (٢٦٩/٧): «عُتْبَةُ بْنُ عمرو المُكْتَبِ، مِنْ أَهْلِ الكُوفَةِ، يَزُوي عَنِ الشَّعْبِيِّ وَعِكْرِمَةَ، رَوَى عَنْهُ: أَبُو صَيْفِيٍّ^(١) وَالكُوفِيُّونَ، وَلَيْسَ هَذَا بِعَبِيدِ بنِ عمرو المُكْتَبِ».

* وقال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني»: (٣٩٦) عنه: «عُتْبَةُ أَبُو عمر، كُوفِيّ شَيْخٌ لَا بَأْسَ بِهِ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ نَهْشَلٍ، مَجْهُولٌ يُتْرَكُ حَدِيثُهُ».

كَذَا فِي «السُّؤالاتِ» المَطْبُوعِ: «عُتْبَةُ أَبُو عمر». فَإِنْ كَانَ صوابَ الكُنْيَةِ «أَبَا عمرو»؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ هُوَ؛ فَقَدْ قَالَ الأردبيليُّ فِي «جامع الرواة»: (١/ ٥٣١، رقم ٤٣٢٦): «عُتْبَةُ بْنُ عمرو المُكْتَبِ الكُوفِيّ، أَبُو عمرو، [ق] (مح)».

[ق]: رَمَزُ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ بنِ عَلِيٍّ عليه السلام، المُلَقَّبِ

(١) هُوَ (بشِيرُ بْنُ ميمونِ الواسِطِيِّ) - وَلَمْ أَجِدْ بِهِذِهِ الكُنْيَةَ سِوَاهُ -، وَهَذَا مِنْ رِجالِ ابْنِ ماجَه، وَهُوَ مَتْرُوكٌ مُتَّهَمٌ - كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»: (٧٣٢) -.

ب (جَعْفَرِ الصَّادِقِ). والمُرَادُ: أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ. وَهَذَا مُحْتَمَلٌ؛ مَعَ تَقَارُبِهِمَا فِي الطَّبَقَةِ، وَقَدْ بَدَأَتْ بَيَانِ كُنْيَتِهِ مِنْ مَّضَدِرٍ مِنْ مَّصَادِرِ الرَّافِضَةِ - أَخْزَاهُمْ اللَّهُ -؛ لِكَوْنِ ذَلِكَ وَاقِعًا فِي تَرْجَمَةِ مُسْتَقْلَةٍ.

وإلا؛ ففي «أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ» لِأَبِي الْفَضْلِ بْنِ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ: (٢/٢٦١)، ط دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، الَّذِي أَضْلَهُ كِتَابُ «الْأَفْرَادِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (مُسْنَدِ أَنْسِ) - عَلَى تَرْتِيبِ الرِّوَاةِ عَنْهُ - : (أَبُو رُوَيْعٍ عَنْهُ)، (الْحَدِيثِ رَقْمَ ١٣٢٠):

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (...)» (١) تَفْتَحُ رَجُلٌ ... الْحَدِيثُ».

ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الدَّارِقُطَنِيِّ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رُوَيْعٍ عَطِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَنْسِ، تَقَرَّدَ بِهِ عُثْبَةُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو عَمْرٍو عَنْهُ (كَذَا)، وَلَمْ يَزُوهُ عَنْهُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَتَشِ الْأَسَدِيِّ». (كَذَا)!

وَوَقَعَ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ التُّجَارِيَّةِ تَصْحِيفَاتٌ عِدَّةٌ - سِوَى الْعَجْزِ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَثْنِ، وَعَنِ الرَّجُوعِ إِلَى مَّصَادِرِ الْحَدِيثِ - يَخْصُصُ الْإِسْنَادَ مِنْهَا:

(١) قَالَ مُحَقِّقُوهُ - هُنَا - : «كَلِمَاتٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ بِالْأَصْلِ».

قُلْتُ: يُشْبِهُ أَنْ تَكُونَ: «فِي حَائِطِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ» - كَمَا هِيَ رِوَايَةُ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»: (٧٢٨٨) -، أَوْ: «فِي حَائِطِ» - كَمَا هِيَ رِوَايَةُ ابْنِ عَسَاكِرَ (تَرْجَمَةٌ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ): (٤٤ / ١٦٤)، وَ(تَرْجَمَةٌ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ): (٣٠ / ٢٢٢) -، بِإِسْنَادَيْنِ إِلَى: «مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ: نَا عُثْبَةُ، بِه». وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: «نَا عُثْبَةُ أَبُو عَمْرٍو».

أَمَّا «تَفْتَحُ رَجُلٌ»؛ فَصَوَابُهَا: «فَاسْتَفْتَحَ رَجُلٌ» - كَمَا فِي رِوَايَتِي ابْنِ عَسَاكِرَ - . وَلَفْظُ الطَّبْرَانِيِّ: «فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَفْتِحُ».

١- عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو عَمْرٍو (حَيْثُ جَاءَ اسْمُ عَمْرِ فِي آخِرِ السَّطْرِ)!
وَلَا شَكَّ أَنَّ الصَّوَابَ: «عُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو وَأَبُو عَمْرٍو».

٢- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَتَشِ الْأَسَدِيِّ - وَإِنْ ذَهَبَ الْمُحَقِّقَانِ
الْمَسْكِينَانِ إِلَى التَّعْرِيفِ بِهِ عَلَى أَنَّهُ (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَتَشِ الصَّنْعَانِيُّ
الْأَبْنَاوِيُّ الْيَمَانِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)، وَأَحَالَ عَلَى عَشْرَةِ مَصَادِرٍ! وَإِنَّ أَتَشَ هَذَا
لَيْسَ أَسَدِيًّا؛ بَلْ هُوَ فَارِسِيٌّ مِنَ الْأَبْنَاءِ!

فَهَذَا إِمَّا وَهَمٌّ مِنْ ابْنِ طَاهِرٍ عَلَى الدَّارِقُطِيِّ^(١)، أَوْ مُتَحَرِّفٌ مِنْ (مُحَمَّدِ
ابْنِ الْحَسَنِ ابْنِ التَّلِّ الْأَسَدِيِّ)، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُلقَّبُونَهُ بِ (التَّلِّ)،
وَيُلَقَّبُونَ كُلًّا مِنْ وَلَدَيْهِ عُمَرَ وَجَعْفَرَ بِ (ابْنِ التَّلِّ). فَلَعَلَّ الدَّارِقُطِيَّ رَضِيَ اللَّهُ
يَذْهَبُ إِلَى الْأَوَّلِ - أَعْنِي: (ابْنَ التَّلِّ) -؛ فَقَدْ جَرَى عَلَيْهِ الذَّهَبِيُّ فِي
تَصَانِيفِهِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «تَكْمِلَتِهِ» - رَجِمَهُمَا اللَّهُ -، وَسَمَّاهُ
الْحَافِظُ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ»: (ص ٤٦٠): «مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ابْنَ التَّلِّ».

تَنْبِيْهُ:

حَدِيثُ أَنَسِ الْمَذْكُورِ أَيْفًا مُنْكَرٌ جِدًّا؛ فَفِيهِ نَصٌّ عَلَى خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ
وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ. وَقَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلَيْلٍ^(٢) - أَيْضًا - عَنْ
أَنَسٍ، مِنْ طَرُقٍ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ؛ فَمِنْهَا:

مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: (٥١٧٢)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ

(١) فَإِنِّي أَجِلُّ الْإِمَامَ الدَّارِقُطِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْخَلَطِ بَيْنَ رَاوِيَيْنِ هَكَذَا، وَالْكَمَالُ لِلَّهِ وَخَدَهُ.
(٢) كَمَا رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَخِيهِ الْمُبَارِكِ عَنْ أَنَسٍ - عِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ (٣٩/١٤٦: ١٤٧) -،
وَالْإِسْتِزَادُ إِلَيْهِ وَاهٍ جِدًّا، بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أبي المساور - أحد المتركين، وقد كُذِّبَ - عنه، به. قال: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطًا مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ، فَأَمَرَنِي أَنْ أُجِيفَ الْبَابَ، فَأَجَفْتُهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَرَعَ الْبَابَ؛ فَقَالَ: «افْتَحِ الْبَابَ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ، وَأَنْتَ سَيَلِي الْأُمَّةِ مِنْ بَعْدِي»، فَفَتَحْتُ الْبَابَ؛ فَإِذَا هُوَ أَبُو بَكْرٍ...» الحديث بطوله.

قال الطبراني: «لَمْ يَزَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ إِلَّا: عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ أَبِي الْمَسَاوِرِ، وَبَكْرُ بْنُ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، وَعُتْبَةُ أَبُو عَمْرٍو الْمُكْتَبُ».

قلت: هذا وهم من أبي القاسم الطبراني رحمه الله؛ فإنَّ عُتْبَةَ لَمْ يَزَوْ الْحَدِيثَ إِلَّا عَنْ أَبِي رَوْحٍ عَطِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ الْهَمْدَانِيِّ عَنْ أَنَسٍ. وَأَدْلَتِي عَلَى ذَلِكَ:

١- أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرَ رحمه الله فِي تَرْجَمَةِ (الصَّغَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَالِكِ بْنِ مَغُولٍ) مِنْ «لِسَانِ الْمِيزَانِ»: (تَرْجَمَةَ ٨٦٨)؛ أَطَالَ فِي تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ، وَبَيَانَ طُرُقِهِ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ؛ فَلَمْ يَذْكَرْ أَنَّ عُتْبَةَ أَيْضًا رَوَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢- أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ عَسَاكِرَ رحمه الله - عَلَى شِدَّةِ اعْتِنَائِهِ بِتَطْرِيقِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ - لَمْ يَذْكَرْ أَيْضًا أَنَّ عُتْبَةَ أَبَاعَمْرٍو رَوَاهُ عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَنَسٍ، فِي تَرَاجِمِ كُلِّ مِنْ (أَبِي بَكْرٍ الصُّدَيْقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ) وَ(عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ) وَ(عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - مِنْ «تَارِيخِ دِمَشْقَ».

ولكن؛ رَوَى حَدِيثَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ عَنْ عُتْبَةَ - وَلَمْ يُنْسَبْ

عنده - عن أبي روق عن أنس به، في تَرْجَمَتِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَر - كَمَا
 قَدَّمْتُ - ، بَلْ لَمْ يَزُوهُ فِي تَرْجَمَةِ (الصُّدِّيقِ) عَنِ الْمُخْتَارِ أَضْلًا!
 ٣- أَنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَيَّ - عَلَى ضَعْفِي وَقَلَّةِ إِمْكَانَاتِي - مَوْصُولًا عَنْ عُتْبَةَ
 عَلَى النَّحْوِ الَّذِي ذَكَرَهُ الطَّبْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ .

وَانظُرْ لِيَبْيَانِ كَذِبِ هَذَا الْحَدِيثِ تَرْجَمَتِي (السَّقْرِيَّ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)
 وَ(الصَّقْرِيَّ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) مِنْ «لِسَانِ الْمِيزَانِ»: (٣/٥٦) (١)، ١٩٢ :
 (١٩٤)، وَهُمَا رَجُلٌ وَاحِدٌ (٢)، لَكِنَّ الْحَافِظَ رَحِمَهُ اللهُ اخْتَصَرَ فِي
 الْأُولَى وَأَطَالَ شَيْئًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَ«ظِلَالُ الْجَنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ رَحِمَهُ اللهُ :
 (٢/ ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨) .

وَقَدْ صَحَّ الْمَثْنُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الْبَاطِلَةِ؛ انظُرِ:
 «الظَّلَالُ»: (٢/ ٥٤٤ ، ٥٤٥)، عِنْدَ الْحَدِيثِ (١١٤٧) مِنْ «السُّنَّةِ» .

وَلَكِنْ؛ يَبْقَى تَسَاوُلٌ هُنَا: حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ، عَنْ
 عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي رُوقٍ - وَهُوَ صَدُوقٌ -، عَنْ أَنَسٍ، بِنَحْوِ حَدِيثِ الْمُخْتَارِ
 ابْنِ فُلْفُلٍ عَنْ أَنَسٍ، الَّذِي جَزَمَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَالذَّهَبِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ
 وَالْأَلْبَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ بِوَضْعِهِ وَبُطْلَانِهِ؛ مَنْ الْمُتَّهَمُ بِهِ؟

فِيَّانِي قَدْ وَجَدْتُ كَثِيرًا مِمَّا اسْتُنْكَرَ عَلَى الْأَسَدِيِّ إِنَّمَا هُوَ مُتَوَّنٌ مَعْرُوفَةٌ

(١) وَوَقَعَ فِي الطَّبَعَةِ الْهِنْدِيَّةِ الَّتِي أَحَلَّتْ عَلَيْهَا - تَسْهِيلًا عَلَى الْقُرَّاءِ - سَقَطٌ؛ فَاَنْظُرْ (ط)
 الْفَارُوقِ الْحَدِيثِيَّةِ): (٤/ ٥٩) .

(٢) وَغَايَرِ بَيْنَهُمَا ابْنُ حِبَّانَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - . وَهَذَا مِنْ أَوْهَامِهِ الْكَثِيرَةِ .

أتى لها بأسانيد مُنكَرَة أو مراسيلُ أخطأ في وَضْلِهَا وَلَمْ أَرْ لَهُ مَتَنَا جَاوَزَ
الحدَّ في التَّكَارَةِ مِثْلَ هَذَا. فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ.

تَنْبِيْهُ:

وَقَعَ وَهْمٌ آخَرٌ بِخُصُوصِ عُبَيْةَ أَبِي عَمْرٍو فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ قَالَ
الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ»: (١٧٧/٥) - بَعْدَ عَزْوِ
الْمَشْنِ لِأَبِي يَعْلَى وَالْبَزَّارِ -: «وَفِيهِ^(١) صَقْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَهُوَ
كَذَّابٌ. وَفِي إِسْنَادِ الْبَزَّارِ عُبَيْةُ أَبُو عَمْرٍو؛ ضَعَّفَهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، وَوَثَّقَهُ
ابْنُ جِبَّانَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادَيْنِ رِجَالُ أَحَدِهِمَا
رِجَالُ الْبَزَّارِ...» اهـ.

قُلْتُ: هَذَا الْخِلَافُ لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى (عُبَيْةَ بْنِ يَفْظَانَ الرَّاسِبِيِّ الْبَصْرِيِّ
أَبِي زَحَارَةَ)، الَّذِي وَهَاهُ ابْنُ الْجَنِيْدِ وَالنَّسَائِيُّ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ:
«مَتْرُوكٌ»، وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»؛ فَقَدْ جَزَمْتُ^(٢) بَعْضَ الْمَصَادِرِ
(كـ) «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» وَ«تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»، تَبَعًا لِعَبْدِ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيِّ
صَاحِبِ «الْكَمَالِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِيمَا يَظْهَرُ؛ بِأَنَّ كُنْيَتَهُ (أَبُو عَمْرٍو).

وَقَدْ وَجَدْتُ كَلِمَةَ الْمُصَنِّفَيْنِ فِي «الْكُنَى» وَغَيْرِهَا مُتَّفَقَةً عَلَى أَنَّ كُنْيَةَ ابْنِ
يَفْظَانَ هَذَا: «أَبُو زَحَّارَةَ»؛ مِنْهُمْ: ابْنُ مَعِينٍ - كَمَا فِي «تَارِيخِ الدُّورِيِّ» -،

(١) يَلَاخِظُ أَنَّ الْهَيْثَمِيَّ خَلَطَ - أَيْضًا - بَيْنَ إِسْنَادِي «الْمَخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنِ أَنَسِ»
وَ«أَبِي رُوَيْحٍ عَنِ أَنَسِ»، وَبَيْنَ الْمَثْنَيْنِ شَيْءٌ مِنَ التَّفَاوُتِ الْيَسِيرِ.
(٢) وَأُزِدَّتِ الْكُنْيَةَ الْحَقِيقِيَّةَ لَهُ بِصِيغَةِ التَّمْرِیْضِ. وَلِذَلِكَ كَانَ الْاِعْتِمَادُ عَلَى الْأُصُولِ هُوَ
الْأَصْلُ. وَلِلْبَحْثِ تَبَيُّهُ تَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا - بِإِذْنِ اللَّهِ -.

وَالنَّسَائِي، وَالذُّوَلَابِيُّ، وَابْنُ مَنَدَةَ فِي «فَتْحِ الْبَابِ»، وَالذَّهَبِيُّ فِي «الْمُقْتَنَى» - وَهُوَ يَتَّبِعُ أَصْلَهُ «كُنِيَ أَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ» - .

أَمَّا الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جَبَانَ: فَلَمْ يَكُنُوهُ أَصْلًا. كَمَا لَمْ يَكُنُوا عُتْبَةَ^(١) الْمَكْتَبِ نَفْسَهُ!

وَسَأَتَعَرَّضُ لِعُتْبَةَ بْنِ يَفْظَانَ أَبِي زَحَارَةَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَأْتِي - بِإِذْنِ اللَّهِ - عِنْدَ طَرِيقِ (عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ أَبِيهِ).

وَمِنَ الْأَوْهَامِ - أَيْضًا - : أَنَّ الْحَافِظَ الْعُقَيْلِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أوردَ فِي تَرْجَمَةِ (عُتْبَةَ ابْنِ أَبِي عُتْبَةَ الْفَزَارِيِّ) مِنْ «الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ»: (٣٣٠ / ٤) حَدِيثًا بِنَفْسِ إِسْنَادِ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» إِلَى عُتْبَةَ أَبِي عَمْرٍو؛ فَقَالَ:

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْأَخْرَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ أَبُو عَمْرٍو، عَنْ عَامِرِ الشُّعْبِيِّ (تَحَرَّفَ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: عَامِرِ الشُّعْبِيِّ)، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْأَرْوَاحَ عَارِيَّةً فِي أَجْسَادِ الْعِبَادِ، فَيَقْبِضُهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ وَيُرْسِلُهَا إِذَا شَاءَ».

وَقَالَ: «هَذَا هُوَ عِنْدِي (تَحَرَّفَتْ إِلَى: عِنْدِ) الْفَزَارِيِّ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا إِلَّا مِنْ طَرِيقِ تَقَارُبِ هَذَا» اهـ.

(١) وَأَهْدِي هَذَا التَّنْبِيهَ عَلَى مَا فِي كَلَامِ الْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِأَخِي الْحَبِيبِ وَتَلْمِيزِي النَّجِيبِ الشَّيْخِ خَلِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَرَبِيِّ؛ لِكَيْ يَسْتَذْرِكَ - إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ - عَلَى الطَّبْعَةِ الْأُولَى مِنْ «الْفَرَائِدِ عَلَى مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ». وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ لِأَحْوَالٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ. ثُمَّ وَجَدْتُ الْهَيْثَمِيَّ فِي مَوْضِعٍ مِنَ «الْمَجْمَعِ»: (١ / ٣٢٢) قَالَ فِيهِ: «لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ»؛ فَاسْتَذْرَكَ عَلَيْهِ أَخِي بِكَلَامِ طَيْبٍ فِي «الْفَرَائِدِ»: (ترجمة ٣٥٢). فَلْيُضَمَّ إِلَيْهَا مَا ذَكَرْتُ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

قلت: الحديث الأول عن هذا الفَرَارِيِّ من طريق مالك بن الحسن،
عنه، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً: «إِذَا أَنْتُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ؛
فَأَكْرَمُوهُ». وَلَا تَصِحُّ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعُقَيْلِيَّ نَفْسَهُ قَالَ فِي نَفْسِ
التَّرْجَمَةِ: «رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ الْحَسَنِ، وَفِي مَالِكٍ نَظْرٌ».

أما الحديث الثاني: فَقَدْ عَلِمْنَا مِنْ تَعْلِيْقَيْنِ لِلطَّبْرَانِيِّ وَالذَّارِقُطْنِيِّ أَنَّ عُثْبَةَ
أَبَا عَمْرٍو هُوَ ابْنُ عَمْرٍو الْمُكْتَبِ الكُوفِيِّ.

وهذا الحديث - أيضاً - مُنْكَرٌ؛ كَمَا دَلَّ صَنِيعُ الْعُقَيْلِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَإِنْ وَهَمَ
فِي تَعْيِينِ أَحَدِ رَوَاتِهِ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي أَسْهَبْنَا فِي بَيَانِهِ.

وعُثْبَةُ الْمُكْتَبِ قَدْ نَصَّ ابْنُ جِبَانَ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «الثَّقَاتِ» عَلَى رِوَايَتِهِ
عَنِ الشَّعْبِيِّ - كَمَا تَقَدَّمَ -.

وسَاعَيْدُ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَقَدْ وَجَدْتُهُ مُطَوَّلًا فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ».

هَذَا؛ وَقَدْ وَجَدْتُ حَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ رُويَا عَنْهُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، أَخْتِمُ بِهِمَا مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ أَحَادِيثَ لَهُ. ثُمَّ أَلْخَصُّ مِلَاحِظَاتِي
عَلَيْهِ وَعَلَى مَرْوِيَّاتِهِ فِي نِهَايَةِ الْبَحْثِ - بِإِذْنِ اللَّهِ (جَلَّ وَعَزَّ) -.

أورد أبو الفضل بن طاهر المقدسي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي «أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ
وَالْأَفْرَادِ»: (٢٤٧/٣)، (مُسْنَدُ ابْنِ عَبَّاسٍ) - عَلَى تَرْتِيبِ الرِّوَاةِ عَنْهُ -،
تَحْتَ عُنْوَانِ (عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ)، وَعَلَى تَرْتِيبِ
الرِّوَاةِ عَنْ عِكْرِمَةَ: «عُثْبَةُ الْمُكْتَبِ»؛ أورد حديثين:

الأول (رقم ٢٥٥٧): «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ عَنْ نِكَاحِ
الْحَبَالِيِّ...» الْحَدِيثِ.

والتَّانِي (رقم ٢٥٥٨): «العجماء»^(١) جَبَّارٌ... الحديث.

قال الدَّارَقُطْنِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «تَفَرَّدَ بِهِ حَمَادُ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ عُثْبَةَ، عَنْهُ».

كَذَا فِيهِ؛ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: «تَفَرَّدَ بِهِمَا»؛ كَمَا فِي نِظَائِرِ أُخْرَى لِهَذَا فِي الْكِتَابِ. وَالِاحْتِمَالُ الْأَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَقَطَ تَعْلِيقُ الدَّارَقُطْنِيِّ عَلَى الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ لَمْ يَصِحَّ إِسْنَادُهُمَا إِلَى عُثْبَةَ - عَلَى افْتِرَاضِ الْإِحْتِمَالِ الْأَوْجَهِ عِنْدِي - .

وَحَمَادُ بْنُ دَاوُدَ؛ الظَّاهِرُ أَنَّهُ أَبُو سَلِيمَانَ الْكُوفِيِّ، الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ»: (٢٠٤/٨ - ٢٠٥)، وَقَالَ: «يُرْوَى عَنْ أَبِي يَحْيَى شَعِيبِ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ، أَيْبَاتًا بِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ (كَذَا؛ وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: لِحَسَّانِ)، رَوَى عَنْهُ الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ».

وَالظَّاهِرُ - أَيْضًا - أَنَّهُ (حَمَادُ بْنُ دَاوُدَ الْكُوفِيُّ)، الَّذِي أوردَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ»: (٦٦٨/٢)، لِحَدِيثِ رُوِيٍّ عَنْهُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ (وَهُوَ ابْنُ صَالِحِ بْنِ حَيِّ الْهَمْدَانِيِّ) بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَالَ: «وَهَذَا - بِهَذَا الْإِسْنَادِ - مُعْضَلٌ، لَا يَرْوِيهِ غَيْرُ حَمَادِ بْنِ دَاوُدَ هَذَا، وَليْسَ بِالْمَعْرُوفِ».

قُلْتُ: الرَّاويُّ عَنْهُ (زَيْدَانُ بْنُ عَبْدِ الْغَفَّارِ) سَكَتَ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ»: (٤٨٧/٨)، وَلَا أُدْرِي: أَتَوَبَّعَ عَلَيْهِ عَنْ حَمَادِ هَذَا أَمْ لَا؟

وَالَّذِي يَعْنِينَا هُوَ قَوْلُ ابْنِ عَدِيٍّ فِيهِ: «وَلَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ»، الَّذِي لَمْ

(١) تَحَرَّفَ فِي طَبَعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ التَّجَارِيَّةِ السَّقِيمَةِ إِلَى: «العجمار جبار!»

يُعَارِضُ بِتَوْثِيقِ إِمَامٍ مُعْتَبَرٍ. بَلْ إِنَّ ذِكْرَ ابْنِ حِبَّانَ لِلرَّجُلِ فِي كِتَابِ
«الثَّقَاتِ» - بِمُجَرَّدِهِ - لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّوْثِيقُ بِمَعْنَاهُ الاضْطِلَاحِيّ؛ بَلْ قَدْ يُرَادُ
بِهِ إِثْبَاتُ الْعَدَالَةِ حَسْبُ؛ بِقَرِينَةِ الْعَدِيدِ مِنَ الْعِبَادِ وَالرُّهَادِ الَّذِينَ أَدْخَلَهُمْ فِي
هَذَا الْكِتَابِ، مَعَ نَصِّهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِأَحَدِهِمْ حَدِيثًا مُسْنَدًا! فَتَنْبَهُ.

وَسَأَجِيبُ عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى افْتِرَاضِ ثُبُوتِهِمَا عَنْ عُثْبَةَ الْمُكْتَبِ
فَلَعَلَّ الْأَيَّامَ وَاللِّيَالِي تَثْبُتُ أَنَّ حَمَادَ بْنَ دَاوُدَ الْكُوفِيَّ هَذَا قَدْ وَثَّقَهُ إِمَامٌ
مِنَ الْأَيْمَةِ الْمُعْتَبَرِينَ؛ كَالْإِمَامِ النَّسَائِيِّ فِي «التَّمْيِيزِ» - أَوْ غَيْرِهِ مِنْ
الْكُتُبِ غَيْرِ الْمُتَدَاوِلَةِ -، أَوْ الدَّارَقُطْنِيِّ - فِي غَيْرِ «السُّؤَالَاتِ»
الْمَشْهُورَةِ -، أَوْ الْخَطِيبِ فِي مَوْضِعٍ مَا مِنْ «تَارِيخِهِ»، أَوْ غَيْرِهِ مِنْ
التَّصَانِيفِ.

فَأَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: فَقَدْ كُنْتُ أَظُنُّ تَفَرُّدَهُ بِهِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وإِنْ وَجَدْتُ لَهُ طُرُقًا عَنْ مُجَاهِدٍ وَمَقْسَمٍ - وَرُبَّمَا غَيْرَهُمَا -)؛ لَا
يُثْبِتُ مِنْهَا شَيْءٌ، بَعْدَ التَّغَاظِي عَنِ لَفْظَةِ «يَوْمَ حُنَيْنٍ»، الَّتِي صَارَ مِنَ
السُّهُولَةِ بِمَكَانٍ أَنْ تَتَحَرَّفَ إِلَى «يَوْمَ خَيْبَرَ» أَوْ الْعَكْسِ، لَا أَقُولُ فِي الْكُتُبِ
الْمَطْبُوعَةِ؛ بَلْ وَفِي الْمَخْطُوطَاتِ - أَيْضًا -!

حَتَّى وَجَدْتُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»: (٤٧٩)، وَالدَّارَقُطْنِيِّ فِي
«سُنِّيهِ»: (٢٥٧/٣)، مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَانَ الْعَابِدِيِّ^(١):
نَا سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمِ الْجَنْدِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ

(١) تَحَرَّفَتْ هَذِهِ النُّسْبَةُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ «سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ» إِلَى: (العائذي)، وَالتَّصْوِيبُ
مِنْ «الْأَنْسَابِ» وَغَيْرِهِ.

ابن عباس قال: «نهي رسول الله ﷺ أن تُوطأ حاملٌ حتى تضع، أو حائلٌ حتى تحيض».

واللفظ للدارقطني رحمه الله هكذا دون تقييد. وعمرو بن مسلم الجندي أكثر عبارات الأئمة على تليينه، ومع ذلك؛ فشم علتان أخريان:

الأولى: أن الدارقطني قال عقبه: «قال لنا ابن صاعد: وما قال لنا في هذا الإسناد أحد» عن ابن عباس «إلا العابدی».

وابن صاعد حافظ كبير وناقد من أهل البصر والفهم، وظاهر هذا أنه وقع له بهذا الإسناد عن عكرمة مرسلاً.

والعابدی - وإن قال أبو حاتم رحمه الله: «صدوق» - إلا أنه وهم على ابن عيينة في غير حديث، وقال ابن جبان في ترجمته من «الثقات»: (٨/٣٦٣): «يخطئ ويخالف».

الثانية: أن ابن أبي شيبه رواه في «المصنف»: (٤/٣٧٠)، من طريق معمر، عن عمرو بن مسلم، عن طاووس، أن رسول الله ﷺ «أمر منادياً في غزاة غزاهما أن لا يطاء الرجال حاملاً حتى تضع، ولا حائلاً^(١) حتى تحيض».

(١) تحرفت في «المصنف» المطبوع إلى (حائلاً) - بالباء -، و(الحائل): هي الحامل التي انقطع عنها الحمل سنة أو سنوات حتى تحمل. وحالت الناقة والفرس والنخلة والمرأة والشاة وغيرهن: إذا لم تحمل - كما في مادة «حول» من «لسان العرب»: (١٠٥٧/٢) -.

أما «الحيل» فهو «الحمل» - أيضاً -، وأضله: امتلاء الرحم، والصفة منه (حبلئ)، =

لكن؛ يُعَكِّرُ عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ رِوَايَةَ الْبَصْرِيِّينَ عَنْ مَعْمَرٍ فِيهَا شَيْءٌ -
 مِنْ أَجْلِهِ لَا مِنْ أَجْلِهِمْ -، وَهَذَا يَرْوِيهِ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سَلِيمَانَ التَّمِيمِيُّ، فَإِنَّ
 كَانَ مُحْفُوظًا؛ فَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّ عَمْرَو بْنَ مُسْلِمِ الْجَنْدِيِّ قَدِ اضْطَرَبَ
 فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ.

ثُمَّ وَجَدْتُهُ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٧/٢٢٦: ٢٢٧)، عَنْ
 مَعْمَرٍ، بِهِ نَحْوَهُ. فَصَحَّ بِذَلِكَ عَنْ مَعْمَرٍ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

أَمَّا حَدِيثُ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ...»: فَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظِ: «الْعَجَمَاءُ»^(١) جَرَحُهَا جُبَارٌ، وَالْبَثْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ،
 وَفِي الرَّكَازِ الْخُمْسُ».

= وَيُقَالُ (حَبْلَانَةٌ) - عَلَى اخْتِلَافٍ فِي عُمُومِهَا لِلْإِنَاثِ أَوْ اخْتِصَاصِهَا بِبَعْضِهَا -، وَيُقَالُ
 (حَابِلَةٌ)، وَهُوَ نَادِرٌ - كَمَا فِي «اللُّسَانِ» - أَيْضًا -: (٢/٧٦٢)، بِاخْتِصَارٍ وَتَصْرُفٍ -،
 وَلَيْسَ فِيهِ لَفْظُهُ (حَابِلٌ) بِنَفْسِ هَذَا الْمَعْنَى. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ وَأَعَزُّ وَأَكْرَمُ.
 (١) «الْعَجَمَاءُ»: هِيَ كُلُّ الْحَيَوَانِ سِوَى الْآدَمِيِّ، وَسُمِّيَتْ الْبَهِيمَةُ عَجَمَاءً؛ لِأَنَّهَا
 لَا تَتَكَلَّمُ. وَ«الْجُبَارُ»: الْهَدْرُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ»؛ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا أَتَلَقْتَ شَيْئًا بِالنَّهَارِ، أَوْ
 أَتَلَقْتَ بِاللَّيْلِ بغيرِ تَفْرِيطٍ مِنْ مَالِكِهَا، أَوْ أَتَلَقْتَ شَيْئًا وَلَيْسَ مَعَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا غَيْرُ مَضْمُونٍ،
 وَهُوَ مُرَادُ الْحَدِيثِ. وَالْمُرَادُ بِ«جَرَحِ الْعَجَمَاءِ»: إِثْلَافُهَا، سِوَاءِ كَانَ بِجَرَحٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْبَثْرُ جُبَارٌ»؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَحْفَرُهَا فِي مَلِكِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ فَيَقَعُ فِيهِ إِنْسَانٌ أَوْ
 غَيْرُهُ وَيَتَلَفُّ فَلَا ضَمَانَ. فَأَمَّا إِذَا حَفَرَ الْبَثْرَ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي مَلِكٍ غَيْرِهِ بغيرِ إِذْنِهِ
 فَتَلَفٌ فِيهَا إِنْسَانٌ فَيَجِبُ ضَمَانُهُ عَلَى عَاقِلَةٍ حَافِرِهَا، وَالْكَفَّارَةُ فِي مَالِ الْحَافِرِ، وَإِنْ تَلَفَ بِهَا
 غَيْرُ الْآدَمِيِّ وَجَبَ ضَمَانُهُ فِي مَالِ الْحَافِرِ.

وقَوْلُهُ ﷺ: «وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ»؛ مَعْنَاهُ: أَنَّ الرَّجُلَ يَحْفَرُ مَعْدِنًا فِي مَلِكِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ، فَيَمُرُّ
 بِهَا مَارًا فَيَسْقُطُ فِيهَا فَيَمُوتُ، أَوْ يَسْتَأْجِرُ أَجْرَاءَ يَعْمَلُونَ فِيهَا، فَيَقَعُ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُونَ، فَلَا ضَمَانَ
 فِي ذَلِكَ.

وَلَمْ أَجِدْهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَّا مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ مَنْكَرَةٍ:

فَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ»: (٣٥٠/١)، وَابْنُ عَسَاكِرَ (٩٦/١٠) -
عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ -، مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ (وَهُوَ الْجَهْنِيُّ الْحِرَانِيُّ):
حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ (وَتَحَرَّفَ فِي «الْكَامِلِ» إِلَى:
ابْنِ) عبيدالله بن عبد الله، عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «العجماء جبار،
والقليب جبار، والمعدن جبار، وفي الرُّكازِ الخمسُ».

وَأَيُّوبُ بْنُ خَالِدٍ هَذَا:

* قَالَ أَبُو عَرُوبَةَ الْحِرَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَلِيَ بَرِيدَ بَيْرُوتَ فَسَمِعَ مِنَ الْأَوْزَاعِيِّ
هُنَاكَ، فَجَاءَ بِأَحَادِيثٍ مَنْكِرَةٍ».

* وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لِأَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ فِي أَخْبَارِهِ، قَلَّ مَا
يُتَابِعُهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ»؛ يَعْنِي: هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ.

= وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَفِي الرُّكَاذِ الْخُمْسُ»؛ «الرُّكَاذُ»: هُوَ ذَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ؛ أَي: فِيهِ الْخُمْسُ لَبِيتِ
الْمَالِ وَالْبَاقِي لَوَاجِدِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَأَصْلُ الرُّكَاذِ فِي اللُّغَةِ: الثُّبُوتُ».

وَمَا تَقَدَّمَ كُلُّهُ مِنْ تَعْلِيْقِ الْأَسْتَاذِ: مُحَمَّدِ فُوَادِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»:
(١٣٣٤/٣)، بِتَصْرُفٍ يَسِيرٍ، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مِنْ شَرْحِ النَّوَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَمِمَّا زَادَهُ عَلَى ذَلِكَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: (٢٢٠٦/١١)، فِي الْقِطْعَةِ
الْآخِرَةِ: «فِيهِ تَصْرِيحٌ بِوُجُوبِ الْخُمْسِ فِيهِ، وَهُوَ زُكَاةٌ عِنْدَنَا، وَالرُّكَاذُ هُوَ ذَفِينُ
الْجَاهِلِيَّةِ، وَهَذَا مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ أَهْلِ الْجِجَارِ وَجُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ
مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: هُوَ الْمَعْدُنُ. وَهُمَا عِنْدَهُمْ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ
عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَعَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأَصْلُ الرُّكَاذِ...»
إلخ. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

* وقال أبو أحمد الحاكم: «لا يُتَابَعُ فِي أَكْثَرِ حَدِيثِهِ».

* وَرَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ، وَقَالَ: «وَكَانَ ثِقَّةً».

وَالنَّصَانِ الْأَخِيرَانِ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ دِمَشْقَ»: (٩٨/١٠).

وإِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ حَافِظًا رَحَالَةً قُدْوَةً عَابِدًا؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الشَّانِ، مِنْ النُّقَادِ الْجَهَابِدَةِ.

* أَمَّا ابْنُ جَبَانَ فَلَا لَانَ فِيهِ الْقَوْلَ؛ إِذْ أوردَهُ فِي «الثَّقَاتِ»: (١٢٥/٨)،
وَقَالَ: «يُخْطِئُ».

والمقصود: أن الحديث بهذا الإسناد منكر لا أصل له من رواية الثقات
عن الأوزاعي أو الزهري. وإنما المحفوظ عن الزهري: أنه يزويه عن
سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، في
«الصحيحين» - كما قدمت - وأعضل الزهري بعضه - مرة - في قصة
دارت بينه وبين مغمم - كما في «مصنف عبد الرزاق»: (١٨٣٧٧).

نعم؛ له أصل عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، من رواية أحد الثقات،
عن غير ابن عباس:

ففي «صحيح مسلم»: (١٧١٠)، من طريق ابن وهب، عن يونس بن
يزيد، عن الزهري، عن ابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله، عن
أبي هريرة، به.

ورواه إسحاق بن راشد - وهو ضعيف في الزهري خاصة -، عنه، عن
عبيد الله - وخده -، به. كما في «علل الدارقطني»: (س ١٨١٤).

وخالفهما جمهور أصحاب الزهري: فرَوَّه عنه، عن سعيد وأبي سلمة -
كما ذكرت - .

قال الدارقطني رحمته: «والصحيح: عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، وحديثه عن عبيد الله غير مدفوع^(١)؛ لأنه قد اجتمع عليه اثنان. والله أعلم».

قلت: إن كان يعني رحمته احتمال صحته؛ ففي القلب من ذلك؛ فإن الرواة عن يونس لم يتفقوا على ذلك: فرواه شيب بن سعيد، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة - كما قال الدارقطني - . وشيب - وإن كان دون ابن وهب في الحفظ - إلا أن حمل رواية يونس على ما يوافق الجماعة أولى. وإن كانت الأخرى هي المحفوظة عن يونس؛ فقد خالفه أثبت ثلاثة في الزهري؛ وهم: مالك وابن عيينة ومعمّر، وانضم إليهم: الليث بن سعد وابن جريج وعقيل بن خالد الأيلي.

وأحياناً كان بعض الرواة عن بعض هؤلاء يفرّدون سعيداً - وحده - أو أبا سلمة - وحده -، والله المستعان.

وعوداً إلى حديث عتبة أبي عمرو، عن الشَّعْبِيِّ، عن أنس: فإن رواية العقيلي قد اختصرت المتن جداً.

فإنني رجعت إلى كتاب «الفرائد على مجمع الزوائد» لأخي الحبيب

(١) قال محقق «العلل» رحمته: «في الأصل: «غير مرفوع»، ولعله خطأ؛ والصواب: «غير مدفوع» - بالدال المهملة -؛ كما يقتضي كلام المؤلف».

السَّيِّحِ خَلِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ الْعَرَبِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - ؛ لِأَثْبَتَ فِي نُسَخَتِي اسْمَ
(عُتْبَةَ أَبِي عَمْرٍو)، بَعْدَ اسْتِدْرَاكِي إِيَّاهُ عَلَى الْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ إِذْ
جَعَلَهُ (عُتْبَةَ بْنَ يَفْظَانَ)، وَإِنْ لَمْ يُصْرِّحْ بِاسْمِ أَبِيهِ - كَمَا بَيَّنْتُ - .

فَإِذَا بِهِ - أَيْضًا - يَسْتَدْرِكُ عَلَى قَوْلِهِ فِي «الْمَجْمَعِ»: (١/٣٢٢): «رَوَاهُ
الْبَرَّازُ، وَفِيهِ عُتْبَةُ أَبُو عَمْرٍو. رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ
الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَهُ . . .»، لَكِنَّهُ اخْتَصَرَ كَلَامَهُ، قَائِلًا :

«قُلْتُ: الرَّاجِحُ أَنَّهُ: عُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو الْمُكْتَبُ؛ فَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ ابْنُ حِبَّانَ
فِي «الثَّقَاتِ»، وَقَالَ: يَزُوي عَنِ الشَّعْبِيِّ شَيْخَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ،
بِالإِضَافَةِ إِلَى أَنَّهُ كُوفِيٌّ - كَمَا نَسَبَهُ ابْنُ حِبَّانَ -، وَإِسْنَادُ الْبَرَّازِ إِسْنَادٌ
كُوفِيٌّ، وَكَذَلِكَ عَادَةً كَثِيرٌ مِنَ الرُّوَاةِ^(١) أَنْ يُسَمُّوا أَبْنَاءَهُمْ بِاسْمِ آبَائِهِمْ
(تَحَرَّفَتْ إِلَى: آبَاءَهُمْ) ثُمَّ يَكْتُبُوا بِهَا، وَصَاحِبُ التَّرْجَمَةِ كُنِّيْتُهُ أَبُو عَمْرٍو
(تَحَرَّفَتْ إِلَى: أَبُو عَمْرٍو).

فَهَذِهِ أُمُورٌ عِدَّةٌ تُرْجِّحُ مَا ذَهَبْتُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَعُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو هَذَا
تَرَجَّمَ لَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ حِبَّانَ» اهـ.

قُلْتُ: هَذِهِ مُتَابَعَةٌ لِي مِنْ أَخِي الْحَبِيبِ، أَزْدَادُهَا يَقِينًا بِمَا هَدَانِي رَبِّي -
جَلَّ وَعَزَّ - إِلَيْهِ. وَإِنْ فَاتَتْهُ بَعْضُ مَصَادِرِ التَّرْجَمَةِ، وَالنَّصُّ عَلَى كُنْيَتِهِ فِي
أَحَدِهَا، وَفَاتَهُ وَصْفُ الطَّبْرَانِيِّ فِي حَدِيثِ الْخِلَافَةِ لـ (عُتْبَةَ أَبِي عَمْرٍو) بِأَنَّهُ
(الْمُكْتَبُ)، وَنَصُّ الدَّارَقُطْنِيِّ فِي «الْأَفْرَادِ» عَلَى أَنَّهُ (عُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو)

(١) قَدْ يُظَنُّ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِرُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَليْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ بَلْ عَامٌّ فِي الْمُسْلِمِينَ.

أبو عمرو)، بَلْ فِي حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ - أَيْضًا - بَأَنَّهُ (عُتْبَةُ بْنُ عَمْرِو)، كَمَا سَيَأْتِي - بِإِذْنِ اللَّهِ - . فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ .

أَمَّا رِوَايَةُ الْبِرَّازِ لِلْحَدِيثِ - بِطَوِيلِهِ - فَإِنِّي أَسُوفُهَا الْآنَ :

قَالَ ﷺ : حَدَّثَنَا عُمَرُ^(١) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ : ثنا أَبِي ، عَنْ عُتْبَةَ أَبِي عَمْرِو^(٢) ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أَنَسِ قَالَ : « كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَقَالَ : مَنْ يَكْلُونَا^(٣) اللَّيْلَةَ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا . فَنَامَ وَنَامَ النَّاسُ وَنِمْتُ ، فَلَمْ نَسْتَيْقِظْ^(٤) إِلَّا بِحَرِّ الشَّمْسِ . فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ؛ إِنَّ هَذِهِ الْأَزْوَاحَ عَارِيَةٌ فِي أَجْسَادِ الْعِبَادِ ؛ يَقْبِضُهَا وَيُرْسِلُهَا إِذَا شَاءَ ؛ فَاقْضُوا حَوَائِجَكُمْ عَلَى رِسَالِكُمْ . فَقَضَيْنَا حَوَائِجَنَا عَلَى رِسَالِنَا ، وَتَوَضَّأْنَا ، وَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ ؛ فَصَلَّى رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا . »

قَالَ الْبِرَّازُ : « لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَنَسٍ إِلَّا عُتْبَةَ ، وَلَا حَدَّثَ بِهِ

(١) وفي «كشَفِ الْأَسْتَارِ» : (عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ) ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ . وَمَعَ ذَلِكَ ؛ أَثْبَتَ أَبُو ذَرٍّ الشَّافِعِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - الزِّيَادَةَ فِي الْأَسْمِ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ ، وَلَمْ يُعَلِّقْ عَلَيْهَا فِي حَاشِيَةِ «مُخْتَصَرِ الزُّوَائِدِ» !

(٢) فِي «الْكَشْفِ» وَ«الْمُخْتَصَرِ» : «عَنْ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي عَمْرِو» . وَتَعْلِيقُ الْهَيْمِيَّ عَلَى الْحَدِيثِ يُفْتَضِي أَنَّ الصَّوَابَ : «عَنْ عُتْبَةَ أَبِي عَمْرِو» . وَمَعَ ذَلِكَ ؛ زَادَهَا أَخُونَا أَبُو ذَرٍّ حِينَ حَكَى كَلَامَ الْهَيْمِيَّ فِي الْحَاشِيَةِ ؛ فَقَالَ : «وَقَالَ : رَوَاهُ الْبِرَّازُ ، وَفِيهِ عُتْبَةُ [بْنِ] أَبِي عَمْرِو ...» إِنْخ ! وَذَلِكَ - أَيْضًا - يُخَالِفُ مُفْتَضِي الْإِعْرَابِ ! وَإِسْنَادُ الْعُقَيْلِيِّ لِلْحَدِيثِ ، وَتَعْلِيقُ الدَّارِقُطْنِيِّ عَلَيْهِ فِي «الْأَفْرَادِ» ؛ يُؤَكِّدُ مَا أَثْبَتُ .

(٣) فِي «الْكَشْفِ» وَ«الْمَجْمَعِ» : «مَنْ يَكْلُونَا» ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «مُخْتَصَرِ الزُّوَائِدِ» ، كَمَا أَنَّهُ مُفْتَضِي اللَّغَةِ .

(٤) كَذَا فِي «الْمَجْمَعِ» ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ عِنْدِي . وَفِي «الْكَشْفِ» وَ«الْمُخْتَصَرِ» : «فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ ...» .

إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ - كَمَا فِي «كَشْفِ الْأَسْتَارِ»: (٣٩٦)،
و«مُخْتَصِرِ الزَّوَائِدِ»^(١) لِلْحَافِظِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (٢٤٧) - .

وَكُنْتُ قَدْ وَجَدْتُ الْحَدِيثَ فِي «أَطْرَافِ الْغَرَائِبِ وَالْأَفْرَادِ»، (مَسْنَد
أَنْسِ): (١٢٨/٢)، تَحْتَ عُنْوَانِ: «عَامِرُ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَنْسِ»، (رَقْم
٩٣٩). وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَنْسِ؛
تَفَرَّدَ بِهِ عُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو عَنْهُ، وَتَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ عَنْ عُتْبَةَ
ابْنِ عَمْرٍو».

وَلَمْ يَسْتَطِعِ الْمُحَقِّقَانِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُمَا - إِثْبَاتَ طَرَفِ الْمَثْنِ عَلَى
الصَّوَابِ؛ فَأَثْبَتَاهُ هَكَذَا: («كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَنْ «كَلُو»
مَا فَعَلْتُ أَنَا . . . الْحَدِيثُ) ! مَعَ كَثْرَةِ الْوَسَائِلِ الْهَادِيَةِ إِلَى أَنَّ صَوَابَهُ:
«مَنْ يَكْلُونَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا». وَإِنَّمَا التَّوْفِيقُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخَدَهُ.

ثُمَّ إِنِّي أَنَاءَ بَحْثِي عَنْ طَرَفِ: «مَنْ يَكْلُونَا اللَّيْلَةَ» - لِتَأْكِيدِ أَنَّهُ الصَّوَابُ -؛
وَجَدْتُ مُتَعَلِّقًا وَحُجَّةً لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ يَفْظَانَ الرَّاسِبِيَّ كُنِيَّتُهُ
(أَبُو عَمْرٍو)؛ إِذْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَصَادِرِ الَّتِي وَقَعَتْ عَيْنَايَ عَلَيْهَا «كُنِيَ
الدَّوْلَابِيِّ»: (٤٥/٢)؛ فَإِذَا بِهِ - تَحْتَ عُنْوَانِ: «مَنْ كُنِيَّتُهُ أَبُو عَمْرٍو» (٢/
٤٣) - يَذْكُرُ: «وَأَبُو عَمْرٍو عُتْبَةُ بْنُ الْيَقْظَانَ»، ثُمَّ يَزُوي حَدِيثَهُ (٢/٤٥):
(٤٦): «أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ (وهو الإمام النَّسَائِيُّ) قَالَ: أَبْنَا عُمَرُ بْنُ
مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُتْبَةُ أَبُو عَمْرٍو - وهو ابنُ
الْيَقْظَانَ -، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَنْسِ . . .»؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ.

(١) إِلَّا أَنَّ أَبَا دَرِّ الشَّافِعِيِّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - أَثْبَتَ أَوَّلَ الْكَلَامِ بِالْبِنَاءِ لِمَا لَمْ يُسَمِّ فَاعِلُهُ: «لَا
يُغْلَمُ رَوَاهُ . . .»! وَلَا أَرَاهُ صَوَابًا. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ النَّسَائِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُورِدَ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ وَهَذَا الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ «الْكُنَى»، وَلَعَلَّهُ هُوَ الْقَائِلُ: «وَهُوَ ابْنُ الْيَقْظَانَ»؛ وَلَوْ كَانَ الْقَائِلُ هُوَ الرَّاوي عَنْ عُتْبَةَ أَبِي عَمْرٍو (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَسَدِيِّ)؛ لَكَانَتِ الْقَضِيَّةُ مَحْسُومَةً، وَمَا أَرَى هَذَا التَّعْيِينَ إِلَّا مِمَّنْ دُونَهُ. وَبِذَلِكَ يَثْبُتُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي تَعْيِينِ (عُتْبَةَ أَبِي عَمْرٍو) قَدِيمٌ جِدًّا.

وَقَدْ قَالَ النَّسَائِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكُنَى»: «أَبُو زَحَارَةَ عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ غَيْرُ ثِقَّةٍ» - كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: (١٠٤/٧) -، وَالَّذِي كَنَاهُ بِذَلِكَ هُوَ الرَّاوي عَنْهُ وَبَلَدِيَّتُهُ وَقِرْنُهُ: أَبُو هِلَالٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمِ الرَّاسِبِيِّ. قَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»: (٣٢٣/٤، رَقْمُ ٤٦٠٣): «سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ: قَدْ رَوَى أَبُو هِلَالٍ عَنْ عُتْبَةَ بْنِ يَقْظَانَ أَبِي زَخَّارَةَ. هَكَذَا قَالَ سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ: أَبُو زَخَّارَةَ».

فَهُوَ يُنَكِّرُ عَلِيَّ سَلِيمَانَ بْنِ حَرْبٍ إِعْجَابًا (الْحَاءِ) فَحَسَبُ.

هَذَا؛ وَالَّذِي آخَرَ وَقُوفِي عَلِيَّ ذَلِكَ النَّصُّ فِي «كُنَى الدَّوْلَابِيِّ»: أَنَّنِي وَجَدْتُهُ يُكْنِيهِ (أَبَا زَحَارَةَ)؛ وَيَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِمَا فِي «تَارِيخِ الدُّورِيِّ»؛ فَلَمْ يَخْطُرْ - وَقَفَّتْهَا - عَلَيَّ قَلْبِي قَطُّ أَنَّهُ سَيَكْنِيهِ كُنْيَةً أُخْرَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. فَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ لِتَقْصِيرِي.

وَقَدْ وَقَعَ سَقَطٌ وَتَحَرَّفَ فِي «كُنَى الدَّوْلَابِيِّ»: (١٨٤/١)؛ فَفِيهِ «وَأَبُو زَحَارَةَ»، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى كُنْيَةِ أُخْرَى، وَلَكِنْ؛ خَتَمَ (أَفْرَادَ الزَّايِ) بِإِيرَادِ نَصِّ الدُّورِيِّ، وَفِيهِ: «عُتْبَةُ بْنُ بُوْطَانَ» هَكَذَا وَاللَّهِ! فَلَا أُدْرِي: أَهُوَ خَطَأٌ يَتَعَلَّقُ بِالطَّبَاعَةِ - كَمَا عَهْدَنَاهُ بِكَثْرَةٍ فِي هَذِهِ الطَّبَعَةِ السَّقِيمَةِ -، أَمْ تَحَرَّفَ الْأِسْمُ

على الحافظِ الدُّولابي رحمته الله ؛ وبذلك لا يكونُ كرَّرَ ذَكَرَ (عُتْبَةَ بنِ يَظَانَ)
في المَوْضِعَيْنِ؟؟

ومَقْصُودِي الآنَ : أَنَّ نَصَّ الرَّاويِ عَنِ الشَّيْخِ عَلِيِّ كُنْيَتِهِ - بَعْدَ أَنْ سَمَّاهُ
وَسَمَّى أَبَاهُ - هُوَ الْمُقَدَّمُ عَلِيَّ نَصَّ مَنْ دُونَهُ عَلِيَّ شَيْخٍ مُكْنَى فِي إِسْنَادِ عَلِيَّ
أَنَّهُ (ابْنُ فُلانٍ) .

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُجَلِّيَ لِي هَذَا الْأَمْرَ أَكْثَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ ؛ فَقَدْ طَالَ
جِدًّا الْأَخْذُ وَالرَّدُّ فِيهِ .

وَالآنَ أَنْتَقِلُ إِلَى تَلْخِيصِ مَا خَلَصْتُ إِلَيْهِ مِنَ التَّرَاجِمِ وَالْأَحَادِيثِ
الْمُتَقَدِّمَةِ :

١- أَنَّ عُتْبَةَ بنَ عَمْرٍو المُكْتَبَ قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ وَغَيْرِهِمْ .
٢- أَنَّنِي لَمْ أَفِئْ عَلِيَّ رِوَايَةَ بَعْضِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمْ عَنْهُ - كَالوَلِيدِ بنِ
مُسْلِمٍ ، وَمَحَاضِرِ بنِ المورِعِ ، وَأَبِي صَيْفِيٍّ - ، وَلَا عَلِيَّ رِوَايَتِهِ عَنْ بَعْضِ
شُيُوخِهِ - كَقَتَادَةَ - .

٣- أَنَّهُ لَمْ يُنْصَ عَلِيَّ تَوْثِيقَهُ تَوْثِيْقًا مُطْلَقًا إِمَامًا مُعْتَبَرًا ، وَمَعَ أَنَّ إِذْخَالَ ابْنِ
جِبَانَ إِيَّاهُ فِي كِتَابِهِ « الثَّقَاتِ » لَا يَلْزَمُ مِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى ؛ فَإِنَّ تَوْثِيْقَهُ - أَيْضًا -
لِأَهْلِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ! بَلْ إِنَّهُ فِي كِتَابِهِ الْآخِرِ - « مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ
الْأَمْصَارِ » نَصَّ عَلِيَّ إِتْقَانِ جَمَاعَةٍ وَوَثَقَهُمْ بِصِيْغِ رَفِيْعَةٍ جَدًّا (١) ، وَغَيْرُهُ مِنْ
الثَّقَادِ يَرَوْنَ فِيهِمْ عَكْسَ ذَلِكَ ! وَلَا يَحْضُرُنِي الآنَ لِلتَّدْلِيلِ عَلِيَّ مَا أَقُولُ .

(١) ثُمَّ اسْتَدْرَكْتُ - لَمَّا عَثَرْتُ عَلَى الْكِتَابِ - بِذِكْرِ بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ فِي الْمُقَدِّمَةِ ؛ فَانظُرْهُ -
إِنْ شِئْتَ - .

٤- أن أبا حاتم الرازي - على سعة علمه - لم يعرفه؛ بمعنى: أنه لم يعرف حاله في الحديث. وإمام الجرح والتعديل لم يعرف عنه أكثر من كونه شيخاً لعبد الله بن إدريس الأودي. كانه - على غزارة محفوظه - لم يبلغه عنه أكثر من تلك القصة التي لا يصلح أن نمر عليها مرور الكرام. وهذا إن دل على شيء؛ فإنما يدل على أنه مقلٌ جداً في الرواية.

٥- على الرغم من حرصه الشديد على اقتناص أي حديث يتعلق به؛ فإنني لم أجد إلى الآن حديثاً له رواه أكثر من واحد. ولم أجد له - أيضاً - حديثاً - صح إسناده إليه أو لم يصح - توبع عليه، إسناداً وممتناً، من ثقة أو غير ثقة!

٦- قد يكون متشيعاً؛ لكوفيته، ولكونه مذكوراً في بعض كتب القوم من أصحاب (جعفر الصادق) عليه السلام.

وإن كان الأمران لا يصلح واحد منهما كدليل قطعي على ذلك؛ ففي أهل الكوفة جماعة من أهل الفضل والسنة - كزائدة بن قدامة والسفيانين - كما أن فيهم من هو مذکور بغير التشيع؛ كعمر بن ذر وأبيه - فإنهما من المرجئة - . وهذا ما سأناقشه في العنصر التالي.

أما الأمر الآخر: ففي «جامع الرواة» كثير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وتابعيهم بإحسان، بل فيه بعض العلوة الشتامين لِمثَلِ عثمان رضي الله عنه وللسلف - في النصوص التي في كتبنا -؛ ومع ذلك يعتبرونه عامي المذهب!! كعباد بن يعقوب الرواجني.

٧- الأمر الأدهى من سابقه - إن ثبت عليه التشيع بغير غلو - : أن قول

(محارب بن دثار) الثَّقَّةُ الرَّاهِدُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ يَدُلُّ - بِظَاهِرِهِ - أَنَّهُ كَانَ يَنْتَحِلُ
بِدَعَاةِ أُخْرَى مِنْ بَدْعِ الْاِعْتِقَادِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَهُ وَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ!

٨- عَجَبًا لِعَدَمِ ذِكْرِ الدَّهَبِيِّ لَهُ فِي «مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ»؛ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ ابْنِ
مَعِينٍ وَأَبِي حَاتِمٍ فِيهِ، بَلْ وَمِنْ أَجْلِ قِصَّتِهِ مَعَ مُحَارِبِ بْنِ دَثَارٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ،
وَعَدَمِ اسْتِدْرَاكِ الْحَافِظِ لِذَلِكَ فِي «اللُّسَانِ»، وَابْنِ الْعِرَاقِيِّ فِي «الذِّيلِ»!
فَهَذَا لَوْ فَاتَ وَاحِدًا؛ فَكَيْفَ فَاتَ الْجَمِيعَ؟!

٩- قَدْ يَكُونُ هُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ الدَّارَقُطْنِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «لَا بَأْسَ بِهِ»، وَقَدْ
لَا يَكُونُ؛ لِاسِيْمًا وَالْمُثَبَّتِ فِي كُنْيَتِهِ فِي «سُؤَالَاتِ الْبِرْقَانِيِّ»: «أَبُو عُمَرَ».

أَقُولُ هَذَا مَعَ عِلْمِي بِوُقُوعِ تَصْحِيفَاتٍ فِيهِ، لَا سِيْمًا وَ(ابْنِ نَهْشَلٍ)
الْمَذْكُورُ فِي نَفْسِ التَّرْجَمَةِ لَمْ أَدْرِ مَنْ يَكُونُ؟ وَهَلْ هُوَ (أَبُو نَهْشَلٍ)
الْمَجْهُولُ، الَّذِي نَصَّ أَكْثَرُهُمْ - أَوْ دَلَّ صَنِيعُهُمْ - عَلَى تَفَرُّدِ الْمَسْعُودِيِّ
عَنْهُ أَمْ لَا؟ وَقَدْ قَلْبْتُ اسْمَهُ عَلَى وُجُوهِهِ؛ فَلَمْ أَسْتَدِلَّ عَلَيْهِ.

١٠- أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ سَمَاعَهُ لِهَذَا الْحَدِيثِ الْعَرِيبِ - الَّذِي سَأَتَعَرَّضُ لِنَكَارَةِ
مَتْنِهِ فِي آخِرِ الْبَحْثِ (بِحَوْلِ اللَّهِ وَ قُوَّتِهِ) -؛ لَمْ يُبَيِّنِ السَّمَاعَ مِنْ عِكْرِمَةَ -
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - . كَمَا لَمْ يَنْصَّ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْهُ أَحَدٌ مِنْ مُتَرْجِمِيهِ - فِيمَا
أَعْلَمُ - . وَهُوَ إِنْ كَانَ يَنْزِلُ إِلَى الرُّوَاةِ عَنْ عِكْرِمَةَ (كَقْتَادَةَ بْنِ دَعَامَةَ -
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -)؛ فَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَهُ .

١١- أَنَّ عِكْرِمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خَاصَّةً قَدْ رَوَى عَنْهُ جَمْعٌ كَبِيرٌ مِنَ الثَّقَاتِ؛
كَأَيُوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، وَثُورِ بْنِ زَيْدِ الدِّيْلِيِّ، وَثُورِ بْنِ يَزِيدِ الرَّحْبِيِّ، وَأَبُو بَشْرِ
جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ - وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَةَ -، وَحَصِينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

السلمي، وخالد الحذاء، وداود بن أبي هند، وعاصم الأحول، وعمرو
ابن دينار المكي، وعمران بن حدير، وقتادة، وأبي إسحاق الشيباني؛
فأين كانوا حين حدثت عكرمة بهذا الحديث الغريب، الذي يُطمئن الذين
اعتادوا على إثيان ذنب مخصوص الحين بعد الحين، أو أقاموا على ذنب
مخصوص حتى فارقوا الدنيا؛ إلى أن النبي ﷺ قد أثبت لهم صفة ومنزلة
الإيمان «ما من عبد مؤمن...»؟

وكان الرواة يحتشون عكرمة أينما ذهب في أقل من هذا. بل أين كان
من دونهم - مطلقاً، أو في عكرمة خاصة - كهشام بن حسان، وسماك بن
حرب، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وعبد العزيز بن أبي رواد،
والحسين بن واقد المروزي، ومطر الوراق، وأبي حريز^(١) -؟

أم أنه اختص عبته بن عمرو المكتب - الذي خفي حاله على كبار
الأئمة - بهذا الحديث الفريد في بابهِ - إن كان لقيه -؟!

فلما عرضنا هذا الإسناد: «الإمام البخاري، عن أحمد بن الصباح
الرازي، عن علي بن حفص المدائني، عن عبته بن عمرو المكتب، عن
عكرمة، عن ابن عباس» على إسناد الطبراني - الذي بدأت بإيراده -
«الحسن بن العباس الرازي، عن أحمد بن أبي سريح الرازي، عن علي
ابن حفص المدائني، عن عبيد المكتب الكوفي، عن عكرمة، عن ابن

(١) أبو حريز قاضي سجستان - واسمه (عبد الله بن الحسين الأزدي) - مُختلف فيه،
وأقوالهم يؤول مجموعها إلى ضعفه، وهناك نص يرميه بالرجعة - والعياد بالله -،
لم أحقق من صحته.

عَبَّاسٍ»؛ لَمَّا فَعَلْنَا ذَلِكَ اِكْتَشَفْنَا أَنَّ إِسْنَادَ الطَّبْرَانِيِّ مَعْلُولٌ لَا تَقُومُ لَهُ قَائِمَةٌ! وَأَنَّ تَرْجَمَةَ الْبُخَارِيِّ لِعُتْبَةَ الْمُكْتَبِ وَالْحَدِيثِ الَّذِي سَأَفَهُ لَهُ فِيهَا مِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّهُ حَدِيثُهُ الْمَعْرُوفُ بِهِ؛ كُلُّ ذَلِكَ كَشَفَ زَيْفَ وَعَوَارِ الْإِسْنَادِ الَّذِي أَتَى بِهِ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرَّازِيُّ - شَيْخُ الطَّبْرَانِيِّ -، وَهُوَ رَجُلٌ ثِقَّةٌ، مِنْ كِبَارِ الْقُرَّاءِ، غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِحِفْظٍ وَلَا إِتْقَانٍ. عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا.

وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّبْسَ وَاقِعٌ مُنْذُ وَقْتِ مُبَكَّرٍ - فِي حَيَاةِ بَعْضِ أَقْرَانِ الْبُخَارِيِّ -؛ فَقَدْ لَاحَظَهُ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ وَسَطَّرَهُ فِي «تَارِيخِهِ»؛ حِينَ قَالَ: «كَذَا قَالَ يَحْيَى: (عَنِ ابْنِ إِدْرِيسَ عَنْ عُتْبَةَ الْمُكْتَبِ)، وَلَمْ يَقُلْ: (عَبِيدَ الْمُكْتَبِ)».

ثُمَّ لَاحَظَهُ ابْنُ جِبَّانٍ؛ لَمَّا قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (عُتْبَةَ) مِنْ «الثَّقَاتِ»: «وَلَيْسَ هَذَا بِعَبِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْمُكْتَبِ».

فَبَيْنَ الرَّجُلَيْنِ تَشَابُهُ شَدِيدٌ:

* فَهَذَا كُوفِيٌّ، وَذَلِكَ كُوفِيٌّ.

* وَهَذَا مُكْتَبِيٌّ، وَذَلِكَ - أَيْضًا - مُكْتَبِيٌّ.

* وَهَذَا يَرْوِي عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَذَلِكَ كَذَلِكَ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاكِهِمَا فِي الطَّبَقَةِ.

* وَعُتْبَةُ اسْمٌ وَالِدِيهِ: عَمْرٍو. وَعَبِيدٌ: حَكَى ابْنُ جِبَّانٍ فِي تَرْجَمَتِهِ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ كَذَلِكَ، بَلْ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ (عُتْبَةَ) مَا ذَكَرْتُهُ قَرِيبًا جِدًّا.

* واسمًا الرَّجُلَيْنِ مِمَّا يَتَشَابَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ :

قَالَ الْخَطِيبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَلْخِصِ الْمُتَشَابِهِ فِي الرَّسْمِ»: (٢/٨١٨)،
(باب: الخِلاف في الأبناءِ و الآباءِ معًا): (عبيدُ بنُ أبي عبيدٍ و عُبَيْةُ بنُ
أبي عُبَيْة!) فَأُورِدَ فِي الْأَوَّلِ رَجُلَيْنِ، وَفِي الثَّانِي ثَلَاثَةَ رِجَالٍ.

هَذَا مَا لَاحَ لِي؛ فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنَ
نَفْسِي، ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هُود: ٨٨].

وَلِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ أَذْهَلُ عَن قَضِيَّةِ خَطِيرَةٍ؛ هِيَ:

هَلْ يُمَكِّنُ لِلطَّبْرَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مَعَاجِمِهِ» أَنْ يَتَفَرَّدَ بِحَدِيثٍ صَحِيحٍ خَلَّتْ
مِنْهُ الْكُتُبُ السُّنَّةُ و«الْمُسْنَدُ» و«الصَّحَاحُ» وَالْكَتُبُ الْمَشْهُورَةُ؟

وَلِذَلِكَ سَأَجْعَلُ مُنَاقَشَةَ ذَلِكَ بَعْدَ إيرادِ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ حَوْلَ الطَّرِيقِ الْأُولَى
خَاصَّةً، وَلَكِنْ؛ بِاخْتِصَارٍ غَيْرِ مُخَلٍّ - بِإِذْنِ اللَّهِ - .

٢- طَرِيقُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

قَالَ الطَّبْرَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْكَبِيرِ»: (١٢/٥٦، رَقْم ١٢٤٥٧)،
و«الْأَوْسَطِ»: (٦/٨٩، رَقْم ٥٨٨٤) - وَاللَّفْظُ لَهُ -:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَهْدِيِّ - زَادَ فِي «الْكَبِيرِ»: (العطارُ) -
الْكُوفِيُّ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ بَزِيعٍ ^(١) الْكُوفِيُّ، قَالَ: نَا
مُصْعَبُ بْنُ الْمَقْدَامِ، عَنِ أَبِي مَعَاذٍ، عَنِ أَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي وَحْشِيَةَ،

(١) «بَزِيعٌ» - بِمُهْمَلَةٍ - . وَتَحَرَّفَ فِي «الْكَبِيرِ» إِلَى: (بَزِيعُ)! كَمَا لَمْ يَنْسُبْهُ (الْكُوفِيُّ).

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ ^(١) إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يُصِيبُهُ الْفَيْئَةَ بَعْدَ الْفَيْئَةِ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ نَسَاءً ^(٢)، إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ».

وَقَالَ فِي «الْأَوْسَطِ»: «لَمْ يَزَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ إِلَّا أَبُو مَعَاذٍ، وَهُوَ سَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ». كَذَا قَالَ ﷺ؛ وَسَابِقِينَ مَا فِي هَذَا عِنْدَ التَّرْجَمَةِ لِأَبِي مَعَاذٍ.

وَرَوَاهُ أَبُو الْقَاسِمِ التِّمِّيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ ﷺ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ»: (٢٦)، مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَهْدِيٍّ، بِهِ. وَلَفْظُهُ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ لَا يَفَارِقُهُ الْفَيْئَةَ بَعْدَ الْفَيْئَةِ حَتَّى يَفَارِقَ الدُّنْيَا، إِنَّ الْمُؤْمِنَ نَسَاءً، إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ».

وَرَوَاهُ الْقِضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ»: (٨٠٩)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمِظْفَرِ الْحَافِظِ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: أَبْنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْخِرَازِيَّ: ثَنَا مِصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ، بِهِ. وَلَفْظُهُ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يُصِيبُهُ الْفَيْئَةَ بَعْدَ الْفَيْئَةِ، لَا يَفَارِقُهُ حَتَّى يَفَارِقَ الدُّنْيَا، وَإِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ نَسَاءً، إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ».

(١) فِي «الْكَبِيرِ» بَعَيْنُ هَذَا الْإِسْنَادِ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ»، وَلَا أُذْرِي مِمَّنْ هَذَا الْاِخْتِلَافُ. وَالصَّوَابُ مِنْ هَذَا لَفْظُ «الْأَوْسَطِ»؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْفَيْئَةِ الْمَصَادِرِ الْأُخْرَى لِهَذِهِ الطَّرِيقِ.
(٢) وَفِي «الْكَبِيرِ» - أَيْضًا -: «نَسِيٌّ». وَالصَّوَابُ لَفْظُ «الْأَوْسَطِ»؛ لِتَنْفِيسِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ.

تراجُم رِجالِ إِسنادِ الطُّبرانيّ :

١ - محمّد بنُ عليّ بنِ مَهديّ العَطّارُ الكوفيّ :

* قال الحافظُ حمزةُ بنُ يوسُفَ السَّهميِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «سُؤالاتِهِ لِلدَّارِقُطَنِيِّ وَغَيرِهِ مِنَ المَشايخِ في الجِزْحِ والتَّعْديْلِ» (٤): «وَسألْتُهُ - يَعْنِي: الدَّارِقُطَنِيّ - عَنْ محمّدِ بنِ عليّ بنِ مَهديّ الكوفيّ؛ فقال: ثِقَّةٌ».

وقال - أيضًا - (٧٨): «وَسألْتُهُ عَنْ محمّدِ بنِ عليّ بنِ مَهديّ بنِ زيادِ أَبِي جَعْفَرِ العَطّارِ بالكُوفَةِ؛ فقال: لا بَأْسَ».

كذا أَثَبَّتْها المُحَقِّقُ - عفا اللهُ عَنْهُ -؛ والجادّةُ أن يقولَ: «لا بَأْسَ بِهِ».

فاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقَدْ عَزَا المَوْضِعَينِ إِلى «مُعْجَمِ شُيوخِ الإِسْماعِيليِّ»: التَّرْجَمَةُ (٧٣)، وَلَمْ يَتَّفَقْ في الأوَّلِ إِلى أَنَّهُ سَيأتي، وَلا في الثَّانِي إِلى أَنَّهُ تَقَدَّمَ! وَلَمْ يَأْتِ في فَهاريْسِ الكِتابِ إِلا مَعزُواً إِلى المَوْضِعِ الأوَّلِ فَقَط. فَلْيَتَبَنَّهُ طالِبُ العِلْمِ إِلى هَذَا؛ حَتّى لا يَعْتمِدَ عَلَيْها اعْتِمادًا كُليًّا.

لِكنِّي اسْتَفَدْتُ فائدةً كُنْتُ اسْتَشْرِفُ لها وَلِلوُقُوفِ عَلَيْها؛ أَلّا وَهي نَسْبَتُهُ إِلى إِحدَى القَبائِلِ؛ فَوَجَدْتُ الإِسْماعِيليِّ يقولُ - في «مُعْجَمِ شُيوخِهِ» (٧٣) - : «أَبو جَعْفَرِ محمّدُ بنُ عليّ بنِ مَهديّ بنِ زيادِ الكِنْدِيُّ العَطّارُ، كُوفِيٌّ».

وَبَعْدَ زَمانٍ نَظَرْتُ في فَهاريْسِ «مُعْجَمِ ابْنِ المُقَرِّيِّ» - عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَى عَنْهُ وَنَسَبَهُ -، وَكُنْتُ لَمْ أَرْجِعْ بَعْدَ إِلى كِتابِ الإِسْماعِيليِّ تارَةً أُخْرى؛ فَوَجَدْتُ شَيْئًا يَسْتَحِقُّ التَّنْبِيهَ:

فَفِي فَهْرِسِ الشُّيُوخِ: «أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَهْدِيِّ بْنِ حَرْبٍ، النَّجَازِ
التُّسْتَرِيُّ». رَوَى عَنْهُ (٢٢٧)، عَنْ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنِ سَفِيَانَ - وَهُوَ
الْفَسَوِيُّ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . بَلْ وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَلِيهِ (٢٢٨) - أَيْضًا - .
فَإِنِّي لَا أَمُنُ - وَاللَّهِ - أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُ الْمُعْغَلِينَ أَوْ الْمُجَازِينَ؛ فَيَعْرِفَ
أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ عَلَى أَنَّهُ الْآخَرُ!! وَهَذَا كَثِيرٌ وَمُشَاهِدٌ مِنْ أَدْعِيَاءِ التَّحْقِيقِ -
هَذَا هُمْ اللَّهُ - .

فَإِذَا ضَمَمْنَا جُمْلَةَ هَذِهِ الْمُعْطِيَاتِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؛ فَسَنَعْرِفُ هَذَا
الشَّيْخَ بِأَنَّهُ: (أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مَهْدِيِّ بْنِ زِيَادٍ، الْكَنْدِيُّ الْكُوفِيُّ
الْعَطَّارُ). وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ .

وَحَالُهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ: (ثِقَّةٌ)؛ فَإِنَّ كُلَّ ثِقَةٍ - عَدْلٌ تَامٌ الصَّبِي - يَصْدُقُ
عَلَيْهِ أَنَّهُ (لَا بَأْسَ بِهِ)، لَا الْعَكْسُ، وَذَلِكَ أَيْضًا عِنْدَ صُدُورِ اللَّفْظَيْنِ مِنْ
نَاقِدٍ وَاحِدٍ، لَا مُطْلَقًا .

فَقَدْ وَجَدَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَجِدُ الرَّجُلَ قَدْ وَثَّقَهُ أَمْثَالُ أَحْمَدَ وَابْنِ مَعِينٍ
وَأَبِي زُرْعَةَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ وَالذَّارِقُطَنِيَّ، وَقَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ: «صَالِحٌ»
أَوْ «شَيْخٌ صَالِحٌ»؛ فَيَحْمِلُ جَمِيعَ هَذِهِ التَّوْثِيقَاتِ عَلَى أَنَّ أَصْحَابَهَا جَمِيعًا
أَرَادُوا أَنَّهُ (عَدْلٌ)!! لِلتَّوْصُلِ إِلَى نَفْيِ الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ لِلتَّوْثِيقِ؛ وَمِنْ
ثَمَّ الْهَرُوبِ مِنْ وَصْفِ حَدِيثِهِ بِالصَّحَّةِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

٢- مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ بَزِيعِ الْكُوفِيِّ:

لَا أَعْرِفُ عَنْ هَذَا الرَّجُلِ أَكْثَرَ مِنْ اسْمِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ رَوَى عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ
وَاحِدٍ حَسْبُ!

وَذَلِكَ بَعْدَ بَحْثٍ طَوِيلٍ، وَتَفْتِيْشٍ دَعْوَبٍ. لَكِنْ؛ لَا يَصِلُ إِلَى التَّقْلِيْبِ -
مِثْلًا - فِي الْمَعَاجِمِ وَالْمَصَادِرِ الَّتِي لَا تَتَّصِفُ بِعُلُوٍّ - مِثْلِ أَسَانِيْدِ الْخَطِيْبِ
فِي «تَارِيخِهِ» وَغَيْرِهِ، وَ«شُعْبِ الْإِيْمَانِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ -؛ وَإِنَّمَا كَانَ أَكْثَرُ
ذَلِكَ - بَعْدَ الْيَأْسِ مِنْ وُجُوْدِهِ فِي الْمَصَادِرِ الْمَشْهُورَةِ؛ مِثْلِ «سُؤَالَاتِ
الدَّارِقُطْنِيِّ» وَ «تَارِيخِ بَغْدَادَ» وَ «الْمِيْزَانِ» وَ «لِسَانِهِ» وَكُتِبَ (الْمُسْتَبْهَ) -،
فِي الْفَهْرَسِ الشَّامِلَةِ كَفَهْرَسِ «الدَّعَاءِ» وَ «الْأَوْسَطِ» لِلطَّبْرَانِيِّ، وَفَهْرَسِ
رِجَالِ «تَارِيخِ جَرَجَانَ»، وَفَهْرَسِ رِجَالِ «بُعْيَةِ الطَّلَبِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ.
فَاسْتَعْنَتْ بِأَخٍ لِي حَبِيْبٍ لِيَبْحَثَ عَنْهُ عَلَى (الْحَاسِبِ الْآلِيِّ)؛ فَلَمْ يُفِذْهُ
إِلَّا بِمَوْضِعَيْنِ:

الْأَوَّلُ: وَفُوعُهُ فِي إِسْنَادِ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيْرِ»، هُوَ هَذَا الْإِسْنَادُ!

الثَّانِي: وَفُوعُهُ فِي تَرْجَمَةِ (إِسْمَاعِيْلَ بْنِ أَبَانَ الْوَرَّاقِ) مِنْ «تَهْدِيْبِ
الْكَمَالِ»: (٨/٣)، فِي جُمْلَةِ الرُّوَاةِ عَنْهُ، لَكِنَّ الْحَافِظَ الْإِمْرِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لَمْ
يَنْسِبْهُ؛ وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ عَنْهُ أَكْثَرَ مِنْ وَفُوعِهِ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيْدِ.
لَكِنَّهُ لَمْ يُورِدْهُ فِي جُمْلَةِ الرُّوَاةِ عَنْ (مُصْعَبِ بْنِ الْمَقْدَامِ الْخَثْعَمِيِّ) -
شَيْخِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ -، مَعَ ظُهُورِ شِدَّةِ اعْتِنَائِهِ بِ«مَعَاجِمِ الطَّبْرَانِيِّ» فِي
إِيرَادِ سُيُوخِ الْمُتَرْجِمِ لَهُ وَالرُّوَاةِ عَنْهُ.

ثُمَّ لَمَّا رُزِقْتُ كِتَابَ «مَجْمُوعِ فِيهِ مُصَنَّفَاتِ أَبِي الْحَسَنِ الْحَمَّامِيِّ»؛
وَجَدْتُ فِي «جُزْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ سُيُوخِهِ»، تَخْرِيجُ: أَبِي الْفَتْحِ بْنِ
أَبِي الْفَوَارِسِ (٢٥)، مِنْ طَرِيقِ الْحَضْرَمِيِّ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
سَلِيْمَانَ الْحَافِظِ، الْمُلَقَّبُ بِ(مُطَيَّنٍ) - : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا

محمد بن سليمان بن بزيع: حَدَّثَنَا حَسِينُ الْأَشْقَرِ، عَنْ مَسْعَرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرِ الْقَبْطِيِّ، أَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَبْعُرُونَ بَعْرًا، وَأَنْتُمْ تَثْلُطُونَ ثَلْطًا، فَاتَّبِعُوا الْحِجَارَةَ الْمَاءَ».

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ أَبِي الْفَوَارِسِ - عَقِبَهُ - : «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مَسْعَرٍ، وَهُوَ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ حَسِينِ الْأَشْقَرِ».

وَوَصَفُ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ «غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ حَسِينِ الْأَشْقَرِ» - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَثْرُوكًا - رَبُّمَا أَدَانَ ابْنَ بَزِيعٍ، لَوْلَا أَنَّنِي لَمْ أَجِدْ تَرْجَمَةً لَجَعْفَرِ بْنِ حَرْبِ الرَّأْوِيِّ عَنْهُ.

وَشَيْخُ ابْنِ الْحَمَّامِيِّ - الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ السَّكُونِيِّ - : رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ، وَقَالَ: «ثِقَّةٌ مَأْمُونٌ».

وَعَارَضَهُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَرَاجِمِ رِجَالِ الْحَاكِمِ»: (رَقْم ٦٠٥)؛ بِأَنَّ الدَّارَقُطَنِيَّ فِي «غَرَائِبِ مَالِكٍ» رَوَى حَدِيثًا هُوَ شَيْخُهُ فِيهِ، وَقَالَ: «هَذَا بَاطِلٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمَنْ دُونَ مَالِكٍ ضَعْفَاءُ». ثُمَّ قَدَّمَ قَوْلَ الدَّارَقُطَنِيِّ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ مِنَ الْحَاكِمِ.

وَقَالَ الشَّيْخُ حَمْدِيُّ السَّلْفِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي حَاشِيَةِ «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٢/٢٤): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ إِثْمَمَ بَوَضِعِ الْحَدِيثِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْخَزَائِزِ ضَعِيفٌ، وَمُصْعَبُ بْنُ الْمُقْدَامِ صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»: (٤٦٠) - «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» - ، مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَزِيعِ الْكُوفِيِّ، عَنْ مُصْعَبٍ، بِهِ. وَسُلَيْمَانُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ...».

قلت: ابن جعفر هذا هو القزويني، أبو القاسم الشافعي - مذهبا - ،
القاضي، نزيل مضر. قال فيه الدارقطني رحمته الله: «كذاب يضع الحديث» -
كما في «سؤالات الحاكم له»: (١١٥) - .

ولم يتفرّد بالحديث من هذا الوجه؛ بل تابعه محمد بن علي بن مهدي
العطار الثقة - كما تقدّم - ، لكنّه سمى الرازي عن مصعب: محمد بن
سليمان بن بزيع الكوفي، وهو الذي نحن بصدد الكلام عنه الآن.

وظني - وهذا هو الظنُّ بأمثاله (!) - أنه أراد الإغراب، هذا إن كان
سمعه من ابن بزيع حقا ولم يدع سماعه للحديث منه!

وقد وهم الشيخ - عفا الله عنه - في قوله أن الطبراني رواه في
«الأوسط» عن (سليمان بن بزيع الكوفي)، وبناء على ذلك قال: «وهو
منكر الحديث».

فإنما هو (محمد بن سليمان بن بزيع الكوفي) - كما بينت - ، بل
أذهب إلى أن سليمان ليس والده؛ فإن الظاهر من مجموع ما لدي من
معطيات حوله أنه مضرّي وليس كوفيًا! والتي منها:

* أن ابن يونس قال فيه: «منكر الحديث». وابن يونس هو صاحب
«تاريخ مضر».

* وأنه يزوي عنه إبراهيم بن أبي الفياض البرقي - وهذا رجل توفي
بمصر - ، ويروي هو عن أشهب بن عبد العزيز صاحب مالِك، وهو
مضرّي. رحمهم الله جميعًا.

ثم لآخ لي أن أستفيد من حديث عزاه الحافظ رحمته الله في ترجمة (سليمان بن

بزيع) هذا إلى ابن عبد البر في «جامع بيان العلم»، وأحسنت بشدة أنني سأتوصل إلى شيء ما؛ فلما رجعت إلى «الجامع»؛ وجدته روى الحديث (١٦١١، ١٦١٢)، من طريقين: عن البرقي، عنه، عن مالك، بإسناده إلى علي رضي الله عنه. قال البرقي في أولهما: «حدثنا سليمان بن بزيع الإسكندراني...!!!» فالحمد لله على توفيقه، وأشهد أن هذا العلم إلهام.

أما (محمد بن سليمان الخزاز) الذي ضعفه الشيخ السلفي (كأنه تبع في ذلك المدعو أحمد بن الصديق الغماري - عليه من الله ما يستحق -، في «فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب»: (٦٣/٢، رقم ٥٢٦)، لكن هذا الغماري ذهل عن إغلاله بالراوي عنه - ذاك الوضاع -!

فهو (محمد بن سليمان بن هشام بن سليمان بن عمرو بن طلحة، الشكري الشطوي البصري، ثم البغدادي، الخزاز، ابن بنت سعيدة بنت مطر الوراق، ويُعرف ب: أخي هشام).

وهو من أفراد ابن ماجه، وهو وإه منكر الحديث، اتهمه الخطيب بوضع حديث.

وهو يزوي عن أقران (مصعب بن المقدم) - كوكيع وأبي معاوية وأبي أسامة والمحاربي وابن علي، ونحوهم -.

٣- مصعب بن المقدم:

هو (أبو عبد الله مصعب بن المقدم، الخثعمي - مولاهم -، الكوفي). مختلف فيه جزاً وتعديلاً. وقد روى له مسلم في الشواهد، والترمذي والنسائي وابن ماجه.

* قَالَ ابْنُ الْجَنِيدِ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (٢٥٢): «سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ - وَأَنَا شَاهِدٌ - عَنْ مِصْعَبِ بْنِ الْمِقْدَامِ الْخَثْعَمِيِّ؛ فَقَالَ: مَا أَرَى بِهِ بَأْسًا».

* وَقَالَ ابْنُ الْغَلَابِيِّ: قَالَ أَبُو زَكْرِيَّا - يَعْنِي: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ - : «مِصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ ثِقَّةٌ».

* وَقَالَ ابْنُ شَاهِينَ فِي «الثَّقَاتِ» (١٣١١) عَنْهُ: «كَانَ صَالِحًا، لَا بَأْسَ

بِهِ».

* وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: «الْمِصْعَبُ ابْنُ الْمِقْدَامِ ضَعِيفٌ».

وَهَذَا وَمَا حَكَاهُ ابْنُ الْغَلَابِيِّ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (١١١/١٣).

* وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، رَأَيْتُ لَهُ كِتَابًا؛ فَإِذَا هُوَ كَثِيرُ الْخَطِّ، ثُمَّ نَظَرْتُ فِي حَدِيثِهِ؛ فَإِذَا أَحَادِيثُهُ مُتَقَارِبَةٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ». كَمَا فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: (١٠/١٦٦)، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي مِصْدَرٍ آخَرَ^(١).

* وَقَالَ الْأَجْرِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (٤٤٣): «وَسُئِلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مِصْعَبِ ابْنِ الْمِقْدَامِ؛ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ».

(١) قَالَ الْأَثَرِيُّ عَنْ أَحْمَدَ فِي (مِصْعَبِ بْنِ مَاهَانَ): «كَانَ رَجُلًا صَالِحًا - وَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا - ، كَانَ حَدِيثُهُ مُقَارِبٌ (كَذَا)، فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْخَطِّ» - كَمَا فِي «الْجَرْحِ»: (٨/٣٠٨) - . وَلَقَطَهُ قَرِيبٌ جِدًّا مِمَّا حَكَاهُ الْحَافِظُ عَنْهُ فِي (ابْنِ الْمِقْدَامِ)، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح» (٣/٣٠٨): «سألتُ أبي عن مصعبِ بنِ المقدم؛ فقال: هو صالحُ الحديثِ».

وقال في تَرْجَمَةِ مصعبِ بنِ ماهانَ مِنْهُ (٣/٣٠٩): «سُئِلَ أَبِي عَنْ مصعبِ بنِ ماهانَ ومصعبِ بنِ المقدم: أَيُّهُمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ فقال: مصعبُ ابنُ المقدم».

وقَد رَوَى عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي ابْنِ ماهانَ: «شَيْخٌ». قَالَ: «وَحَكِي غَيْرِي عَنْ أَبِي أَنَّهُ قَالَ: ثِقَّةٌ عَابِدٌ»، وَهَذَا الْغَيْرُ لَمْ يُسَمَّ.

ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّ مَا حَكَاهُ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّهْذِيبِ» عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ خَطَأً عَلَيْهِ؛ فَبَيْنَمَا لَفْظُ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ - الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي الْحَاشِيَةِ - عَنِ الْأَثَرِمِ مُحْتَمَلٌ؛ إِلَّا أَنَّ لَفْظَ الْعُقَيْلِيِّ فِي «الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ»: (٤/١٩٨) كَانَ قَاطِعًا؛ إِذْ رَوَى مِنْ طَرِيقِهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - وَذَكَرَ مِصْعَبَ ابْنَ ماهانَ صَاحِبَ الثُّورِيِّ؛ فَأَثْنَى عَلَيْهِ خَيْرًا -، وَقَالَ: جَاءَنِي إِنْسَانٌ مَرَّةً بَكْتَابٍ عَنْهُ؛ فَإِذَا كَثِيرِ الْخَطِئِ (كَذًا؛ وَلَعَلَّ الصُّوَابَ: فَإِذَا هُوَ . . .)، فَإِذَا إِخَالَ مِنَ الَّذِي كَتَبَ عَنْهُ (كَذًا)، فَلَمَّا نَظَرْتُ بَعْدُ فِي حَدِيثِهِ؛ فَإِذَا أَحَادِيثُهُ مُتَقَارِبَةٌ، وَفِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْخَطِئِ».

فَالْمَعْنِيُّ بِهَذَا الْكَلَامِ هُوَ: (مِصْعَبُ بْنُ ماهانَ الْمَرْوزِيُّ ثُمَّ الْعَسْقَلَانِيُّ). وَاللَّبْسُ بَيْنَهُمَا قَرِيبٌ؛ فَكِلَاهُمَا مَعْرُوفٌ بِالثُّورِيِّ، وَيَشْتَرِكَانِ - أَيْضًا - فِي (دَاوُدَ بْنِ نَصِيرِ الطَّائِيِّ) - رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ -، وَكِلَاهُمَا مِنَ الْعُبَادِ.

عَلَى أَنَّ الثَّقَلَ نَفْسُهُ فِيهِ خَلَلٌ، وَأَسْقَطَ أُمُورًا لَا تُذْرَكُ مِنَ الرِّوَايَةِ الْمُخْتَصِرَةِ. وَالْكَمَالُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخَدَهُ.

* وقال العجلي: «كوفي متعبد». كما في «ترتيب معرفة الثقات»: (١٧٣٤) للهيتمي والسبكي.

* وقال ابن حبان في «الثقات» (١٧٥/٩): «أبو عبد الله الكوفي، يزوي عن الثوري وزائدة وداود الطائي، روى عنه محمد بن رافع وأهل العراق. مات سنة ثلاث ومائتين».

* وقال ابن قانع: «كوفي صالح».

* وقال الساجي: «ضعيف الحديث، كان من العبّاد، قال أحمد بن حنبل: ...» إلخ كما في «تهذيب التهذيب».

ولاح لي الآن - فقط - أنّ الوهم من الحافظ الكبير الإمام زكريّا الساجي - عفا الله تعالى عنه - وليس من الحافظ ابن حجر - رحمه الله جميعاً - ، وبقي أنه لم يتعقبه فحسب؛ ف «كم ترك الأول للآخر»!!

ثم إن قول الساجي: «قال أحمد» أو «قال ابن معين»؛ ينبغي التائي في قبوله؛ فإنه لم يدركهما.

* وقال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني» عنه (٥٠٧) - بعد الترجمة لرجلين - : «مصعب بن المقدم ثقة».

* وقد ردّ الخطيب البغداديّ تضعيف علي بن المديني - رحمه الله - له بقوله في «تاريخه» (١١١/١٣): «قلت: قد وصفه بالثقة يحيى بن معين وغيره من الأئمة».

ثم روى بإسناده إلى ابن الغلابي عن ابن معين توثيقه، وبإسناده إلى ابن الجنيد قوله: «ما أرى به بأساً»، ثم قول أبي داود والدارقطني فيه.

نَعَمْ؛ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِضَعْفِهِ مَرْدُودٌ، وَلَكِنْ؛ يَنْبَغِي أَلَّا نَنْسَى أَنَّ هُنَاكَ
مَرَاتِبَ عِدَّةٍ لِلرُّوَاةِ فِيمَا بَيْنَ «ضَعِيفٍ» وَ«ثَبَّتٍ».

وَلَسْتُ أَرْغَبُ فِي الْإِنْشِغَالِ بِتَتَبُعِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا هَذَا الرَّجُلُ
الصَّالِحُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا فَعَلْتُ فِي غَيْرِهِ، وَلَكِنِّي - فِي الْجُمْلَةِ - أَذْهَبُ إِلَى خَطِ
الْقَوْلِ بِإِعْطَائِهِ حُكْمًا وَاحِدًا لَا يَنْفَكُ عَنْهُ؛ بَلْ أَفْضَلُ بَأَنَّ تَفَرُّدَهُ عَنِ
المشاهيرِ - أمثال: سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَإِسْرَائِيلَ بْنِ يُوْنُسَ السَّيِّعِيِّ، وَزَائِدَةَ
ابنِ قُدَامَةَ الثَّقَفِيِّ، وَعَبْدَ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيحِ الْمَكِّيِّ، وَمَسْعَرِ
ابنِ كِدَامِ الْهَلَالِيِّ - مِمَّنْ لَهُمْ أَصْحَابٌ كَثُرَ وَمَجَالِسُ مُتَوَاصِلَةٌ؛ هَذَا التَّفَرُّدُ
لَا أَقْبَلُهُ مِنْ مِثْلِهِ.

أَمَّا إِنْ تَفَرَّدَ عَنْ مِثْلِ: دَاوُدَ بْنِ نَصِيرِ الطَّائِيِّ - الثَّقَّةَ الزَّاهِدِ الْعَابِدِ، الَّذِي
قَطَعَ مَجَالِسَ التَّحْدِيثِ وَاعْتَزَلَ النَّاسَ -؛ فَإِنِّي أَرَاهُ مُحْتَمَلًا، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ
اِخْتِصَاصٌ بِهِ؛ فَقَدْ تَفَرَّدَ عَنْهُ - فِيمَا قَطَعَ بِهِ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» - بِأَشْيَيْنِ
وَعِشْرِينَ حَدِيثًا، كُلُّهَا مُسْتَقِيمَةٌ الْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، ثَابِتَةٌ عَنْ شَيْوْخِ دَاوُدَ فِيهَا.

وَكَذَلِكَ لَوْ تَفَرَّدَ عَنِ الضُّعَفَاءِ الْمَرْغُوبِ عَنْهُمْ وَعَنْ حَدِيثِهِمْ؛ فَلَا ضَيْرَ -
كَمَا فِي حَدِيثِنَا^(١) هُنَا -، سِوَاءِ أَكَانَ شَيْخُهُ أَبُو مُعَاذٍ هُوَ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمَ -
كَمَا جَزَمَ الطَّبْرَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أَوْ عُتْبَةَ بْنَ حَمِيدِ الضَّبِّيِّ - كَمَا خَلَصْتُ إِلَيْهِ
فِي بُحَيْثٍ سَأَدُّكُرُهُ -، أَوْ ثَالِثًا لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ! عَلَيَّ أَلَّا نَنْسَى أَنَّ الرَّاويَّ
عَنْ مِصْعَبِ نَفْسِهِ لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ!

(١) وَفِيمَا تَقَدَّمَ أَقْبَلُ تَفَرُّدَ (عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ) عَنْ (عُتْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْمُكْتَبِ)، وَأَرَاهُ
مُحْتَمَلًا، لَكِنْ؛ لَا أَقْبَلُ تَفَرُّدَهُ عَنْ مِثْلِ (شُعْبَةَ) وَ(الثَّوْرِيِّ) فِي الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ.

هَذَا؛ وَقَدْ انفصلَ أَخِي الحبيبُ الشَّيْخُ أبو تُرابٍ - حَفِظَهُ اللهُ - في
تَرْجَمَتِهِ لَدَيْنَا بـ «دَارِ التَّأْصِيلِ» إِلَى أَنَّهُ (صَدُوقٌ). وَهَذَا تَقْوِيمٌ أَعْتَرَّ بِهِ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

٤- أبو مُعَاذٍ:

تَقَدَّمَ أَنَّ الحَافِظَ الطُّبرانيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَقَّبَ عَلَيَّ الحَدِيثَ فِي «الأَوْسَطِ»: (٥٨٨٤)
بِقَوْلِهِ: «لَمْ يَزُوْ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَشْرِ إِلَّا أبو مُعَاذٍ، وَهُوَ
سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ».

قُلْتُ: لِلوَهْلَةِ الأُولَى حَاكَ هَذَا الجُزْمُ فِي تَعْيِينِ أَبِي مُعَاذٍ هَذَا أَنَّهُ
سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ - أَحَدُ المَتْرُوكِينَ - حَاكَ فِي صَدْرِي، وَلَمْ يَرُكْنَ إِلَيْهِ
قَلْبِي الضَّعِيفُ.

فَلَمَّا بَحَثْتُ فِيمَا تَيَسَّرَ مِنْ مَظَانِّ لَمْ أَجِدِ الحَافِظَ المِزِّيَّ رَضِيَ اللهُ يَذْكُرُ
(سُلَيْمَانَ بْنَ أَرْقَمٍ) فِي جُمْلَةِ شُيُوخِ (مُصْعَبِ بْنِ المِقْدَامِ)، وَلَا مُصْعَبًا فِي
جُمْلَةِ الرِّوَاةِ عَنِ ابْنِ أَرْقَمٍ، وَلَا أَبَا بَشْرِ الوَاسِطِيِّ - جَعْفَرَ بْنَ إِيَّاسٍ - فِي
جُمْلَةِ شُيُوخِ ابْنِ أَرْقَمٍ، وَلَا ابْنَ أَرْقَمٍ فِي جُمْلَةِ الرِّوَاةِ عَنِ أَبِي بَشْرِ، فِي
تَرَاجِمِ الثَّلَاثَةِ مِنْ «تَهْدِيهِ»!

كَمَا نَظَرْتُ فِي عِدَّةِ تَرَاجِمِ لابْنِ أَرْقَمٍ فِي كُتُبِ «الضُّعْفَاءِ»؛ فَلَمْ أَهْتَدِ
إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

فَلَمْ يَكُنْ لَدَيَّ أذُنِي قَرِينَةٍ يَتَرَجَّحُ بِهَا هَذَا القَوْلُ.

فَمَا زِلْتُ مُنْشَغَلًا وَمَهْمُومًا بِهَذِهِ القَضِيَّةِ، حَتَّى لَاحَ لِي أَنَّهُ لَنْ يُشْبِعَ
نَهْمَتِي بِشَأْنِهَا سِوَى الحَافِظِ الذَّهَبِيِّ رَضِيَ اللهُ فِي كِتَابِهِ القِيمِ - عَلَيَّ اخْتِصَارِهِ -

«المُقتنى في سرِّ الكنى»؛ فَوَجَدْتُ فِيهِ جَمَاعَةً بِهَذِهِ الكَثِيَّةِ لَا يَكَادُونَ يَجْتَمِعُونَ - فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ - فِي سِوَاهُ؛ فَاسْتَبَعَدْتُ مِنْهُمْ مَنْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ إِيَّاهُ، ثُمَّ بَقِيَ جَمَاعَةٌ يَضْلُحُونَ لِنَفْسِ الطَّبَقَةِ. فَلَمَّا بَحَثْتُ بَحْثًا تَفْصِيلِيًّا فِي تَرَاجِمِهِمْ مِنْ «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» - وَرُبَّمَا غَيْرِهِ أَيْضًا -؛ لَمْ يَتَرَجَّحْ لِي إِلَّا وَاحِدٌ^(١) هُوَ: (أَبُو مُعَاذِ عَثْبَةَ بْنِ حَمِيدِ الضَّبِّيِّ البَصْرِيِّ).

وَحُجَّتِي فِي ذَلِكَ قَوْلُ الحَافِظِ أَبِي الحَجَّاجِ المِزِّيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَهْذِيبِ الكَمَالِ» (٣٠٥ / ١٩): «رَوَى عَنْ أَبِي بَشِيرٍ جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ . . .»؛ فَذَكَرَهُ أَوَّلَ شَيْخٍ لَهُ.

نَعَمْ؛ لَمْ يَذْكَرْ مُصْعَبَ بْنَ المِقْدَامِ فِي جُمْلَةِ الرُّوَاةِ عَنْهُ، وَلَكِنْ؛ ذَكَرَ - مِمَّنْ يُقَارِبُونَهُ فِي الطَّبَقَةِ وَيُشَارِكُونَهُ فِي بَعْضِ الشُّيُوخِ - : (سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) وَ(عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ الأَشْجَعِيِّ) وَ(إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ)؛ فَأَرْبَعَتُهُمْ يَرُوُونَ عَنِ الثَّوْرِيِّ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَا ضَيْرَ عَلَى هَذَا الحَافِظِ الكَبِيرِ فِي عَدَمِ ذِكْرِ ابْنِ المِقْدَامِ فِي تَرْجَمَتِهِ؛ لِلسَّبَبِ الَّذِي أُذْكَرُ بِهِ دَائِمًا، وَالَّذِي صَارَتْ بِهِ نِسْبَةُ الحَدِيثِ إِلَيْهِ نِسْبَةً مُنْكَرَةً.

(١) قَالَ قَاسِمُ بْنُ صَالِحِ القَاسِمِ مُحَقِّقُ «المَطَالِبِ العَالِيَةِ» - المُسْنَدَةُ -، عِنْدَ الحَدِيثِ (٣٢٦٤): «وَأَبُو مُعَاذٍ؛ إِمَّا هُوَ: فَضِيلُ بْنُ مَيْسَرَةَ البَصْرِيِّ - وَهُوَ صَدُوقٌ -، أَوْ سَلِيمَانُ بْنُ أَرْقَمِ البَصْرِيِّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - . . .»، وَلَمْ أَجِدْ آيَةَ قَرِينَةً تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ (فَضِيلُ بْنُ مَيْسَرَةَ) - أَيْضًا -!

وعُتْبَةُ بْنُ حَمِيدٍ - أَيْضًا - مُخْتَلَفٌ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَتْ نُصُوصُهُمْ فِيهِ قَلِيلَةً جِدًّا.

* قَالَ أَبُو طَالِبٍ: «سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ عَنْ عُتْبَةَ أَبِي مُعَاذٍ؛ فَقَالَ: هُوَ عُتْبَةُ بْنُ حَمِيدٍ الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْأَشْجَعِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَكَتَبَ مِنَ الْحَدِيثِ شَيْئًا كَثِيرًا. قُلْتُ: كَيْفَ حَدِيثُهُ؟ قَالَ: ضَعِيفٌ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَمْ يَسْتَهْ النَّاسُ حَدِيثَهُ» - كَمَا فِي «الْجَرَحِ»: (٣٧٠ / ٦) - .

* وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «بَحْرِ الدَّمِّ» (٦٧٠): «ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ».

* وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عُتْبَةَ بْنِ حَمِيدٍ؛ فَقَالَ: كَانَ بَصْرِيًّا الْأَصْلُ، كَانَ جَوَّالَةً فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ».

* وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي «الثَّقَاتِ»: (٢٧٢ / ٧).

* وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الْمِيزَانِ» (٢٨ / ٣): «وَقَدْ ضَعَّفَ»، وَأُورِدَ كَلَامَ أَبِي حَاتِمٍ وَأَحْمَدَ بِاخْتِصَارٍ، وَقَالَ فِي «الْمُعْنِيِّ» (٢ / ٤٢٢): «ضَعِيفٌ»، وَفِي «الْكَاشِفِ» (٢ / ٢٤٥): «ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ».

* أَمَّا الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَقَالَ فِي «التَّقْرِيبِ» (٤٤٦١): «عُتْبَةُ بْنُ حَمِيدٍ الضَّبِّيُّ، أَبُو مُعَاذٍ أَوْ أَبُو مُعَاوِيَةَ الْبَصْرِيُّ، صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ، مِنْ السَّادِسَةِ».

قُلْتُ: لَمْ أَجِدْ مَنْ كَنَاهُ أَبَا مُعَاوِيَةَ. أَمَّا صِيغَةُ «صَدُوقٌ، لَهُ أَوْهَامٌ»: فَمِمَّا تَخْتَلَفُ فِيهَا الْأَنْظَارُ؛ فَبَيْنَمَا يُحَسِّنُ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ كُلِّ مَنْ قِيلَتْ فِيهِ؛ يَرَى الْبَعْضُ أَنَّهَا مِنْ صِيغِ التَّضْعِيفِ عِنْدَ الْحَافِظِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ أوردَهَا - فِي «مُقَدِّمَةِ التَّفْرِيبِ»: (ص ٨١) - فِي الْمَرْتَبَةِ
الْخَامِسَةِ، وَقَرَنَهَا بِصِيغِ أُخْرَى مَجْزُومٍ بِضَعْفٍ مَا تَفَرَّدَ بِهِ أَصْحَابُهَا؛ فَقَالَ:
«الْخَامِسَةُ: مَنْ قَصَرَ عَنِ دَرَجَةِ الرَّابِعَةِ قَلِيلًا.

[قُلْتُ: صِيغُ الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ عِنْدَهُ هِيَ أَنْ يَقُولَ: صَدُوقٌ، أَوْ: لَا بِأَسَ
بِهِ، أَوْ: لَيْسَ بِهِ بِأَسَ] وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ ب: صَدُوقٍ سَيِّءِ الْحِفْظِ، أَوْ: صَدُوقٌ
بِهِمْ، أَوْ: لَهُ أَوْهَامٌ، أَوْ: يُخْطِئُ، أَوْ: تَغَيَّرَ بِآخِرِهِ، وَيَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مَنْ رُمِيَ
بِنَوْعٍ مِنَ الْبِدْعَةِ - كَالْتَشْيِيعِ وَالْقَدْرِ وَالنَّصَبِ وَالْإِزْجَاءِ وَالتَّجَهُمِ -، مَعَ بَيَانِ
الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِهِ».

قُلْتُ: وَلَا أَجِدُ كَبِيرَ فَارِقٍ بَيْنَ حَدِيثِ الصَّدُوقِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ،
وَالصَّدُوقِ الَّذِي رُمِيَ بِبَعْضِ هَذِهِ الضُّرُوبِ مِنَ الْبِدْعَةِ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا عَلَى
مَا يُحَدِّثُ بِهِ! فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بِمَعْنَى: أَنْ يَكُونَ الصَّدُوقُ الَّذِي رُمِيَ بِالْإِزْجَاءِ أَوْ النَّصَبِ - مَثَلًا -
مُقْتَرِنًا مَعَ (الصَّدُوقِ سَيِّءِ الْحِفْظِ) وَ(الصَّدُوقِ الَّذِي تَغَيَّرَ بِآخِرَةٍ) فِي مَرْتَبَةِ
وَاحِدَةٍ؛ فَيُرَدِّدُ حَدِيثَ الْجَمِيعِ؛ فَهَذَا مِمَّا أَعْجَبُ لَهُ!

هَذَا؛ وَقَدْ لَاحَ لِي أَمْرٌ آخَرٌ قَدْ يَكْشِفُ السَّرَّ فِي إِفْحَامِ (أَبِي مُعَاذٍ) خَاصَّةً
فِي هَذَا الْإِسْنَادِ - فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَخَدَهُ -؛ وَهُوَ: أَنَّ
(مُحَمَّدَ بْنَ سَلِيمَانَ بْنِ بَزِيعٍ) - الْمُتَقَدِّمَ ذِكْرَهُ - كَانَ قَدْ بَلَغَهُ حَدِيثُ (عُتْبَةَ
ابْنِ عَمْرٍو الْمُكْتَبِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ)؛ فَتَدَاخَلَ الْأَسْمَانِ
عَلَيْهِ: (عُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو) وَ(عُتْبَةُ بْنُ حَمِيدٍ)، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ أَمْرٌ مَا، أَوْ رَغِبَ
فِي أَمْرٍ مَا (!)؛ فَنَسِيَ الْأَسْمَاءَ أَوْ تَنَاسَاهَا، وَبَقِيَتْ مَعَهُ كُنْيَةُ الثَّانِي وَخَدَهَا:

(أبو مُعَاذٍ). ثُمَّ تَمَادَى بِهِ الْأَمْرُ فَنَسِيَ الْإِسْنَادَ - إِلَّا ابْنَ عَبَّاسٍ - ، أَوْ رَغِبَ فِي الْإِغْرَابِ - أَيْضًا - ؛ فَجَعَلَهُ (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ^(١)) ، عَنْهُ!!

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِحَّةِ هَذَا الْاِحْتِمَالِ - أَوْ بَعْضِهِ - مِنْ عَدَمِهَا .

يُلاحَظُ - أَيْضًا - أَنَّ (عُتْبَةَ بْنَ حَمِيدِ الضَّبِّيِّ) يَتَشَابَهُ مَعَ كُلِّ مَنْ (المُكْتَبِينَ) فِي أَمْرٍ؛ فَاسْمُهُ كاسِمٍ (عُتْبَةَ الْمُكْتَبِ)، وَنَسَبَتُهُ (الضَّبِّيِّ) كَنِسْبَةِ (عبيد المُكْتَبِ)!!

وَأَيًّا كَانَ الْأَمْرُ؛ فَهَذَا إِسْنَادٌ مُنْكَرٌ جِدًّا لَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ؛ لِتَعَدُّدِ الْعِلَلِ فِيهِ، وَالتِّي كَانَ أَهْمُهَا وَجُودَ (مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ بَزِيعِ الْكُوفِيِّ) هَذَا فِي إِتْيَانِهِ بِإِسْنَادٍ كَالشَّمْسِ لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ أَلَا وَهُوَ: (أَبُو بَشِيرٍ جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ). وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ - الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ - ، بَلِ السَّنَّةِ جَمِيعًا .

٥- أَبُو بَشِيرٍ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَخْشِيَّةَ:

هُوَ (أَبُو بَشِيرٍ جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ - أَبِي وَخْشِيَّةَ - ، الْيَشْكُرِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثُمَّ الْوَاسِطِيُّ).

وَلَنْ أُطِيلَ الْكَلَامَ عَنْهُ؛ بَلْ سَأَبْدَأُ بِتَرْجَمَتِهِ مِنْ «التَّقْرِيبِ»: (٩٣٨)، ثُمَّ أَعْقُبُ عَلَيْهَا .

(١) وَسَعِيدٌ أَشْهَى عِنْدَهُمْ مِنْ عِكْرِمَةَ - الَّذِي كَرِهَهُ كَثِيرُونَ (عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ) - ، ثُمَّ هُوَ عِرَاقِيٌّ كُوفِيٌّ - خِلَافًا لِعِكْرِمَةَ - ، وَهُنَا تَلُوحُ - أَيْضًا - أَمَارَاتُ الْعَصَبِيَّةِ! وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال الحافظ رحمته الله: «ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد، من الخامسة، مات سنة خمس^(١)، وقيل: ست وعشرين» اهـ. يعني: ومائة.

قلت: وهو تابعي صغير، فقد نص البخاري في ترجمته من «التاريخ الكبير»: (١٨٦/٢)، وأبو أحمد الحاكم في ترجمته من «الكنى»: (رقم ٧٨٧)؛ على سماعه من عباد بن شريحيل الشكري رضي الله عنه، وهو صحابي له حديث واحد، وقد توقف بعضهم في صحبته:

قال الحافظ رحمته الله في «الإصابة» (٢/٢٦٥): «قال ابن السكن: يُقال: له صحبة، وفيه نظر».

قلت: روى حديثه أبو داود والنسائي وابن أبي عاصم، بإسناد صحيح، عن أبي بشر - وهو جعفر بن أبي وحشية - سمعت عباد بن شريحيل - رجلاً منا من بني غبرة^(٢) - قال: «أصابتنا سنة؛ فدخلت حائطاً من حيطان المدينة فأخذت سنبلاً ففركته^(٣) فأكلته؛ فجاء صاحب الحائط فضربني وأخذ كسائي؛ فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته...» الحديث» اهـ.

قلت: رواه عنه شعبة، وكذا سفيان بن حسين، بنحوه.

وعوداً إلى أبي بشر رحمته الله؛ فأقول: لم يورده الذهبي رحمته الله في «تذكرة

(١) هو المترجح. والأقوال متعددة بعد ذلك. وأشدّها إغراباً: قول ابن جبان بوقاته بطاعون سنة ١٣١!

(٢) وتحرّف في «الإصابة» إلى: «من بني عسيرة»!

(٣) وتحرّف في «الإصابة» إلى: «فأخذت سفيلاً - بالفاء - ففركته».

الْحُفَّاطِ»، ولكن؛ قال في تَرْجَمَتِهِ مِنَ «السَّيْرِ» (٥ / ٤٦٥): «... أَحَدُ الْأُئِمَّةِ وَالْحُفَّاطِ»، وَهُوَ الَّذِي نَبَّهَنِي - قَبْلَ غَيْرِهِ - عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ عِبَادِ بْنِ سُرْحِبَلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فَلَمَّا تَحَقَّقْتُ مِنْ سَمَاعِهِ مِنْهُ رَأَيْتُ الْبَدَأَ بِالْفَائِدَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَوْثِيقِهِ، وَلَكِنْ:

* قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ: «كَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ أَحَادِيثَ أَبِي بَشْرِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ».

* وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «كَانَ شُعْبَةُ يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ أَبُو بَشْرِ مِنْ حَبِيبِ ابْنِ سَالِمٍ، وَكَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي بَشْرِ عَنْ مُجَاهِدٍ».

* وَقَالَ الْمَفْضَلُ الْغَلَابِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «جَعَفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةٍ وَاسِطِيٌّ مِنْ أَبْنَاءِ جُنْدِ الْحَجَّاجِ، طَعَنَ عَلَيْهِ شُعْبَةُ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ؛ قَالَ: مِنْ صَحِيفَةٍ».

* وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: سَأَلْتُ - يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - عَنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي بَشْرِ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشْهَدِ وَالتَّحْيَاتِ. فَأَنْكَرَهُ؛ وَقَالَ: لَا أَعْرِفُهُ^(١).

قُلْتُ: يَزُورِي نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ - يَعْنِي: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشْرِ - قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ: قَالَ يَحْيَى: كَانَ شُعْبَةُ يُضَعِّفُ حَدِيثَ أَبِي بَشْرِ

(١) وَهَذَا يُدْكَرُنِي بِالَّذِينَ يَدْفَعُونَ بِالصَّدْرِ نُصُوصَ الْأُئِمَّةِ الْكِبَارِ فِي أَنْ (فَلَنَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ فَلَانٍ) بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي فِيهَا تَصْرِيحٌ بِالسَّمَاعِ، الْقَائِمَةِ عَلَى الْأَوْهَامِ وَالْأَغَالِيطِ! نَسَأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ.

عن مجاهد، قال: لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا. وقال: إِنَّمَا ابْنُ عُمَرَ يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: «عَلِمْنَا التَّشْهُدَ»، لَيْسَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ.

قلتُ: وَبِقِي ثَالِثٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ؛ وَهُوَ: سُلَيْمَانُ بْنُ قَيْسِ الْيَشْكْرِيِّ، صَاحِبُ صَحِيفَةِ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - .

دَلَّنِي عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ الْفَاضِلُ حَمْدِيُّ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ السَّلْفِيِّ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى حَاشِيَةِ «جَامِعِ التَّحْصِيلِ»: (الترجمة ٩٩).

* فِي تَرْجَمَةِ سُلَيْمَانَ مِنْ «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٥٥/١٢): «قَالَ الْبُخَارِيُّ: يُقَالُ: إِنَّهُ مَاتَ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ قِتَادَةٌ وَلَا أَبُو بَشِيرٍ، وَلَا يُعْرَفُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سَمَاعٌ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ؛ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.»

قلتُ: هَذَا النَّصُّ حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» عَنِ الْبُخَارِيِّ، عَقَبَ الْحَدِيثِ (١٣١٢) (٣/٦٠٤)، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «فَلَعَلَّهُ سَمِعَ مِنْهُ»، وَقَدْ تَكُونُ لَفْظَةُ «فَلَعَلَّهُ» سَقَطَتْ.

وَأَيْضًا؛ دَلَّنِي عَلَى مَضْدَرِهِ د. بَشَّارُ عَوَّادٍ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - فِي حَاشِيَةِ «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ».

أَمَّا الرَّقْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّلْفِيُّ؛ فَلَا يَنْطَبِقُ عَلَى «الْجَامِعِ الْمُتَيْسِّرِ» الْآنَ.

* أَمَّا فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»: (٣١/٤)؛ فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «وَرَوَى أَبُو بَشِيرٍ وَقِتَادَةٌ وَالْجَعْدُ أَبُو عُثْمَانَ عَنْ كِتَابِ سُلَيْمَانَ...».

* وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي تَرْجَمَةِ سُلَيْمَانَ مِنَ «الثَّقَاتِ» (٣٠٩/٤): «رَوَى عَنْهُ فَتَادَةُ وَأَبُو بَشِيرٍ، وَلَمْ يَرَهُ أَبُو بَشِيرٍ».

٦- سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ:

هُوَ (سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ بْنِ هِشَامٍ، الْأَسَدِيُّ الْوَالِيُّ - مَوْلَاهُمْ -، الْكُوفِيُّ، أَبُو^(١) عَبْدِ اللَّهِ).

* قَالَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّقْرِيبِ» (٢٢٩١): «ثِقَةٌ ثَبَّتَ فِقِيهًا، مِنَ الثَّالِثَةِ، وَرَوَيْتُهُ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبِي مُوسَى وَنَحْوِهِمَا مُرْسَلَةً، قُتِلَ بَيْنَ يَدَيْ الْحَجَّاجِ دُونَ الْمِائَةِ، سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، وَلَمْ يَكْمَلِ الْخَمْسِينَ».

قُلْتُ: وَبَلَغَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى ثِقَتِهِ وَأَمَانَتِهِ وَإِمَامَتِهِ فِي الْحَدِيثِ وَفِي الدِّينِ أَنَّ الْحَافِظَ الْمِزِّيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَشْهَبَ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي «تَهْذِيبِهِ»: (٣٥٨/١٠: ٣٧٦) - بَعْدَ سَرْدِ شَيْوَحِهِ وَالرُّوَاةِ عَنْهُ - فِي ذِكْرِ فَضَائِلِهِ وَكَرَامَاتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَقِصَّتِهِ مَعَ الْحَجَّاجِ، وَلَمْ يُورِدْ نَصًّا وَاحِدًا فِي تَوْثِيقِهِ إِلَّا بِالتَّبَعِ! حَيْثُ قَالَ فِي آخِرِهَا: «وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ هَبَةُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ الطَّبْرِيُّ: هُوَ ثِقَةٌ إِمَامٌ حُجَّةٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، قُتِلَ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ خَمْسٍ^(٢) وَتِسْعِينَ، وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً».

(١) أَطْبَقَ الْمُتَقَدِّمُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَقْدَمَ مَنْ رَأَيْتُهُ يَكْنِيهِ أَبَا مُحَمَّدٍ: هُوَ أَبُو الشَّيْخِ - فِي «طَبَقَاتِ مُحَمَّدِيِّ أَضْبَهَانَ» -، ثُمَّ أَبُو نُعَيْمٍ - فِي «أَخْبَارِ أَضْبَهَانَ»، لَكِنَّهُ جَزَمَ فِي «الْحِلْيَةِ» بِأَنَّهُ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)! وَالدَّهْبِيُّ وَإِنْ قَالَ فِي «السِّيَرِ»: «أَبُو مُحَمَّدٍ. وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ» لَكِنَّهُ جَزَمَ فِي «الْمُقْتَنَى» وَ«تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» بِأَنَّهُ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)، وَلَمْ يَحْكُ سِوَاهَا. وَفِي «الكَاشِفِ» كَنَاهُ بِالْكُنْيَتَيْنِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) وَاعْتِرَاضٌ د. بِشَارٍ عَلَى هَذَا التَّارِيخِ، وَتَضْوِيهِهُ أَنَّ الْجَمَّ الْعَفِيرَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ عَلَى =

وأكثر المصادر تجويدًا لترجمته: «الطبقات الكبرى»، و«جليه الأولياء»، و«السير»، و«تهذيب الكمال».

وهو من خواص أصحاب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ومن المقدمين فيه مع مجاهد وعطاء وطاوس وعكرمة. وقدمه بعضهم على طاوس - رحمهم الله تعالى جميعًا بما بذلوا للإسلام والسنة - .

والآن أنتقل - بحول الله وقوته - إلى طريق أخرى:

٣- طريق داود البصري عن ابن عباس:

قال عبد بن حميد رحمته الله في «المنتخب من المسند» (٦٧٣): أخبرنا يزيد بن هارون: أنا عبد الله بن دكين: ثنا قيس الماصر: ثنا داود البصري، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل مؤمن ذنبا قد اعتاده الفينة بعد^(١) الفينة، أو ذنبا ليس بتاركه حتى يموت أو تقوم

= أنه قتل سنة ٩٤؛ فيه نظر؛ إذ لم أره لأقدم من الواقدي، وخالفه فيه الكثيرون - وليس الإمام اللالكائي وحده - .

كما أن اعتراض الحافظ الذهبي على القول بوفاته وهو ابن تسع وأربعين بقول سعيد لابنه: «ما بقاء أبيك بعد سبع وخمسين سنة»، وتصحيحه للأثر؛ فيه نظر - أيضا -؛ فمداره على: أبي حذيفة، عن الثوري، عن عمر بن سعيد المكي، عنه. وأبو حذيفة ضعيف كثير المناكير عن الثوري. وعمر بن سعيد بن أبي حسين من السادسة، ولم يذكّر سعيد بن جبير في جملة شيوخه. فأرتاب في إدراكه للقصة. والله أعلم بالصواب في كل ذلك.

(١) لفظة «بعد الفينة» ليست في «المنتخب» المطبوع، واستدركتها من «المطالب العالية» - النسخة المسندة - : (رقم ٣٥٧٦)، و«المطالب» - غير المسندة - : (رقم ٣٢٤٦).

عَلَيْهِ السَّاعَةُ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ مُذْنِبًا مُفْتَنًا خَطَاءً نَسِيًّا^(١)؛ فَإِنْ^(٢) ذُكِرَ ذُكِرَ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: (١٢/٤٣٤ : ٤٣٥، رَقْم ٦٧٢٢، ط الدَّارِ السَّلَفِيَّةِ بِالْهِنْدِ)، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ، عَنْ قَيْسِ الْمَاصِرِ، عَنْ دَاوُدَ الْبَصْرِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «...».

وَمِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الدُّكَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ عَنْ دَاوُدَ الْبَصْرِيِّ - وَلَيْسَ بَابْنِ أَبِي هِنْدَ -، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ لِلْمُؤْمِنِ ذَنْبًا قَدْ اعْتَادَهُ الْفَيْئَةَ بَعْدَ الْفَيْئَةِ، وَذَنْبًا^(٣) لَيْسَ بِتَارِكِهِ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ تَقُومَ السَّاعَةُ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ مُذْنِبًا خَطَاءً نَسَاءً، إِذَا ذُكِرَ ذُكِرَ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى: «إِنَّ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ»، وَزَادَ: «مُفْتَنًا خَطَاءً».

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جِدًّا - كَمَا سَيَتَبَيَّنُ مِنَ التَّرْجَمَةِ لِرِجَالِهِ، بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ -.

(١) فِي «الْمُنْتَخَبِ»: «نَسَاءً»، وَفِي «الْمَطَالِبِ» وَ«الْإِنْخَافِ» كَمَا أُثْبِتُ.

(٢) فِيهِ «فَإِذَا»، وَالتَّضْوِيبُ مِنَ «الْمَطَالِبِ».

(٣) كَذَا فِي طَبْعَتِي «الشُّعَبِ» - بِالْوَاوِ - . وَقَدْ وَقَعَ فِي طَبْعَةِ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ (٧١٢٤) عِدَّةٌ تَحْرُفَاتٍ فِي الْإِسْنَادِ؛ هِيَ: «عَنْ قَيْسِ الْمَاضِي، عَنْ دَاوُدِ النَّصْرِيِّ!» وَفِي الطَّرِيقِ الْأُخْرَى: «عَنْ دَاوُدِ الْبَصْرِيِّ، وَلَيْسَ بِأَبِي هِنْدَ!» مِمَّا دَعَانِي إِلَى تَرْكِ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهَا! وَلَا شَكَّ أَنَّ الطَّبْعَةَ الْهِنْدِيَّةَ أَتَقَنُ وَأَصُوبُ.

تَرَاجِمُ رِجَالِ هَذَا الْإِسْنَادِ:

١- يزيدُ، شَيْخُ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى -:

هُوَ (أَبُو خَالِدِ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ زَاذِي - وَيُقَالُ: زَاذَانٌ - بِنِ ثَابِتِ، السُّلَمِيِّ - مَوْلَاهُم -، الْوَأَسِطِيِّ).

* قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَذَكِرَةِ الْحُفَاظِ» (١/٣١٧): «الْحَافِظُ الْقُدْوَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ»^(١).

وَقَالَ أَثْنَاءَ التَّرْجَمَةِ: «وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ زَهْرٍ عَنْ أَبِيهِ (يَعْنِي: أَبَا خَيْثَمَةَ زَهْرٍ بِنِ حَرْبٍ)؛ قَالَ: «كَانَ يُعَابُ عَلَى يَزِيدٍ حَيْثُ ذَهَبَ بَصْرَهُ أَنَّهُ رُبَّمَا سُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ لَا يَعْرِفُهُ؛ فَيَأْمُرُ جَارِيَةً لَهُ فَتَحْفَظُهُ إِيَّاهُ مِنْ كِتَابِهِ».

قُلْتُ: مَا بَهَذَا مِنْ بَأْسٍ؛ فَيَزِيدُ حُجَّةَ حَافِظٍ بِلَا مَثْنَوِيَّةٍ».

وَزَادَ إِضَاحًا فِي «السِّيَرِ»: (٩/٣٦٣)؛ فَقَالَ: «مَا بَهَذَا الْفِعْلِ بَأْسٌ مَعَ أَمَانَةٍ مَنْ يُلْقِيهِ، وَيَزِيدُ حُجَّةَ بِلَا مَثْنَوِيَّةٍ».

ثُمَّ وَجَدْتُ الْخَطِيبَ يَقُولُ فِي «تَارِيخِهِ»: (١٤/٣٣٩) - عَقَبَ هَذَا الْقَوْلُ -: «قُلْتُ: قَدْ وَصَفَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيْمَةِ حِفْظَ يَزِيدِ بْنِ هَارُونَ كَانَ^(٢) لِحَدِيثِهِ وَضَبَطَهُ لَهُ، وَلَعَلَّهُ سَاءَ حِفْظُهُ لَمَّا كُفَّ بَصْرُهُ، وَعَلَتْ سِنُّهُ، فَكَانَ يَسْتَشْبِهُ جَارِيَتَهُ فِيمَا شَكَ فِيهِ، وَيَأْمُرُهَا بِمُطَالَعَةِ كِتَابِهِ لِذَلِكَ».

(١) وَنَحْوِهِ فِي أَوَّلِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «السِّيَرِ»: (٩/٣٥٨).

(٢) كَذَا! وَتَكَرَّرَتْ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (١٦/٤٩٥)، تَحْقِيقٌ: د. بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ.

وَلَا أُدْرِي وَجْهَهَا؛ وَظَنِّي أَنَّهَا زِيَادَةٌ مُفْحَمَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا!

* وقال الحافظ رحمته الله في «التقريب» (٧٨٤٢): «يزيد بن هارون بن زاذان^(١)، السلميّ - مولاهم -، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين».

قلت: وشأنه رحمته الله في الحفظ والإتقان والجلالة والتأله لا يحتاج إلى إغراق في هذا المقام؛ بل يتلمس في مظانه لمن شاء.

ولا شك أن تفرده عن ذاك الواهي - الآتي قريباً - مُحتمَلٌ بداهةً - وإن كان كوفياً -؛ فكيف وقد تابعه - عند البيهقي في «الشعب» - الحافظان الثبتان: يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل المنقري البصري؟ والطريف أنه ليس فيهم كوفي أيضاً!

٢ - عبد الله بن دكين:

هو (أبو^(٢) عمر عبد الله بن دكين، الكوفي، نزيل بغداد).

وهو مُختلفٌ فيه، ولكن كل من صح عنه أو نسب إليه أنه وثقه أو قواه؛ إما أنه قد صح عنه أيضاً أنه ضعفه أو وهأه، أو كان القول بتوثيقه إما بلاغاً لا يثبت، أو وهماً وغلطاً عليه.

(١) كذا جزم الحافظ في «التقريب»، على الرغم من كونه ذكر هذا الاسم بصيغة التمرّض في «تهذيب التهذيب»: (٣٦٦/١١)، وكذا فعل المزي. والقرائن كثيرة على صحة اسم «زاذني» لجده وليس «زاذان».

(٢) جاءت هذه الكنية في بعض المصادر - خطأً - : «أبو عمرو»! وقد يكون بغضها ثابتاً عن القائل به، وليس مُحترفاً.

وبيانه كالاتي :

* قال الأجرئي رحمته الله في «سؤالاته» (١٩١٧): «سألت أبا داود عن عبد الله بن دكين؛ فقال: بلغني عن أحمد أنه وثقه».

وهذا بلاغ لا يحتج به، وما أحمد رحمته الله بالذي يجازف بإطلاق توثيق مثله، أو تخفى عليه المناكير التي أتى بها - على قلة حديثه - .

وقد بحثت فيما تيسر من كتب «السؤالات» وغيرها، التي تعني بنقل أقوال أحمد في الرجال كـ «بحر الدم»؛ فلم أقف على أثر لهذا التوثيق ولا غيره.

ويلاحظ - أيضا - أن أبا داود رحمته الله لم يصدُر في هذا الرجل برأي قاطع فيه .

* وقال عباس بن محمد الدوري رحمته الله في «تاريخه» (٣/٣٩٢، رقم

١٩٠٧، ١٩٠٨): «سمعت يحيى يقول: عبد الله بن بكير، كوفي، يزوي عنه يعلی وأبو نعيم، ليس به بأس، وعبد الله بن دكين كوفي ليس به بأس».

وفصل في الرجلين بصورة أكبر في موضع آخر؛ قال الدوري (٣/٤٠٤، رقم ١٩٦٥، ١٩٦٦): «سمعت يحيى يقول: عبد الله بن بكير العنوي، لا بأس به، سمع منه الفضل بن دكين، وحسين الأشقر، وعبد الله بن دكين، كوفي، وهو ثقة ليس به بأس».

قلت ليحيى: عبد الله بن دكين هذا بينه وبين أبي نعيم قرابة؟ قال: لا^(١).

(١) حرصت على إيراد الترحمتين - مع عدم الاحتياج إلى الأولى في هذا الموضع -؛ للإتيان بالنص كاملاً من أوله.

أبي: لأنَّ أبا نُعَيْمٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ).

وَحَكَى جَمَاعَةٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ غَيْرَ ذَلِكَ:

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ».

كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ»: (٥ / ٤٨ : ٤٩).

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَرَّرِ الْبَغْدَادِيِّ فِي «مَعْرِفَةِ

الرُّجَالِ» (١ / ٥٧، رقم ٥٩): «وَسَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: عَبْدُ اللَّهِ

ابْنُ دُكَيْنٍ، لَيْسَ بِثِقَةٍ». وَذَكَرَ بَعْدَهُ: (عَمْرُو بْنُ شَمْرِ) وَ(حَارِثَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ

ابْنِ أَبِي الرُّجَالِ) وَ(أَبَا الْمَقْدَامِ هِشَامَ بْنَ أَبِي هِشَامٍ) - وَهُوَ (هِشَامُ بْنُ زِيَادِ

الْمَدَنِيِّ) -، وَوَصَفَهُمْ بِنَفْسِ الْوَصْفِ.

وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَتْرُوكُونَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي يَحْيَى الْأَنْمَاطِيُّ: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، يَزْوِي عَنْهُ أَبُو نُعَيْمٍ» - كَمَا فِي «الْكَامِلِ»:

(٤ / ١٥٤٢) -.

وَالْأَنْمَاطِيُّ كَذَّبَهُ إِبرَاهِيمُ بْنُ أَوْرَمَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: «لَهُ

غَيْرُ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ عَنِ الثَّقَاتِ».

وَفِيمَا تَقَدَّمَ غُنْيَةً، وَمَعْنَى مَا حَكَاهُ ثَابِتٌ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ فِي رِوَايَةِ ابْنِ

مُحَرَّرِ.

* وَقَالَ الْبَرْدَعِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ لِأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ» (٢ / ٣٥٦): «قُلْتُ:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ؟ قَالَ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ».

وَعَنْهُ: الْخَطِيبُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٤٥٢/٩ : ٤٥٣).

* وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ» (٤٩/٥): «سُئِلَ أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دُكَيْنٍ؛ فَقَالَ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ غَيْرَ حَدِيثٍ مُنْكَرٍ».

* وَقَالَ ابْنُ الْغَلَابِيِّ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ ضَعِيفٌ» - كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٤٥٢/٩) - .

* وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ» - كَمَا فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»: (١٤/٤٧١) - .

قَالَ الْمِزِّيُّ: «وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ».

فَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: (٢٠١/٥) بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: إِنَّمَا نَقَلَ هَذَا الْقَوْلَ الثَّانِيَّ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ بِسَنَدِهِ إِلَيْهِ».

قُلْتُ: وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَتَّبِعْهُ؛ بَلْ وَهَّاهُ بِقَوْلِهِ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ».

* وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ ضَعِيفٌ». كَمَا فِي آخِرِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٤٥٣/٩).

* أَمَّا ابْنُ حِبَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَهَذَا مِنَ الْقَلَائِلِ جِدًّا الَّذِينَ فَاتُوا كِتَابِيهِ «الثَّقَاتِ» وَ«الْمَجْرُوحِينَ».

* وَأُورِدَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «الْكَامِلِ»: (١٥٤٢/٤)، مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكَارٍ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ: ثَنَا كَثِيرُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرُتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

وأورد له (٤ / ١٥٤٣) من طريق بشر بن الوليد، عنه: ثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه قال: قال علي بن أبي طالب: «يوشك أن يأتي على الناس زمان لا يبقى من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه، مساجدهم عامرة وهي خراب من الهدى، علماؤهم شر من تحت أديم السماء، من عندهم خرجت الفتنة، وفيهم تعود».

ثم من طريق يزيد بن هارون، عنه: ثنا جعفر بن محمد، به، قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره بنحوه.

قال ابن عدي: «ولعبد الله بن دكين - غير ما ذكرت - أحاديث سيرة»، ولم يورد من كلام الأئمة فيه سوى رواية أحمد بن أبي يحيى الأنماطي، عن ابن معين: «ليس بشيء» - كما تقدم -.

* وأورد له الخطيب في ترجمته من طريق سعيد بن سليمان، عنه: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل الجنة عاق، ولا مذم من خمر».

ومن طريق بشر بن الوليد، عنه: حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه قال: قال علي بن أبي طالب: «سنة لا يأمنهم مسلم: اليهودي، والنصراني، والمجوسي، وشارب الخمر، وصاحب الشطرنج، والمثلهي بأمه». قال ابن دكين: «فسألته عن المثلهي بأمه؛ قال: الذي يقول: أمه زانية إن لم أفعل كذا وكذا».

وله في مصنفات الأئمة السنة أثر واحد:

قال البخاري رحمه الله في «الأدب المفرد» (١٢٥٦): حدثنا موسى بن

إسماعيلَ قالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ: سَمِعَ كَثِيرَ بْنَ عبيدِ قَالَ: «كَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِذَا وُلِدَ فِيهِمْ مَوْلُودٌ (يَعْنِي: فِي أَهْلِهَا) لَا تَسْأَلُ غُلَامًا أَوْ جَارِيَةً، تَقُولُ: خُلِقَ سِوَيًا؟ فَإِذَا قِيلَ: نَعَمْ؛ قَالَتْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

هَذَا هُوَ جَمِيعُ مَا وَقَفْتُ لَهُ عَلَيْهِ - مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - مِنْ أَحَادِيثٍ وَأَثَارٍ، دُونَ اسْتِعَانَةِ بِأَحَدِ سِوَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: فَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلٍ عَنْ شَيْخِهِ قيسِ بْنِ أَبِي مُسْلِمِ الماصِرِ، وَلَا عَنْ شَيْخِ شَيْخِهِ دَاوُدَ البَصْرِيِّ - عَلَى مَا سَيَأْتِي فِيهِ -؛ وَإِنَّمَا الطَّرِيقُ الوَحِيدَةُ المَحْفُوظَةُ إِلَى رَاوِيهَا إِلَى الْآنَ هِيَ: (عُتْبَةُ بْنُ عَمْرٍو المَكْتَبِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَأَمَّا حَدِيثُهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ عبيدِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - مَرْفُوعًا - : «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...»؛ فَقَدْ تَابَعَهُ أَبُو العنْبَسِ سَعِيدُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ عبيدِ، عَنْ أَبِيهِ، لَكِنْ بِأَطْوَلَ مِنْ هَذَا. كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٤٥/٢) وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: (١ / ٢٣١ : ٢٣٢)، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الوَاحِدِ بْنِ زِيَادٍ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ عبيدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، ثُمَّ قَدْ حَرَّمَ عَلَيَّ دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وَرَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»: (٢٢٤٨)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٨٩/٢)، وَالحَاكِمُ (٣٨٧/١)، مِنْ طَرِيقِ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ: ثَنَا أَبُو العنْبَسِ سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ، بِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

وسعيد بن كثير بن عبيد أبو العنيس: وثقه ابن معين والدارقطني،
وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال أبو حاتم الرازي: «صالح
الحديث».

فهذا هو الحديث الوحيد الذي وجدت (عبد الله بن دكين) هذا توبع
عليه، إلا أنه لم يُقِمِ المَنَنَ؛ فأسقط «ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة»^(١).
وأما حديثه عن جعفر بن محمد بإسناده إلى علي رضي الله عنه، تارة مرفوعاً،
وتارة موقوفاً: فقد خرجه الشيخ الألباني رحمته الله في «السلسلة الضعيفة»:
(٤/٤١٠، ٤١١، رقم ١٩٣٦)، وقال في هذه الطريق له:

«قلت: وهذا إسناد واه؛ عبد الله بن دكين مختلف فيه، وفي ترجمته
ساق الحديث الذهبى مشيراً إلى نكارتيه. وهذا هو الوجه عندي إن كان قد
صح رواية يزيد (يعني: ابن هارون) له عنه...».

حتى قال: «وجملة القول: أن هذا الحديث - بهذه الطرق الثلاث -
يظل على وهائه؛ لشدة ضعفها...».

قلت: وقد خرجه - بفضل الله ومنه - في «تكميل النفع»: (رقم ٢٥،
الجزء الأول، ص ١١٧: ١٢٣)، وذكرت له طريقاً أوهى من هذه؛ عن
شريك، عن الأعمش، عن أبي وإيل، عن علي، إسنادهما مظلم، وفيها -
أيضاً - متروك، كأن أحداً دون شريك سرقه وركب له هذا الإسناد!

(١) فأتى بمعنى منكر؛ حيث جعلت روايته قول (لا إله إلا الله) كافياً في عصمة الدم
والمال.

والحاصل: أنه - أيضا - ليس له أصل عن ثقة عن جعفر بن محمد، بهذا الإسناد، لا موقوفاً ولا مرفوعاً. والله المستعان.

وأما حديثه عن جعفر بن محمد - أيضا - بهذا الإسناد مرفوعاً: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَاقٌ، وَلَا مُدْمِنٌ خَمْرٍ»؛ فرواه - أيضا - البيهقي في «شعب الإيمان»: (٥٢٠٥)، من وجه آخر، عن سعيد بن سليمان الواسطي، عنه، به. وقال محقق «الشعب» (ط السلفية): «إسناده حسن»!

قلت: بل منكر؛ لقول أبي حاتم الرازي رحمته الله: «روى عن جعفر بن محمد غير حديث منكر». وإيراد الخطيب للحديث في ترجمته يدل على تفرده به، ولم أجد له متابعا بهذا الإسناد بعد البحث عنه في مظانه.

ولا شك أن هذا التحسين قائم على قول الحافظ في «التفريب» (٣٣١٩): «صدوق يخطئ»، وهذه مرتبة لا يستحقها؛ بل الجمهور على ضعفه أو وهائه - كما رأينا عند استعراض كلامهم فيه -.

على أن صيغة (صدوق يخطئ) قرنها الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة مع (صدوق سيء الحفظ) و(صدوق يهمل) و(صدوق له أوهام) و(صدوق تغير باخراه)؛ بما يدل بظاهره أنه لا يحتج بحديث جميع من قال فيهم إحدى هذه الصيغ.

ثم إنه لا يجوز قبول حديث الراوي الذي له أوهام أو مناكير قبل أن ننظر كتب (الضعفاء) و(العلل)، وهل هذا الحديث بخصوصه مما أنكر عليه أم لا؟

ثم - في النهاية - هذا إسناد منقطع بين علي بن الحسين وعلي رضي الله عنه.

قال أبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَلِيًّا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ». كما في «جامع التحصيل»: (تَرْجَمَةٌ ٥٣٩).

وقال الترمذي في «جامعه» عَقِبَ الْحَدِيثِ (٣٦٦٥): «وَلَمْ يَسْمَعْ عَلِيٌّ ابْنَ الْحُسَيْنِ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ».

وأما الأثرُ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَوْقُوفًا: «سِتَّةٌ لَا يَأْمَنُهُمْ مُسْلِمٌ: الْيَهُودِيُّ، وَالنَّصْرَانِيُّ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَشَارِبُ الْخَمْرِ، وَصَاحِبُ الشُّطْرَنْجِ، وَالْمُتَلَهِّي بِأُمَّه»: فَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى أَصْلِ بَهَذَا الْإِسْنَادِ وَاللَّفْظِ!

وقد روي بلفظ آخر، بإسنادٍ تالَفِ إلى عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ففي «مساوي الأَخلاق» للخرائطي: (٧٥٣)^(١)، من طريق إسرائيل، عن سعد بن طريف، عن الأصْبَغِ بْنِ نَبَاتَةَ، عن عليٍّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «سِتَّةٌ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِمُ: الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسُ، وَالَّذِينَ بَيْنَ أَيْدِيهِمُ الْخَمْرُ، وَالرِّيحَانُ، وَالْمُتَفَكِّهِينَ^(٢) بِالْأُمَّهَاتِ، وَأَصْحَابُ الشُّطْرَنْجِ».

وسعد بن طريفٍ مَثْرُوكٌ، ورَمَاهُ ابْنُ جِبَّانٍ بِالْوَضْعِ، وكانَ رافضياً. كما في «التَّقريبِ»: (٢٢٥٤).

وأصْبَغُ بْنُ نَبَاتَةَ - أَيْضًا - مَثْرُوكٌ، رُمِيَ بِالرَّفْضِ. كما فيه (٥٤١).

(١) (ط مكتبة القرآن)، و برقم (٧٥٩)، ط مكتبة السوادى بجدة). والخطأ الَّذِي سَأَنِبَهُ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي الطَّبَعَتَيْنِ جَمِيعًا!
(٢) كَذَا فِي طَبَعَتِي «مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ!» وَالصَّوَابُ (وَالْمُتَفَكِّهُونَ) - كَمَا فِي «كَتَرِ الْعُمَالِ»: (٢٥٧٣٦) - .

فهَذَا هُوَ الْإِسْنَادُ الْمَعْرُوفُ لِهَذَا الْكَلَامِ - الَّذِي أَتَى بِهِ الثَّقَاتُ - ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

وَأَمَّا الْأَثَرُ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ عُبَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ :
« كَانَتْ عَائِشَةُ . . . » الْأَثَرُ فِي حَمْدِ اللَّهِ عِنْدَ الْوِلَادَةِ - إِذَا كَانَ الْمَوْلُودُ
سَوِيًّا - : فَلَا أَعْرِفُ لَهُ إِلَّا هَذَا الْإِسْنَادَ !

وَبَقِيَتْ رِوَايَاتٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ ذَكَّانٍ عَنْ شَيْخَيْنِ آخَرَيْنِ ، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا
بَعْدُ ؛ هُمَا : (فِرَاسُ بْنُ يَحْيَى الْهَمْدَانِيُّ) صَاحِبُ الشَّعْبِيِّ ، وَ(الْقَاسِمُ بْنُ
مِهْرَانَ الْقَيْسِيِّ) خَالَ هَشِيمٍ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - .

٣- قَيْسُ الْمَاصِرِ :

هُوَ (قَيْسُ بْنُ أَبِي مُسْلِمِ الْكُوفِيِّ الْمَاصِرِ) وَالِدُ (عُمَرَ بْنِ قَيْسِ الْمَاصِرِ) .
وَهُوَ أَبُو الصَّبَّاحِ الْكُوفِيُّ ، ثِقَّةٌ مِنْ رِجَالِ « الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ » وَ« سُنَنِ
أَبِي دَاوُدَ » .

أَمَّا قَيْسٌ : فَمُخْتَلَفٌ فِي وِلَايَتِهِ ؛ فَقِيلَ : (مَوْلَى ثَقِيفٍ) ، وَقِيلَ : (مَوْلَى
الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكَنْدِيِّ) ، وَقِيلَ : (الْعَجَلِيُّ) . كَمَا فِي تَرْجَمَةِ الْإِبْنِ مِنْ
« تَهْذِيبِ الْكَمَالِ » : (٢١ / ٤٨٤) .

وَهُوَ مُتَرْجَمٌ فِي عِدَّةٍ مَصَادِرَ :

* قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ فِي « سُؤَالَاتِهِ لِأَبِي دَاوُدَ » (٢) : « سُئِلَ أَبُو دَاوُدَ
عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسِ الْمَاصِرِ ؛ فَقَالَ : مِنَ الثَّقَاتِ ، وَأَبُوهُ أَشْهَرُ مِنْهُ وَأَوْثَقُ » .

وَقَالَ - أَيْضًا - (٣) : « سُئِلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ قَيْسِ الْمَاصِرِ ؛ فَقَالَ : ثِقَّةٌ .

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْإِرْجَاءِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُقَالُ لَهُ: قَيْسُ الْمَاصِرِ».

* وَهُوَ مُتْرَجِّمٌ فِي «أَنْسَابِ السَّمْعَانِيِّ». أَفَادَنِيهِ مُحَقِّقُ «الشَّعْبِ» - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - :

قَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي مَادَّةِ (الْمَاصِرِيِّ) مِنْ «الْأَنْسَابِ» (١٧٣ / ٥ : ١٧٤): «هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى مَاصِرٍ، وَسَادَّكُرُ السَّبَبِ فِيهِ. وَ الْمَشْهُورُ بِهَذِهِ النُّسْبَةِ: أَبُو بَشْرِ يُونُسُ بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَيْسِ بْنِ أَبِي مُسْلِمِ الْعَجَلِيِّ الْمَاصِرِيِّ. كَانَ لَهُ مَحَلٌّ عَظِيمٌ، كَاتِبُهُ الْمُعْتَزُّ بِاللَّهِ كِتَابًا بِالنَّظَرِ فِي أَمْرِ مُتَطَلَّمٍ تَطَلَّمَ إِلَيْهِ. وَهُوَ ابْنُ بِنْتِ حَبِيبِ بْنِ الزَّبِيرِ - الَّذِي رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ - ، وَكَانَ يَنْزِلُ الْمَدِينَةَ. وَكَانَ أَبُو مُسْلِمٍ مِنْ سَبِيِّ الدَّيْلَمِ؛ سَبَاهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ، وَحَسُنَ إِسْلَامُهُ، فَوُلِدَ لَهُ قَيْسُ الْمَاصِرِ، وَيُقَالُ إِنَّهُ مَوْلَى لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ وُلَاهُ الْمَاصِرَ، وَكَانَ مِنْ أَوَّلِ مَنْ مَصَّرَ الْفُرَاتَ وَدَجَلَةَ، فَسُمِّيَ قَيْسًا الْمَاصِرِ. وَالنُّسْبَةُ إِلَيْهِ: مَاصِرِيُّ. وَكَانَ مِمَّنْ خَرَجَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَشْعَثِ أَيَّامَ الْحِجَابِ مَعَ الْفُرَّاءِ، فَلَمَّا هَزِمَ ابْنُ الْأَشْعَثِ هَرَبَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَيْسِ مَعَ أَهْلِهِ إِلَى أَضْبَهَانَ، وَأَقَامَ عُمَرُ بْنُ قَيْسِ الْمَاصِرِ بِالْكُوفَةِ. رَوَى عَنْهُ الْكُوفِيُّونَ. وَتَزَوَّجَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بِأُمِّ الْبَيْنِ بِنْتِ الزَّبِيرِ بْنِ مَشْكَانَ، وَتَزَوَّجُوا فِي الزَّبِيرِ، وَتَزَوَّجَ فِيهِمُ الزَّبِيرُ بْنُ مَشْكَانَ. فَهَذِهِ قِصَّةُ قَيْسِ الْمَاصِرِ. وَأَمَّا أَبُو بَشْرِ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ؛ فَهُوَ مِنْ مَشَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ بِأَضْبَهَانَ...».

قُلْتُ: فَشَرَعَ فِي التَّعْرِيفِ يُونُسَ بْنَ حَبِيبِ صَاحِبِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ أَجْمَعِينَ - .

وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ: «وَكَانَ يَنْزِلُ الْمَدِينَةَ» يَعْنِي بِهِ: (مَدِينَةُ
أَصْبَهَانَ)^(١)، وَتُسَمَّى الْآنَ (الْيَهُودِيَّةَ)!

انظر: «الأنساب» (٥/٢٣٧) - مَعَ الْحَاشِيَةِ -، وَاَنْظُرْ - أَيْضًا -:
تَرْجَمَةُ (يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ) مِنْ «طَبَقَاتِ مُحَدِّثِي أَصْبَهَانَ»: (٣/٤٤ : ٤٥)،
وَ«ذِكْرِ أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ»: (٢/٣٤٥ : ٣٤٦).

تَنْبِيْهُ:

أَمَّا (قَيْسُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ) - الَّذِي يُقَالُ لَهُ: (قَيْسُ بْنُ رِمَانَةَ)، وَالْمُتَرْجِمُ
فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»: (٧/١٥٤ : ١٥٥)، وَ«الْجَرَحِ»: (٧/٩٦)،
وَ«الثَّقَاتِ»: (٧/٣٢٨)، وَ«تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ»: (رَقْم ٨٩٤) - : فَعِنْدِي أَنَّهُ
غَيْرُ قَيْسِ الْمَاصِرِ؛ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا :

١- أَنَّ الْمُتَرْجِمِينَ لِقَيْسِ الْمَاصِرِ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ (قَيْسُ بْنُ
رِمَانَةَ)، أَوْ أَنَّ هَذَا اسْمُ أُمِّهِ.

٢- أَنَّ الْمُتَرْجِمِينَ لِقَيْسِ بْنِ رِمَانَةَ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ - أَيْضًا - أَنَّهُ هُوَ
الَّذِي يُقَالُ لَهُ (قَيْسُ الْمَاصِرِ).

٣- أَنَّ قَيْسَ بْنَ أَبِي مُسْلِمٍ الْمَاصِرَ ثَقَفِيٌّ أَوْ كَنْدِيٌّ أَوْ عَجَلِيٌّ. وَقَيْسُ بْنُ

(١) وَلَيْسَ الْمُرَادُ (مَدِينَةَ الرَّسُولِ ﷺ) - كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ -؛ فَهَذَا مِنْ قَبِيلِ (مُشْتَبِهِ
النُّسْبَةِ).

هَذَا؛ وَتَسْمِيَةُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ إِيَّاهَا - إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَزَقَهُ الْفَهْمَ وَالْبَصِيرَةَ - بِ(الْمَدِينَةِ
الْمُنَوَّرَةِ)؛ أَمْرٌ لَيْسَ لَهُ مُسْتَنَدٌ صَحِيحٌ، وَلَا أَصْلٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

رمانة أشعريّ قولاً واحداً - كما في ترجمته من «جامع الرواة» للأردبيلي:
(٢ / ٢٤، رقم ٢٠٠، ٢٠٣) - .

وقوله في الموضوع الثاني: «كأنه ابن أبي مسلم» لا وجه له؛ بل هو
قَطَعًا.

٤- قيس الماصِرُ رُمي بالإزجاء - كما في «سؤالات الأجرّي»: (٣)
عن الأوزاعي - .

أما قيس بن رمانه؛ فقال أبو سعيد الأشج: «كان رافضياً» - كما في
ترجمته من «اللسان»: (٤/٤٧٩ : ٤٨٠).

٥- قيس بن رمانه يزوي عن ربعي بن حراش، من كبار التابعين، ثقة
عابد مخضرم، يزوي عن علي، وابن مسعود، وحذيفة.

وابن قيس الماصِر - عُمر - يزوي عن بعض كبار التابعين - أيضًا -؛
ك (زيد بن وهب) و(شريح بن الحارث القاضي).

وهذا يدل على أن (القيسين) ليسا من طبقة واحدة. والحمد لله رب
العالمين.

تنبيه أخير:

قد خفي حال (قيس الماصِر) على أخينا الحبيب الشيخ مصطفى بن
العدوي - حفظه الله تعالى -؛ فقال عند تخريج الحديث في حاشية
«المنتخب من مسند عبد بن حميد» (١/٥٧٠): «وقيس هذا لم نعرفه».

ونلتبس له العذر في ذلك؛ فإن الرجل لا يجده الباحث في الكتب

المشهورَة ك «التَّهْدِيبِ» وَفُرُوعِهِ، وَ«التَّارِيخِ الكَبِيرِ» وَ«الجَّرْحِ»
وَ«الثَّقَاتِ».

٤- دَاوُدُ البَصْرِيُّ:

لَمْ يَتَّعِنَ لِي عَلَيَّ وَجْهَ القَطْعِ.

نَعَمْ؛ تَزَجَمَ الذَّهَبِيُّ فِي «المِيزَانِ»: (٢ / ٢٢) لِرَجُلٍ بِهَذَا الاسْمِ؛
وَقَالَ: «عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ الأَزْدِيُّ: مَثْرُوكُ الحَدِيثِ».

وَزَادَ الحَافِظُ فِي «اللِّسَانِ» (٢ / ٤٢٧): «وَأُورِدَ لَهُ مِنْ رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ
ابْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْهُ، عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ رَفَعَهُ: «مَنْ اسْتَعَاذَ مِنَ
الشَّيْطَانِ عَشْرَ مَرَّاتٍ وَكَلَّ اللهُ بِهِ مَلَكًا يَرُدُّ عَنْهُ الشَّيْطَانَ».

قُلْتُ: وَالِإِسْنَادُ إِلَيْهِ - أَيْضًا - مُنْكَرٌ لَا يَصِحُّ؛ لِمَكَانِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
عِيَّاشٍ وَضَعْفِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ.

فَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ المُسْتَنَدُ الوَحِيدُ لِلأَزْدِيِّ - عَفَا اللهُ عَنْهُ - فِي الحُكْمِ
عَلَيْهِ بِالتَّرْكِ؛ فَمَا أَصَابَ.

عَلَى أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ قَدْ خُولِفَ فِي هَذَا الإِسْنَادِ بِإِسْنَادِ آخَرَ
يُمَاثِلُهُ فِي الضَّعْفِ (!):

قَالَ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ»: (٧ / ١٤٦: ١٤٧، رقم ٤١١٤): حَدَّثَنَا
أَبُو هِشَامِ الرِّفَاعِيُّ: حَدَّثَنَا المُحَارِبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ يَزِيدَ الرِّقَاشِيِّ، عَنْ
أَنَسِ مَرْفُوعًا: «مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فِي اليَوْمِ عَشْرَ مَرَّاتٍ مِنَ الشَّيْطَانِ؛
وَكَلَّ اللهُ بِهِ مَلَكًا يَرُدُّ عَنْهُ الشَّيَاطِينَ».

وهذا - أيضا - لَا يَصِحُّ إِلَى لَيْثٍ؛ لِضَعْفِ الرَّفَاعِيِّ، وَعَنْعَنَةِ
المحاربيِّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يُدَلِّسُ، بَلْ يُظَنُّ بِهِ الْأَخْذُ عَنِ بَعْضِ الكَذَّابِينَ - كَمَا
فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «الضُّعْفَاءِ الكَبِيرِ»: (٢ / ٣٤٨) - .

وْخُلَاصَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ هُنَاكَ اِزْتِيَابًا فِي وُجُودِ رَجُلٍ اسْمُهُ (دَاوُدُ البَصْرِيُّ)
يُرْوَى عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ .

أَمَّا قَوْلُ مُحَقِّقِ «شُعَبِ الْإِيمَانِ»: (١٢ / ٤٣٤) - عِنْدَ التَّعْرِيفِ بِهِ فِي
حَاشِيَةِ الْكِتَابِ - : «دَاوُدُ البَصْرِيُّ، أَبُو سَلِيمَانَ الْوَرَّاقُ: مَقْبُولٌ، مِنْ
السَّادِسَةِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدَ، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ . . .» اهـ:

فَمِنَ الْمَعْلُومِ بَدَاهَةٌ أَنَّ رِجَالَ الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ عِنْدَ الْحَافِظِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ:
(طَبَقَةُ عَاصِرُوا الْخَامِسَةَ، لَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُمْ لِقَاءُ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. كَابْنِ
جَرِيحٍ). كَمَا فِي «مُقَدِّمَةِ التَّقْرِيبِ»: (ص ٨٢، بِتَحْقِيقِ: أَبِي الْأَشْبَالِ
الْبَاكِسْتَانِيِّ).

فَلَمَّا رَجَعْنَا إِلَى تَرْجَمَةِ (أَبِي سَلِيمَانَ الْوَرَّاقِ) هَذَا مِنْ «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»:
(٨ / ٤٧٢)؛ وَجَدْنَاهُ يُرْوَى عَنِ التَّابِعِينَ - ك (سَمَاكِ بْنِ حَرْبٍ) - ،
وَأَتْبَاعِهِمْ - ك (سَعِيدِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ) - أَخِي (بَهْرِ
ابْنِ حَكِيمٍ) - ، وَ (عَبَادِ بْنِ رَاشِدٍ) صَاحِبِ الْحَسَنِ البَصْرِيِّ - .

فَلَا مَدْخَلَ لِلرَّجُلِ بَابِنِ عَبَّاسٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ
عَلَيْهِمْ - ، وَلَا يَنْبَغِي لَقَيْسِ الْمَاصِرِ أَنْ يَنْزِلَ إِلَى الرُّوَايَةِ عَنْهُ؛ وَإِلَّا كَانَ
إِسْنَادًا فِي مُنْتَهَى الْغَرَابَةِ، لَكِنْ لَا غَرَابَةَ وَلَا اسْتِشْكَالَ حِينَ يَأْتِي بِهِ
(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ) وَأَمْثَالُهُ!

والظَاهِرُ أَنَّ أَخَانَا الْحَبِيبَ الشَّيْخَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَدَوِيِّ قَدْ ظَنَّهُ الْوَرَّاقَ
أَيْضًا؛ فَقَالَ: «وَلَمْ نَقِفْ لِدَاوَدَ الْبَصْرِيِّ عَلَيَّ رِوَايَةً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ!»
كَذَا قَالَ؛ مَعَ ظُهُورِ انْقِطَاعِ - بَلْ إِعْضَالِ - هَذَا الْإِسْنَادِ - عَلَيَّ الْقَوْلِ
بِأَنَّهُ هُوَ - .

وَأَرْجُو بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَبَانَ لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ سُقُوطُ هَذَا الْإِسْنَادِ؛
فَلَا تَعْتَرَّ بِقَوْلِ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ - عَلَيَّ جَلَّالَتِيهِ - : «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ
بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ»، وَلَا بِقَوْلِ مُحَقِّقِ «الشُّعْبِ»: «إِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ» - كَمَا
يَأْتِي - بِمَشِيئَةِ اللَّهِ - فِي نِهَايَةِ الْبَحْثِ - .

وَوَاللَّهِ؛ لَوَدِدْتُ أَنْ أَدُكَّرَ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ وَالْبَاحِثِينَ فِي نِهَايَةِ كُلِّ طَرِيقٍ؛
لَكِنِّي ذَهَلْتُ عَنْ ذَلِكَ ذَهُولًا تَامًا، وَكَذَلِكَ كُنْتُ سَأُنَاقِشُ قَضِيَّةً مِنْ
الْقَضَايَا الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مُسْتَعْلٍ بِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ عَلَيَّ ذِكْرَ بِهَا -
عَقِبَ الطَّرِيقِ الْأُولَى - ، كَمَا أَوْمَأْتُ مِنْ قَبْلُ. لَكِنِّي سَأَرْجِي كُلَّ هَذَا إِلَى
نِهَايَةِ هَذَا الْبَحْثِ الَّذِي أَسْأَلُ اللَّهَ - جَلَّ وَعَلَا - أَنْ يَقْبَلَهُ مِنِّي، وَيَجْعَلَهُ فِي
كِفَّةِ حَسَنَاتِي. آمِينَ .

كَذَلِكَ سَأَصْعُ بَعْضَ الْأَلْغَازِ الَّتِي عَنَّتْ لِي؛ اخْتِبَارًا وَتَنْشِيطًا وَتَدْرِيبًا
لِأَحْبَابِي الْكِرَامِ. فَاللَّهُ الْمُعِينُ .

٤- طَرِيقُ (عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ) - بِاخْتِصَارِ الْمُثَنِّ - :
قَالَ الطَّبْرَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ»: (١٠ / ٣٤٢ ، رَقْم ١٠٦٦٦) -
وَالسِّيَاقُ لَهُ - ، وَابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَامِلِ» (٣ / ٩٥٨): حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ
ابْنُ زَكَرِيَّا: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ الطُّوسِيِّ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَمِيرٍ، عَنْ عُبْتَةَ
ابْنِ يَفْظَانَ، عَنْ دَاوَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ

عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ مُفْتَنًا تَوَابًا نَسَاءً (وَعِنْدَ غَيْرِ الطَّبْرَانِيِّ: نَسِيًّا)، إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ».

وَرَوَاهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ»: (٣ / ٢١١)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، بِهِ.

وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ ابْنِ نَمِيرٍ، عَنْ عْتَبَةَ، عَنْهُ».

تَرَاجِمُ رِجَالِ هَذَا الْإِسْنَادِ:

١ - الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا:

هُوَ (أَبُو بَكْرِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى، الْبَغْدَادِيُّ، الْمُقْرِيءُ، الْمَعْرُوفُ بِالْمَطْرِزِ)، وَهُوَ ثِقَّةٌ حَافِظٌ مُقْرِيءٌ مُصَنِّفٌ.

* قَالَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ: «قَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا أَبُو بَكْرِ الْمَطْرِزِيُّ، مُصَنِّفٌ مُقْرِيءٌ نَبِيلٌ» - كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادٍ»: (١٢ / ٤٤١) -.

* وَقَالَ الْخَطِيبُ: «وَكَانَ ثِقَّةً ثَبْتًا». وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ الْمُنَادِي قَالَ: «أَبُو بَكْرِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، الْمَعْرُوفُ بِالْمَطْرِزِ، تُوفِّيَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الْأَحَدِ، لِسَبْعِ عَشْرَةَ خَلْوَنَ مِنْ صَفَرٍ، سَنَةَ خَمْسِ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَقَابِرِ بَابِ الْكُوفَةِ، وَلَمْ يُحَدِّثِ النَّاسَ فِي سَنَةِ خَمْسِ هَذِهِ شَيْئًا الْبَتَّةَ فِيمَا بَلَّغْنَا. وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّدُقِ، وَالْمُكْتَرِبِينَ فِي تَصْنِيفِ الْمُسْنَدِ وَالْأَبْوَابِ وَالرِّجَالِ».

قلت: وأرَّخَ وفاته في هذه السَّنة - أيضًا - الحافظُ عبدُ الله بنُ محمَّدِ ابنِ جعفرِ بنِ حيَّانٍ - المعروفُ بأبي الشَّيخِ - . كما رَوَاهُ الخطيبُ عن أبي نُعيمٍ رحمتهُ اللهُ عنه .

* وقال الذهبي رحمتهُ اللهُ في تَرْجَمَتِهِ مِنَ «السَّيْرِ» (١٤ / ١٤٩): «الإمامُ العَلَّامةُ المُقرئُ، المُحدِّثُ الثَّقَةُ». حتَّى قال: «وصَنَّفَ المُسندَ والأبوابَ، وتصدَّرَ للإقراءِ. وكان ثِقَّةً مأمونًا. أثنى عليه الدَّارِقُطَنِيُّ وغيرُهُ» .

وقال في «تَذَكِّرَةِ الحُفَاطِ» (٢ / ٧١٧): «الحافظُ الثَّقَةُ المُقرئُ أبو بكرٍ القاسمُ بنُ زكريَّا بنِ يحيى، البَغْدادِيُّ المُقرئُ، ويُعرَفُ بالمطرزِ». وأوردَ في تَرْجَمَتِهِ النُّصُوصَ المُتقدِّمَ ذَكرُها عن «تاريخِ الخطيبِ» .

وقال في وفياتِ سَنَةِ ٣٠٥ مِنَ «العَبْرِ» (١ / ٤٤٩): «وقرأ على الدُّوريِّ، وأقرأ النَّاسَ، وجمَعَ وصنَّفَ، وكان ثِقَّةً» .

وقال في «مَعْرِفَةِ القُرَّاءِ الكِبَارِ» (١ / ٢٤٠، رقم ١٤١): «وكان ثِقَّةً حُجَّةً إمامًا مُصنِّفًا، أثنى عليه الدَّارِقُطَنِيُّ وغيرُهُ» .

قلت: هُوَ مِنْ رِجَالِ «التَّهْدِيْبِ» - تَمييزًا لَهُ عَن شَيْخِهِ وَ سَمِيهِ : (القاسمِ بنِ زكريَّا بنِ دينارٍ، أبي محمَّدٍ، القُرَشِيِّ الكُوفِيِّ، الطَّحانِ)^(١) - ، ثِقَّةٌ، مِنْ شُيُوخِ مُسْلِمٍ وَ التَّرْمِذِيِّ وَ النَّسَائِيِّ وَ ابْنِ مَاجَةَ .

(١) وَ سَمَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الجَزْحِ»: (٧ / ١١٠) عَن أَبِيهِ: «القاسمِ بنِ دينارٍ» - مَنْسُوبًا إِلَى جَدِّهِ - ، وَقَالَ: «رَوَى عَنْهُ أَبِي»، وَ سَكَتَ عَلَيْهِ .

* وَمِمَّا زَادَهُ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ» (٣١٥ / ٨)،
قَوْلُهُ: «قُلْتُ: وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ قَاسِمٍ: مَاتَ بَيْغَدَادَ وَلَهُ خَمْسُ وَثَمَانُونَ
سَنَةً، وَكَانَ مَشْهُورًا فَاضِلًا».

وَقَالَ فِي «التَّقْرِيبِ» (٥٤٩٥) - إِذْ ذَكَرَهُ تَمَيِّزًا - : «حَافِظٌ ثِقَّةٌ، أَخَذَ
عَنِ الَّذِي قَبْلَهُ، مِنْ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَلَهُ خَمْسُ
وَثَمَانُونَ سَنَةً».

قُلْتُ: وَلَمْ يَتَّفَرِّدْ بِالْحَدِيثِ عَنْ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمِ الطُّوسِيِّ)؛ فَقَدْ
تَابَعَهُ - عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» - : (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ)؛
وَهُوَ: (أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْبِ بْنِ زِيَادٍ، أَبُو بَكْرِ الْبَغْدَادِيُّ الْبِرَّازِيُّ)،
وَيُعْرَفُ بِأَبِي بَكْرٍ^(١) بْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْبِرَّازِ جَارِ ابْنِ مَنِيعٍ. وَثِقَّةُ الدَّارِقُطْنِيِّ -
كَمَا فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٣٢ / ٥) - .

٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ الطُّوسِيِّ:

هُوَ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ -، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ بْنِ
حَيَّانَ، الْعَبْدِيُّ الرَّاذَكَانِيُّ الطُّوسِيُّ، نَزِيلُ نَيْسَابُورَ)، ثِقَّةٌ، مِنْ شُيُوخِ
مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَرَوْ لَهُ سَائِرُ السَّنَةِ شَيْئًا.

وَمِنْ أَشْهَرِ الرُّوَاةِ عَنْهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبِ النِّسَابُورِيِّ الْمُزَكِّيِّ،
وَأَحْمَدُ بْنُ سَلْمَةَ النِّسَابُورِيِّ - صَاحِبُ مُسْلِمٍ -، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ

(١) فَمَنْ وَجَدَ (أَبَا بَكْرَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ) فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَارَعَ إِلَى تَعْيِينِهِ
عَلَى أَنَّهُ الْكُوفِيُّ الْحَافِظُ الشَّهِيرُ؛ بَلْ يَتَأَنَّى فِي تَعْيِينِ الطَّبَقَةِ.

القَبَانِيُّ، وصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَسَدِيِّ جَزْرَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ،
وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خُزَيْمَةَ، والقَاسِمُ بْنُ زَكْرِيَّا المَطْرُزُ، وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
صَاعِدِ، وابنُ الجارودِ - صاحبُ «المُنْتَقَى» -، وَأَبُو حَامِدِ بْنِ الشَّرْقِيِّ
النَّيسَابُورِيِّ، وَأَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ.

* قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (٥ / ١٩٦): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
هَاشِمِ الطُّوسِيِّ، وَهُوَ ابْنُ هَاشِمِ بْنِ حَيَّانِ الْعَبْدِيِّ، نَزِيلُ^(١) بَغْدَادَ. رَوَى
عَنْ: يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ. رَوَى عَنْهُ: أَحْمَدُ
ابْنُ سَلْمَةَ النَّيسَابُورِيِّ».

وَمِنَ الوَاضِحِ البَيِّنِ أَنَّهُ لَمْ يَخْبُرْ حَالَهُ؛ فَوَهَمَ فِي وَصْفِهِ بِ (نَزِيلِ بَغْدَادَ)،
وَلَمْ يَسْتَوْفِ الرُّوَاةَ عَنْهُ - وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَشْهَرُ مِنْ (أَحْمَدَ بْنِ سَلْمَةَ) -،
كَمَا لَمْ يَحْضُرْهُ حَالَهُ فِي الرُّوَايَةِ وَاسْتِهَارَهُ بِالحِفْظِ وَالإِثْقَانِ عِنْدَهُمْ.

* وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ الْأَسَدِيِّ: «حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ
الطُّوسِيِّ - ثِقَّةٌ -».

* وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ، مُجَوِّدٌ^(٢) فِي
حَدِيثِ يَحْيَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ».

(١) تَعَقَّبَهُ مُحَقِّقُ «الْجَرَحِ»؛ بِقَوْلِهِ: «لَمْ يَنْزِلْ بَغْدَادَ؛ وَإِنَّمَا وَرَدَهَا حَاجًّا، وَحَدَّثَ بِهَا؛
فَرَوَى عَنْهُ بَعْضُ أَهْلِهَا - كَمَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» - ...» إلخ.

(٢) كَذَا فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» وَ«تَارِيخِ الإِسْلَامِ» وَ«تَهْدِيبِ التَّهْذِيبِ». وَفِي «السِّيَرِ»:
«يَجُودٌ»، وَفِي «تَهْدِيبِ الكَمَالِ» - وَحَدُّهُ -: «مَحْمُودٌ»، وَمَا أُبْتِغَتْهُ هُوَ الصَّوَابُ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ -.

* وقال أحمد بن سيّار المَرَوَزيّ - صاحبُ «تاريخ مَرَوَ» - : «عبدُ اللهِ ابنُ هاشمِ الرَّادَكَانيّ - قريةٌ منْ أَعلى طوسٍ - ، ثُمَّ تَحَوَّلَ هاشمٌ إلى طوسٍ . وكان يُقالُ لَهُ : هاشمُ الرَّادَكَانيّ . وكانَ عبدُ اللهِ رجلاً كاتباً - كَتَبَ عنْ وَكيعِ وابنِ مَهديّ ويحيى بنِ سَعيدٍ - ، مَعروفًا بِطَلَبِ الحَدِيثِ ، رَحَلوا إِلَيْهِ مِنَ البُلدانِ ، وَكَتَبُوا عَنهُ أَحاديثَ كَثيرَةً . وكانَ أَظَهَرَ كَلامِ الرَّأيِ ، ثُمَّ إِنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ ، وَأَظَهَرَ أَمْرَ الحَدِيثِ» .

وهذه التُّصوُّصُ في تَرْجَمَتِهِ مِنْ «تاريخِ بَغدَادَ» : (١٠ / ١٩٤)^(١) .

* وقال ابنُ جَبَّانَ في «الثَّقَاتِ» (٨ / ٣٦١ : ٣٦٢) : «عبدُ اللهِ بنُ هاشمِ الطُّوسِيّ ، أبو محمَّدٍ ، حَدَّثَ بَنِيسابورَ ، يَزوي عنْ : يحيى القَطَّانِ ، وَوكيعِ ، وإبراهيمِ بنِ عَيينَةَ . حَدَّثَنَا عَنهُ : عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ شيرويه ، وَأَهْلُ نيسابورَ . مُستَقِيمُ الحَدِيثِ ، مِنَ المُتَقِينِ . ماتَ في أوَّلِ سَنَةِ تسعٍ وخَمسينَ ومائَتينَ . وَقَدْ قيلَ : كُنِيَّتُهُ أبو عبدِ الرَّحْمَنِ» .

قلتُ : بَلِ الَّذِي تَرَجَّحَ لي - بَعْدَ بَحْثِ وَقرائِنَ عَدِيدَةٍ - أَنَّ كُنِيَّتَهُ (أبو عبدِ الرَّحْمَنِ) ؛ فَقَدْ كَنَاهُ بِذَلِكَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنهُ - كيحيى بنِ صاعِدِ والإمامِ مُسْلِمٍ وغيرِهِما - .

والَّذينَ كَنَوْهُ بأبي محمَّدٍ اجْتَمَعَ في بَعْضِهِم : البُعْدُ عَنِ إِذْراكِهِ ، وَكَثْرَةُ

(١) وَهُوَ أَحْسَنُها سِياقًا لِتَرْجَمَتِهِ ، وَالنَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ عِيالٌ عَلَيْهِ . وَمَعَ ذَلِكَ ؛ لَمْ يَذْكَرْ مُحَقِّقُ الجُزْءِ الثَّانِي عَشَرَ مِنَ «السِّيَرِ» : «تاريخِ بَغدَادَ» في جُمْلَةٍ مَصادِرِ تَرْجَمَتِهِ ، وَكَذا «ثِقَاتِ ابنِ جَبَّانِ» وَ«الإزْشادُ» ! وَهَذَا قُصُورٌ ظاهِرٌ !

الأوهام مِنْهُمْ نَسِيبًا؛ كَابْنِ حِبَّانَ وَالْخَلِيلِيَّ - غَفَرَ اللَّهُ لِي وَلَهُمْ أَجْمَعِينَ -
آمِينَ .

نَعَمْ؛ جَزَمَ السَّمْعَانِيُّ رحمته الله فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الْأَنْسَابِ»: (٢٢ / ٣) بَأَنَّ
كُنْيَتَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ - أَيْضًا - ، وَلَسْتُ أَشْكُ طَرْفَةَ عَيْنٍ أَنَّهُ اعْتَمَدَ اعْتِمَادًا كَلِيًّا
عَلَى تَرْجَمَتِهِ مِنْ «ثِقَاتِ ابْنِ حِبَّانَ»، لَكِنْ مَعَ تَصَرُّفِ يَسِيرٍ، وَزَادَ: «وطني
أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ أَخْرَجَ عَنْهُ»؛ فَدَارَ الْأَمْرُ عَلَى ابْنِ حِبَّانَ - أَيْضًا -!
وَلَوْ كَانَ مُسْتَنَدُهُ تَرْجَمَةُ الْحَاكِمِ لِلرُّجُلِ مِنْ «تَارِيخِ نَيْسَابُورَ»، أَوْ تَكْنِيَّةَ
أَحَدِ الْآخِذِينَ عَنْهُ بِأَبِي مُحَمَّدٍ؛ لَتَوَقَّسَ الْخِلَافُ بِأَسْلُوبِ آخَرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ.

* وَقَالَ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الْإِزْشَادِ» (٢ / ٨١٥):
٨١٦، رَقْم (٧١٥): «أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ بْنِ حَيَّانَ الطُّوسِيِّ:
[ثِقَّةٌ كَبِيرٌ]^(١)، سَمِعَ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ،
وَأَبَا عَاصِمٍ، وَوَكَيْعًا، وَأَقْرَانَهُمْ.

رَوَى عَنْهُ: مُسْلِمٌ، وَالسَّرَاجُ، وَالْحُسَيْنُ^(٢) بْنُ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ، وَابْنُ
أَبِي دَاوُدَ. وَأَبُو حَامِدٍ بْنُ الشَّرْقِيِّ يَزُوي عَنْهُ بِالْإِجَازَةِ. وَأَخُوهُ عَبْدِ اللَّهِ
سَمِعَ مِنْهُ. مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ».

(١) اسْتَدْرَكَهَا مُحَقِّقُ «الْإِزْشَادِ» مِنْ «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ»: (٦ / ٦٠)، وَأَثْبَتَهَا مُحَقِّقُ
«الْإِزْشَادِ»، ط دَارِ الْفِكْرِ: (ص ٣٠١)؛ مِنْ نُسخَةِ خَطِيئَةٍ حَصَلَ عَلَيْهَا بِأَخْرَةِ، تَبَيَّنَ لَهُ
بِهَا الْكَثِيرُ مِنْ مَوَاضِعِ السَّقَطِ وَالتَّصْحِيفِ عِنْدَ الْمَقَارَنَةِ بِالْمَطْبُوعِ، نَبَّهَ عَلَيْهَا فِي
الْمُقَدِّمَةِ.

(٢) الصَّوَابُ: (الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الطُّوسِيِّ) - كَمَا فِي ط دَارِ الْفِكْرِ، وَنَبَّهَ الْمُحَقِّقُ عَلَى
التَّصْحِيفِ فِي الْمُقَدِّمَةِ.

ثُمَّ أوردَ لَهُ حَدِيثًا، مِنْ طُرُقٍ، عَنْهُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُيَيْنَةَ. رَوَاهُ أَبُو حَامِدٍ بْنُ الشَّرْقِيِّ بِزُورٍ عَنْهُ. ثُمَّ رَوَاهُ كِتَابَةً عَنْهُ؛ فَقَالَ: «وَكَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُيَيْنَةَ...». قَالَ الْخَلِيلِيُّ: «بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ».

* وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «السِّيَرِ» (١٢ / ٣٢٨): «الإمامُ الحافظُ المُتَقِنُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الطُّوسِيُّ المَوْلَدِ، النِّيسَابُورِيُّ الوَطَنِ».

وَقَالَ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «تَارِيخِ الإِسْلَامِ» (وَفَيَات ٢٥١ : ٢٦٠، ص ١٨٩): «عبدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمِ بْنِ حَيَّانَ - م - ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّوسِيُّ، رَحَلَ وَعُنِيَ بِالْحَدِيثِ».

* وَقَالَ الحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» (٣٦٩٩): «ثِقَّةٌ صَاحِبُ حَدِيثٍ، مِنْ صِغَارِ العَاشِرَةِ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعِ وَخَمْسِينَ».

مَلْحُوظَةٌ:

تَوَقَّفْتُ قَلِيلًا عِنْدَ قَوْلِ الحَافِظِ الكَبِيرِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - وَاسْمُهُ (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نُوحٍ) - ، وَهُوَ (إِمَامٌ عَضْرَهُ بَنِي سَابُورَ فِي مَعْرِفَةِ الحَدِيثِ وَالرُّجَالِ، جَمَعَ الشُّيُوخَ وَالعِلَلِ) - كَمَا قَالَ الحَاكِمُ رَحِمَهُ اللهُ - ؛

تَوَقَّفْتُ أُنَاطِلُ قَوْلَهُ فِي (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمِ الطُّوسِيِّ): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ مُجَوِّدٌ فِي حَدِيثِ يَحْيَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ هَلْ هِيَ عَلَى ظَاهِرِهَا - بِمَعْنَى أَنَّهُ يَتَّصِفُ بِمَزِيدٍ تَثَبَّتْ وَإِتْقَانٍ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ يَحْيَى القَطَّانِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيِّ - ؟ أَمْ لَهَا مَعْنَى آخَرٌ؛ مِنْ بَابِ قَوْلِهِمْ: «جَوَّدَهُ فُلَانٌ» إِذَا كَانَ الحَدِيثُ مَعْرُوفًا بِالإِزْسَالِ - مِثْلًا - عَنْ شَيْخٍ مَخْصُوصٍ،

فَأَتَى أَحَدُ الرُّوَاةِ عَنْ هَذَا الشَّيْخِ فَوَصَلَ الْحَدِيثَ، أَوْ كَانَ الْحَدِيثُ مَرْوِيًّا
بِعَنْتِنَةِ تَابِعِيٍّ عَنِ صَحَابِيٍّ فَأَتَى هَذَا الرَّوَايِ فَرَوَاهُ بِنَفْسِ الْإِسْنَادِ مُصَرِّحًا
بِسَمَاعِ هَذَا التَّابِعِيِّ مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَنَحْوِ هَذِهِ الصُّورِ الَّتِي تُظْهِرُ إِسْنَادَ
الْحَدِيثِ فِي هَيْئَةٍ جَيِّدَةٍ؟

ثُمَّ قَوِيَ هَذَا الظَّنُّ فِي نَفْسِي؛ لَمَّا وَجَدْتُ الْحَافِظَ الذَّهَبِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْرُصُ
فِي آخِرِ تَرْجَمَتِهِ مِنَ «السِّيَرِ»: (١٢/٣٢٩) عَلَى رِوَايَةِ حَدِيثٍ مِنْ طَرِيقِ
يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ صَاعِدٍ): حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ هَاشِمِ بْنِ حَيَّانَ - : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ
قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ تَعَلَّمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحِكْتُمْ
قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا»^(١).

وَأَفَادَ مُحَقِّقُ «السِّيَرِ» أَنَّهُ فِي «الصَّحِيحَيْنِ»، مِنْ طَرِيقِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ
مُوسَى بْنِ أَنَسِ، عَنْ أَنَسِ.

فَيَكُونُ أَتَى بِالْحَدِيثِ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ؛ لِأَنَّ قَتَادَةَ أَثْبَتَ وَأَحْفَظَ وَأَكْثَرَ
حَدِيثًا مِنْ ابْنِ أَنَسِ نَفْسِهِ؟

وَزَلَلْتُ مُتَحِيرًا مِنْ هَذَا الْأَمْرِ؛ حَتَّى وَجَدْتُ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي
«التُّكَيْتِ الظَّرَافِ»: (١/٤١٢ - حَاشِيَةِ التُّخْفَةِ -) يَقُولُ - بَعْدَ الْإِعْتِرَاضِ
عَلَى الْمِزِّيِّ فِي أُمُورٍ - : «وَقَدْ خَالَفَ الْجَمِيعَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ؛
فَزَادَ بَيْنَ شُعْبَةَ وَمُوسَى بْنِ أَنَسِ: «قَتَادَةَ». أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ طَرِيقِهِ».

(١) وَرَوَاهُ - أَيْضًا - ابْنُ الْمُقَرَّرِيِّ فِي «مُعْجَمِ شَيْوَجِهِ»: (ح ١٣)، مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْهُ.

يَعْنِي أَنَّ يَحْيَى الْقَطَّانَ خَالَفَ سَلِيمَانَ بْنَ حَرْبٍ، وَرَوَّحَ بْنَ عُبَادَةَ،
والتَّضَرَّ بْنَ شَمَيْلٍ، وَغَيْرَهُمْ؛ فِي رِوَايَتِهِ عَنِ شُعْبَةَ عَنِ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ
رَأْسًا؛ فَأَدْخَلَ قَتَادَةَ بَيْنَ شُعْبَةَ وَمُوسَى بْنِ أَنَسٍ.

فَأُفْزِعَنِي ذَلِكَ - قَبْلَ أَنْ أُعِيدَ مُرَاجَعَةَ إِسْنَادِ ابْنِ حِبَّانَ -؛ فَوَجَدْتُ
الْحَدِيثَ فِي «الإِحْسَانِ»: (٥٧٩٢)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ بْنِ خَلَّادٍ قَالَ:
حَدَّثَنَا يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنِ شُعْبَةَ، عَنِ قَتَادَةَ وَمُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنِ أَنَسٍ،
بِهِ. كَذَا ب (وَإِوِ الْعَطْفِ)، وَلَيْسَ (عَنِ)!

فَاخْتَجْتُ إِلَى مُرْجِحٍ؛ فَوَجَدْتُ الْحَدِيثَ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» لِلْحَافِظِ
نَفْسِهِ (١٥٥٥) هَكَذَا - أَيْضًا -: «عَنِ قَتَادَةَ وَمُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنِ أَنَسٍ،
بِهِ».

فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ لِلْحَدِيثِ أَضْلًا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، عَنِ شُعْبَةَ،
عَنِ قَتَادَةَ.

وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ هُوَ: (مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادِ بْنِ كَثِيرِ الْبَاهِلِيِّ الْبَصْرِيِّ)،
وَهُوَ ثِقَّةٌ. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «... وَكَانَ مُلَازِمًا لِيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ».
فَبَرَّرْتُ بِذَلِكَ سَاحَةَ صَاحِبِنَا (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَاشِمِ الطُّوسِيِّ) مِنَ الْعَلَطِ عَلَيَّ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -.

وَاللْحَدِيثِ أَضْلُ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ أَنَسٍ:

فَقَدْ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ يَحْيَى، عَنْهُ، بِهِ. عِنْدَ أَحْمَدَ (٣/ ١٩٣)،
(٢٥١، ٢٦٨)، وَابْنِ مَاجَةَ (٤١٩١)، وَغَيْرِهِمَا. وَصَرَخَ قَتَادَةُ بِالتَّحْدِيثِ
فِي جَمِيعِ طُرُقِهِ عِنْدَ أَحْمَدَ.

أَمَّا تَارِيخُ وَفَاتِهِ : فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ :

(الأوّل) : أَنَّهُ تُوفِيَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ (٢٥٥) :

قَالَهُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادِ الْقَبَّانِي - أَحَدُ أَرْكَانِ الْحَدِيثِ بِخُرَاسَانَ ، ثِقَّةٌ حَافِظٌ مُصَنِّفٌ ، رَوَى عَنْهُ الْبَخَارِيُّ حَدِيثًا ، وَهُوَ أَضْعُرُّ مِنْهُ - .

وَعَزَاهُ الذَّهَبِيُّ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» إِلَى الْحَاكِمِ ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «الْمُعْجَمِ الْمُشْتَمِلِ» (ترجمة ٥١١) .

وَعَلَيْهِ افْتَصَرَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» ، وَصَحَّحَهُ فِي «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الكَاشِفِ» .

(الثاني) : أَنَّهُ تُوفِيَ سَنَةَ (٢٥٨) :

حَكَاهُ الْخَطِيبُ عَنْ هِبَةَ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّبْرِيِّ (وَهُوَ اللَّالِكَايِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَحَكَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ بِصِيغَةِ التَّمْرِيضِ .

(الثالث) : أَنَّهُ تُوفِيَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ (٢٥٩) :

قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ سَيَّارِ الْمَرْوَزِيُّ ، وَابْنُ حِبَّانَ - وَأَرَاهُ تَبَعَهُ - ، وَابْنُ مَنْجُوِيهِ فِي «رِجَالِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» : (ترجمة ٨٧٩) - بِدُونِ «أَوَّلِ» - ، وَهُوَ يَتَّبِعُ ابْنَ حِبَّانَ غَالِبًا - أَيْضًا - ، لَكِنَّهُ خَالَفَهُ فِي الْكُنْيَةِ ؛ فَجَزَمَ بِأَنَّ كُنْيَتَهُ (أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ، وَلَمْ يَحْكُ غَيْرَهَا . وَكَذَلِكَ صَنَعَ الْخَطِيبُ وَابْنُ عَسَاكِرَ وَالذَّهَبِيُّ ، فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ، لَكِنَّهُ زَادَ فِي «الكَاشِفِ» (٣٠٦٥) : «وَيُقَالُ : أَبُو مُحَمَّدٍ» .

والحمدُ لله ربَّ العالمينَ .

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي «الصَّحِيحَةِ»: (٣ / ٧٥ : ٧٦ ، رقم ١٠٨٧) ، عِنْدَ سَرْدِ الطَّرِيقِ المَوْصُولَةِ لِحَدِيثِ: «النُّومُ أَخُو المَوْتِ ، وَلَا يَنَامُ أَهْلُ الجَنَّةِ» ؛ أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ النُّجَيْرِمِيَّ رَوَاهُ فِي «الفَوَائِدِ»: (٢ / ٢ / ٢) ، مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ هَاشِمٍ ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ مَعَاذِ العَنْبَرِيِّ ، عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ المُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، بِهِ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَامِدٍ - شَيْخُ النُّجَيْرِمِيِّ - لِشَيْخِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ بْنِ الشَّرْقِيِّ: كَيْفَ وَقَعَ هَذَا الحَدِيثُ؟ فَقَالَ: إِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ هَاشِمٍ كُفَّ بَصَرَهُ ، فَلَقَّنَ هَذَا الحَدِيثَ ، فَتَلَقَّنَ .

ثُمَّ تَوَلَّى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الدِّفَاعَ عَنْهُ ، وَبَيَانَ بَرَاءَتِهِ مِنْ هَذِهِ الأَوْصَافِ ، وَمِنْ هَذَا الاتِّهَامِ ، بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ فِي تَصْحِيحِ وَضَلِ الحَدِيثِ نَظْرٌ ظَاهِرٌ مِنْ حَيْثُ الرُّوَاةِ الَّذِينَ وَصَلُوهُ ، وَالمَصَادِرِ الَّتِي خَرَجَتْهُ مَوْصُولًا ؛ وَالَّتِي مِنْهَا: «مُسْنَدُ البَرَّارِ» - وَأَشَارَ إِلَى إِعْلَالِهِ - ، وَ«المُعْجَمُ الأَوْسَطُ» ، وَ«فَوَائِدُ تَمَامٍ» ، وَ«فَوَائِدُ النُّجَيْرِمِيِّ» ، وَغَيْرُهَا .

وَكُتِبَ الفَوَائِدُ تَعْتَنِي بِالعَرَائِبِ وَأَخْطَاءِ الرُّوَاةِ ؛ فَلَا يُظَنُّ وَقُوعُ الصَّحِيحِ فِيهَا دُونَ الكُتُبِ المَشْهُورَةِ . وَقَدْ أَتَعَرَّضُ لِهَذَا الحَدِيثِ بِتَفْصِيلٍ أَكْبَرَ فِي المَحَلِّ المُنَاسِبِ ، وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ .

٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ:

هُوَ (أَبُو هِشَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَيَّةَ ، الهَمْدَانِيُّ ، ثُمَّ الخَارِفِيُّ الكُوفِيُّ) .

وَهُوَ وَالدُّ الحَافِظُ الكَبِيرُ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرِ الهَمْدَانِيِّ) ، الَّذِي

كَانَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - فِي الْكُوفِيِّينَ ،
وَهُوَ - الْوَالِدَ - مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ ، وَمِنْ رِجَالِ الْجَمَاعَةِ .

* قَالَ ابْنُ مُخْرَزٍ فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (١ / ٨٩ ، رَقْم ٣٢٧) : « سَمِعْتُ
يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ : ابْنُ نُمَيْرٍ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ » .

(وَقَالَ) عِثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ فِي «تَارِيخِهِ» : (٥٠) - تَحْتَ عُنْوَانِ :
(أَصْحَابِ الْأَعْمَشِ) - : « قُلْتُ - يَعْنِي لَابْنَ مَعِينٍ - : فَجَرِيرٌ أَحَبُّ إِلَيْكَ
أَوْ ابْنُ نُمَيْرٍ ؟ فَقَالَ : كِلَاهُمَا » .

(قَالَ) (٥١) : « قُلْتُ : وَابْنُ إِدْرِيسَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ ابْنُ نُمَيْرٍ ؟ فَقَالَ :
كِلَاهُمَا ثِقَتَانِ ^(١) ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ إِدْرِيسَ أَرْفَعُ ، وَهُوَ ثِقَّةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ » .

* وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (٦ / ٢٧٥) : « تُوْفِيَ بِالْكُوفَةِ
فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرِ
الْعَبْدِيُّ - وَكَانَ لَهُ صَدِيقًا - . وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي خِلَافَةِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَأْمُونِ ،
وَكَانَ ثِقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ صَدُوقًا » .

* وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوزْجَانِيُّ : نَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ : « سُئِلَ سَفِيَانُ
عَنْ أَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ ؛ فَقَالَ : نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ » - كَمَا فِي
«الْجَرَحِ» : (٥ / ١٨٦) - .

* وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» (١ / ٢٢٦) ، رَقْم

(١) قَالَ مُحَقِّقُ «التَّارِيخِ» : « فِي الْأَصْلِ : «ثَقَاتَانِ» ؛ وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «شَرْحِ الْعِلَلِ» .
قُلْتُ : وَفِي «الْجَرَحِ» : «كِلَاهُمَا ثِقَّةٌ» ، وَفِي [م] - كَمَا قَالَ الْمُحَقِّقُ - : «كِلَاهُمَا ثِقَتَانِ» .

(١٢٥٣): «سَمِعْتُ أَبِي ذَكَرَهُ عَنْ مَعَاذٍ أَوْ غَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَارُ ابْنَ نُمَيْرٍ عَلَى عَيْسَى بْنِ يُونُسَ».

* وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ»: (٥ / ١٨٦): «وَسَأَلْتُهُ - يَعْنِي أَبَاهُ - عَنْهُ؛ فَقَالَ: هُوَ مُسْتَقِيمُ الْأَمْرِ».

* وَقَالَ الْعِجْلِيُّ: «ثِقَّةٌ، صَالِحُ الْحَدِيثِ، صَاحِبُ سُنَّةٍ». كَمَا فِي «تَرْتِيبِ مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ»: (٩٨٦)، مُسْتَدْرَكًا مِنْ «تَهْدِيبِ التَّهْدِيبِ»: (٦ / ٥٨).

* وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٧ / ٦٠ : ٦١): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ الْهَمْدَانِيُّ الْخَارِفِيُّ - مَوْلَاهُمْ -، مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، كُنِيَّتُهُ أَبُو هِشَامٍ، يَرْوِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَابْنِ أَبِي خَالِدٍ، رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً، فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرِ الْعَبْدِيُّ - وَكَانَ لَهُ صَدِيقًا -».

(وَقَالَ) فِي «مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (١٣٧٧): «مِنَ الْمُتَّقِينَ».

* وَفِي (مُسْنَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) مِنْ «عِلَلِ الدَّارِقُطْنِيِّ» (س ٦١٠)، قَالَ الْبَرْقَانِيُّ: «وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةَ عَلَى الرَّيْقِ؛ لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ»؛ فَقَالَ: «يَرْوِيهِ هَاشِمُ بْنُ هَاشِمٍ. وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هَاشِمِ بْنِ هَاشِمٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ. وَخَالَفَهُ ابْنُ نُمَيْرٍ؛ فَرَوَاهُ عَنْ هَاشِمٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنْتِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهَا - وَكِلَاهُمَا ثِقَّةٌ -، وَلَعَلَّ هَاشِمًا سَمِعَهُ مِنْهُمَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قلت: بل الخِلافُ أكبرُ من هذا؛ فقد رَوَاهُ جُمهورُ أَصحابِ هاشمِ بنِ هاشمِ عنه - كما قال أبو أسامة -؛ مِنْهُمْ: مَكِّيُّ بنُ إبراهيمَ، وأبو بدرِ شجاعِ بنِ الوليدِ، ومروانُ بنُ معاويةَ الفَزاريُّ، وأبو ضمرةَ أنسِ بنِ عياضِ، وأحمدُ بنُ بشيرِ، وإبراهيمُ بنُ حميدِ الرُّوَاسيِّ. انظر: حاشية «عِللِ الدَّارِقُطنيِّ»، و«ثُمَّةَ الأشرافِ»: (رقم ٣٨٩٥). بما لا يدعُ مجالاً للشكِّ في وَهمِ (عبدِ اللهِ بنِ نُميرِ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وإني لأعجبُ كيفَ خَفِيَ هذا على الحافظِ الكبيرِ الإمامِ أبي الحسنِ الدَّارِقُطنيِّ - في هذا الحديثِ خاصَّةً -؛ معَ أنَّ عَهْدَنَا بِهِ - دوماً - أنه يأتي بطُرقٍ واختِلافاتٍ لا تُحْطَرُ على قلبِ مُشْتَغِلٍ بالحديثِ! واللهُ يَعْفُو عَنَّا وَعَنْهُ.

وقد كانَ كُلُّ مقصدي من إيرادِ هذا النَّصِّ هو الاستِدلالُ على أنَّ (عبدَ اللهِ بنَ نُميرِ) ثِقَّةٌ عندَ الدَّارِقُطنيِّ، وما كُنْتُ أَظُنُّ أنِّي سأعقُبُ هذا التَّعْقِيبَ!

* وقالَ الذَّهبيُّ في تَرْجَمَتِهِ مِنَ «السَّيْرِ» (٩ / ٢٤٤): «الحافظُ الثَّقَّةُ الإمامُ، أبو هشامِ، الهَمْدانيُّ الخارِفيُّ - مَوْلَاهُمْ -، الكوفيُّ. وُلِدَ في سَنَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ...». (حَتَّى قالَ): «وكانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ، وثِقَّةٌ يَحْيَى بنُ مَعِينٍ وَعَيزُه، ومِمَّنْ يَرْوي عنه: ابنُه الحافظُ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ نُميرِ...».

(وقالَ) في «تَذَكِرَةِ الحُفَاطِ» (١ / ٣٢٧): «الحافظُ الإمامُ، أبو هشامِ، الهَمْدانيُّ، ثُمَّ الخارِفيُّ، الكوفيُّ، وإلِدُ الحافظِ الكبيرِ مُحَمَّدِ».

(حَتَّى قَالَ): «وَتَقَّهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ
الْحَدِيثِ».

(وقال) في «تاريخ الإسلام» (وفيات ١٩١ : ٢٠٠ ، ص ٢٦٣):
«الكوفي الحافظ». حَتَّى قَالَ: «وَتَقَّهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ».

(وقال) في «الكاشف» (٢ / ١٣٧): «عن هشام بن عروة والأعمش،
وعنه: ابنه، وأحمد، وابن معين. حُجَّةٌ. تُوفِّيَ سَنَةَ ١٩٩».

* وقال الحافظ في «التقريب» (٣٦٩٢): «ثَقَّةٌ صَاحِبُ حَدِيثٍ، مِنْ أَهْلِ
السُّنَّةِ. مِنْ كِبَارِ التَّاسِعَةِ. مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَلَهُ أَرْبَعٌ وَثَمَانُونَ».

* وَذَكَرَ لَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ تَقَرَّدَ بِهَا: (١٥٥٠،
٣٤٧٩ ، ٦٥٨٣):

(الأول): عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، وَ(الثاني): عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
أَبِي سَلِيمَانَ، وَ(الثالث): عَنْ الْأَعْمَشِ.

وَيُمْكِنُ لِإِخْوَانِي الْكِرَامِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ وَوَفَّقَهُمْ - أَنْ يَتَدَرَّبُوا
عَلَيْهَا: هَلْ هِيَ مِنْ أَفْرَادِهِ أَمْ لَا؟ وَاللَّهُ الْمُعِينُ.

فَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمْ مُتَابِعًا لَهُ فِي أَحَدِهَا؛ فَلَا يُسَارِعْ بِالِاسْتِدْرَاكِ عَلَيَّ
الْإِمَامِ الطَّبْرَانِيِّ حَتَّى يَتَحَقَّقَ مِنْ أَمْرَيْنِ:

الأول: صِحَّةُ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمُتَابِعِ.

الثاني: الاتِّفَاقُ عَلَى الْمَثْنِ. وَيُتَجَاوَزُ عَنِ الْاِخْتِلَافِ غَيْرِ الْمُؤَثِّرِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

٤ - عُتْبَةُ بْنُ يَظْطَانَ :

هُوَ (أَبُو زَحَّارَةَ - وَيُقَالُ: أَبُو عَمْرٍو - عُتْبَةُ بْنُ يَظْطَانَ الرَّاسِبِيُّ).
وَهُوَ وَاهٍ مَثْرُوكٌ، أَعْرَبَ ابْنُ حِبَّانَ؛ فَذَكَرَهُ فِي «الثَّقَاتِ» وَسَكَتَ عَلَيْهِ.
* قَالَ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (٥٢٦/٦): «عُتْبَةُ بْنُ
يَظْطَانَ، سَمِعَ الْحَسَنَ وَيَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ، رَوَى عَنْهُ أَبُو هَلَالٍ مُحَمَّدُ
الْبَصْرِيُّ»، وَسَكَتَ عَلَيْهِ.

(وَقَالَ) - قَبْلَ هَذَا - : «عُتْبَةُ الرَّاسِبِيُّ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو
هَلَالٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ، مُنْقَطِعٌ»^(١). وَهُوَ هُوَ.

* وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ» (٣٧٤ / ٥): «عُتْبَةُ بْنُ يَظْطَانَ،
رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ، رَوَى عَنْهُ فِرَاتُ بْنُ خَالِدٍ. سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ بْنِ
الْجَنَيْدِ يَقُولُ: لَا يُسَاوِي شَيْئًا».

(وَقَالَ) - أَيْضًا - (٣٧٥ / ٦): «عُتْبَةُ: رَوَى عَنْ أَبِي رُؤَبَةَ^(٢) عَنْ أَنَسِ
ابْنِ مَالِكٍ، رَوَى عَنْهُ الْفِرَاتُ بْنُ خَالِدِ الرَّازِيِّ». ثُمَّ قَالَ: «عُتْبَةُ الرَّاسِبِيُّ،
بَصْرِيٌّ، رَوَى عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو هَلَالِ الرَّاسِبِيِّ. سَمِعْتُ
أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ».

وَعِنْدِي أَنَّ الثَّلَاثَةَ وَاحِدٌ - فِيمَا يَظْهَرُ - ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) يَغْنِي: أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ مُؤَوِّفًا عَلَيْهِ مَقْطُوعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
(٢) كَانَتْ بِدُونِ هَمْزٍ، لَكِنَّ الصَّوَابَ بِالْهَمْزِ - كَمَا فِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «كُنَى الْجَرَحِ»: (٣٧٢ / ٩) - .

* وقال النَّسَائِي فِي «الْكَتَبِ»: «وَأَبُو زَحَّارَةَ عُتْبَةُ بْنُ يَظْطَانَ غَيْرُ ثِقَةٍ».

* وقال ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٢٧١ / ٧): «عُتْبَةُ الرَّاسِبِيِّ، يَرْوِي عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، رَوَى عَنْهُ أَبُو هَلَالٍ الرَّاسِبِيُّ». ثُمَّ قَالَ: «عُتْبَةُ بْنُ يَظْطَانَ، يَرْوِي عَنِ الْحَسَنِ وَيَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، رَوَى عَنْهُ الْبَصْرِيُّونَ»^(١).

* وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: (٢٨١ / ٤) حَدِيثًا مِنْ طَرِيقِ الْمُسَيْبِ ابْنِ وَاضِحٍ: نَا الْمُسَيْبُ بْنُ شَرِيكٍ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ يَظْطَانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «نَسَخَتِ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ...» الْحَدِيثِ. وَقَالَ - عَقِبَهُ - : «عُتْبَةُ بْنُ يَظْطَانَ مَثْرُوكٌ - أَيْضًا -» (تَحَرَّفَ اسْمُهُ إِلَى: عَقِبَةُ بْنُ يَظْطَانَ).

* وَلَمْ يُؤْفَهُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ التَّضْعِيفِ؛ فَقَالَ فِي «الْمِيزَانِ» (٣٠ / ٣): «قَوَاهُ بَعْضُهُمْ. قَالَ النَّسَائِيُّ: غَيْرُ ثِقَةٍ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ابْنِ الْجَنِيدِ: لَا يُسَاوِي شَيْئًا». ثُمَّ سَأَقَ لَهُ حَدِيثًا عَزَاهُ إِلَى ابْنِ مَاجَةَ فِي «تَفْسِيرِهِ»، مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ مَدْرِكٍ، عَنْهُ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مَسْلَمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَقَالَ - عَقِبَهُ - : «عَامِرٌ صَدُوقٌ، وَالْخَبْرُ مُنْكَرٌ».

(وقال) في «الكاشف» (٢٤٦ / ٣): «وثقته بعضهم، وقال النسائي: غير ثقته».

(١) أزدت بقولي فيما مر: «وسكت عليه»؛ أنه لم يقل: «يخطئ» أو «يخطئ» ويخالف»، كما يقولها كثيرا فيمن يكون واهيا عند غيره.

(وَكَذَلِكَ قَالَ) فِي «الْمُغْنِي»: (٤٢٣/٢).

وَهَذَا قَدْ يُوْهَمُ تَكَافُؤًا مَن وَثَّقَهُ مَعَ مَن وَهَأَهُ، وَمَا الْأَمْرُ كَذَلِكَ.

* كَذَلِكَ هُوَ الْحَافِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّحْرِيْبِ»: (٤٤٧٦) مِنْ ضَعْفِهِ؛
حَيْثُ قَالَ: «عْتَبَةُ بْنُ يَفْطَانَ الرَّاسِبِيُّ، أَبُو عَمْرٍو، وَيُقَالُ: أَبُو زَحَّارَةَ -
بِفَتْحِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ الْمُهْمَلَةِ -، الْبَصْرِيُّ، ضَعِيفٌ مِنَ السَّادِسَةِ».
وَقَدْ نَاقَشْتُ رُجْحَانَ تَكْنِيَّتَهُ بِأَبِي زَحَّارَةَ، وَأَنَّ عْتَبَةَ أَبَا عَمْرٍو آخِرُ سِوَاهُ -
فِيمَا تَقَدَّمَ؛ بِمَا يُغْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ -، وَإِنْ كَانَ هَذَا أَلْيَقَ بِهَذَا الْمَوْضِعِ.
فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٥- دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ:

هُوَ (أَبُو سَلِيمَانَ دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ،
الْقُرَشِيُّ، الْهَاشِمِيُّ، الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ^(١) الشَّامِ).

* قَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيُّ فِي «تَارِيخِهِ» (٣١٧): «وَسَأَلْتُهُ -
يَعْنِي: ابْنَ مَعِينٍ - عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ فَقَالَ: شَيْخُ
هَاشِمِيٍّ. قُلْتُ: كَيْفَ حَدِيثُهُ؟ فَقَالَ: أَرْجُو أَنَّهُ لَيْسَ يَكْذِبُ؛ إِنَّمَا يُحَدِّثُ
بِحَدِيثِ وَاحِدٍ».

وَعَنْهُ: ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ»: (٤١٨/٣)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي أَوَّلِ
تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الْكَامِلِ»: (٩٥٥/٣).

(١) قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ فِي «التَّهْدِيبِ» (٤٢١/٨): «كَانَ يَكُونُ بِالْحُمَيْمَةِ مِنْ أَرْضِ الشَّرَافَةِ
مِنْ أَرْضِ الْبَلْقَاءِ، وَوَلِيَ إِمْرَةَ الْكُوفَةِ فِي زَمَنِ السَّفَّاحِ، وَوَلِيَ الْمَدِينَةَ - أَيْضًا -».

* ثُمَّ رَوَى الْأَخِيرُ بِإِسْنَادِهِ - مِنْ طَرِيقٍ - عَنْ هَشِيمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَخَالِفُوا فِيهِ الْيَهُودَ، وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا وَبَعْدَهُ يَوْمًا».

قال: «ثَنَاهُ...»، فَرَوَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ حَيٍّ، عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ لَأُصُومَنَّ يَوْمًا قَبْلَهُ وَيَوْمًا بَعْدَهُ» - يَعْنِي: يَوْمَ عَاشُورَاءَ - .

وقال: «قال العباس^(١): وَغَيْرُ سَفِيَانَ يَقُولُ: ابْنُ حَيٍّ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى. يَعْنِي: عَنْ دَاوُدَ». ثُمَّ رَوَى مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ بْنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ سَفِيَانَ، عَنْ دَاوُدَ، بِهِ: «صُومُوا عَاشُورَاءَ».

وَإِسْنَادُهُ إِلَى سَفِيَانَ الثُّورِيِّ مُنْكَرٌ.

قال ابن عدي: «وهذا الحديث الذي ذكره ابن معين أن داود إنما يحدث بحديث واحد - أظنه أنه يعني هذا الحديث: حديث عاشوراء^(٢) -، وداود عن أبيه عن جدّه، قد روى غير هذا الحديث الواحد بضعة عشر حديثًا سأذكرها - إن شاء الله -».

(ثُمَّ رَوَى) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي رَزِينِ الْخَزَاعِيِّ: سَمِعْتُ دَاوُدَ بْنَ

(١) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْبَحْرَانِيُّ شَيْخٌ شَيْخِهِ وَرَأُوِيهِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَكَلَامُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ فَإِنَّهُ ثَابِتٌ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ، بِهِ.

(٢) الْحَدِيثُ خُلَاصَتُهُ أَنَّ مَدَارَهُ - مَرْفُوعًا - عَلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَفَعَهُ وَهَمَّ. وَقَدْ صَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا؛ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْهُ. وَهَمَمْتُ أَنْ أوردَهُ فِي «تَبْيِيضِ الصَّحِيفَةِ»، وَلَمْ يَقْدِرْ لِي بَعْدُ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ؛ فَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى جَدِيدٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

عَلِيٌّ حِينَ بُويعَ لِبنِي العَبَّاسِ - وَهُوَ مُسْنِدٌ ظَهَرَ إِلَى الكَعْبَةِ - ... فَذَكَرَ حِكَايَةً .

(ثُمَّ مِنْ طَرِيقٍ) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الجَعْدِ: أَنَا ابْنُ ثوبَانَ، عَنْ دَاوُدَ، بِهِ؛ قَالَ: «أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَحْمًا وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» .

(ثُمَّ رَوَاهُ) مِنْ طَرِيقِ عَسَّانِ بْنِ الرِّبِيعِ: ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثوبَانَ، عَنْ مَنْ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ... بَنَحُوهُ .

(وَمِنْ طَرِيقٍ) الْوَلِيدِ (هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ): ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا أَوْ كَتِفًا مَشْوِيَّةً، يَسِيلُ عَلَى لَحْيَتِهِ أَمْشَاجٌ مِنْ دَمٍ وَمَاءٍ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» .

وهَذَا أَوَّلُ حَدِيثٍ - مِنْ كُلِّ مَا سَبَقَ - رِجَالٌ إِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ إِلَى دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - ، وَلَكِنْ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ مَعْلُولٌ (!!):

فَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٩٠): حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ: ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: ثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: ثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: «حَضَرْتُ عِشَاءَ الْوَلِيدِ أَوْ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ قُمْتُ لِأَتَوَضَّأَ؛ فَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ: «أَشْهَدُ عَلَى أَبِي أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَكَلَ طَعَامًا مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى أَبِي بِمِثْلِ ذَلِكَ» .

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ إبراهيمَ الدَّمَشْقِيُّ هُوَ دُحَيْمُ الثَّقَةُ الحَافِظُ المُتَقِنُ، وَمِنْ أئِمَّةِ الجَزْحِ والتَّعْدِيلِ، خَالَفَ مُوسَى بنَ عامِرِ (رَاوِيَهُ عَنِ الوَلِيدِ) - عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ -؛ فَجَعَلَهُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ جَعْفَرِ بنِ عَمْرٍو بنِ أُمَيَّةَ، عَنِ أَبِيهِ. وَعَنْ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ، عَنِ أَبِيهِ، وَلَيْسَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ دَاوُدَ بنِ عَلِيٍّ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ جَدِّهِ (١).

ثُمَّ لَمْ يَأْتِ بِهِذِهِ اللَّفْظَةَ المُنْكَرَةَ جِدًّا: «يَسِيلُ عَلَيَّ لِحْيَتِي أَمْشَاجَ مِنْ دَمٍ وَمَاءٍ»، وَلَمْ يَتَّفَرَّدْ بِالحَدِيثِ الأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ فَرَوَى أَصْلَهُ (عَنْهُ، عَنِ جَعْفَرِ بنِ عَمْرٍو بنِ أُمَيَّةَ، عَنِ أَبِيهِ): عُقَيْلٌ، وَصَالِحُ بنُ كَيْسَانَ، وَإِبْرَاهِيمُ بنُ سَعْدِ، وَشُعَيْبُ بنُ أَبِي حَمزَةَ، وَمَعْمَرٌ، وَيُونُسُ، وَعَمْرُو بنُ الحَارِثِ. كَمَا فِي «تُحْفَةِ الأَشْرَافِ»: (١٠٧٠٠).

وَرَوَاهُ - بِالزِّيَادَةِ - عَنِ الزُّهْرِيِّ: عَمْرُو بنُ الحَارِثِ. وَرَوَاهَا - فَقَطْ - عَنْهُ: هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ. كَمَا رَوَاهُ هِشَامٌ، عَنِ مُحَمَّدِ بنِ عَلِيٍّ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عَبَّاسٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ جَدِّهِ. كَمَا فِي «التُّحْفَةِ» - أَيْضًا - : (٦٢٨٩).

وَحَدِيثُ عَمْرٍو بنِ الحَارِثِ وَهِشَامٍ - بِطَرِيقَيْهِ - فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: (بِرَقْمِ ٣٥٤، ٣٥٥، ١ / ٢٧٣، ٢٧٤).

(١) وَجَزَى اللَّهُ خَيْرًا صَاحِبَ «بَدَلِ المَسَاعِي فِي جَمْعِ مَا رَوَاهُ الإِمَامُ الأَوْزَاعِيُّ»؛ الأُسْتَاذُ: خَضِرُ مُحَمَّدُ شَيْخُو؛ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي هَيَأَ لِي الطَّرِيقَ لِمَعْرِفَةِ عِلَّةِ هَذَا الحَدِيثِ؛ فَأُورِدَ الطَّرِيقَيْنِ فِي «مُسْنَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ»: (١٩٦، ٢١٨).

بَلْ رَوَاهُ بَعْضُ الضُّعَفَاءِ: عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ -
بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ الْمُنْكَرَةِ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ -، وَرِوَايَةٌ هُوَ لِأَبِي فِي «الْمُعْجَمِ
الْكَبِيرِ»: (١٠ / ٣٤٠ : ٣٤١).

بَلْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ ثَابِتِ بْنِ ثُوْبَانَ - أَحَدَ الضُّعَفَاءِ أَيْضًا - رَوَاهُ
عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ - عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ -،
وَهِيَ كَذَلِكَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ».

وَهَذَا أَصْحَحُ مِنَ الرِّوَايَةِ الَّتِي أَبْهَمَتْ شَيْخَ ابْنِ ثُوْبَانَ؛ لِضَعْفِ فِي (عَسَانَ
ابْنِ الرَّبِيعِ الْمَوْصِلِيِّ) - وَكَانَ شَيْخًا صَالِحًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

أَمَّا (مُوسَى بْنُ عَامِرٍ) الَّذِي خَالَفَ دُحَيْمًا فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، وَزَادَ
الزِّيَادَةَ الْمُنْكَرَةَ: فَهُوَ (ابْنُ عِمَارَةَ بْنِ خَرِيمٍ، أَبُو عَامِرٍ، الْمُرِّيُّ الْخُزَيْمِيُّ
الْدَّمَشْقِيُّ)، رَوَى عَنْهُ: أَبُو دَاوُدَ^(١)، وَالنَّسَائِيُّ - فِي «الْكُنَى» - . وَلَهُ
تَرْجَمَةٌ جَيِّدَةٌ فِي «الْكَامِلِ»: (٦ / ٢٣٤٩).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٩ / ١٦٢): «يُغْرَبُ».

وَقَالَ الدَّهْبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٤ / ٢٠٩): «صَدُوقٌ صَحِيحُ الْكُتُبِ،
تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَلَا يُنْكَرُ لَهُ تَفَرُّدُهُ عَنِ الْوَالِدِ؛ فَإِنَّهُ أَكْثَرَ عَنْهُ».
قُلْتُ: وَلَكِنْ يُنْكَرُ لَهُ مُخَالَفَةُ مِثْلِ دُحَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي لَمْ يَلْقَ (عَبْدَ اللَّهِ

(١) وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي صَدْرِ تَرْجُمَتِهِ مِنْ «الْكَامِلِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْأَهْوَازِيِّ، أَنَّ أَبَا دَاوُدَ كَانَ
لَا يُحَدِّثُ عَنْهُ؛ فَمَحْمُولٌ عَلَى تَرْكِ الْإِكْتِنَارِ؛ وَالْأَبْرَأُ؛ فَإِنَّ الْأَيْمَةَ قَدْ نَصُّوا عَلَى رِوَايَتِهِ
عَنْهُ، بَلْ نَفْسُ النَّصِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ - تَعَالَى - أَعْلَمُ.

ابن محمد بن سيّار الفرهيانيّ الحافظ) - على تشدّده - شامياً أعلى منه،
والذي قال فيه أبو داود: «حُجَّةٌ، لم يكن بدمشق في زمنه مثله».

ثمّ أنتقل - بحول الله العليم القدير - إلى سائر الأحاديث التي ساقها
ابن عديّ لداود بن عليّ - رحمهما الله -؛ فأقول:

(ثمّ روى) عن قيس بن الربيع، عن ابن أبي ليلى - وهما ضعيفان -،
عنه بالإسناد؛ قال: «بعثني العباس إلى رسول الله ﷺ مُمسياً، وهو في
بيت خالتي ميمونة. قال: فقام النبي ﷺ يُصلي من الليل، فلما صلى
الرّكعتين قبل الفجر قال: «اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها
قلبي، وتجمع بها أمري، وتلم بها شعبي». قال^(١): «حديثاً طويلاً في
الدعاء».

(ثمّ من طريق) الحسن بن عمارة، عن داود، به، أن النبي ﷺ «كان
يختم وتره بهذا الدعاء وهو جالس، حين يفرغ من الوتر: «اللهم إني
أسألك...»؛ فذكر مثل ما قبله، وعلق نفس التعليق.

(ثمّ روى) من وجه آخر، عن ابن أبي ليلى، به؛ فذكر قطعة أخرى من
نفس الدعاء المتقدّم.

(ثمّ روى) من طريق ابن أبي ليلى، به، أن رسول الله ﷺ قال: «علّي
السوط حيث يراه أهل البيت».

(ثمّ من طريق) قيس بن الربيع، عن داود، به: «اجعلوا السوط حيث

(١) أغني: أن ابن عديّ لم يسق المتن بتمامه، وقال هذه العبارة.

يَرَاهُ أَهْلُ الْبَيْتِ». وَقَالَ: «هَكَذَا قَالَ لَنَا الشَّطْوِيُّ» - يَعْنِي: شَيْخَهُ فِي هَذَا
الإِسْنَادِ -: «قَيْسٌ، عَنْ دَاوُدَ»؛ وَإِنَّمَا هُوَ: «قَيْسٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى،
عَنْ دَاوُدَ».

(ثُمَّ رَوَاهُ) مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، بِهِ، نَحْوَهُ.
وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ دَاوُدَ، بِنَحْوِهِ - عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي
«الْأَدَبِ»: (١٢٢٩) - . وَالنَّضْرُ مَجْهُولٌ.

(ثُمَّ رَوَى) مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ قَرْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ (تَحَرَّفَ فِي
طَبَعَتِي «الْكَامِلِ» إِلَى: مُحَمَّدِ بْنِ شَعِيبٍ)، عَنْ دَاوُدَ، بِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَتَى بِطَيْرٍ؛ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَا كُلُّ مَعِي مِنْ هَذَا
الطَّيْرِ»؛ فَجَاءَ عَلِيٌّ فَأَكَلَ مَعَهُ!

وَقَالَ: «وَهَذَا يَزِيوِيهِ عَنْ دَاوُدَ: مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ^(١) - وَمُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ
لَا أَعْرِفُهُ -، وَيَزِيوِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ: سَلِيمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَعَنْ سَلِيمَانَ
ابْنِ قَرْمٍ: حَسِينُ بْنُ مُحَمَّدِ الْمَرْوُذِيِّ»^(٢).

قُلْتُ: وَسَلِيمَانُ بْنُ قَرْمٍ - أَيْضًا - ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَكِنَّهُ لَا يَخْتَمِلُ
رِوَايَةَ هَذَا الْإِفْكِ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْبَلَاءَ مِنْ شَيْخِهِ وَحَدُّهُ.

(وَمِنْ طَرِيقِ) حَسِينِ - يَعْنِي ابْنَ أَبِي بَرْدَةَ -، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ ابْنِ

(١) تَحَرَّفَ اسْمُهُ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ إِلَى: «مُحَمَّدِ بْنِ شَعِيبٍ»! وَأَتَى اسْمُهُ عَلَى الصُّوَابِ
فِي تَرْجَمَةِ (دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ) مِنْ «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»: (٨ / ٤٢٢).

(٢) تَحَرَّفَتِ النُّسْبَةُ إِلَى: «الْمَرْوُزِيِّ» - بَزَائِي -!

أَبِي لَيْلَى، عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ نَزَلَ عَنْ قَوْلِهِ؛ حَيْثُ سَمِعَ
أَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ يَزُورِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ «نَهَى عَنِ الصَّرْفِ».

وَقَيْسٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيفَانِ. وَالرَّوَايَةُ عَنْ قَيْسٍ: أَوْرَدَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي
«الضُّعْفَاءِ»: (٢٥٣/١).

(وَمِنْ طَرِيقٍ) عَفِيفِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ شَرِيكِ، عَنْهُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (كَذَا؛
وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْهُ: «عَنْ أَبِيهِ»)، مَرْفُوعًا: «يَمْنُ الْخَيْلِ فِي شَقْرِهَا».

وَهَذَا مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ لَا تَصِحُّ نَسْبَتُهُ إِلَى دَاوُدَ؛ إِنَّمَا رَوَاهُ: يَزِيدُ بْنُ
هَارُونَ وَحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُذِيُّ^(١)، عَنْ شَيْبَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ
أَخِيهِ عَيْسَى بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

وَالْعَجِيبُ؛ أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحَّحَ رِوَايَةَ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ
عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. وَرِوَايَةَ
حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُذِيِّ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

وَهَاتَانِ الرَّوَايَتَانِ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِمَا الْبِتَّةَ!

أَمَّا حَدِيثُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ: فَقَدْ رَوَاهُ الْأَيْمَةُ وَالْحَفَظَاتُ: أَحْمَدُ، وَابْنُ
مَعِينٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّعْنَانِيُّ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَاكِرِ الصَّائِغِ،
عَنْهُ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عَيْسَى، بِهِ.

(١) وَمَعَهُمَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو الْبَجَلِيُّ - عَلَى ضَعْفِهِ -، عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (١٠ / ٣٤٧).
وَرَوَاهُ أَحَدُ الضُّعْفَاءِ عَنْ عَيْسَى، بِهِ؛ فَزَادَ فِي الْمَتْنِ الْفَاظَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ - أَيْضًا -،
وَالْإِسْنَادُ إِلَى هَذَا الضُّعْفِ ضَعِيفٌ - أَيْضًا -!

وإنما أطلت في بيان نكارة نسبة هذا الحديث - خاصة - إلى داود بن علي - رحمهما الله - ؛ لأن شريكا القاضي رحمهما الله يعد من أمثل من روى عن داود - فيما ساقه له ابن عدي - .

على أن في الطريق إليه (حرب بن محمد الطائي) - والد (علي بن حرب) - ، سكت عليه ابن أبي حاتم ، وأوردته ابن جبان في «الثقات» . وروى من طريق ابن أبي ليلى ، عن داود ، به : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل ؛ فقال : إن لي والدين ، وإنهما يمنعا من الجهاد ؛ فقال : «برهما ؛ فإنك في جهاد» .

وابن أبي ليلى سيء الحفظ جدا . وفي الطريق إليه : محمد بن حميد الرازي - وهو واه - .

(ثم روى) بنفس إسناد الطبراني حديث : «إن المؤمن خلق . . .» ، إلا أنه قال : «مفتونا» . وفي الإسناد شك ؛ إذ فيه : «ثنا عتبة بن يقظان أو ابن أبي يقظان^(١)» ؛ لا أدري ممن !

وقال ابن عدي - عقبه - : «قال لنا القاسم - يعني : المطرز - : كتب عني هذا الحديث أبو أحمد بن عبدوس» .

قلت : هو الثقة الحافظ (محمد بن عبدوس بن كامل السلمي البغدادي السراج) . قال الخطيب (٣٨١/٢) : «وكان من أهل العلم والمعرفة

(١) تحرف في مطبوع «الكامل» إلى «ابن أبي القظان» ! وجاء في الطبعة الثالثة (٩١/٣) على الصواب .

والفضل». وهو أكبر من القاسم المطرّز - إذ أدرك بعض من لم يدركهم - ،
وإن شاركه في بعض الشيوخ - كأبي بدر شجاع بن الوليد - ، وتوفي قبله
بنحو اثنتي عشرة سنة (سنة ٢٩٣). ولعله كتبه عنه لغرابته ، وشدة الفردية
في إسناده .

(ثم روى ابن عدي) ، من طريقتين ، عن حبان بن عليّ العنزيّ : ثنا ابن
أبي ليلى ، عن داود ، به : «ولدت الرّنا شرّ الثلاثة ، إذا عمل بعمل أبويه» .
تفرّد به حبان ، وكان ضعيفا .

وقال الطبراني في «الأوسط» (٧٢٩٤) : «لم يرو هذا الحديث
عن داود بن عليّ إلا ابن أبي ليلى ، تفرّد به بكر بن يحيى بن
زبان» .

قلت : ولا يقال : تابعه بشر بن آدم الضرير - عند ابن عدي - ؛ فإن
سليمان بن محمد الخزاعي - وهو الدمشقي - شيخ ابن عدي فيه ، قال
أبو أحمد الحاكم : «فيه نظر» ، وقال ابن عبد البر : «لا يحتج به»^(١) .
وهو معروف ؛ روى عنه جمع كبير ، وترجم له ابن عساكر في «تاريخه» :
(٣٦٠ / ٢٢ ، ٣٦١) .

(١) ذكره الحافظ في «اللسان» بالمعنى ، فلما رجعت إلى «جامع بيان العلم» : (ح ١٣٨٥) ،
إذا لفظ ابن عبد البر : «في إسناده رجلان لا يحتج بهما ؛ وهما : سليمان وبقية» ،
وتمام الكلام على الحديث المذكور في نفس الترجمة .

ولكنَّ ذَلِكْ حَفِيَّ عَلَى الْحَافِظِ ﷺ؛ فَقَالَ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنَ «اللِّسَانِ»
(٣/١٠٤): «وَمَا عَرَفْتُ سَلِيمَانَ بَعْدَ»!

(ثُمَّ رَوَى) ابْنُ عَدِيٍّ، مِنْ طَرِيقِ سَلِيمَانَ بْنِ أَبِي هُوذَةَ: ثَنَا عَمْرُو بْنُ
أَبِي قَيْسٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ، بِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
«اِحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ».

(وَبِإِسْنَادِ حَدِيثٍ): «بَرَّهَمَا فَإِنَّكَ فِي جِهَادٍ»: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ دَارِي شَاسِعٌ؛ فَهَلْ تَنْفَعُنِي التَّقْوَى؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ وَإِنْ
كُنْتَ فِي جُحْرِ قَارَةٍ!»

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ إِسْنَادٌ تَالِفٌ! ثُمَّ مَا عِلَاقَةُ ضَيْقِ أَوْ اتِّسَاعِ الدَّارِ بِالتَّقْوَى!؟

(ثُمَّ رَوَى) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ - وَهُوَ التَّنِيسِيُّ - : ثَنَا سَعِيدُ
ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ (كَذًّا؛ وَالظَّاهِرُ
أَنَّهُ سَقَطَ مِنْهُ: «عَنْ أَبِيهِ»)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ: ﴿الرَّ ۝ تَنْزِيلٌ﴾».

قُلْتُ: وَرِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ. وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الثَّقَاتِ الْأَثْبَاتِ،
وَقَدَّمَهُ بَعْضُهُمْ فِي أَهْلِ الشَّامِ بِإِطْلَاقٍ، وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ ﷺ،
وَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ بَعْدَهُ رَأْسًا.

أَمَّا الْقَوْلُ بِاخْتِلَاطِهِ: فَيَرَى الْبَعْضُ أَنَّهُ اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَوَصَفَهُ الْبَعْضُ
بِأَنَّهُ «تَغَيَّرَ»، وَالْأَكْثَرُونَ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لِهَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَصْلًا!

وَالَّذِي لَاحَ لِي - بَعْدَ النَّظْرِ فِي عِدَّةٍ تَرَاوَجَمَ لَهُ - :

أولاً: أَنَّهُ اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسِيرٍ .

ثانياً: أَنَّهُ كَانَ يَأْبَى التَّحْدِيثَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ .

قَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَارِيخِهِ» (٣ / ٤٧٩ ، رَقْم ٥٣٧٧) :
« سَمِعْتُ يَحْيَى يَقُولُ : قَالَ أَبُو مُسَهْرٍ : كَانَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَدْ
اخْتَلَطَ قَبْلَ مَوْتِهِ ، وَكَانَ يُعْرَضُ عَلَيْهِ قَبْلَ ^(١) أَنْ يَمُوتَ ، وَكَانَ يَقُولُ :
لَا أُجِزُهَا » .

وَعَلَيْهِ ؛ فَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِلَى دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ الْحَدِيثُ
الْوَحِيدُ فِي جَمِيعِ مَا سَاقَهُ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ الَّذِي يَصِحُّ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ - فِي
نَقْدِي - !

أَمَّا قَوْلُهُ - هُنَا - : « عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ » : فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّوَاةِ ؛
فإِنَّهُ كَانَ لَا يَذْكُرُ صِيغَةَ الْحَدِيثِ - أَضْلاً - عَنْ شُيُوخِهِ ، لَا اخْتِيَالاً وَلَا
تَدْلِيْساً - حَاشَاةُ (رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ) - .

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَارِيخِهِ» (١ / ٣٦٠ ، رَقْم ٧٦٩) :
« فَقُلْتُ لِأَبِي مُسَهْرٍ : كَانَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ : حَدَّثَنَا؟ قَالَ : لَا .

(١) وَفِي تَرْجَمَةِ سَعِيدٍ مِنْ «تَارِيخِ دِمَشقَ» (٢١ / ٢٠٥) : « وَكَانَ يُعْرَضُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ أَنْ
يَمُوتَ . . . ! وَلَفْظَةُ «مَوْتِهِ» زِيَادَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا ، كَذَلِكَ شَكْلُ الْفِعْلِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ
خَطَأً - أَيْضاً - .

قلت: كَيْفَ كَانَ يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ يَعْنِي: مَكْحُولٌ، رَبِيعَةٌ - أَوْ كَمَا قَالَ - .»

وَمَعْنَاهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «مَكْحُولٌ:»؛ وَيَذْكُرُ قَوْلَهُ أَوْ الْأَمْرَ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ. وَيَقُولُ: «رَبِيعَةٌ:»؛ وَيَذْكُرُ قَوْلَهُ أَوْ الْأَمْرَ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ - بِإِسْقَاطِ آلَةِ التَّحْدِيثِ - .

وَلَيْسَ كَمَا قَالَ مُحَقِّقُ «التَّارِيخِ»^(١) - فِي الْحَاشِيَةِ - : «يَقْصِدُ أَنْ سَعِيدًا يَقُولُ: يَقُولُ مَكْحُولٌ، يَقُولُ رَبِيعَةٌ، أَوْ كَمَا قَالَ مَكْحُولٌ...!»؛ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا فَهَمَ؛ لَقَالَ: «يَقُولُ: يَقُولُ - يَعْنِي مَكْحُولًا - رَبِيعَةٌ...»؛ جَوَابًا لِسُؤَالِ: «كَيْفَ كَانَ يَقُولُ؟» .

كَذَلِكَ قَوْلُهُ: «أَوْ كَمَا قَالَ مَكْحُولٌ»: فِيهِ إِغْرَابٌ؛ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشَقِيِّ نَفْسِهِ. وَالْعِلْمُ عِنْدَ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ - جَلٌّ وَعَزٌّ - .

وَأخِيرًا؛ يَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي مَثْنِ هَذَا الْحَدِيثِ اخْتِصَارًا؛ إِذِ الثَّابِتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ طُرُقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قِرَاءَةُ ﴿الْمَرَّةِ﴾ تَنْزِيلٌ ﴿فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ فَجْرِ الْجُمُعَةِ، وَالْإِنْسَانِ﴾ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ.

(١) الْحَاصِلُ - بِهَذَا الْكِتَابِ الْقِيمِ - عَلَى مَا جِيسْتِرَ فِي التَّارِيخِ الْإِسْلَامِيِّ، تَقَدَّمَ بِهِ إِلَى كُلِّيَةِ الْأَدَابِ بِجَامِعَةِ بَغْدَادَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ يُشْبِهُ «تَوَارِيخَ» الْبُخَارِيِّ، وَ«عِلَلِ» الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَ«تَوَارِيخَ» ابْنِ مَعِينٍ؛ بِحَيْثُ يَخْتَاجُ إِلَى تَمَكُّنٍ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَمَلَكَتِهِ جَيِّدَةً فِيهِ.

وَبَقِيَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَدِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِ التَّرْجَمَةِ: «وَهَذَا الَّذِي أَمَلَيْتُ لِدَاوُدَ هُوَ عَامَّةٌ مَا يَرْوِيهِ، وَلَعَلَّهُ لَا يَرْوِي غَيْرَ مَا ذَكَرْتُهُ، إِلَّا حَدِيثًا أَوْ حَدِيثَيْنِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِرَوَايَاتِهِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ مَا يَرْوِيهِ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ» اهـ.

قلت: قَدْ وَقَفْتُ عَلَيْهِمَا - بِفَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - . وَمَدَارُهُمَا - أَيْضًا - عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ، عَنْهُ!

الأوّل: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠/٣٤٥، ٣٤٦، رقم ١٠٦٧٣): حَدَّثَنَا عَيْبُدُ^(١) بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَبِيحِ الزِّيَاثِ الْكُوفِيِّ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثَنَا أَبِي، عَنْ عَيْسَى بْنِ الْمُخْتَارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى؛ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ اسْقِنَا غَيْثًا مُغِيثًا مَرِيعًا طَبَقًا عَاجِلًا غَيْرَ رَائِبٍ، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ»، فَمَا لَبِثْنَا أَنْ مُطِرْنَا؛ حَتَّى سَالَ كُلُّ شَيْءٍ؛ حَتَّى أَتَوْهُ؛ فَقَالُوا: قَدْ عَرَفْنَا! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، وَلَا عَلَيْنَا».

قال الهيثمي في «المجموع» (٢/٢١٣): «وفيه محمد بن أبي ليلي، وفيه كلام كثير».

قلت: ومحمود بن بكر بن عبد الرحمن لم أقف له على ترجمة - وإن ذكره المزني في جملة الرواة عن أبيه في «التهديب»: (٤/٢١٩) - .

(١) في «سؤالات الحاكم للذارقطني» (١٥٣): «عبيد بن صبيح الكِنَانِيُّ الزِّيَاثُ، لَا بَأْسَ بِهِ» اهـ؛ فالظاهر أنه هو.

الثاني: رَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «كَشْفِ الْأَسْتَارِ»: (٢٠١٩)، و«مُخْتَصِرِ الزَّوَائِدِ»: (١٧١٦) - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَبْوَيْهِ الْمَرْزُوقِيُّ^(١): ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ^(٢) بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: حَدَّثَنِي أَبِي: ثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَجْلِسُوا فِي الْمَجَالِسِ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعْلَيْنَ؛ فَرُذِّدُوا السَّلَامَ، وَغُضُّوا الْبَصَرَ، وَاهْدُوا السَّبِيلَ، وَأَعِينُوا عَلَى الْحُمُولَةِ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٦٢/٨): «رَوَاهُ الْبَزَّازُ، وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَهُوَ ثِقَّةٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وَثُقُوهَا».

قُلْتُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي لَيْلَى لَا يَسْتَحِقُّ وَصْفَ (الثَّقَّةِ) إِلَّا عَلَى مَعْنَى (الْعَدَالَةِ)، وَلَيْسَ هُوَ الْمُتَبَادِرَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عِنْدَهُمْ.

وَأَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُخْتَصِرِ الزَّوَائِدِ»: «وَالرَّأَوِيُّ عَنْهُ - يَعْنِي: دَاوُدَ بْنَ عَلِيٍّ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، فَتَقِيَّةٌ فَاضِلٌ، لَكِنَّهُ سَيِّءُ الْحِفْظِ».

قُلْتُ: وَالرَّأَوِيُّ عَنْهُ ابْنُهُ عِمْرَانُ، لَيْسَ لَهُ شَيْخٌ سِوَاهُ، وَلَمْ أَرِ فِيهِ تَوْثِيقًا

(١) لَهُ تَرْجَمَةٌ جَيِّدَةٌ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ»: (٣٧١/٩)، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: «مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ».

(٢) فِي «الْكَشْفِ»: «مُحَمَّدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى!» وَلَا شَكَّ أَنَّ (مُحَمَّدَ بْنَ عِمْرَانَ) الثَّانِيَةَ زِيَادَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا! وَمَعَ ذَلِكَ؛ زَادَهَا أَحْيَى الْحَبِيبُ أَبُو دَرِّ الشَّافِعِيِّ فِي إِسْنَادِ «مُخْتَصِرِ الزَّوَائِدِ» بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَعْقُوفَيْنِ! وَقَدْ انْتَفَدَتْ عَلَيْهِ هَذَا الصَّنِيعُ فِي حَدِيثِ تَقَدَّمَ.

لِمُعْتَبَرٍ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: (٨ / ٤٩٦) ! فَالْخَلْلُ يَدُورُ
بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِيهِ - وَإِنْ كَانَ هُوَ أَسْتَرَّ حَالًا - .

وهذا الحديث دلني على موضعه عند البرار: أخي الفاضل الحبيب
المتواضع - إن شاء الله - طارق بن محمد آل بن ناجي؛ في الطبعة الثانية
من كتابه القيم «التدليل على كتب الجرح والتعديل»؛ حيث ترجم ل (داود
ابن علي) - رحمهما الله - (رقم ٢٦٣، ص ٩٤، ٩٥)، وزاد على بعض
نصوص «التهديب»؛ بقوله:

«قُلْتُ: قَالَ أَبُو بَكْرِ الْبَرَارُ: «لَمْ يَكُنْ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ - عَلَى أَنَّهُ
لَا يُتَوَهَّمُ عَلَيْهِ إِلَّا الصُّدُقُ -؛ وَإِنَّمَا يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَمْ يَزُوهُ غَيْرُهُ» .
وَأَحَالَ عَلَى مَوَاضِعِ تَرْجَمْتِهِ فِي «الْكَامِلِ» - الطَّبَعَةُ الثَّانِيَّةُ - ، وَ«كَشَفِ
الْأَسْتَارِ»، وَ«الْبَحْرِ الزَّخَارِ»^(١) . يُزَادُ عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - «مُخْتَصَرُ
الزَّوَائِدِ» لِلْحَافِظِ رحمته الله ، وَقَدْ اخْتَصَرَ كَلَامَ الْبَرَارِ؛ بِقَوْلِهِ: «قَالَ: لَا نَعْلَمُ:
«وَأَعِينُوا عَلَى الْحُمُولَةِ» إِلَّا فِي^(٢) هَذَا، وَدَاوُدُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ فِي الْحَدِيثِ،
وَلَا يُتَوَهَّمُ عَلَيْهِ إِلَّا الصُّدُقُ» .

وَأَضْلُ اللَّفْظِ: «لَا نَعْلَمُ لِابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرَ هَذَا الطَّرِيقِ، وَرُويَ عَنْ غَيْرِهِ
بِالْفَافِظِ، وَلَا نَعْلَمُ فِي حَدِيثِ: «وَأَعِينُوا عَلَى الْحُمُولَةِ» إِلَّا فِي هَذَا . . .»
إلخ .

(١) وهو فيه: (١١ / ٣٩٥، ح ٥٢٣٢) .

(٢) بَلْ يَشْهَدُ لَهُذِهِ اللَّفْظَةِ حَدِيثٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» . انظر: «الفتح» (١١ / ١٤) -
عند شرح الحديث (٦٢٢٩) - .

* وقال ابن حبان في «الثقات» (٢٨١ / ٦): «داود بن علي بن عبد الله ابن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، أخو عيسى ومحمد، يزوي عن أبيه، روى عنه: ابن أبي ليلى والمسور بن الصلت، يخطئ».

قلت: لم يذكر ابن حبان واحدا منهما في «الثقات». أما ابن أبي ليلى فقال في «المجروحين» (٢٤٤ / ٢): «كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يزوي الشيء على التوهم، ويحدث على الحساب، فكثير المناكير في رواياته؛ فاستحق الترك؛ تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين».

وهي مسور بن الصلت - أيضا -؛ فقال في «المجروحين» (٣ / ٣١): «كان غاليا في الشيع، يشتم السلف، وكان يزوي عن الثقات الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به، كان أحمد بن حنبل يكذبه، وأما يحيى فحسن القول فيه».

ثم روى عن صالح بن محمد قال: «سألت يحيى بن معين عن مسور ابن الصلت؛ فقال: شيخ صدوق».

قلت: لم أقف لمسور بن الصلت على حديث يزويه عن داود رضي الله عنه، ولعل ابن حبان أراد ذكرهما على سبيل التمثيل، لا على سبيل الحضرة؛ فإن ابن أبي ليلى أكثر عنه جدا - كما رأينا عند استعراض مروياته -.

أما رأي الحافظين الذهبي وابن حجر في داود:

* فقال الذهبي في «المعني» (٢١٩ / ١): «ليس حديثه بحجة. قال ابن معين: أرجو أنه لا يكذب».

(وقال) في «الكاشف» (١ / ٢٩٠): «وُثِقَ، فَصِيحٌ مُفَوَّهٌ بَلِيغٌ، عَاشَ ٥٣ سَنَةً، تُوفِيَ سَنَةَ ١٣٣».

(وقال) في «السِّيرِ» (٥ / ٤٤٤): «لَهُ حَدِيثٌ طَوِيلٌ فِي الدُّعَاءِ، تَفَرَّدَ بِهِ عَنْهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَقَيْسٌ، وَمَا هُوَ بِحُجَّةٍ. وَالْخَبْرُ يُعَدُّ مُنْكَرًا، وَلَمْ يُفْحَمْ أَوْلُو التَّقْدِ عَلَى تَلْيِينِ هَذَا الضَّرْبِ لِدَوْلَتِهِمْ، وَكَانَ دَاوُدُ ذَا بَأْسٍ وَسَطْوَةٍ وَهَيْبَةٍ وَجَبْرُوتٍ وَبِلَاغَةٍ. وَقِيلَ: كَانَ يَرَى الْقَدَرَ».

قلتُ: بَلِ الْحَدِيثُ رَوَاهُ قَيْسٌ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْهُ - كَمَا هُوَ عِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ (١١١٩) وَابْنِ عَدِيٍّ وَالطَّبْرَانِيِّ (٣٤٣/١٠)، رَقْمَ (١٠٦٦٨) -، وَلَمْ يَزُوهُ عَنْهُ رَأْسًا.

وَتُوبِعَ قَيْسٌ - عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٤١٩) - مِنْ عِمْرَانَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، - وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ -.

وَالَّذِي تَابَعَ ابْنَ أَبِي لَيْلَى حَقًّا هُوَ (الْحَسَنُ بْنُ عِمَارَةَ الْبَجَلِيِّ الْكُوفِيِّ) - أَحَدُ الْمَتْرُوكِينَ -، عِنْدَ: ابْنِ عَدِيٍّ - بِإِسْنَادٍ لَا يَصِحُّ إِلَيْهِ -، وَابْنِ بِيهَقِيِّ فِي «الدَّعَوَاتِ»: (٦٩) - بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ إِلَى الْحَسَنِ بِهِ -.

فَوَائِدُ:

الأولى: اِخْتَلَفَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ مَعَ الْحَافِظِ ابْنِ عَدِيٍّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ لِذَاوَدَ بْنِ عَلِيٍّ - الَّذِي عَنَاهُ ابْنُ مَعِينٍ - . وَسَيَأْتِي كَلَامُهُ الْآنَ أَثْنَاءَ الثَّقَلِ مِنْ تَرْجَمَةِ دَاوُدَ مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ».

قَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي وَفَيَاتِ (١٣١ : ١٤٠) مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ»:

(ص ٤١٢) - عَقِبَ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «أَزْجُو أَنَّهُ لَيْسَ يَكْذِبُ؛ إِنَّمَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ وَاحِدٍ» - :

«قُلْتُ: يَعْنِي: حَدِيثَ آدَمَ بْنِ أَبِي إِيَّاسٍ وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ الْحَدِيثُ الطَّوِيلَ فِي الدُّعَاءِ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى عَنْهُ - وَلَيْسَ بِذَلِكَ - . وَقَيْسٌ (١) - وَهُوَ ضَعِيفٌ - ، لَكِنَّهُمَا لَا يَحْتَمِلَانِ هَذَا الْمَثْنَ الْمُنْكَرَ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وفي الخلفاءِ وأبائِهِمْ وأهلِهِمْ قَوْمٌ أَعْرَضَ أَهْلُ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ عَنْ كَشْفِ حَالِهِمْ؛ خَوْفًا مِنَ السَّيْفِ وَالضَّرْبِ، وَمَا زَالَ هَذَا فِي كُلِّ دَوْلَةٍ قَائِمَةٍ يَصِفُ الْمُؤَرِّخُ مَحَاسِنَهَا وَيُغْضِي عَنْ مَسَاوِيهَا، هَذَا إِذَا كَانَ الْمُحَدِّثُ ذَا دِينٍ وَخَيْرٍ. فَإِنْ كَانَ مَدَاحًا مُدَاهِنًا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى الْوَرَعِ؛ بَلْ رُبَّمَا أَخْرَجَ مَسَاوِيَّ الْكَبِيرِ وَهَنَاتِهِ فِي هَيْئَةِ الْمَدْحِ وَالْمَكَارِمِ وَالْعِظْمَةِ! فَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَكَانَ دَاوُدُ هَذَا مِنْ جَبَابِرَةِ الْأَمْرَاءِ؛ لَهُ هَيْئَةٌ وَرَوَاءٌ، وَعِنْدَهُ أَدَبٌ وَفَصَاحَةٌ، وَقِيلَ: كَانَ قَدْرِيًّا» .

* وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» (١٨١٢): «مَقْبُولٌ، مِنَ السَّادِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ» .

قُلْتُ: يَعْنِي أَنَّهُ (لَيْسَ الْحَدِيثِ) حَيْثُ تَفَرَّدَ وَلَمْ يُتَابِعْ .

(١) كَذَا! وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: «عَنْهُ قَيْسٌ - وَهُوَ ضَعِيفٌ -»، وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ قَيْسًا لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى .

الثانية: وَقَفْتُ لِدَاوَدَ بْنِ عَلِيٍّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - عَلَى حَدِيثَيْنِ أَعْضَلَهُمَا
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُسْنِدْهُمَا عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ:

فَقَدْ كُنْتُ عَلَّقْتُ - مُنْذُ زَمَانٍ بَعِيدٍ - فِي آخِرِ تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الْكَامِلِ»: (٩٥٩/٣)؛ بِقَوْلِي: «رَوَى الدارمي ٣٥/١ من طريق الأوزاعي عنه قال: قيل: يا رسول الله ألا نحجبك، فقال: لا، دعوهم يطؤون عقبي وأطأ أعقابهم حتى يريحني الله منهم» اهـ.

كَذَا كَتَبْتُ، لَعَلَّهُ مِمَّا يَقْرُبُ مِنْ عِشْرِينَ عَامًا! وَتَرَكْتُ أَشْيَاءَ سِيرَةً؛
مِثْلَ: (عَلَامَةِ الاستِفْهَامِ) بَعْدَ «أَلَا نَحْجُبُكَ»، وَوَضَعَ الْكَلَامَ النَّبَوِيَّ بَيْنَ
أَقْوَاسٍ هَكَذَا «...». وَلَعَلِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ذُهُولًا عَنْ هَذِهِ الْأَدَابِ، أَوْ
اسْتَعْجَالًا!

وَإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَى الْأَوْزَاعِيِّ صَحِيحٌ. وَقَدْ غَلَطْتُ غَلَطًا آخَرَ؛
فَإِنَّ صَوَابَ الرَّقْمِ (٣٦/١).

وَالْحَدِيثُ الثَّانِي: أَوْرَدَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ صَاحِبُ «بَدَلِ الْمَسَاعِي فِي جَمْعِ مَا رَوَاهُ
الإمام الأوزاعي» - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - فِي (قِسْمِ الْمَرَاسِيلِ)، تَحْتَ: (مَا أَرْسَلَهُ
الأوزاعي عن داود بن علي)، فِي (الرَّقْمَيْنِ ٥٩٠، ٥٩٠)؛ فَقَالَ:

«قَالَ ابْنُ شَبَّةٍ^(١) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا
الأوزاعي، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ بِمَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ

(١) الصَّوَابُ: «ابْنُ شَبَّةٍ». وَقَدْ تَكَرَّرَتْ فِي الْحَاشِيَةِ؛ إِذْ فِيهَا: «رَوَاهُ ابْنُ شَبَّةٍ فِي «تَارِيخِ
الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ»: ٢ / ٥٣٩»، وَقَدْ يَكُونُ التَّقْصِيرُ مِنَ الطَّبَاعَةِ لَا مِنْهُ، عَفَا اللَّهُ عَنْهُ
أَجْمَعِينَ.

القارة؛ فشرط بكسرة شفرة، فمرَّ به عيينة بن بدر؛ فقال له: يا محمد؛
علامَ تُعطي هذا الأعرابي يبط جلدك؟ فقال: «إنَّ هذا الحَجَمَ خَيْرُ
مَا يُدَاوِي بِهِ».

وهذا - مع إغضاله - : فيه محمد بن مصعب القرقساني، وهو ضعيف.
وقد روى قريباً منه: أحمد في «مُسْنَدِهِ»: (١٩، ١٨، ١٥، ٩/٥)،
والحاكم في «المُسْتَدْرَكِ»: (٢٠٨/٤ : ٢٠٩)، من طريق، عن عبد الملك
ابن عمير، عن حصين بن أبي الحر، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.
وكذا: الطبراني في «الكبير»: (٧ / ١٨٥ : ١٨٦، رقم ٦٧٨٤ :
٦٧٨٧). اختصره شعبة عن عبد الملك، وطوله جماعة.

ورجاله كلهم ثقات.

ثم تبين لي أن النسائي رواه في «السَّنَنِ الكُبْرَى»: (٧٥٩٦)، من طريق
داود الطائي رضي الله عنه، عن عبد الملك، به.

وَالآنَ أَنْتَقِلُ إِلَى آخِرِ رَجُلٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ أَلَا وَهُوَ:

٦- علي بن عبد الله بن عباس:

هُوَ (أَبُو مُحَمَّدٍ - وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -، عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ
عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، الْقُرَشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ^(١) الشَّامِ).

(١) هُوَ لَمْ يَنْزِلْهَا بِاخْتِيَارِهِ؛ وَلَكِنْ قَهْرًا. قَالَ الذَّهَبِيُّ رضي الله عنه فِي آخِرِ تَرْجُمَتِهِ مِنَ «السِّيَرِ» (٥/
٢٥٣): «قُلْتُ: كَانَ هُوَ وَأَوْلَادُهُ قَدْ خَافَ مِنْهُمْ هِشَامٌ - (يَعْنِي: ابْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ
مَرْوَانَ) -؛ فَأَسْكَنَهُم بِالْحَمِيمَةِ مِنَ الْبَلْقَاءِ».

والد محمد، وعيسى، وداود، وسليمان، وعبد الصمد، وإسماعيل،
وصالح، وعبد الله، بنى علي. ثقة متفق على توثيقه وفضله. روى له
البخاري - في «الأدب» - وسائر السنّة.

* قال البخاري رحمه الله في ترجمته من «التاريخ الكبير» (٢٨٢/٦):
«علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي. ويقال: كنيته
أبو عبد الله. حجازي. يحدث عن أبيه. روى عنه: ابنه محمد،
والزهرّي».

* وقال ابن سعد رحمه الله في «الطبقات الكبرى» (٢٢٩/٥): «...
وهو كندي (يعني: تبعاً لوالديه)، ويكنى أبا محمد. ولد ليلة قتل علي بن
أبي طالب - رحمة الله عليه -، في شهر رمضان، سنة أربعين...».
حتى قال: «وكان علي بن عبد الله بن عباس أصغر ولد أبيه سناً، وكان
أجمل قرشي على وجه الأرض وأوسمه، وأكثر صلاة؛ وكان يقال له:
السجاد؛ لعبادته وفضله...».
حتى قال: «وكان ثقة قليل الحديث».

وختم الترجمة بأن روى عن الواقدي قال: «توفي علي بن عبد الله بن
عباس سنة ثمانين عشرة ومائة». قال: «وقال أبو معشر وغيره: توفي
بالشام سنة سبع عشرة ومائة».

قلت: الأكثرون على قول الواقدي، وهو الذي رجحه: ابن حبان،
والذهبي، والحافظ - رحمهم الله تعالى -.

* وقال ابن أبي حاتم - رحمهما الله - في «العرج والتعديل»

(١٩٢/٦): «عليُّ بنُ عبدِ الله بنِ عَبَّاسِ الهاشميِّ، حِجَازِيٌّ. وَكُنِيَّتُهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. رَوَى عَنْ أَبِيهِ. رَوَى عَنْهُ بَنُوهُ: عَبْدُ الصَّمَدِ، وَسُلَيْمَانُ، وَمُحَمَّدٌ. سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ ذَلِكَ».

(ثُمَّ قَالَ): «سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ؛ فَقَالَ: مَدِينِيٌّ ثِقَّةٌ».

* وَقَالَ الْعِجْلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ» - كَمَا فِي «تَرْتِيبِ مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ»: (١٣٠٥) - .

* وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (١٦٠/٥): «... كُنِيَّتُهُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقَدْ قِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. وَوُلِدَ لَيْلَةَ قَتْلِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ فَسُمِّيَ بِاسْمِهِ. يَزُوي عَنْ أَبِيهِ. رَوَى عَنْهُ: الزُّهْرِيُّ، وَابْنُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ. وَكَانَ مِنْ الْعُبَّادِ؛ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ أَلْفَ رُكْعَةٍ. وَكَانَ يَخْضِبُ بِالْوَسْمَةِ. مَاتَ بِالشَّامِ سَنَةَ ثَمَانِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، وَقَدْ قِيلَ: سَنَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، وَقَدْ قِيلَ: سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ. أُمُّهُ زُرْعَةُ بِنْتُ مَشْرِحِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ».

(وَقَالَ) فِي «مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (٤٣٧): «... أَبُو مُحَمَّدٍ. وَوُلِدَ لَيْلَةَ قَتْلِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؛ فَسُمِّيَ بِاسْمِهِ. وَكَانَ مِنْ عُبَّادِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَصَالِحِي بَنِي هَاشِمٍ؛ كَانَ يُصَلِّي فِي كُلِّ يَوْمٍ أَلْفَ رُكْعَةٍ. مَاتَ بِالشَّامِ، سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِائَةٍ».

قلتُ:

أَمَّا صَلَاتُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ أَلْفَ رُكْعَةٍ؛ فَصَحِيحٌ ثَابِتٌ عَنْهُ:
رَوَاهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمَلَةَ وَجَمَاعَةٌ. وَكَانَ ابْنُ أَبِي حَمَلَةَ قَدْ أَدْرَكَهُ؛ كَمَا فِي

«تَارِيخِ دِمَشْقَ»: (٤٣/٤٨، ٤٩). وَفِيهِ رَدُّ عَلَيَّ قَوْلِ الْهَيْثَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي
«الْمَجْمَعِ» (٢/٢٥٨): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»، وَإِسْنَادُهُ مُنْقَطِعٌ!»!

وَرُوِيَ فِي تَفْصِيلِ هَذِهِ الرُّكْعَاتِ قِصَّةً طَرِيفَةً:

فَعِنْدَ ابْنِ عَسَاكِرَ - أَيْضًا -، مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ: حَدَّثَنِي
صَاحِبُنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي مُوسَى: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَزْدِيُّ: نَا هِشَامُ بْنُ
سَفْيَانَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَالَ: «كَانَ لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ خَمْسُمِائَةَ
أَصْلِ شَجَرَةٍ؛ فَكَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ إِلَى شَجَرَةٍ^(١) رَكْعَتَيْنِ».

وَهَذَا إِسْنَادٌ مُنْقَطِعٌ؛ ابْنُ الْمُبَارَكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وُلِدَ فِي السَّنَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا عَلِيُّ
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ - سَنَةَ ١١٨ -! وَشَيْخُ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ الْآنَ.
وَأَمَّا وَصْفُهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَخْضِبُ بِالْوَسْمَةِ:

فَرَوَى ابْنُ عَسَاكِرَ - أَيْضًا -، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ
شَهْرِيَّارَ: أَنَا أَبُو حَفْصِ الْفَلَاسِ: حَدَّثَنِي مَيْمُونُ بْنُ زِيَادِ الْعَدَوِيِّ: نَا
أَبُو سَنَانَ قَالَ: «كَانَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ مَعَنَا بِالشَّامِ، وَكَانَتْ لَهُ
لِحْيَةٌ طَوِيلَةٌ، وَكَانَ يَخْضِبُ بِالْوَسْمَةِ، وَكَانَ يُصَلِّي كُلَّ يَوْمٍ أَلْفَ رَكْعَةٍ».
وَابْنُ شَهْرِيَّارَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَشَيْخُ الْفَلَاسِ صَوَّابُهُ: ابْنُ زَيْدٍ، لَيْتَهُ
أَبُو حَاتِمٍ. وَشَيْخُهُ لَيْتُنْ أَيْضًا.

هَذَا؛ وَقَدْ تَرَجَمَ لَهُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنَ «السِّيَرِ»: (٥/٢٥٢،
٢٥٣، رَقْم ١١٦) وَ(٥/٢٨٤، ٢٨٥، رَقْم ١٣٤)، وَذَكَرَ فِيهِمَا أَشْيَاءَ -
لَا تَصِحُّ - بِصِغَةِ الْجَزْمِ! ذَكَرْتُ بَعْضَهَا؛ وَمِنْهَا:

(١) كَذَا فِي مَطْبُوعِ «تَارِيخِ دِمَشْقَ» وَكَذَا الْمَخْطُوطُ. وَلَكِنَّ الذَّهَبِيَّ أَوْزَدَهُ فِي تَرْجُمَةِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ «السِّيَرِ» (٥/٢٥٣) بِلَفْظِ: «عِنْدَ كُلِّ شَجَرَةٍ رَكْعَتَيْنِ» وَبِهَا يَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: « قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَمَلَةَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ جَسِيمًا أَدَمَ، وَرَأَيْتُ لَهُ مَسْجِدًا كَبِيرًا فِي وَجْهِهِ ».

وهذا في «تَارِيخِ دِمَشْقَ»: (٤٣ / ٤٩)، بزيادة: «... دَارَهُ بِدِمَشْقَ...». وفي إِسْنَادِهِ أَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ الدُّيْنُورِيُّ: رَمَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِالْوَضْعِ. وَهُوَ صَاحِبُ كِتَابِ «المُجَالَسَةِ».

* وَأَخْتِمُ بِتَرْجَمَةِ هَذَا الرَّجُلِ الصَّالِحِ مِنَ «التَّقْرِيبِ»: (٤٧٩٥)؛ حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ رحمته الله: «... أَبُو مُحَمَّدٍ، ثِقَةٌ عَابِدٌ، مِنَ الثَّلَاثَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي (١) عَشْرَةَ - عَلَى الصَّحِيحِ -».

وَالآنَ؛ أَسْتَعْرِضُ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ وَالْبَاحِثِينَ فِي طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ - كُلِّ طَرِيقِ عَلِيٍّ حِدَةٍ (بِإِذْنِ اللَّهِ) -:

* طَرِيقُ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الكَبِيرِ»: عَنِ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ الرَّازِيِّ، عَنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي سُرَيْجِ الرَّازِيِّ، عَنِ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنِ عبيدِ الْمُكْتَبِ الْكُوفِيِّ، عَنِ عِكْرَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ:

١- قَالَ الْهَيْشَمِيُّ رحمته الله فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٢٠١ / ١٠): «رَوَاهُ

(١) وَضَعَ مُحَقِّقُ «التَّقْرِيبِ» - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - «ثَمَانِي عَشْرَةَ» بَيْنَ حَاصِرَتَيْنِ؛ وَقَالَ: «كَذَا فِي «المَخْطُوطَةِ»، وَهُوَ الصُّوَابُ. وَفِي أَكْثَرِ النُّسخِ المَطْبُوعَةِ: «ثَمَانِ عَشْرَةَ» اهـ.

فَافْتَنَ «التَّقْرِيبِ» بِتَحْقِيقِ هَذَا الْمُحَقِّقِ الْبَارِعِ؛ الَّذِي بَدَلَ جَهْدًا يُحْمَدُ لَهُ فِي إِثْبَاتِ الرَّاجِحِ فِي كُلِّ تَرْجَمَةٍ مِنَ الْكِتَابِ، أَجْزَلَ اللَّهُ لَهُ الْمَثُوبَةَ عَلَى خِدْمَةِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ. لَكِنْ؛ لَا تَرْكَنُ إِلَى جَمِيعِ مَا فِيهِ؛ فَفِيهِ أَنْسَابٌ لَمْ يُحَرِّزْهَا الْمُحَقِّقُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -؛ كَالخَلَطِ بَيْنَ (البُضْرِيِّ) وَ(المِضْرِيِّ).

الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» - باختصار - ، وأحد أسانيد «الكبير»
رجاله ثقات، وله السياق». يعنى: هذا.

٢- وقال العراقي رحمته الله في «المعنى عن حمل الأسفار في الأسفار»
(٣٦٤٤) - وقد أوردته الغزالي رحمته الله في «الإحياء»: (٤ / ٤٤)؛ بلفظ:
(وفي الخبر: «لا بُدَّ لِلْمُؤْمِنِ مِنْ ذَنْبٍ يَأْتِيهِ الْفَيْئَةَ بَعْدَ الْفَيْئَةِ»): -

«الطبراني والبيهقي في «الشعب»، من حديث ابن عباس، بأسانيد
حسنة».

٣- والحديث مرئوز له في «الجامع الصغير» بالرمز (ح)؛ أي:
حسن.

قال المناوي في «فيض القدير» (٥ / ٤٩١): «قال الهيثمي: أحد
إسناد (كذا؛ والصواب: إسنادي) «الكبير» رجاله ثقات».

٤- وقال أحمد بن محمد بن الصديق العماري - عليه من الله ما
يستحق - في «المداوي» (٥ / ٥٢٨): «لم يتعرض الشارح لذكر مخرج
آخر لهذا الحديث، مع أنه مخرج - أيضا - في «مسند الشهاب»
للقضاعي - الذي اختصره الشارح ورتب أحاديثه - . قال القضاعي:
أخبرنا أبو علي الحسن بن خلف الواسطي . . .»؛ فساق الإسناد الذي فيه
(عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني) - الوضاع (كما تقدم) - ، وأعله
في مكان آخر بغيره - كما سيأتي - .

٥- وقال العماري - عليه من الله ما يستحق - في «فتح الوهاب» (٢/
٦٣): «محمد بن سليمان الخزاز ضعيف. لكن؛ رواه الطبراني في

«الكبير» و«الأوسط»، مِنْ حَدِيثِهِ - أَيْضًا - (يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ)، بِأَسَانِيدٍ أَحَدُهَا فِي «الْكَبِيرِ» رِجَالُهُ ثِقَاتٌ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ - .

٦- وَقَالَ حَمْدِي السَّلْفِي فِي حَاشِيَةِ «فَتْحِ الْوَهَابِ»: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (١١٨١٠)، بِإِسْنَادِ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ . . .» .

(وَقَالَ) فِي حَاشِيَةِ «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» (٢ / ٢٤): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (١١٨١٠)، مِنْ طَرِيقِ آخَرَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ - كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ»: (٢٠١ / ١٠)؛ وَلِذَا صَحَّحَهُ شَيْخُنَا . . .» .

قُلْتُ: لَمْ يُصَحِّحْهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ لِقَوْلِ الْهَيْثَمِيِّ - بِمُجَرَّدِهِ -؛ بَلْ إِنَّهُ نَظَرَ بِنَفْسِهِ فِي إِسْنَادِهِ؛ فَأَدَّاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى تَصْحِيحِهِ - كَمَا يَأْتِي - .

٧- وَقَالَ مُحَقِّقُ «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٢ / ٤٣٥، الطَّبَعَةُ السَّلْفِيَّةُ) - بَعْدَ ذِكْرِ الرَّمَزِ لِحُسْنِهِ وَعَزْوِ الْمُنَاوِيِّ - أَيْضًا - لِـ «الْأَوْسَطِ» - : «وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١٠ / ٢٠١): رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ»، وَأَحَدُ إِسْنَادَيْ «الْكَبِيرِ» رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ: صَحِّحٌ («صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: (٥٦١١)).» .

٨- وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: (٥ / ١٧٢)، عِنْدَ الْحَدِيثِ (٥٦١١): «صَحِّحٌ»، وَأَحَالَ عَلَيَّ «الصَّحِيحَةَ»: (٢٢٧٧). وَقَالَ فِي «الصَّحِيحَةِ»: (٢٢٧٦) - بَعْدَ أَنْ سَأَلَ إِسْنَادَهُ - :

«قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِّحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ «الصَّحِيحِ»، غَيْرَ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ ثِقَةٌ - كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ (٧ / ٣٩٧) -، مَاتَ سَنَةَ تِسْعِ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ قَدْ تُوْبِعَ؛ فَقَدْ قَالَ الْهَيْثَمِيُّ

في «المَجْمَع»: (١٠ / ٢٠١) «...»؛ فذَكَرَهُ. ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ: «أقول: فَإِنِّي لَمْ أَرَهُ فِي تَرْجَمَةِ الرَّازِيِّ هَذَا مِنْ «الأَوْسَطِ». وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قلتُ: لَمْ يَزُوهِ الطَّبْرَانِيُّ - بِهَذَا الإِسْنَادِ - إِلَّا فِي «الكَبِيرِ»، وَمَا أَخْرَاهُ أَنْ يَكُونَ مَرْوِيًّا - بِهِ - فِي «الأَوْسَطِ» - الَّذِي ضَمَّنَهُ غَرَائِبُ شُيُوخِهِ -؛ فَإِنَّهُ يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ (لَمْ يَزُوهِ عَنْ عُبيدِ المُكْتَبِ عَنْ عِكْرِمَةَ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ حَفْصِ المَدَائِنِيِّ)، وَأَنَّهُ (تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجِ الرَّازِيِّ)، وَأَنَّهُ (لَمْ يَزُوهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ إِلَّا الحَسَنُ بْنُ العَبَّاسِ الرَّازِيِّ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَجَلُّ وَأَكْرَمُ.

أَمَّا كَوْنُ (رِجَالِهِ رِجَالِ الصَّحِيحِ): فَالْحَقُّ أَنَّهُ مُلْفَقٌ مِنْ رِجَالِهِمَا! فَأَحْمَدُ ابْنُ أَبِي سُرَيْجٍ وَعِكْرِمَةُ مِنْ أَفْرَادِ البُخَارِيِّ. وَعَلِيُّ بْنُ حَفْصِ وَعُبيدُ المُكْتَبِ مِنْ أَفْرَادِ مُسْلِمٍ. وَاللَّهُ المُسْتَعَانُ.

٩- وَقَالَ قَاسِمُ بْنُ صَالِحِ القَاسِمِ - مُحَقِّقُ «المَطَالِبِ العَالِيَةِ» المُسْنَدَةِ - (رَقْم ٣٢٦٤): «وَذَكَرَهُ الهَيْثَمِيُّ فِي «المَجْمَعِ» ...»، حَتَّى قَالَ: «وَذَكَرَهُ الشَّيْخُ الألبَانِيُّ فِي «السُّلَيْلَةِ الصَّحِيحَةِ»: (٥ / ٣٤٦)، وَقَالَ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ. قُلْتُ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ؛ لِحَالِ عَلِيِّ بْنِ حَفْصِ؛ قَالَ الحَافِظُ: صَدُوقٌ («التَّقْرِيبُ»: ص ٤٠٠) ...».

تَعْقِيبٌ:

أ- وَجَدْنَا الكَثِيرِينَ تَابَعُوا الهَيْثَمِيَّ عَلَى قَوْلِهِ «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ»، بِدُونِ أَنْ يَدْرُسُوا هَذَا الإِسْنَادَ بَأَنْفُسِهِمْ! فَكَمْ مِنْ إِسْنَادٍ مَجْزُومٍ بِضَعْفِهِ قَالَ فِيهِ هَذِهِ العِبَارَةُ وَنَحْوَهَا!

ب - لم نَرِ أَحَدًا بَحَثَ : هَلْ عُيِدَ الْمُكْتَبُ لَهُ رِوَايَةٌ عَنْ عِكْرِمَةَ أُمِّ لَأ؟
ج - لَمْ نَرِ أَحَدًا بَحَثَ : هَلْ خُولِفَ أَحَدُ رِجَالِ هَذَا الْإِسْنَادِ أُمِّ لَأ؟
مَسْأَلَةٌ :

هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَتَفَرَّدَ الطَّبْرَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي أَحَدِ «مَعَاجِمِ» بِحَدِيثِ صَاحِبِ
الْإِسْنَادِ، يَفُوتُ الْأَيْمَةَ السُّتَّةَ جَمِيعًا، وَأَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»، وَأَصْحَابِ
«الصَّحَاحِ» الْمَشْهُورَةِ؟

الجوابُ - بِحَوْلِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ - :

قَالَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ» -
عِنْدَ الْكَلَامِ عَنِ الْحَدِيثِ الْغَرِيبِ، الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْمَشْهُورِ - : (ص ٣٠٠ :
٣٠١، بِتَحْقِيقِ : صُبْحِيِّ السَّامِرَائِيِّ) :

« قَالَ أَبُو بَكْرِ الْخَطِيبُ : أَكْثَرُ طَالِبِي الْحَدِيثِ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَغْلُبُ
عَلَيْهِمْ كَتَبُ الْغَرِيبِ دُونَ الْمَشْهُورِ، وَسَمَاعُ الْمُنْكَرِ دُونَ الْمَعْرُوفِ،
وَالِاشْتِغَالُ بِمَا وَقَعَ فِيهِ السَّهْوُ وَالْخَطَأُ مِنْ رِوَايَةِ الْمَجْرُوحِينَ وَالضُّعْفَاءِ؛
حَتَّى لَقَدْ صَارَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ مُجْتَنَبًا، وَالثَّابِتُ مَصْدُوقًا عَنْهُ
مُطَرَّحًا؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَحْوَالِ الرِّوَاةِ وَمَحَلِّهِمْ، وَنَقْصَانِ عِلْمِهِمْ
بِالتَّمْيِيزِ وَزُهْدِهِمْ فِي تَعَلُّمِهِ، وَهَذَا خِلَافُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَيْمَةُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ
وَالْأَعْلَامِ مِنْ أَسْلَافِنَا الْمَاضِينَ .

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ حَقًّا؛ وَنَجِدُ كَثِيرًا مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْحَدِيثِ
لَأ يُعْنَى بِالْأُصُولِ الصَّحَاحِ - كَالْكَتُبِ السُّتَّةِ وَنَحْوِهَا -، وَيُعْنَى بِالْأَجْزَاءِ
الْغَرِيبَةِ، وَيُمَثَّلُ «مُسْنَدِ الْبَزَّارِ»، وَ«مَعَاجِمِ الطَّبْرَانِيِّ»، وَ«أَفْرَادِ
الدَّارِقُطْنِيِّ»، وَهِيَ مَجْمَعُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِيرِ .

قلت: فإذا وجدت حديثاً في أحد «المعاجم» الثلاثة، رجاله كلهم ثقات أو صدوقون؛ فلا تتسرع بالحكم عليه بالصحة أو الثبوت؛ إذ لا بد أن تجد فيه خللاً ما: من إغلال، أو شذوذ، أو عدم اشتهار بعضهم بالرواية عن بعض، أو انقطاع.

وقد يجتمع فيه الأمران جميعاً - كما في حديثنا هذا - : المخالفة في الإسناد، وانتفاء الرواية.

وليس هذا خاصاً بالطبراني وحده و«مسند البزار» و«أفراد الدارقطني»؛ فإنما ذكرها الإمام ابن رجب على سبيل التمثيل بقوله: «وبمثل «مسند البزار» . . .».

أما البزار فقد سمي كتابه «المسند المعلل»؛ فهو يشبه في معناه «علل ابن أبي حاتم» و«علل الدارقطني»، وفي الغالب يكون الوجه الراجح هو الوجه المرسل، أو الموقوف، أو الذي فيه راوٍ منهم، أو ضعيف التبس اسمه باسم ثقة . . . إلخ.

على أن فيه أحاديث كثيرة واقعة في «الصحيحين» والكتب المشهورة؛ فهذه لا يتناولها البحث - هنا - .

نعم؛ لا تعدم أن تجد فيه حديثاً معللاً بالوقف على صحابي - فإن صح الإسناد فيكون أثراً صحيحاً -، أو بالإرسال عن كبار التابعين الذين لا يسندون إلا عن أهل الثقة والصدق، أو لا يزوون إلا عن أصحاب النبي ﷺ (كسعید بن المسيب، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، ونحوهما)؛ فتكون له مكانة متميزة في الاحتجاج أو الاعتبار.

* طَرِيقُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الصَّبَّاحِ الرَّازِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَفْصٍ،
عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْمُكْتَبِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:
لَمْ أَرَ أَحَدًا - فِي جَمِيعِ مَنْ تَعَرَّضُوا لِهَذَا الْمَثْنِ - أَوْرَدَهُ، أَوْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ،
أَوْ تَفَقَّنَ لَهُ!

وَالْحَقُّ أَنَّ «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ»، وَ«تَارِيخَ أَبِي زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ»، وَ«تَارِيخَ
الدُّورِيِّ»، وَ«تَارِيخَ ابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ»، وَغَيْرَهَا؛ فِيهَا كُنُوزٌ خَفِيَّةٌ لَا يَتَفَقَّنُ
لَهَا الْكَثِيرُونَ؛ فَ (فِي الزَّوَايَا خَبَايَا)!

نَعَمْ؛ «التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لَيْسَ لَهُ كَبِيرٌ فَائِدَةٌ عَاجِلَةٌ لِلْمُبْتَدِئِينَ - فَقَطْ -؛
أَمَّا مُطْلَقًا؛ فَلَا.

* طَرِيقُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ مِصْعَبِ بْنِ الْمِقْدَامِ، عَنْ
أَبِي مُعَاذٍ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ:
١- أَشَارَ إِلَيْهِ الْهَيْثَمِيُّ، وَلَمْ يُعَلِّقْ عَلَيْهِ.

٢- قَالَ الْعِرَاقِيُّ: «الطَّبْرَانِيُّ وَالْبِيهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ بِأَسَانِيدَ حَسَنَةٍ؛ فَيَكُونُ الْعِرَاقِيُّ حَسَنَةً - أَيْضًا -؛ لِكُونِهِ أَحَدَ
إِسْنَادِي الطَّبْرَانِيِّ.

٣- قَالَ الْعُغْمَارِيُّ - عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ مَا يَسْتَحِقُّ - فِي «فَتْحِ الْوَهَّابِ» (٢/
٦٣): «وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْخَزَّازُ ضَعِيفٌ...».

وَلَمْ يُدْرِكْ أَنَّ الرَّاويَ عَنْهُ يَضَعُ الْحَدِيثَ! وَأَنَّ أَحَدَ الثَّقَاتِ خَالَفَهُ؛
فَسَمَّوْا هَذَا الشَّيْخَ: (مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ بَزِيعٍ). كَمَا أَنَّهُ أَعْرَضَ عَنْ سَائِرِ

العِلَلِ - أَوْ لَمْ يَتَفَطَّنْ لَهَا - ، لَا سِيَّمَا وَأَبُو مُعَاذٍ جَزَمَ الطَّبْرَانِيُّ بِأَنَّهُ:
(سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمٍ)!

(وَقَالَ) فِي «الْمُدَاوِي»: «لَمْ يَتَعَرَّضِ الشَّارِحُ لِذِكْرِ مَخْرَجِ آخِرِ لِهَذَا
الْحَدِيثِ، مَعَ أَنَّهُ مُخْرَجٌ - أَيْضًا - فِي «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» لِلْقُضَاعِيِّ . . .»،
وَأُورِدَ إِسْنَادُهُ كُلُّهُ، مَعَ أَنَّ إِسْنَادَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ»،
وَالأَضْبَهَانِيِّ فِي «التَّرْغِيبِ»؛ لَيْسَ فِيهِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ)؛ بَلْ
إِسْنَادُ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ وَابِيهَقِيٍّ فِي «الشُّعْبِ» - عَلَى وَهَائِهِ - أَمْثَلُ مِنْ إِسْنَادِ
فِيهِ وَضَاعٌ وَضَعِيفٌ (!)، إِنْ كَانَ الْخَزَّازُ - الَّذِي زَعَمَ ذَلِكَ الْوَضَاعُ أَنَّهُ
سَمِعَهُ مِنْهُ - غَيْرَ ابْنِ بَزِيعٍ! - كَمَا قَدَّمْتُ بِتَفْصِيلٍ أَوْضَحَ - .

٤- وَقَالَ حَمْدِي السَّلْفِي فِي حَاشِيَةِ «فَتْحِ الْوَهَابِ»: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ
فِي «الْكَبِيرِ» . . . وَفِي «الْأَوْسَطِ»: (ص ٤٦٠ - «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» -)،
بِإِسْنَادَيْنِ آخَرَيْنِ».

وَلَمْ يَتَفَطَّنْ أَنَّ أَحَدَ الْإِسْنَادَيْنِ الْآخَرَيْنِ هُوَ طَرِيقٌ أَصَحُّ لِتَنْفِيسِ حَدِيثِ
الْقُضَاعِيِّ! وَلَمْ يَحْكُمْ عَلَيْهِ.

(وَقَالَ) فِي حَاشِيَةِ «مُسْنَدِ الشَّهَابِ» (٢/ ٢٤): «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ
جَعْفَرٍ، إِتْمَمَ بَوَضْعَ الْحَدِيثِ. وَمُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْخَزَّازُ ضَعِيفٌ.
وَمُصْعَبُ بْنُ الْمَقْدَامِ صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»:
(٤٦٠ - «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ» -)، مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَزِيعِ الْكُوفِيِّ، عَنْ
مُصْعَبٍ، بِهِ. وَسُلَيْمَانُ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

وَتَقَدَّمَ مَا فِي كَلَامِهِ مِنَ الْوَهْمِ؛ وَأَنَّ الصَّوَابَ فِي اسْمِ الرَّاوي (مُحَمَّدُ

ابن سليمان بن بزيع الكوفي)، وأن (سليمان بن بزيع) الذي وُصف بهذا الوصف (إسكندراني) وليس كوفياً!

٥- وقال قاسم بن صالح القاسم - مُحَقِّقُ «المطالب العالِيَة» - : «وإسناده ضعيف؛ لِحالِ مصعبِ بنِ المقدم؛ قالَ الحافظُ: صدوقٌ لَهُ أوْهَامٌ» (التَّقريب): ص ٥٣٣). وأبو مُعَاذٍ: إمَّا هُوَ فضيلُ بنِ ميسرة البَصْرِيُّ - وهُوَ صدوقٌ -، أو سُلَيْمَانُ بنُ أرقمِ البَصْرِيُّ - وهُوَ ضعيفٌ - (التَّقريب): ص ٤٤٨، (٢٥٠) هـ.

ولم يتعرَّض للراوي عن مصعب بن المقدم.

٦- وقال أيمن بن صالح - في حاشِيَةِ «التَّريغِ والتَّرهيبِ» لأبي القاسمِ التَّيميِّ الأصبهانيِّ: (٧٦/١) - : «رِجَالُهُ ثِقَاتٌ. قالَ (الصَّوابُ): قالَهُ الهَيْثَمِيُّ فِي «المَجْمَعِ»: (٢٠١/١٠)، وَعَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الكَبِيرِ» و«الأَوْسَطِ»، وَخَرَّجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكَبِيرِ»: ٥٦/١٢ عَنْ شَيْخِهِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ مَهْدِيِّ العَطَّارِ...».

ولم يتفطن المسكين أنه ليس هو الإسناد الذي قال فيه الهيثمي «رجالُه ثقات» - مع أنه عزاه إلى موضعه في «المُعْجَمِ الكَبِيرِ» -! وأن الهيثمي لم يُعَقِّبْ على هذا الإسناد أضلاً!

٧- واستدلَّ العَلَّامَةُ الألبانيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على أن شَيْخَ الطَّبْرَانِيِّ - فِي الإسنادِ الأوَّلِ - قَدْ تَوَبَّعَ؛ بِكَلَامِ الهَيْثَمِيِّ، لَكِنَّهُ لَمْ يَهْتَدِ إِلَى مَوْضِعِهِ فِي «الكَبِيرِ» - فِيمَا يَظْهَرُ -، على العكسِ مِنَ المسكينِ المَذْكُورِ.

* طريقُ عبدِ اللهِ بنِ دُكَيْنِ، عن قيسِ الماصِرِ، عن داودِ البَصْرِيِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ:

١- قالَ الحافظُ العِراقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «الطَّبْرَانِيُّ والبيهقيُّ في «الشَّعْبِ»، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بِأَسَانِيدِ حَسَنَةٍ».

وَلَمْ يَزُوهِ البِيهقيُّ في «الشَّعْبِ» إِلَّا هَذَا الإِسْنَادِ؛ فَيَكُونُ حَسَنًا عِنْدَهُ - أَيْضًا - .

٢- وَقَالَ الشَّيْخُ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الأَعْظَمِي رَحِمَهُ اللهُ فِي حَاشِيَةِ «المَطَالِبِ العَالِيَةِ» (٣ / ١٩٨): «قالَ الهَيْثَمِيُّ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكَبِيرِ» و«الأَوْسَطِ» - باخْتِصَارٍ -، وَأَحَدُ أَسَانِيدِ «الكَبِيرِ» رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَلَهُ السِّيَاقُ: (٢٠١ / ١٠)».

قُلْتُ: سِيَأْفَهُ قَرِيبٌ مِنْ سِيَاقِ الكِتَابِ. وَسَكَتَ عَلَيَّ إِسْنَادُهُ البُوصَيْرِيُّ (١٠٣ / ٣) اهـ.

٣- وَقَالَ مُحَقِّقُ «الشَّعْبِ»: (١٢ / ٤٣٤ : ٤٣٥) فِي الحَاشِيَةِ: «إِسْنَادُهُ لَا بِأَسَ بِهِ: قَيْسُ المَاصِرِ - هُوَ قَيْسُ بنُ أَبِي مَسَلَمِ العَجَلِيِّ المَاصِرِيُّ . . .» إلخ، «داودُ البَصْرِيُّ، أَبُو سُلَيْمَانَ الوَرَّاقُ. مَقْبُولٌ. مِنْ السَّادِسَةِ. وَقِيلَ: إِنَّهُ دَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدَ، وَلَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ (دس) . . .».

قُلْتُ: وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لـ (عَبْدِ اللهِ بنِ دُكَيْنِ الكُوفِيِّ). وَقَدَّمْتُ مَا فِي حُكْمِهِ عَلَيَّ هَذَا الإِسْنَادِ مِنَ النَّظَرِ؛ بِمَا يُغْنِي عَنِ الإِعَادَةِ.

٤- وَقَالَ الشَّيْخُ مُصْطَفَى بنُ العَدَوِيِّ - حَفِظَهُ اللهُ - فِي حَاشِيَةِ «المُتَخَبِّ مِنَ المُسْنَدِ»: (١ / ٥٧٠) - كَمَا تَقَدَّمَ - : «فِي هَذَا الإِسْنَادِ

عبدُ الله^(١) بنُ دُكَيْنٍ، صَدُوقٌ يُخْطِئُ، وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى رِوَايَةٍ عَنْ قَيْسِ هَذَا. وَقَيْسٌ هَذَا لَمْ نَعْرِفْهُ. وَلَمْ نَقِفْ لِدَاوُدَ الْبَصْرِيِّ عَلَى رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ « اهـ.

وَقَدَّمْتُ التَّعْقِيبَ عَلَى هَذَا عِنْدَ التَّرْجَمَةِ لِرِجَالِ هَذَا الْإِسْنَادِ.

٥- وَقَالَ الْأُسْتَاذُ قَاسِمُ بْنُ صَالِحِ الْقَاسِمِ - فِي حَاشِيَةِ «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ» - : « هَذَا الْحَدِيثُ فِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دُكَيْنٍ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - . وَفِيهِ دَاوُدُ الْبَصْرِيُّ : لَمْ أُمَيِّزْهُ ؛ لِذَا أَتَوَقَّفُ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ » .

* طَرِيقُ عُتْبَةَ بْنِ يَظْظَانَ الرَّاسِبِيِّ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ - عَلَى اخْتِصَارِهِ - :

١- أوردَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي تَرْجَمَةِ (دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ) - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - مِنْ «الْكَامِلِ» : (٣/٩٥٨) ، فِي مَعْرِضِ الْأَسْتِدْرَاكِ عَلَى إِمَامِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ ؛ فِي جَزْمِهِ بِأَنَّ دَاوُدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ (إِنَّمَا يُحَدِّثُ بِحَدِيثِ وَاحِدٍ).

وَلَمْ يُعَقِّبْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا غَيْرِهِ بِاسْتِنكَارٍ ؛ بَلْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ دَاوُدَ : « لَا بَأْسَ بِرِوَايَاتِهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ » ! وَلَوْ قَيَّدَ هَذَا الْإِطْلَاقَ بِقَوْلِهِ : « إِنْ كَانَ دُونَهُ ثِقَةً » أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ؛ لَكَانَ أَضَوَّبَ .

٢- وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْحِلْيَةِ» (٣ / ٢١١) : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ

(١) وَقَعَ تَصْحِيفٌ عَجِيبٌ جَدًّا فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ «الْمُنْتَخَبِ» ، ط دَارِ الْأَرْقَمِ بِالْكُوَيْتِ ؛ إِذْ جَاءَ الْأِسْمُ هَكَذَا : «عَبْدُ اللَّهِ» ! زَادَهُمُ اللَّهُ حِرْصًا .

حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ؛ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرَ ابْنِ نُمَيْرٍ، عَنْ عُتْبَةَ، عَنْهُ». وَقَدْ تَقَدَّمَ.

٣- وقال قاسمُ بنُ صالحٍ في حاشية «المطالب» - عقب قول أبي نُعَيْمٍ - :
«قُلْتُ : سَنَدُهُ ضَعِيفٌ ؛ فِيهِ عُتْبَةُ بْنُ يَقْظَانَ ؛ قَالَ الْحَافِظُ : ضَعِيفٌ . وَفِيهِ دَاوُدُ ابْنُ عَلِيٍّ ؛ قَالَ الْحَافِظُ : مَقْبُولٌ («التَّقْرِيبُ» : ص ٣٨١ ، ١٩٩)» اهـ .

* * *

تَعْقِيبٌ عَلَىٰ هَذَا الْحَدِيثِ :

فِي مَثْنِ هَذَا الْحَدِيثِ : « مَا مِنْ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يَغْتَاذُهُ الْفَيْئَةُ بَعْدَ الْفَيْئَةِ ، أَوْ ذَنْبٌ هُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ لَا يُفَارِقُهُ حَتَّىٰ يُفَارِقَ الدُّنْيَا ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ خُلِقَ مُفْتَنًا تَوَابًا نَسَاءً ، إِذَا ذُكِرَ ذَكَرَ » .

أَلْفَاظٌ وَمَعَانٍ يَأْبَاهَا الْقَلْبُ ، وَيَسْتَنْكِزُ صِحَّتَهَا ، فَضْلًا عَنِ صُدُورِهَا عَنِ الْمَعْصُومِ ﷺ ؛ الَّذِي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ :

فَإِنَّ : « مَا مِنْ كَذَا إِلَّا . . . » مِنْ صَيْغِ الْحَضَرِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ ؛ مِثْلَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) .

قَالَ - تَعَالَى - : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾ [المائدة: ٧٣] .

وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هِيَ آخِذَةٌ بِنَاصِيئِهَا إِنْ رَزَقْنَاهَا مِنْ رَبِّ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [هود: ٥٦] .

وَقَالَ - تَعَالَى - : ﴿ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾ [يونس: ٣] .

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيِّئَتْهُمُ اللَّهُ ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ . . . » الْحَدِيثُ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

فَهَلْ - حَقًّا - لَا يُوجَدُ عَبْدٌ بَلَغَ مَرْتَبَةَ الْإِيمَانِ ، مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ قَدْ اعْتَادَ إِثْبَانَهُ الْحَيْنَ بَعْدَ الْحَيْنِ؟!!

أَوْ ذَنْبٌ - وَهَذِهِ أَعْظَمُ - هُوَ مُقِيمٌ عَلَيْهِ وَمُصِرٌّ عَلَىٰ مُوَاقِعَتِهِ ، لَا يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُقَارَفَتِهِ إِلَّا نُزُولُ الْمَوْتِ بِسَاحَتِهِ؟!!

وهل هذه الصفة من خصائص ولوامِ الإيمان - الذي هو أعلى مرتبة من الإسلام، ودون الإحسان -؟

لقد وجدت كثيرا من الحفاظ والأئمة يعنون بتفسير لفظة (الفينة بعد الفينة)؛ بأنها (الحين بعد الحين) - منهم: أبو القاسم التيمي، والديلمي، والبيهقي -، دون أن يتعرضوا لأول الحديث لإزاحة هذا الإشكال.

بل إن قوام السنة أبا القاسم التيمي رحمته الله لم يورده في أبواب (التوبة والاستغفار) من «ترغيبه» - كما فعل أكثر من وقفت عليه من العلماء -؛ بل أوردته في الباب الأول (الإيمان)، (فضل: في صفة الإيمان والمؤمنين)؛ فأورد أحاديث فيها صفات (الصبر) و(السماحة) و(حسن الخلق) و(أن تسرك حسنتك وتساءك سيئتك)، وحديث: «كيف أصبحت يا حارثة؟» - على ضعفه هو وغيره - ونحو ذلك من الصفات الطيبة الصالحة. حتى ختم الفصل بهذا الحديث (رقم ٢٦)، وقال - عقبه -: «الفينة بعد الفينة؛ أي: الوقت بعد الوقت، والساعة بعد الساعة».

ولعله أثر لفظ حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ لأنه ليس فيه هذه اللفظة الشنعاء: «أو ذنب هو مقيم عليه، لا يفارقه حتى يفارق الدنيا»، الواقعة في أصح أسانيد ظاهرًا، والتي لم تقع إلا في «المعجم الكبير» للطبراني - عفا الله عنه - . ولعله لو كان لفظه: «ما من عبد مسلم إلا وله ذنب»؛ لكان أهون، كما لو كان اللفظ: «ما من عبد محسن...»؛ لكان أشنع؛ لما في مدلول مرتبة «الإحسان» من المراقبة الدائمة للحق القيوم الذي ﴿لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض﴾ [سبا: ٣].

مَعَ عَلْمِي بَأَنَّ (الإِسْلَامَ) وَ (الإِيْمَانَ) لَوْ أَفْرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالذِّكْرِ لَتَرَادَفَا، وَلَوْ
اجْتَمَعَا - كَمَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ - لَتَغَايَرَا.

فَبِاللَّهِ: أَكَانَ أَبُو بَكْرٍ، أَوْ عُمَرُ، أَوْ عُثْمَانُ، أَوْ عَلِيٌّ هَكَذَا؟ أَوْ يُظَنُّ بِهِمْ
ذَلِكَ؟ وَكَذَلِكَ طَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَسَعْدُ، وَسَائِرُ الْعَشْرَةِ.

أَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَمْرٍو، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَابْنُ مَسْعُودٍ هَكَذَا؟ أَوْ يُظَنُّ
بِأَحَدِهِمْ ذَلِكَ؟

أَكَانَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَعَلْقَمَةُ،
وَمَسْرُوقٌ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خَثِيمٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ هَكَذَا؟

أَلَيْسَ كُلُّ هَؤُلَاءِ مُؤْمِنِينَ أَمْ مَاذَا؟

إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُحَرِّضَ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ عَلَى عَدَمِ تَرْكِ الْاِعْتِيَادِ عَلَى
الذُّنُوبِ - بَلِ الْإِضْرَارِ عَلَيْهَا -؛ بِحُجَّةٍ أَنَّ هَذَا لَا يُنَافِي الْاِتِّصَافَ
بِالْإِيْمَانِ، بَلِ بِحُجَّةٍ أَنَّ أَحَدَ كِبَارِ الْأَيْمَةِ يَرَى أَنَّهُ (مِنْ صِفَاتِ الْإِيْمَانِ
وَالْمُؤْمِنِينَ).

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ صُنْعًا؛ إِذْ لَمْ أَجِدْ لِهَذَا الْحَدِيثِ
عِنْدَهُ أَثْرًا فِي كِتَابِهِ الْقِيَمِ «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» - عَلَى كَثْرَةِ مَا فِيهِ مِنَ
الْوَاهِيَاتِ - . وَلَا يَخْفَى عَلَى مِثْلِهِ هَذَا الْحَدِيثُ وَجُودَةُ إِسْنَادِهِ فِي
الظَّاهِرِ!!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ
التَّوَابُونَ»؟ وَ(كُلُّ) - أَيْضًا - مِنْ صِيغِ الْعُمُومِ؟

قُلْتُ لَهُ: نِسْبَةُ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ غَلَطَ عَلَيْهِ؛ فَقَدِ اسْتَنْكَرَهُ ابْنُ جَبَّانَ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - . وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ - كَمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْهَا - ، لَا عَنْ أَنَسِ مَرْفُوعًا - كَمَا فَعَلَ عَلِيُّ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ - .

وَإِنَّمَا الثَّابِتُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَاءٌ - وَفِي رِوَايَةٍ: ابْنِ آدَمَ خُلِقَ خَطَاءً - ، إِلَّا مَا رَحِمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» .

وَلَا بُدَّ مِنْ هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ الصَّالِحِينَ وَالصَّادِقِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ لَيْسُوا كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الذُّنُوبُ وَاقِعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ فِي الْجُمْلَةِ، وَمَا أَجْمَلَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الدَّالُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى - : «لَوْلَا أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ لَخَلَقَ اللَّهُ خَلْقًا يُذْنِبُونَ، يَغْفِرُ لَهُمْ»، وَفِي اللَّفْظِ الْآخِرِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ فَيَغْفِرُ لَهُمْ» . كَمَا رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

هَذَا مَا بَدَأَ لِي، وَلَمْ يَتَيَسَّرْ لِي أَنْ أَسْتَشِيرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَخَا وَاحِدًا حَبِيبًا إِلَى نَفْسِي أَقْرَنِي عَلَى هَذَا الْفَهْمِ، وَآخِرَ لَمْ يَتَّسِعِ الْمَقَامَ لِبَسْطِ مَا لَدَيْهِ، وَإِنِّي بَانْتِظَارٍ مَنْ عِنْدَهُ مَزِيدٌ فِي الْمَسْأَلَةِ .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ، دِقَّةً وَجِلَّةً، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي .

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا

أَسْرَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى

كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . آمِينَ .

وَصَلِّ اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ .

مِنَ الْأَلْفَاظِ:

[بِرَجَاءِ تَرْكِ الاسْتِعَانَةِ بِالْأَجْهَزَةِ، وَالاعْتِمَادِ عَلَى الْمَلَكَةِ وَالْقُدْرَةِ عَلَى
الْبَحْثِ].

الأول: حديثُ عليِّ بنِ حفصِ المدائنيِّ، الَّذِي رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ
خَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ»، وَخَالَفَهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِ
شُعْبَةَ؛ فَرَوَوْهُ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مُرْسَلًا.

فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ - افْتِرَاضِيَّةٌ - يَصِحُّ الْقَوْلُ بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ مُرْسَلًا،
وَمَوْصُولًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. مَا هِيَ هَذِهِ الْحَالَةُ؟

الثاني: تَرْجَمَ ابْنُ عَسَاكِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ل (عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ) فِي
«تَارِيخِهِ»: (٤١ / ٧٢ : ١٢٦، ط دار الفِكر). وَالْمُرَادُ الْإِجَابَةُ عَنِ
الْآتِي:

١- ذَكَرَ فِي جُمْلَةِ الرُّوَاةِ عَنْهُ رَاوِيَيْنِ أَخْطَأَ فِي نِسْبَتَيْهِمَا إِلَى الْبَلَدِ -
لَا الْقَبِيلَةَ - .

٢- رَوَى عَنْ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي تَرْجَمَةِ عِكْرِمَةَ رَاوِيًا عَبْدِيًّا
اخْتَلَفَ فِي بَصْرِيَّتِهِ وَكُوفِيَّتِهِ، وَاخْتَارَ أَنَّهُ كُوفِيٌّ.

٣- فِيمَا رَوَاهُ عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ، بِإِسْنَادِهِ إِلَى قَتَادَةَ قَالَ: «مَا حَفِظْتُ عَنْ
عِكْرِمَةَ إِلَّا بَيْتَ شِعْرٍ» نَكَارَةً، إِسْنَادًا وَمَثْنًا. بَيِّنْ - مُسْتَدِلًّا بِكَلَامِ أَهْلِ
الْعِلْمِ - .

الثالث: حديث: «مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَيْسَ مِنْهُمْ».

صَحَّ مَوْقُوفًا عَلَى أَحَدِ السَّلَفِ، لَهُ ذِكْرٌ فِي تَرْجَمَةِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه. بَيْنَ ذَلِكَ.

وَقَفْنَا لِلَّهِ جَمِيعًا لِاتِّبَاعِ مَرْضَاتِهِ. آمِينَ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، أَوْلًا وَآخِرًا، وَظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

تَمَّ الْكِتَابُ - بِحَمْدِ اللَّهِ - لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ، الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ، مِنْ شَعْبَانَ، سَنَةِ ١٤٢٥ هـ، وَالخَامِسِ مِنْ أَكْتُوبَرَ ٢٠٠٤ م.

الفهارس الفنية

- ١- فهرس الآيات .
- ٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار .
- ٣- فهرس الرواة .
- ٤- فهرس الفوائد الحديثية .
- ٥- فهرس الأخطاء والتحرفات .
- ٦- ثبت بمراجع الكتاب .
- ٧- فهرس موضوعات الكتاب .

١ - فهرس الآيات

الآية	السورة والآية	الصفحة
﴿ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ ﴾	البقرة : ٣	٩
﴿ إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيْنَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾	آل عمران : ١٢٢	٦١
﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ ﴾	المائدة : ٧٣	١٨١
﴿ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ﴾	يونس : ٣	١٨١
﴿ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا ﴾	هود : ٥٦	١٨١
﴿ التَّوْحِيدُ ﴾ تنزيل	السجدة	١٥٥ ، ١٥٧
﴿ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾	سبا : ٣	١٨٢

٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي (أو القائل)	طرف الحديث أو الأثر
		(أ)
		* احتجم رسول الله ﷺ بموضع يقال له القارة
١٦٤	داود بن علي	
١٥٥	ابن عباس	* احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم ...
١٥٠	ابن عباس	* اجعلوا السوط حيث يراه أهل البيت
٦٧	أنس بن مالك	* افتح الباب وبشره بالجنة ...
٣٠	الشافعي	* أتعجب من سفيان الثوري ...
٧١	ابن عباس	* إذا أتاكم كريم قوم ...
		* أصابتنا سنة فدخلت حائطًا من حيطان المدينة فأخذت سنبلًا ...
١٠٥	عباد بن شرحبيل	* أكل رسول الله ﷺ طعامًا مما غيرت النار ثم صلى ولم يتوضأ
١٤٧	عمرو بن أمية	* أكل رسول الله ﷺ لحمًا وصلّى ولم يتوضأ ...
١٤٧	ابن عباس	
١٥١	ابن عباس	* اللهم انتني بأحب خلقك ...
١٥٨	ابن عباس	* اللهم اسقنا غيثًا مُغيثًا ...
١٥٠	ابن عباس	* اللهم إني أسألك رحمة من عندك ...
١٥٨	ابن عباس	* اللهم حوالينا ولا علينا ...
٥٨	ابن عباس	* اللهم علمه الحكمة
١١٧ ، ١١٥	أبو هريرة	* أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا ...

- ٣٢ * أمرنا رسول الله ﷺ أن لا نرمي الجمرة... ابن عباس
- ٧٤ * أمر رسول الله ﷺ مناديا في غزاة... طاووس
- ١٠٩ * إن لكل مؤمن ذنبًا قد اعتاده... ابن عباس
- ٣٢ * إن امرأة دخلت النار في هرة... أبو هريرة
- ١١٠ * إن للمؤمن ذنبًا قد اعتاده الفينة... ابن عباس
- ٩٣ * إن من كان قبلكم كانوا يعبرون... علي بن أبي طالب
- ١١٠ * إن المؤمن خلق مفتنًا... ابن عباس
- ١٦٥ * إن هذا الحجم خير ما يداوى به... داود بن علي
- ٧٠ * إن هذه الأرواح عارية... أنس بن مالك

(ب)

- ١٥٥ * برهما؛ فإنك في جهاد ابن عباس

(ت)

- ٩ * التائب من الذنب كمن لا ذنب له... ابن عباس

(خ)

- ٤٦ ح * خيركم (خير الناس) قرني... عبدالله بن مسعود وغيره

(د)

- * دخلت على علي بن عبد الله
وكان جسيمًا آدم...
١٦٩ علي بن أبي حملة

(ر)

- * رأيت رسول الله ﷺ يأكل
ذراعًا أو كتفًا...
١٤٧ ابن عباس

(س)

- * ستة لا يأمنهم مسلم ... علي بن أبي طالب ١٢٠ ، ١١٦
* ستة لا يسلم عليهم ... علي بن أبي طالب ١٢٠

(ص)

- * صوموا يوم عاشوراء ... ابن عباس ١٤٦
* صوموا عاشوراء ابن عباس ١٤٦

(ع)

- * العجماء جبار ... أبو هريرة ، وابن عباس ٧٦ ، ٧٥
* العجماء جرحها جبار ... أبو هريرة ٧٥
* علق السوط حيث يراه ... ابن عباس ١٥٠

(ك)

- * كان لعلي بن عبد الله بن عباس
خمسمائة أصل شجرة ... ابن المبارك ١٦٨
* كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ... ابن عباس ١٥٥
* كانت عائشة إذا ولد فيهم مولود ... كثير بن عبيد ١١٧
* كتب النبي ﷺ إلى حبر تيماء ... ابن عباس ٣١
* كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع
* كفى بالمرء كذباً ... أبو هريرة ١٨٥ ، ٤٥ ، ٤٠ ، ٣٩
* كفى بالمرء كذباً ... أبو هريرة ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٤ ، ٤٠
* كل ابن آدم خطاء ... ابن عمر ١٨٤
* كل بني آدم خطاء ... أنس ١٨٣
* كيف أصبحت يا حارثة ؟ ... ١٨١

(ل)

- ١٤٧ * لئن بقيت إلى قابل لأصومن ... ابن عباس
- ١٦٤ * لا ؛ دعوهم يطئون عقبي ... داود بن علي
- ١٧٠ * لا بُدُّ للمؤمن من ذنب يأتيه ... ابن عباس
- ١٥٩ * لا تجلسوا في المجالس ... ابن عباس
- ١١٩ ، ١١٧ * لا يدخل الجنة عاق ولا مدمن خمر علي بن أبي طالب
- ١٠ * لا يدخل الجنة عجوز ...
- ٦١ ، ٦٠ ، ٨ * للمؤمن ذنب يعتاده ... ابن عباس
- ١٣٥ * لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً أنس بن مالك
- ١٨٤ * لولا أنكم تذبون ... أبو أيوب

(م)

- ١٨٥ * ما حفظت عن عكرمة إلا بيت شعر قتادة
- ١٨١ ، ١٩ ، ٦ * ما من عبد مؤمن إلا وله ذنب ... ابن عباس
- ٨٩ ح * ما من مسلم إلا وله ذنب ... ابن عباس
- ٨٩ * ما من مؤمن إلا وله ذنب ... ابن عباس
- ١٨١ * ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ... عدي بن حاتم
- ٣٨ * ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان ... أبو هريرة
- ٤٥ * مثل أمتي مثل المطر ... أنس بن مالك
- ١٢٥ * من استعاذ بالله في اليوم عشر مرات أنس بن مالك
- ١٢٥ * من استعاذ من الشيطان عشر مرات ... أنس بن مالك
- ١٤٠ * من تصبَّح بسبع تمرات ... سعد بن أبي وقاص
- ٢١ * من عزَّى أخاه المؤمن من مصيئته ... أنس بن مالك
- ٤٧ ح * من قرأ عشر آيات من سورة الكهف ... أبو الدرداء
- ١٨٦ * من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ...

(ن)

- ١٤٤ * نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن علي بن أبي طالب
- ١٥٥ * نعم ؛ وإن كنت في جحر فأرة ... ابن عباس
- ١٣٨ * النوم أخو الموت ... جابر بن عبد الله
- * نهى رسول الله ﷺ يوم حنين
- ٧١ عن نكاح الحبالى ابن عباس
- ١٥٢ * نهى عن الصرف أبو سعيد الخدري

(و)

- ١٨٤ * والذي نفسي بيده ؛ لو لم تذبوا ... أبو هريرة
- ١٥٤ * ولد الزنا شر الثلاثة إذا ... ابن عباس

(ي)

- ١٥٢ * يمن الخيل في شقرها ابن عباس
- * يوشك أن يأتي على الناس زمان
- ١١٦ لا يبقى من الإسلام ... علي بن أبي طالب

فوائد في الكلام على بعض الأحاديث

- ٦ (ح) * زيادة « وكل محدثة بدعة » في حديث خطبة الحاجة
- ٦ (ح) * زيادة « وكل ضلالة في النار » في حديث خطبة الحاجة
- ٦٧ * زيادة فيها النص على خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم

* * *

٣- فهرس الزواة

- * آدم بن أبي إياس العسقلاني ٤١، ٥٠، ٥١، ٦٢، ١٦٣
- * إبراهيم النخعي. هو: ابن يزيد، الكوفي الفقيه ٥٧، ٥٥
- * إبراهيم بن أبي الفياض، البرقي ٩٥، ٩٤
- * إبراهيم بن أبي طالب، التيسابوري المزكي ١٣٠
- * إبراهيم بن حميد، الرؤاسي ١٤١
- * إبراهيم بن سغد ١٤٨
- * إبراهيم بن عينة ١٣٤، ١٣٢
- * إبراهيم بن هاني، التيسابوري ٧٧
- * أبي بن كعب ٢٢
- * ابن التل. انظر: عمر بن محمد بن الحسن، وجعفر بن محمد بن الحسن
- * أبو أحمد الزبيري. هو: محمد بن عبد الله بن الزبير، الأسدي ٢٨
- * أحمد الحلواني. هو: ابن يزيد، أبو الحسن المقرئ ٢٤
- * أحمد بن أبي سريج، التهشلي الرازي المقرئ، أبو جعفر، ١٩، ٢١ ح،
- ٢٦، ٢٩ ح، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٦٠،
- ٦١، ٦٢، ٦٣، ٨٦، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٥
- * أحمد بن أبي موسى - شيخ ليعقوب بن شيبة - ١٦٨
- * أحمد بن أبي يحيى، الأنماطي ١١٦، ١١٤
- * أحمد بن الصباح (أو ابن عمر بن الصباح)، الدارمي التهشلي،
الرازي المقرئ، أبو جعفر
- انظر: أحمد بن أبي سريج الرازي
- * أحمد بن بشير ١٤١
- * أحمد بن حماد، صاحب المشطاح ٢٤

١٤٢ ، ٣٦ ، ٣١

* أحمد بن حنبل ، هو : ابن محمد بن حنبل ، الشيباني ،
إمام أهل السنة

١١١

* أحمد بن زهير بن حرب . هو : أحمد بن أبي خيثمة

١٣١ ، ١٣٠

* أحمد بن سلمة ، النيسابوري

٨١

* أحمد بن شعيب ، النسائي

٢٤

* أحمد بن صالح المصري

ح ٢٣ ، ٢٢

* أحمد بن عبدالرحمن ، الدشتكي

* أبو أحمد بن عبدوس . هو : محمد بن عبدوس بن كامل ، السلميّ

١٥٣

البغدادي السراج

٦٠

* أبو أحمد بن فارس . هو : محمد بن سليمان بن فارس ، الدلال ، النيسابوري

٢٤

* أحمد بن قالون

* أحمد بن محمد بن أبي شيبة .

انظر : أحمد بن محمد بن شيب بن زياد

* أحمد بن محمد بن أبي شيبة ، أبو بكر . انظر الذي يليه

١٣٠ ، ١٢٨

* أحمد بن محمد بن شيب بن زياد ، أبو بكر البغدادي البزاز ،

جار ابن منيع

١٦٩

* أحمد بن مزوان الدّينوري (صاحب المجالسة)

٢٢

* أحمد بن منصور المروزي

٨٦

* أبو إسحاق الشيباني . هو : سليمان بن أبي سليمان ، الكوفي

٧٤

* إسحاق بن راشد

٣١

* إسحاق بن راهويه

١٢٠ ، ٩٩

* إسرائيل بن يونس السبيعي

٩٢

* إسماعيل بن أبان الوراق

١٤٠ ، ٣٢

* إسماعيل بن أبي خالد ، البجلي الأحمسي

- ١٦٦ * إسماعيل بن علي بن عبدالله بن عباس
- ٩٥ ، ٢٨ * إسماعيل بن عليّة
- ١٥٢ ح * إسماعيل بن عمرو، البجلي
- ١٢٥ ، ١٠١ * إسماعيل بن عيتاش
- ١٨٣ * الأسود بن يزيد
- ٩٤ * أشهب بن عبدالعزيز
- ١٢٠ * الأصبغ بن نباتة
- ٣٨ ، ٣٧ * الأعرج . هو: عبد الرحمن بن هرمز، المدني
- ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١١٨ * الأعمش . سليمان بن مهران، الأسدي الكاهلي
- ٥٣ ، ٥٢ ، ٥٠ * أبو أمامة الباهلي . هو: صُدّي بن عجلان، القيسي
- ١٧٤ * أبو أمامة بن سهل بن حنيف
- ١٤١ ، ح٦ * أنس بن عياض، أبو ضمرة
- ٧٠ ، ح٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٤٥ ، ٢١ * أنس بن مالك
- ١٨٤ ، ١٤٣ ، ١٣٥ ، ١٢٥ ، ٨١ ، ٨٠ ، ٧٨
- ١٤٧ ، ٧٧ ، ٧٦ * الأوزاعي . هو: عبد الرحمن بن عمرو بن يُخوّد أبو عمرو،
- ١٦٤ ، ١٥٥ ، ١٤٨ الشامي، الفقيه
- ١٨٥ * أبو أيوب الأنصاري . هو: خالد بن زيد بن كُليب
- ٨٥ * أيوب السخيتاني
- ٧٦ * أيوب بن خالد، الجهنيّ الحرانيّ
- ١٣ * برد بن سنان
- ٥٦ * بريدة الأسلميّ
- ١٥٤ * بشر بن آدم الضرير
- ١١٦ * بشر بن الوليد
- ٨٣ ، ح٦٤ * بشير بن ميمون الواسطي، أبو صيفي

* بقية. هو: ابن الوليد، الحمصي

* أبو بكر بن أبي داود. هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث، السجستاني ١٣١، ١٣٣

* أبو بكر بن أبي شيبة. هو: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، ٣١، ٤٠، ٤١ ح، ٤٤

العَبْسِي

* أبو بكر بن أبي شيبة، البزاز، جار ابن منيع.

انظر: أحمد بن محمد بن شبيب بن زياد

* أبو بكر بن خلاد.

انظر: محمد بن خلاد بن كثير الباهلي البصري

٦٧ * بكر بن المختار بن فلفل

١٥٨ * بكر بن عبدالرحمن

١٥٤ * بكر بن يحيى بن زبان

١٨٣، ١٠٧، ٦٨، ٦٧، ٦٦ ح، ٦٥ * أبو بكر الصديق، عبدالله بن عثمان

١٢٦ * بهز بن حكيم

* التفسيري.

انظر: جعفر بن محمد بن الحسن الرازي

* التل.

انظر: محمد بن الحسن ابن التل الأسدي

* ابن التل.

انظر: عمر بن محمد بن الحسن،

جعفر بن محمد بن الحسن

٤٦، ٤٥ * ثابت البناني

٨٥ * ثور بن زيد الديلي

٨٥ * ثور بن يزيد الرحبي

١٣٨، ١٠٧ ح، ٥ * جابر بن عبدالله

- * ابن الجارود (صاحب المنتقى) ١٣١
- * جرير بن عبد الحميد ١٣٩ ، ٥٧ ، ٥٥
- * الجعد أبو عثمان ١٠٧
- * جعفر الصادق .
- انظر: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي
- * جعفر بن أبي وحشية .
- انظر: جعفر بن إياس
- * جعفر بن إياس، أبو بشر، اليشكري البصري، ثم الواسطي ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٥
- ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥
- ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٧٥
- * جعفر بن حرب ٩٣ ، ٩٢
- * جعفر بن عمرو بن أمية ١٤٨ ، ١٤٧
- * جعفر بن محمد الفريابي ح ٢٣
- * جعفر بن محمد بن الحسن ابن التل ٦٦
- * جعفر بن محمد بن الحسن الرازي، التفسيري، أبو يحيى الزعفراني ٢٣ ، ٢٢
- * جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي (جعفر الصادق) ح ٥ ، ح ٦ ، ح ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٤ ، ١١٥ ، ١١٦
- ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠
- * الحارث بن التعمان بن سالم ١٤٦
- * حارثة بن محمد بن أبي الرجال ١١٤
- * أبو حامد بن الشريقي النيسابوري . ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤
- هو: أحمد بن محمد بن الحسن ابن الشريقي
- * حبان بن علي العنزلي ١٥٤
- * حبيب بن سالم ١٠٦ ، ١٠٥

ح ١٠٩

* أبو حذيفة. هو: موسى بن مسعود، النّهدي

١٢٤

* حذيفة بن اليمان

١٥٣

* حرب بن محمّد الطائي

٥٦

* حرمي بن حفص

* أبو حريز.

انظر: عبدالله بن الحسين الأزدي

٣٥

* حريز بن عثمان الرّحبي

١٣

* حزم بن أبي حزم القطعي

ح ٤٥، ٤٦، ٥٦، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٨٣

* الحسن البصري

١٧٠

* الحسن بن خلف الواسطي، أبو علي

٣٢

* الحسن العربي

* الحسن بن العباس (عباس) بن أبي مهران، الرازي المقرئ،

١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥

الجمال، أبو علي

٨٦، ٨٧، ١٦٩، ١٧١، ١٧٢

* الحسن بن عباس الرّازي.

انظر: الحسن بن العباس بن أبي مهران

٣١

* الحسن بن عرفة

٣١

* الحسن بن علي الخلال

ح ١٣١

* الحسن بن علي الطوسي

١٥٠، ١٦٢

* الحسن بن عمارة البجلي الكوفي

٩٣

* الحسن بن محمّد السكوني

٤٥، ٤٦

* حسن بن موسى

١٥١

* حسين بن أبي بردة

٩٣، ١١٣

* حسين الأشقر

- * حسين بن محمد المرّوذّي ١٥٢ ، ١٥١
- * الحسين بن محمد بن زياد القبّاني ١٣٧ ، ١٣٠
- * الحسين بن واقد المرّوزي ٨٦
- * حصين بن أبي الحر ١٦٥
- * حصين بن عبدالرحمن، السلمي ٨٥
- * حفص بن عاصم ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨
- ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ١٨٥
- * حفص بن عمر الثمري الحوضي البصري ٣٩ ، ٤١ ، ٤٥
- ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٢
- * أبو حفص الفلاس . هو: عمرو بن علي بن بحر، الصرفي ١٦٨
- * الحكم . هو: ابن عتبة، الكندي، الفقيه ٣٢
- * حماد بن أسامة بن زيد، القرشي الكوفي، أبو أسامة ٣٩ ح ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١
- ٩٥ ، ١٤٠ ، ١٤١
- * حماد بن داود الكوفي ٧٣ ، ٧٢
- * حماد بن سلمة ٥٢ ، ٤٦
- * حماد بن يحيى . هو: البصري الأبيح ٤٥
- * حميد . هو: ابن أبي حميد، البصري الطويل ٤٦
- * حنبل بن إسحاق (ابن عم الإمام أحمد) ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٦ ح
- * ابن حيّ . هو: الحسن بن صالح بن صالح بن حيّ، الهمداني الكوفي ١٤٦
- * ابن أبي خالد ١٤٠
- * خالد الحذاء ٨٦
- * خبيب بن عبدالرحمن ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧
- ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ١٨٥
- * خلف المخرمي . هو: ابن سالم، البغدادي ٣٥

- * داود البصري - شيخ الليث بن أبي سليم - ١٢٦ ، ١٢٥
- * داود البصري ١٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٧ ، ١٢٥
- ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩
- * داود البصري، أبو سليمان الوراق ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩
- * داود بن أبي هند ١٧٨ ، ١٢٦ ، ٨٦
- * داود بن علي بن عبدالله بن عباس بن عبد المطلب، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٥
- القرشي، الهاشمي، المدني، نزيل الشام، أبو سليمان ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨
- ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤
- ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١
- ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٦
- * داود بن نصير الطائي ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٦٥
- * دحيم. انظر: عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي
- * أبو الدرداء. هو: عويمر بن زيد، الأنصاري ح٤٧
- * ذر (والد عمر بن ذر). هو: ذر بن عبد الله، الهمداني المُرهبِي ٨٤
- * أبو رؤبة ١٤٣
- * ربعي بن حراش ١٢٤
- * الربيع بن خثيم ١٨٣
- * ربيعة. هو: ابن يزيد، الدمشقي، القصير ١٥٧
- * أبو رزين. هو: مسعود بن مالك، الأسدي ٥٥
- * روح بن عبادة ١٣٦
- * زائدة بن قدامة الثقفِي ٨٤ ، ٩٨ ، ٩٩
- * الزبير بن العوام ١٨٣
- * أبو ززعة الدمشقي. هو: عبد الرحمن بن عمرو، النَّصْرِي ١٥٦
- * أبو الزناد. هو: عبد الله بن ذكوان، القرشي المدني ٣٧ ، ٣٨

- ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ٧٨ ، ٧٧ * الزهري
- ١١١ ، ٣٨ ، ٤١ * زهير بن حرب، أبو خيثمة
- ١٥٢ * زيد بن الحباب
- ١٢٤ * زيد بن وهب
- ٧٢ * زيدان بن عبدالغفار
- ٣١ * سالم بن أبي الجعد
- ١٣٣ * السراج
- ١٨٣ ، ١٤٠ * سعد بن أبي وقاص
- ١٢٠ * سعد بن طريف
- ١٨٤ ، ح٢٩ * سعيد بن أبي عروبة
- ١٨٣ ، ١٧٤ ، ٧٨ ، ٧٧ * سعيد بن المسيب
- * سعيد بن جبير بن هشام، الأسدي الوالبي - مؤلاهم - ،
- ١٠٤ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ١٩ الكوفي، أبو عبدالله
- ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٧٥ ، ١٥٧ ، ح١٠٩ ، ١٠٨ ، ١٠٥
- ١٢٦ * سعيد بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري
- ١٥٢ * أبو سعيد الخدري
- ١١٩ ، ١١٦ * سعيد بن سليمان، الواسطي
- ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٥٥ * سعيد بن عبدالعزيز
- ١١٨ ، ١١٧ * سعيد بن كثير بن عبيد، أبو العنيس
- ٩٧ ، ٩٦ ، ٨٤ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٣٠ ، ح٦ * سفيان الثوري
- ١٤٦ ، ١٣٨ ، ح١٠٩ ، ٩١ ، ٩٩ ، ٩٨
- ١٠٥ * سفيان بن حسين
- ١٤٦ ، ١٠١ ، ٨٤ ، ٧٨ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٥٧ ، ٥٦ * سفيان بن عيينة
- * السقر بن عبدالرحمن .

- ٦٨ انظر: الصقر بن عبدالرحمن
- ٧٨ ، ٧٧ * أبو سلمة بن عبدالرحمن
- ١٥٥ * سليمان بن أبي هوزة
- ١٠٠ ، ٩٩ ، ٨٩ ، ٨٨ * سليمان بن أرقم، البصري، أبو معاذ
- ١٧٧ ، ١٧٦ ، ١٠١ ح
- ٥٦ ح * سليمان بن بريدة الأسلمي
- ١٧٧ ، ٩٥ ، ٩٤ * سليمان بن بزيغ، الاسكندراني الكوفي
- ٥ ح * سليمان بن بلال
- ٥٠ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ * سليمان بن حرب الأزدي الواسطي البصري
- ١٣٦ ، ٨٢ ، ٦٢ ، ٥١
- ١٣٩ ، ١٢ * سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر
- ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٥٢ * سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس
- ١٥١ * سليمان بن قرم
- ١٠٨ ، ١٠٧ * سليمان بن قيس الشكري (صاحب صحيفة جابر)
- ١٥٤ * سليمان بن محمد، الخزاعي، الدمشقي
- ١٢٦ ، ٨٦ * سماك بن حرب
- ١٦٥ ، ٥٦ * سمرة بن جندب
- ١٦٨ * أبو سنان. هو: عيسى بن سنان، القسَمَلِي
- ٢٤ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١ * أبو سهل بن زياد القطان
- ٢٤ ، ٢٢ ، ٢٠ * سهل بن عثمان، العسكري
- ٣٠ * الشافعي. هو: محمد بن إدريس بن العباس، القرشي المطلبي، الفقيه،
- أحد الأئمة الأربعة
- ٦٢ ، ٦١ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣١ * شبابة بن سوار
- ٧٨ * شبيب بن سعيد. هو: الحبطي

- ٥٥ * شبيب بن غرقدة، العجلي
- ١٥٤ ، ١٤١ * شعاع بن الوليد، أبو بدر
- ١٢٤ * شريح بن الحارث القاضي
- ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١١٨ ، ٥٥ * شريك بن عبدالله القاضي
- ١٥١ * الشطوي
- ١٣ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ * شعبة بن الحجاج
- ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٢ ، ٩٩ ح ،
- ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٦٥ ، ١٨٥
- ٥٥ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٨ * الشعبي . هو: عامر بن شراحيل، الهمداني
- ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٧ ، ١٤٤
- ٣٧ ، ١٤٨ * شعيب بن أبي حمزة
- ٢٨ ، ٣٢ * شعيب بن حرب
- ٧٢ * شعيب بن صفوان، أبو يحيى
- ٢٤ * ابن شنبوذ
- ١٣ * شهر بن حوشب، الأشعري
- ١٥٢ * شيبان بن عبدالرحمن، النحوي
- ٣٢ * أبو صالح . هو: ميثاء، مولى ضباعة - فيما يظهر -
- ١٦٦ * صالح بن علي بن عبدالله بن عباس
- ١٤٨ * صالح بن كيسان
- ١٣١ * صالح بن محمد الأسدي جزرة
- ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ * الصقر بن عبدالرحمن بن مالك بن مغول
- * أبو صيفي .
- انظر: بشير بن ميمون الواسطي
- ١٤٤ * طارق بن شهاب

- * طاوس . هو : ابن كيسان ، اليماني ١٠٩ ، ٧٤
- * أبو الطفيل . هو : عامر بن وائلة ، الليثي الكناني ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥
- * طلحة بن عبيدالله ١٨٣
- * عائشة بنت أبي بكر الصديق ١٢١ ، ١١٧ ، ١٠٨
- * عائشة بنت سعد ١٤٠
- * أبو عاصم . هو : الضحاك بن مخلد ، الشيباني ، النبيل ١٣٣
- * عاصم الأخول . هو : ابن سليمان ، البصري ٨٦
- * عاصم بن علي ١٦٣
- * عامر بن سعد بن أبي وقاص ١٤٠
- * عامر بن مدرك ١٤٤
- * عباد بن راشد ١٢٦
- * عباد بن شرخيل الشكري ١٠٦ ، ١٠٥
- * عباد بن يعقوب الرواجني ٨٤
- * عباس الدوري ٣١
- * عباس العنبري ٣١
- * العباس بن أبي طالب ٧٢
- * العباس بن إسماعيل الرقي ، الطيالسي ح ٣٣
- * العباس بن الفضل ، الرازي ٢٨
- * العباس بن يزيد ، البحراني ح ١٤٦
- * عبدالأعلى بن أبي المساور ٦٧ ، ٦٦
- * عبد الباقي بن قانع ٢٤ ، ٢١
- * عبد الجبار بن أحمد السمرقندي ٢٢
- * عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي ، دحيم ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧
- * عبدالرحمن بن الحسن الهمداني ح ٤٢

- ١٤٩ ، ١٤٧ * عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان
- ٣٣ * عبدالرحمن بن سلمة الرازي
- ح٣٣ * عبدالرحمن بن مغراء، أبو زهير
- ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٠ ، ٣٩ * عبدالرحمن بن مهدي الأزدي - أو العنبري - البصري
- ، ٥١ ، ٥٠ ، ٤٨ ، ٤٧
- ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١
- ٢٤ ، ٢١ * عبدالصمد بن علي الطستى
- ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٥٢ * عبدالصمد بن علي بن عبدالله بن عباس
- ٨٦ * عبدالعزيز بن أبي رواد
- ١٤ ، ح٥ * عبدالعزيز بن محمد، الدراوردي
- ١٥٩ * عبدالله بن أحمد بن شويه، المزوزي
- ١٣٩ ، ٨٧ ، ٨٤ ، ٦٣ * عبدالله بن إدريس، الأودي
- ح٨٦ * عبدالله بن الحسين الأزدي، أبو حريز
- ١٣٨ ، ١٣٣ ، ١٣١ * عبدالله بن الشريقي التيسابوري. هو: عبد الله بن محمد بن الحسن بن الشريقي
- ، ١٩ ، ٩ * عبدالله بن العباس بن عبد المطلب، القرشي الهاشمي، أبو العباس
- ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ ، ٧١ ، ٧٠ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٣٢ ، ٣١
- ، ١١٧ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٦ ، ٧٥
- ، ١٥٢ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٦
- ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٧ ، ١٥٥
- ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٨٠ ، ١٧٩ ، ١٧٨ ، ١٧٥ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٩
- ١٦٨ ، ح٦ * عبدالله بن المبارك
- ٥٦ * عبدالله بن بريدة الأسلمي
- ١١٣ * عبدالله بن بكير، الغنوي، الكوفي

- * عبدالله بن حامد ١٣٨
- * عبدالله بن دكين (الدكين)، الكوفي، نزيل بغداد، أبو عمر ١٠٩، ١١٠،
١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧،
١١٨، ١٢١، ١٢٦، ١٧٨، ١٧٩
- * عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر، أبو طوالة ١٣
- * عبدالله بن علي بن عبدالله بن عباس ١٦٦
- * عبدالله بن عمر بن الخطاب ٣٢، ٥٩، ١٠٦، ١٠٧، ١٨٣، ١٨٤
- * عبدالله بن عمران العابدی ٧٤، ٧٣
- * عبدالله بن عمرو بن العاص ١٨٣
- * عبدالله بن عياش بن عباس القشبانی ١٢
- * عبدالله بن محمد بن الحسن ابن الشَّرْقِيّ. انظر: عبد الله بن الشَّرْقِيّ
- * عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني، أبو القاسم الشافعي ٨٩، ٩٣، ٩٤،
١٧٦، ١٧٠
- * عبدالله بن محمد بن سيار الفرهياني الحافظ ١٤٩
- * عبدالله بن محمد بن شيرويه ١٣٢
- * عبدالله بن مسعود ح، ١٢٤، ١٤٤، ١٨٣
- * عبدالله بن مغفل المزني ٥٦
- * عبدالله بن نمير بن عبدالله بن أبي حية، الهمداني،
ثم الخارفي الكوفي أبو هشام ١٢٧، ١٢٨، ١٣٨، ١٣٩،
١٤٠، ١٤١، ١٨٠
- * عبدالله بن هارون بن موسى الفزوي ٢٢، ٢١، ٢٠
- * عبدالله بن هاشم الطوسي.
- انظر الذين يليه
- * عبدالله بن هاشم بن حيان، العبدی الرّاذكانيّ الطّوسيّ، نزيل نيسابور،
أبو عبدالرحمن (ويقال: أبو محمد) ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢،

١٣٨ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣

- ٧٨ ، ٧٧ * عبدالله بن وهب
- ١٥٥ * عبدالله بن يوسف، التّيسّي
- ٢٤ ، ٢٠ * عبدالمؤمن بن عليّ الزّعفرانيّ
- ١٤٢ * عبدالملك بن أبي سليمان
- ١٢٦ ، ٩٩ ، ٧٨ * عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريح، المكيّ
- ١٦٥ ، ٩٣ ، ٧٢ * عبدالملك بن عمير، القبطي
- ١١٧ * عبدالواحد بن زياد
- ح٦ ، ح٥ * عبدالوهاب الثّقفيّ
- ح٢٩ * عبدالوهاب بن عطاء، العجلي، البصري، الخفاف
- ح١٤٩ * عبدان الأهوازي، هو: عبد الله بن أحمد بن موسى، الجواليقي
- ح١٥٨ * عبيد المكتب. انظر: عبيد بن مهران الضبي
- (وانظر الذي يليه)
- ١٥٨ * عبيد بن محمّد بن صبيح الزيات الكوفيّ
- ٥٤ ، ١٩ ، ٨ * عبيد بن مهران (وقيل: بن عمرو) الضبّي الكوفي الضبّي المكتب
- ٦٣ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٥
- ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٦٩ ، ١٠٤ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٦٤
- ٥٦ * عبيد بن مهران الوزان
- ح٥٣ * عبيدالله التّيميّ
- ح١٤٦ * عبيدالله بن أبي يزيد
- ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ * عبيدالله بن عبدالله بن عتبة
- ١٠٢ ، ١٠١ * عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعيّ
- ٤٤ * عبيدالله بن معاذ العنبريّ

- * عبيدالله بن موسى ٦١ ، ٢٨
- * عتبة بن أبي عتبة الفزاري ٧١ ، ٧٠
- * عتبة بن حميد الضبي البصري ، أبو معاذ ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٧٥
- * عتبة بن عمرو المكتب الكوفي ، أبو عمرو ٨ ، ١١ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٩٩ ح ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٧ ، ١٤٥ ، ١٧٥
- * عتبة بن عمرو بن عياش بن علقمة ٦٠
- * عتبة بن يفضان الراسبي البصري ، أبو زحارة ، (ويقال : أبو عمرو) ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥٣ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٢ ، ١٣ ، ٣١
- * عثمان بن أبي العاتكة ١٢ ، ١٣
- * عثمان بن أبي شيبة ٣١
- * عثمان بن عفان ١٨٣ ، ٨٤ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ١٧١
- * عدي بن حاتم ، الطائي ١٧١
- * عطاء بن أبي رباح ١٠٩ ، ١٤٦ ح
- * عطية بن الحارث ، الهمداني ، أبو روق ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ح
- * عفيف بن سالم ١٥٢
- * عقيل ١٤٨
- * عقيل بن خالد ، الأيلي ٧٨ ، ١٤٨
- * عكرمة مولى ابن عباس ، البربري القرشي الهاشمي ، أبو عبدالله ٨ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٤٣ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٥

- ٥٢ * العلاء بن هلال الباهلي البصري
- ٥٣ * العلاء بن هلال بن عمر، الباهلي الرقي
- ١٨٣ * علقمة. هو: ابن قيس، النخعي
- ١٦٩، ١٦٧ * علي بن أبي حملة
- ١١٨، ١١٦، ٩٥، ٩٣، ح٤٥ * علي بن أبي طالب
- ١٨٣، ١٦٧، ١٦٦، ١٤٤، ١٢٤، ١٢٢، ١٢٠، ١١٩
- ١٤٧ * علي بن الجعد
- ١٢٠، ١١٩، ١١٦ * علي بن الحسين بن علي
- ١٣ * علي بن الحكم البناني
- ٣١ * علي بن المدني
- ١٥٣ * علي بن حرب
- ٣٤، ٢٠، ١٩، ٨ * علي بن حفص المدائني، البغدادي، أبو الحسن
- ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤١، ٤٠، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥
- ٥٩، ٥٤، ٥٣، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ح٤٧، ٤٦
- ١٨٥، ١٧٥، ١٧٢، ١٦٩، ح٩٩، ٨٦، ٦١، ٦٠
- ٢٨ * علي بن حمزة الكسائي، أبو الحسن
- ٧٢ * علي بن صالح بن حي الهمداني
- * علي بن عبدالله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم، القرشي الهاشمي،
المدني، نزيل الشام، أبو محمد (ويقال: أبو عبدالله)
- ١٢٧، ٧٠، ١٩
- ١٥٨، ١٥٢، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٢٨
- ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦١، ١٥٩
- ١٨٠، ١٧٩، ١٦٩، ١٦٨
- ١٨٤ * علي بن مسعدة، الباهلي
- ١٠٦ * علي بن نصر، الجهضمي البصري

- ١٣ * علي بن يزيد الألهاني
- ١٨٣، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ح٦٥، ح٦، * عمر بن الخطاب
- ٨٤ * عمر بن ذر
- ١٠٩ * عمر بن سعيد بن أبي حسين، المكي
- ١٢٤، ١٢١ * عمر بن قيس الماصر، أبو الصباح الكوفي
- ٨١، ٨٠، ٧٠، ٦٦ * عمر بن محمد بن الحسن ابن التل
- ٨٦ * عمران بن حدير
- ٥٦، ح٤٥ * عمران بن حصين
- ١٦٢، ١٥٩ * عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى
- ٨٦ * عمرو بن أبي عمرو مؤلف المطلب
- ١٥٥ * عمرو بن أبي قيس
- ١٤٨ * عمرو بن الحارث
- ١٤٨، ١٤٧ * عمرو بن أمية
- ١٤٤، ١٤٣، ١٠٧ * عمرو بن دينار
- ٨٦ * عمرو بن دينار المكي
- ٢٤، ٢٢، ٢١ * أبو عمرو بن السماك. هو: عثمان بن أحمد، الدقاق
- ١١٤ * عمرو بن شمر
- ٢٩ * أبو عمرو بن العلاء المازني
- ٣٣، ٣٢ * عمرو بن مجمع
- ٣١ * عمرو بن محمد الناقد
- ٧٥، ٧٤، ٧٣ * عمرو بن مسلم الجندي
- ١٥٨ * عيسى بن المختار
- ١٦٦، ١٦١، ١٥٢ * عيسى بن علي بن عبدالله بن عباس
- ١٤٠ * عيسى بن يونس

- ١٣ * غالب القطان
- ١٥٥ ح * أبو غسان. هو: مالك بن إسماعيل، النهدي
- ١٤٧ * غسان بن الربيع
- ١٤٩ * غسان بن الربيع المؤصلي
- ١٣ * غسان بن مضر الأزدي
- ١٤٣، ٣٣ * الفرات بن خالد الرازي
- ١٢١ * فراس بن يحيى الهمداني
- ١١٧، ١١٤، ١١٣، ٥٥ * الفضل بن دكين، أبو نعيم
- ٥٤ * فضيل بن عمرو الفقيمي
- ٥٧ * فضيل بن عياض
- ١٧٧، ١٠١ ح * فضيل بن ميسرة البصري، أبو معاذ
- ١٢ * فليح بن سليمان
- ٢٤ * أبو القاسم الطبراني. هو: سليمان بن أحمد بن أيوب، اللخمي
- ١٣ * القاسم بن الفضل الحداني
- * القاسم بن دينار.
- هو الذي بعده
- ١٢٩، ١٢٩ ح * القاسم بن زكريا بن دينار، القرشي الكوفي، أبو محمد، الطحان
- * القاسم بن زكريا بن يحيى، البغدادي، المقرئ، أبو بكر، المطرز ١٢٧، ١٢٨،
- ١٢٩، ١٣١، ١٥٣، ١٥٤
- ١٢١ * القاسم بن مهران القيسي
- ١٠٨، ١٠٧، ٨٦، ٨٥، ٨٣، ٦٤ * قتادة بن دعامة
- ١٨٥، ١٨٤، ١٣٦، ١٣٥
- ٢١ ح * قدامة بن محمد بن خشرم
- * قيس الماصر. هو الذي بعده

- * قيس بن أبي مسلم، الكوفي، الماصر ١٠٩، ١١٠، ١١٧، ١٢١،
١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٧٨، ١٧٩
* قيس بن الربيع ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣
* قيس بن رمانة (قيس بن أبي مسلم) ١٢٣، ١٢٤
* قيس بن مسلم ١٤٤
* كامل أبو العلاء ٣٢
* كثير بن عبيد ١١٥، ١١٧، ١٢١
* كرب بن أبي مسلم، الهاشمي ٣١
* ليث بن أبي سليم ١٢٥، ١٢٦
* الليث بن سعد ٧٨
* مالك بن أنس ٧٨، ٩٣، ٩٥
* مالك بن الحسن ٧١
* المبارك بن فلفل ح ٦٦
* ابن مجاهد ٢٤
* مجاهد بن جبر المكي ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٧٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩
* محارب بن دثار ٨٥، ٦٣
* المحاربي. هو: عبد الرحمن بن محمد، الكوفي ١٢٦، ١٢٥، ٩٥
* محاضر بن المورع ٨٣، ٦٤
* محمد بن أبي إسماعيل ١٤٢
* محمد بن أبي رزين الخزاعي ١٤٦
* محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر ٣١، ١٣١
* محمد بن أسلم الطوسي ٣٠
* محمد بن إسماعيل البخاري ٢٦، ٦٠، ٨٦، ١٧٥
* محمد بن بكار. هو: ابن الريان الهاشمي ١١٥

- * محمد بن جعفر، الهذلي البصري، غندر ٣٩، ٤٠، ٤٧، ٤٨، ٥١، ٥٣
- * محمد بن الحسن ابن التل، الأسدي ٦٥ ح، ٦٦، ٦٧، ٦٨
- ٧٠، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢
- * محمد بن الحسن بن أثنس، الصنعاني الأبنوي اليمني، أبو عبد الله ٦٦
- * محمد بن الحسن النقاش المقرئ ٢١
- * محمد بن الحسين. هو: ابن إشكاب، العامري ٤٥
- * محمد بن الحسين بن شهريار، أبو بكر ١٦٨
- * محمد بن حميد، الرازي ١٥٣، ٢٢
- * محمد بن خلاد بن كثير، الباهلي البصري ١٣٦
- * محمد بن رافع ٣١، ٤١، ٩٨
- * محمد بن سعيد - شيخ لسليمان بن قرم - ١٥١
- * محمد بن سليم، البصري، أبو هلال الراسبي ١٤٤، ١٤٣، ٨٢
- * محمد بن سليمان الخزاز
- انظر: محمد بن سليمان بن هشام بن سليمان
- * محمد بن سليمان بن بزيح، الكوفي ٨٨، ٩١، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤
- ١٧٥، ١٧٦
- * محمد بن سليمان بن هشام بن عمرو بن طلحة،
- * اليشكري الشطوي البصري، ثم البغدادي، الخزاز ٨٩، ٩٣، ٩٥
- ١٧٠، ١٧٥، ١٧٦
- * محمد بن شعيب الأصبهاني التاجر ٣٢، ٣٣ ح
- * محمد بن الصلت، الكوفي ١٥٥
- * محمد بن العباس، الأخرم ٧٠
- * محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٤٦ ح،
- ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨

١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣

* محمد بن عبدالله بن سليمان الحافظ، الحضرمي، مطين ٩٢

* محمد بن عبدالله بن عبدالسلام مكحول البيروتي الحافظ ٢٢

* محمد بن عبدالله بن نمير ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢

* محمد بن عبيدالله بن أبي داود المنادي ٢١ ، ٣٤

* محمد بن علي بن الحسين بن علي ح، ١١٦

* محمد بن علي بن عبدالله بن عباس ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٦٧

* محمد بن علي بن مهدي بن حرب، أبو بكر، النجار التستري ٩١

* محمد بن علي بن مهدي بن زياد، الكندي الكوفي العطار، أبو جعفر ٨٨ ، ٨٩

٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٧٧

* محمد بن عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ١٥٩

* محمد بن عيسى، الأصبهاني ٢٤

* محمد بن المثنى ٤٤

* محمد بن مخلد، الدوري ٢٠

* محمد بن مسلم ٧٦

* محمد بن مضعب، القرساني ١٦٤ ، ١٦٥

محمد بن المظفر، الحافظ ٨٩

* محمد بن المنكدر ١٣٨

* محمد بن يحيى الأزدي ١٦٨

* محمود بن بكر بن عبدالرحمن ١٥٨

* محمود بن غيلان ٣١

* المختار بن فلفل ح ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩

* مروان بن معاوية، الفزاري ٢٨ ، ١٤١

* مسروق. هو: ابن الأجدع، الهمداني ١٤٤ ، ١٨٣

- * مسعر بن كدام الهلالي ٩٣ ، ٩٩
- * المسعودي . هو : عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود ، الكوفي ٨٥
- * مسلم بن إبراهيم ٦٢
- * المسور (مسور) بن الصلت ١٦١
- * المسيب بن شريك ١٤٤
- * المسيب بن واضح ١٤٤
- * مصعب بن المقدم الخثعمي - مؤلاهم - ، الكوفي ، أبو عبدالله ٨٨
- ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ،
- ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧
- * مصعب بن ماهان المزوي ثم العسقلاني ٩٧ ، ح ٩٦
- * مطر الوراق . هو : ابن طهمان ، الخراساني ، نزيل البصرة ٨٦
- * المطرز .
- انظر : القاسم بن زكريا بن يحيى
- * مطين .
- انظر : محمد بن عبدالله بن سليمان
- * معاذ العنبري .
- هو الذي بعده
- * معاذ بن معاذ التميمي العنبري البصري ٣١ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٦ ،
- ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ١٣٨
- * أبو معاوية الضرير ٢٨ ، ٩٥
- * معبد بن خالد الجدلي ٥٥
- * المعتمر بن سليمان التيمي ٧٥
- * معمر بن راشد ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١٤٨
- * المغيرة (مغيرة) بن زياد الموصلي ٣٦

- * مقسم . هو: ابن بُجْرة، مولى ابن عباس ٧٣ ، ٣٢
- * مكحول . هو: أبو عبد الله، الشامي، الفقيه ١٥٧
- * مكّي بن إبراهيم ١٤١
- * منصور بن المعتمر ٣١
- * أبو موسى الأشعري . هو: عبد الله بن قيس ١٠٨
- * موسى بن إسماعيل، المنقري البصري، أبو سلمة ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦
- * موسى بن أنس بن مالك ١٣٦ ، ١٣٥
- * موسى بن عامر بن عمارة بن خريم، أبو عامر، المرّي الخزيميّ الدمشقيّ ١٤٨ ، ١٤٩
- * ميمون بن زيد، العدويّ ١٦٨
- * نصر بن عليّ، الجهضمي ١٠٦
- * النضر بن شميل المازنيّ البصريّ النحويّ، نزيل مزو ٣٩ ، ٤٠ ، ١٣٦
- * النضر بن علقمة ١٥١
- * أبو نضرة . هو: المنذر بن مالك بن قُطعة، العبديّ ١٣
- * النقاش . هو: محمد بن الحسن المقرئ ٢٤
- * ابن نهشل ؟ ٨٥ ، ٦٤
- * أبو نهشل - شيخ للمسعودي - ٨٥
- * هاشم بن هاشم ١٤٠ ، ١٤١
- * هبة الله بن إبراهيم الخولانيّ ٥١
- * هبة الله بن الحسن الطبريّ اللالكائيّ ٢٧
- * أبو هزيرة ٣٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩
- ٥٣ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٨٤ ، ١٨٥
- * هشام بن أبي هشام، أبو المقدم ١١٤
- * هشام بن حسان ٨٦

* هشام بن زياد المدني .

انظر: هشام بن أبي هشام

١٢٦ ، ١٢٥ * أبو هشام الرفاعي . هو: محمد بن يزيد، العجلي الكوفي

١٦٨ * هشام بن سفيان

١٤٨ ، ١٤٢ * هشام بن عروة

١٤٦ * هشيم بن بشير، الواسطي

٥٢ * هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الباهلي الرقي

١٣٦ * همام بن يحيى

١١٨ * أبو وائل . هو: شقيق بن سلمة، الأسدي

٣٨ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٤١ * وزقاء بن عمر اليشكري

١٣٣ ، ١٣٢ ، ٩٥ ، ٢٨ ، ٦ * وكيع بن الجراح

٦١ * أبو الوليد الطيالسي . هو: هشام بن عبد الملك، الباهلي

١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ٨٣ ، ٦٤ * الوليد بن مسلم

٥٣ ، ٣٩ * وهب بن جرير بن حازم الأزدي الجهضمي البصري

ح٥ * وهيب بن خالد

١٤٠ * يحيى بن سعيد الأنصاري

١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ٣١ ، ح٥ * يحيى بن سعيد القطان

ح٦ * يحيى بن سليم

٥٣ * يحيى بن عبيد الله التيمي

١٢ * يحيى بن علي بن يحيى بن خلاد الزرقي

١٣٥ ، ١٣١ ، ٢٠ * يحيى بن محمد بن صاعد

١٤٢ ، ٣١ * يحيى بن معين

٥٥ * يحيى بن هانيء المرادي

١١٢ ، ١١٠ * يحيى بن يحيى ، التميمي النيسابوري

- * يحيى بن يعمر
١٤٤ ، ١٤٣
- * أبو يحيى الزعفراني . انظر: جعفر بن محمد بن الحسن الرازي
١٢٥
- * يزيد بن أبان لرقاشي
١٤
- * يزيد بن عبدالله بن خصيفة
* يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت، السلمي - مولا هم - ، الواسطي،
١٥٢ ، ١١٨ ، ١١٦ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١٠٩ ، ٣٥
- أبو خالد
- * يعقوب بن حميد بن كاسب
٢٤ ، ٢٠
- * يعقوب بن سفيان، الفسوي الحافظ، أبو يوسف
٩١
- * يعقوب بن شنية
١٦٨ ، ٣١
- * يعلى . هو: ابن عبيد، الطنافسي
١١٣
- * يونس
١٤٨
- * يونس . هو: ابن عبيد البصري
٤٦
- * يونس بن حبيب بن عبدالقاهر بن عبدالعزيز بن عمر بن
قيس بن أبي مسلم، العجلي الماصري، أبو بشر
١٢٣ ، ١٢٢
- * يونس بن يزيد، الأيلي
٧٨ ، ٧٧

* * *

٤ - فهرس الفوائد الحديثية

أولاً: الاعتبار والتفرد

الفائدة	الصحيفة
* التحسين بالشواهد والمتابعات	١٠
* من كمال دقة المُحدّثين وبصرهم بالرجال : تمييزهم طبقات الرواة عن المشاهير، والمقدّم والمؤخر منهم	٤٣ ، ٣٩(ح٢) ،
* أهمية دراسة الإسناد إلى المتابع	٤١(ح٢)
* حديث «كفى بالمرء إثماً أن يحدث...» هل وُصِلَ من طريق معاذ وابن مهدي ولم يقف الإمام أبو داود على ذلك ؟	٤٦
* نصيحة : لا تُقدِّم على الاستدراك على الطبراني في حكمه بتفرد راوٍ ما إلا بشروط	١٤٢

ثانياً : اختلاف الرواة، وصلّاً وإرسالاً ووقفاً ووقفاً

* الجزم بأن الصواب في حديث «كفى بالمرء إثماً (كذباً) أن يُحدّث ...» إنما هو الإرسال ، وتوهيم علي بن حفص في تفرده بوصله	٣٨ ، ٣٩(ح١)
* بيان السبب في عدم ذكر آدم بن أبي إياس ضمن أصحاب شعبة الذين رووا حديث «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»	٤١(ح٢)
* ما العلة في بدء الأئمة بأحد أوجه الاختلاف - كالوصل والإرسال أو الرفع والوقف - ثم إتباعه بالآخر ؟	٤٤

* المحفوظ في حديث «مثل أمي مثل المطر . . .» أنه مرسل لا يثبت
وصله ، واستنكار متنه (ح) ٤٥

ثالثًا : الكتب وشروط الأئمة وألفاظ الجرح والتعديل

- ٨ * «تلخيص المشابه» للخطيب قد حوى كنوزًا لا يفطن لها الكثيرون
١٧٢ ، ٧ * قول الهيثمي والمنذري : «رجاله ثقات»
(ح) ٢٣ * معنى قول الإمام ابن أبي حاتم : «صدوق ثقة»
٢٥ * بيان قيمة توثيق الخطيب
٢٧ * رواية الشيخين عن راوٍ ما في «صحيحهما» قرينة يُستدلُّ بها على توثيقه
٢٧ * هل يُسمَّى «مُسْتَدْرَكُ الحَاكِمِ» صحيحًا ؟
(ح) ٣٣ * معنى قول الحُقَاطِظِ في راوٍ ما : «حَدَّثَ عن أهل مدينة كذا وكذا»
* قد يَقَعُ في حَدِيثٍ من ليس به بأسٍ مِنَ العَلَطِ القليل ما لا يُخْرِجُ عامَّةً
٣٦ مرويَّه عن حد الاستقامة
* الأحاديث التي ذَكَرَها الإمام مُسْلِمٌ في حُطْبَةِ كِتَابِهِ ليست على شرطه
٤٠ في أصل الصحيح
٤١ * بيانُ فائدةِ نَفْسِيَّةٍ من كِيفِيَّةِ سوقِ الأَسَانِيدِ عند الإمام مُسْلِمٍ في صَحِيحِهِ
٤٣ * معنى ما يقع في كلام بعض النقاد من قولهم : «فلان ثقة والزيادة من الثقة مقبولة»
* من حسنات كتاب «الطبقات الكبرى» الكثيرة تفرد به بالنص على أنساب
بعض الرواة ، وتحذير مؤلف هذه الرسالة من المبالغة في ترك اعتبار ما فيه
ظنًا أنه مُتَلَقَى من الواقدي (ح) ٥٤
٥٥ * ذكر بعض ما يمتاز به «التاريخ الكبير» للإمام البخاري على غيره
* غالبًا ما يعبر الذهبي بـ «وُثُقُ» عن تفرد ابن حبان ومن قاربوه في التساهل
٥٧ بالتوثيق ، ولهذه القاعدة استثناءات
* ذكر بعض محاسن «سير أعلام النبلاء» وما امتاز به عن «تاريخ دمشق» (ح) ٥٧

- * البخاري يُقلّ الرواية عن ابن أبي سريج مع أنه يوصله إلى شيوخ كثيرين
٦٢ لم يدركهم، وقلما يشاركه في شيخ بعينه
- * معنى رواية البخاري بلفظ: «قال فلان» عن أحد شيوخه
٦٣
- * من مزايا «تاريخ دمشق» لابن عساكر
٦٧
- * «كنى» أبي أحمد الحاكم أصل «المقتنى» للذهبي.
٧٠
- * ذكر ابن حبان للراوي في «الثقات» - بمجرد - لا يلزم منه
٧٣ التوثيق الاصطلاحي
- * معنى قول أبي حاتم: «لا أعرفه»
٨٤
- * إيراد البخاري لحديث في ترجمة راوٍ ما في «التاريخ» يدل على تفرد
٨٧ به بإسناد بعينه
- * الجمع بين «ثقة» و «لابأس به»
٩١
- * الإشادة بقيمة كتاب الذهبي في «الكنى» - على اختصاره -
١٠٠
- * الصدوق المرومي بنوع بدعة عند ابن حجر
١٠٣
- * إيراد الخطيب حديثاً في ترجمة راوٍ ما في «تاريخه» يدل على تفرد
١١٩ به
- * معنى قول ابن حجر «صدوق يخطئ»، و«صدوق له أوهام»
١١٩
- * معنى قول النقاد «مُجوّد في حديث فلان»
١٣٤
- * الإشارة إلى أن ابن منجويه يتبع ابن حبان غالباً
١٣٧
- * لا يُظنُّ وقوع الصحيح في كتب الفوائد والأجزاء الغربية
دون الكتب المشهورة
١٣٨، ١٧٤
- * استعمال ابن حبان «يخطئ» أو «يخطئ ويخالف»
١٤٤ (ح ١)
- * «كان فلان لا يحدث عن فلان» قد تعني: «كان لا يكثر عنه»
١٤٩ (ح ١) إذا وجدت قرينة
- * كيف كان سعيد بن عبد العزيز رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يؤدي الحديث؟
١٥٦
- * المتبادر من وصف الثقة عند المحدثين تحقق شَرْطَي العدالة والضبط
١٥٩

- * قلة نصوص الأئمة الصريحة في تليين مَنْ ليس بحجة من ذوي السلطان
 * «مسند البزار» و«معاجم الطبراني» و«أفراد الدارقطني» وأضرابها من
 ١٧٣ مجامع الغرائب والمناكير
 * حكم ما تفرد به الطبراني وظاهره الصحة
 ١٧٤
 * «مسند البزار» يشبهه في معناه «علل ابن أبي حاتم» و«علل الدارقطني»
 ١٧٤ في خصوص ما يتفرد به دون الكتب المشهورة
 * الإشارة إلى فوائد مثورة في أثناء كتب العلل
 ١٧٤
 * كنوز خفية في كتب «التواريخ» !
 ١٧٥
 * هل فائدة «التاريخ الكبير» للمبتدئين ولغيرهم سواء ؟
 ١٧٥

رابعاً : الجمع والتفريق وأسماء الرواة

- * بيان الاختلاف في نسبة (ابن أبي سريج) ولاء ، وقول الأكثرين
 بأنه نهشلي - كما جَزَمَ به المزي - خلافاً لما تقتضيه رواية
 الخطيبِ عَنِ اللالكائي
 ٢٦ ، ٢٨ (ح ١)
 * التفريق بين (العلاء بن هلال البصري) الذي وثقه غير واحد و(الرقبي)
 ٥٢ الذي تُكَلِّمُ فيه
 * التفريق بين (عبيد بن مهران المكتب) الذي وثقوه و(عبيد بن مهران الوزان)
 ٥٦
 * تعيين اسم والد أحمد بن أبي سريج
 ٦٢
 * التفريق بين (محمد بن الحسن ابن التل الأسدي) و(محمد بن
 الحسن بن أتش الأبنائي)
 ٦٦
 * التفريق بين (أبي عمرو عتبة بن عمرو المكتب) و(أبي زحارة عتبة بن
 يقظان الراسبي)
 ٦٩
 * وقوع اللبس بين (عبيد المكتب) و(عتبة المكتب) منذ وقت مبكر
 ٨٧ في حياة بعض أقران البخاري، وتعليل ذلك

- * التنبية على أن سليمان بن بزيع كان مصرياً إسكندرانياً؛ وأنه ليس هو
 ٩٤ والد محمد بن سليمان بن بزيع الكوفي، وذكر القرائن الدالة على ذلك
 * الإشارة إلى كثرة القرائن الدالة على صحة اسم «زاذي»
 لجد يزيد بن هارون
 ١١٢ (ح ١)
 ١٢٢ * منشأ التلقب بالماصري
 ١٢٣ * التفريق بين قيس بن أبي مسلم (قيس بن رمانة) و (قيس الماصر)
 ١٢٦ * الارتياب في وجود رجل اسمه داود البصري يروي عن أصحاب النبي ﷺ
 * التحذير من الخلط بين أبي بكر بن أبي شيبة صاحب «المصنف»
 ١٣٠ (ح ١) وذلك البزاز البغدادي ، جار ابن منيع

خامساً : رواية فلان عن فلان

- * حديث ورقاء بن عمر عن منصور بن المعتمر لا يُساوي شيئاً !
 ٣١
 * يزيد بن هارون أزوى لحديث حريز بن علي بن حفص المدائني
 ٣٥
 * الكلام في رواية حنبل عن الإمام أحمد
 ٣٧ ، ٥٦ (ح ١)
 * لو صح لقاء عبيد المكتب بأبي الطفيل فهو من صغار التابعين
 ٥٥
 * الخلاف في سماع عبد الله وسليمان ابني بريدة الأسلمي من أيهما ؟
 ٥٦ (ح ١)
 * عيد المكتب لا رواية له عن عكرمة أصلاً؛ فضلاً عن أن يكون سمع منه
 وإنما الذي روى عنه مكتب آخر؛ فحصل اللبس
 ٥٨
 * رواية البصريين عن معمر فيها شيء؛ من أجله لا من أجلهم
 ٧٥
 * أثبت ثلاثة في الزهري : مالك وابن عيينة ومعمر
 ٧٨
 * ثبوت سماع جعفر بن أبي وحشية من عباد بن شرحبيل اليشكري رضي الله عنه ،
 وثبوت التابعة له بذلك
 ١٠٥
 * الكلام في سماع أبي بشر جعفر بن أبي وحشية من حبيب بن
 سالم ومجاهد
 ١٠٦
 * لزوم التحري قبل الاستدراك على الأئمة في نفيهم (سماع فلان من فلان)

١٠٦ (ح ١)

لا كما يفعله غير أهل الرسوخ

١١٩

* علي زين العابدين عن جدّه علي بن أبي طالب، مُنْقَطِعٌ

سادسًا : تعقبات

* التنبيه على تَسَاهُلِ ابنِ جِبَّانِ في «مشاهيره» في توثيقِ جماعة بصيغِ رُفِيعَةٍ جَدًّا

١١

في الوقت الذي يصف فيه جماعة من الثقات برداءة الحفظ ، وأمثلة على ذلك

١٣

* تَعَقُّبُ ابنِ عدي في إيرادِ (غالب القطان) في «الكامل»

١٤

* التَّوَجُّسُ من بعض ما يرويه الأَجْرِيُّ عَن أَبِي داود

* تَعَقُّبُ الخطيب في إيرادِهِ حَدِيثِ «مَنْ عَزَى أخاه المؤمن . . .»

٢١

فيما تَفَرَّدَ به الحسن بن العباس الرازي

* استشكال قول يعقوب بن شيبه السدوسي في (ابن أبي سريج) :

(ح ٢٦)

«ومات بها - أي بالري - قديمًا قبل أن يُحَدِّثَ»

* مِمَّا فات الخطيبَ والمزنيَّ وعمامةٌ مُترجمي (ابن أبي سريج)

٣٠

ذِكْرُ الشافعي في شيوخه ، بينما نَصَّ عليه ابنُ الجزريِّ والسبكيُّ

* الصواب أن مسلمًا روى حديث «كفى بالمرء كذبًا أن يحدث . . .»

(ح ٤١)

من طريق أبي بكر بن أبي شيبة لا محمد بن رافع كما ظن الحاكم

* كثيرًا ما كان الحاكم ينفى وجودَ أحاديث في «الصحيح» على الرغم

(ح ٤١)

من وجودها فيه

* التنبيه على خطأ إسنادي اعتمد في عدة طبعات «صحيح مسلم»،

٤٤ ، ٤٦

وبيان ذلك من عدة وجوه

* تخطئة صاحب «العلل والمناكير الواقعة في صحيح ابن جبان» في حكمه

على حديث «مَنْ قرأ عشر آيات من سورة الكهف . . .» بالغرابة - كما

(ح ٤٧)

فعل مع كثير غيره - ؛ وفي زعمه أن مسلمًا إنما أخرجه في المتابعات !

* التنبيه على خطأ شنيع وقع فيه محقق «مصنف ابن أبي شيبة» حيث

٤٩

لَفَّقَ إسنَادًا على إسناده

- ٥٠ * عدة أوهام وتخبطات من المعلق على «الإحسان» !
- * تعقب العلامة الألباني في رده على الإمام أبي داود جزمه بتفرد
- ٥٢ علي بن حفص بوصل الحديث
- * غندر من أبرز الذين رروا حديث «كفى بالمرء كذبا . . .» مرسلًا
- ٥٣ خلافًا لظاهر عبارة البزار
- ٦٠ * تحرفات عجيبة لحديث «الفينة» في طبعة «تاريخ» البخاري، و«تلخيص» الخطيب
- ٦٢ * استشكال وتعقيب على كلام الحافظ حول تعيين والد أحمد بن أبي سريح
- ٨١ * أخطاء عدة من مسكينين حَقَّقًا «أطراف الغرائب والأفراد» في طبعة تجارية ٦٦ ، ٨١
- * خطأ محققي «أطراف الغرائب والأفراد» في تعيين الراوي، ثم الإحالة
- ٦٦ على عشرة مصادر !!
- * لم يرو عتبة بن عمرو المكتب حديث النص على خلافة أبي بكر عن
- ٦٧ المختار بن لفل ، وإنما عن أبي روق عطية بن الحارث
- * تعقب الهيثمي حيث نقل كلام النقاد في عتبة بن يقطان الراسبي إلى عتبة
- ٦٩ أبي عمرو
- * تعقب العقيلي في حديث جعله من رواية عتبة بن أبي عتبة الفزاري وهو
- ٧٠ من رواية عتبة أبي عمرو المكتب
- * ما في جزم الطبراني بأن (أبا معاذ) الواقع في إسناد الحديث هو
- ٨٤ (سليمان بن أرقم) من النظر
- * ما في تجويز محقق «المطالب العالية» كون (أبي معاذ) هو (فضيل بن ميسرة)
- ٨٤ أو (سليمان بن أرقم) من النظر
- * التعجب من عدم ذكر كل من الذهبي وابن حجر وابن العراقي لعتبة المكتب
- ٨٥ في «ميزان الاعتدال» و«فروعه»، رغم أنه على شرطها !
- * تعقب بعضهم في تأويل بعض ألفاظ التعديل هروبًا من إثبات التوثيق
- ٩١ الاصطلاح الذي تنبني عليه صحة الحديث

- * وهم الشيخ حمدي السلفي بإبداله سليمان بن بزيع بمحمد بن سليمان بن بزيع ٩٤
- * التنبية على وهم للإمام الساجي فات الحافظ ابن حجر تعقبه عليه ٩٧
- * المزري يهيم في نسبة قول لابن معين إلى النسائي - راويه عنه - ١١٥
- * الوقوف على راوٍ من القلائل جدًّا الذين فاتوا ابن حبان في كتابيه «الثقات» و«المجروحين» ١١٥
- * تعقب ابن أبي حاتم في ترجمته لعبد الله بن هاشم الطوسي ١٣١
- * الاستدراك على الدارقطني ، وتوهيم عبد الله بن نمير في تفرد له ١٤١
- * تعقب الطبراني في حديث «الفينة» الذي يستحق أن يضمه «أوسطه» لكونه على شرطه ١٧٢
- * تقييد ما أطلق ابن عدي في داود بن علي أنه (لا بأس بروايته عن أبيه عن جده) ١٧٩

سابعًا : القواعد الحديثية

- * تسمية الحديث بـ «الحسن لغيره» يلزم منها القول بحجتيه ١٠
- * «ابن يونس» رحمته الله إليه المرجع في المصريين ١٢
- * الراوي الثقة ليس معصومًا من الوهم والغلط ٢٥
- * القاعدة أن يُقضى للأزجح عند اختلاف الثقات في حديثٍ بخصوصه، إلا أن تقوم قرينة دالة على ضد ذلك ٢٥
- * رواية الشيخين عن راوٍ ما في «صحيحهما» قرينة يُستدلُّ بها على توثيقه ٢٧
- * البحث عن تواريخ سماعات الرواة من أحد المتردد في تعيين تاريخ وفاتهم من مسالك ترجيح الصواب في سنة وفاته ، ورد الغلط. ٢٩
- * حكم تفرد راوٍ عن شيخ من المشاهير الثقات ٣١ ، ٣٩ ، ٨٥
- * الحمل في حديثٍ ما على أحد رواته إنما يكون منتهضًا حيث يكون رجال الإسناد ثقات سواء ٣٣ ، ٧١
- * هل يقع شيء من الغلط في حديث من قال فيه النقاد (ليس به بأس)

من الثقات؟

٣٦

* من كمال دقة المُحدّثين وبصرهم بالرجال : تَمييزهم طبقات الرواة

٤٣ ، ٣٩ (ح ٢) ،

عن المشاهير ، والمقدّم والمؤخّر منهم

* الأحاديث التي ذكّرها الإمام مُسَلِّم في خُطبة كِتَابِهِ ليست على شرطه

٤٠

في أصل الصحيح

٤١

* بيانُ فائدةِ نَفْسِيَّةٍ مِنْ كَيْفِيَّةِ سَوْقِ الْأَسَانِيدِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسَلِّمٍ فِي «صَحِيحِهِ»

٤٢

* فوائد تأصيلية نفيسة في مذهب الجهابذة النقاد تجاه زيادات الثقات

* ما العلة في بدء الأئمة بأحد أوجه الاختلاف - كالوصل والإرسال

٤٤

أو الرفع والوقف - ثم إتباعه بالآخر ؟

* سعة استقراء الأئمة المتقدمين المبرزين تقتضي التسليم باطلاعهم

٤٦

على المتابعات غير الثابتة حال جزمهم بتفرد أحد الرواة

* الفعل المبني لما لم يسم فاعله لا يلزم بالضرورة وفي جميع أحوال استخدامه

٥٧

أن يدل على تمييز القول

* الحافظ إبراهيم بن هانئ النيسابوري لا يعارض توثيقه بجرح غيره؛

٧٧

فما كان - على جلالته - من الجهابذة النقاد

* فوائد تأصيلية نفيسة حول بيان الراجح من اختلاف الثقات في إسناد

٧٨

مداره على راوٍ مشهور

١٣٢ ، ٨٣

* الأولى ترجيح تكنية الراوي لشيخه على تكنية غيره له

* إذا وجدنا الراوي المجهول ينزل إلى الرواة عن شيخ مشهور لم نأمن

٨٥

عليه الإرسال إذا حدث عنه رأساً

٩٣

* وصف الحديث بأنه غريب من رواية أحد المتروكين ربما أدان الراوي عنه

٩٨

* قول الحافظ الساجي : «قال أحمد» أو «قال ابن معين» ينبغي التأنى في قبوله

٩٩

* من دقة منهج المحدّثين تفصيلهم الحكم على الرواة بحسب شيوخهم

٩٩ ، ٩٩ (ح ١)

* الفرق بين التفرد عن الضعفاء والتفرد عن المشاهير

- ١٠٣ * حكم حديث الصدوق الذي رمي بنوع بدعة
- * لزوم التحري قبل الاستدراك على الأئمة في نفيهم (سماع فلان من فلان)،
- ١٠٦ (ح ١) لا كما يفعله غير أهل الرسوخ
- ١١٢ * تفرد الثقة الحافظ عن الضعيف الواهي
- ١١٩ * كيفية التعامل مع حديث الراوي الذي له أوهام ومناكير
- ١٢٦ * المعهود من غير الثقات أنهم يُقبلون بتراكيب إسنادية في غاية الغرابة
- * لا يقبل تفرد الراوي عن أحد شيوخه الذين أكثر عنهم لو خالف
- ١٤٩ الحفاظ الأثبات
- ١٥١ * لا يلزم من كون الراوي ضعيفًا تحمله تبعة الحديث الباطل
- * الثقة الحافظ ذو المعرفة قد يكتب الحديث عن من دونه لغرابته وشدة
- ١٥٤ الفردية في إسناده
- ١٦١ * صفة الراوي الذي يستحق الترك
- * هل يجوز أن يتفرد الطبراني في أحد «معاجمه» بحديث صحيح الإسناد
- ١٧٣ يفوت الأئمة الستة جميعًا وأحمد في «مسنده» والصحاح المشهورة؟
- ١٧٤ * حكم ما تفرد به الطبراني وظاهره الصحة

* * *

٥- فهرس الأخطاء والأوهام والتحريفات الواقعة

في بعض مصادر البحث

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	المصدر
١٩	ح ١	الحسين بن العباس	الحسن بن العباس	مطبوع «المعجم الكبير»
٢٠	ح ١	لا يفارقه حتى يفارق	لا يفارقه حتى يفارق الدنيا	مطبوع «المعجم الكبير»
٢٠	ح ٢	نسيًا	نساء	مطبوع «المعجم الكبير» ومطبوع «كنز العمال»
٣٢	ح ١	حشائش	خشاش	مخطوط المعجم الأوسط
٣٦	الأخير	علي بن حفص المديني	علي بن حفص المدائني	مطبوع «تصحيفات المحدثين»
٤١	ح ١	علي بن جعفر المدائني	علي بن حفص المدائني	موضوعان من «المستدرك»
٤١	١٠	محمد بن رافع	أبويكر بن أبي شيبة	«المستدرك»
٤٤	١٢	(زيادة:) عن أبي هريرة	(الصواب:) عن حفص بن عاصم مرسلاً	نسخة من «صحيح مسلم» وبعض مطبوعاته
٤٨	١٦	النميري	الثمري	طبعة شرح النووي على «صحيح مسلم»

محقق «مصنف ابن	(الصواب:) عن حفص	(زيادة:) عن	١٦	٤٩
أبي شيبة»، زادها من	ابن عاصم مرسلًا	أبي هريرة		
صحيح مسلم!				
«السلسلة الضعيفة»	(راوٍ آخر هو:)	العلاء بن هلال	٧	٥٢
	العلاء بن هلال	الباهلي البصري		
	ابن عمر الباهلي الرقي			
الحافظ البزار في «مسنده»	علي بن حفص	محمد بن جعفر	٨	٥٣
مطبوع «تلخيص المتشابه»	قاله أحمد بن الصباح	قال أحمد بن الصباح	٩	٦٠
		سمع عاصمًا		
مطبوع	للمؤمن ذنب يعتاده	المؤمن انت لعبادة	١٧	٦٠
«التاريخ الكبير»	الفينة بعد الفينة	العتبة بعد العتبة		
مطبوع التاريخ الكبير	علي بن حفص	علي بن جعفر	١٨	٦٠
مطبوع	شبابه بن سوار	شبابه بن سواد	ح ٣	٦١
رجال «صحيح البخاري»				
محققا «أطراف الغرائب»	فاستفتح رجل	(...) تفتح رجل	٨	٦٥
محققا «أطراف الغرائب»	عتبة بن عمرو	عتبة بن عمر	١٠	٦٥
	وأبو عمرو	وأبو عمرو		
محققا أطراف الغرائب	محمد بن الحسن	محمد بن الحسن	١١	٦٥
	ابن التل	ابن أتش		
الهيثمي في «مجمع الزوائد»	عتبة بن يقظان	عتبة أبو عمرو	٧	٦٩
مطبوع «الضعفاء» للعقيلي	عامر الشعبي	عامر الشعبي	١٢	٧٠

مطبوع «الضعفاء» للعقيلي	هذا هو عندي	هذا هو عند	١٤	٧٠
محققا «أطراف الغرائب»	العجماء جبار	العجمار جبار	١ح	٧٢
طبعة «ثقات» ابن حبان	(لعل الصواب:)	أبياتاً بحسان بن	١٠	٧٢
	لحسان بن ثابت	ثابت		
	(لعل الصواب:) تفرد بهما	تفرد به	٢	٧٢
طبعة «سنن الدارقطني»	العابدي	العائذي	١ح	٧٣
مطبوع	حائلاً	حابلأ	١ح	٧٤
«مصنف بن أبي شيبة»				
مطبوع «الكامل»	محمد بن مسلم	محمد بن مسلم	٤	٧٦
	عن عبيد الله	ابن عبيدالله		
«الفرائد على مجمع الزوائد»	أبو عمرو	أبو عمر	١٢	٧٩
محقق «مختصر الزوائد»:	عمر بن محمد	عمر بن محمد بن	١ح	٨٠
أبو ذر الشافعي	ابن الحسن	محمد بن الحسن		
مطبوع «مختصر الزوائد»	عن عتبة أبي عمرو	عن عتبة بن أبي عمرو	٢ح	٨١
و «كشف الأستار»				
«كشف الأستار»	من يكلؤنا	من يكلأنا	٣ح	٨٠
«مجمع الزوائد»				
«كشف الأستار»	(الأشبه:) فلم نستيقظ	فلم يستيقظ	٤ح	٨٠
«مختصر الزوائد»				
«أطراف الغرائب»	من يكلؤنا الليلة فقلت أنا	من كلو ما فعلت أنا	٩	٨١
«مختصر الزوائد»	لا نعلم رواه	لا يعلم رواه	١ح	٨١
سليمان بن حرب	أبو زحارة	أبو زحارة	١٠	٨٢
مطبوع «كنى» الدولابي	عتبة بن يقظان	عتبة بن بوطان	١٩	٨٢

مطبوع «المعجم الكبير»	بزيع	بزيع	ح ١	٨٨
مطبوع «المعجم الكبير»	ما من مؤمن	ما من مسلم	ح ١	٨٩
مطبوع «المعجم الكبير»	نساء	نسي	ح ٢	٨٩
مطبوع «سؤالات السهمي»	(الجادة:) لا بأس به	لا بأس	٧	٩٠
حاشية «مسند الشهاب»	محمد بن سليمان ابن بزيع	سليمان بن بزيع	١٩	٩٣
مطبوع «الضعفاء الكبير»	(لعل الصواب:) فإذا هو كثير الخطأ	فإذا كثير الخطأ	١٣	٩٧
مطبوع «الضعفاء الكبير»	...	فإذا إخال من الذي كتبت عنه	١٣	٩٧
مطبوع «الإصابة في تمييز الصحابة»	من بني غبرة	من بني عسيرة	ح ٢	١٠٥
مطبوع «المنتخب من مسند عبد بن حميد»	ذنبًا قد اعتاده الفينة بعد الفينة أو ذنبًا	ذنبًا قد اعتاده الفينة أو ذنبًا	ح ١	١٠٩
مطبوع «المنتخب من مسند عبد بن حميد»	نسيًا	نساء	ح ١	١١٠
مطبوع «المنتخب من مسند عبد بن حميد»	فإن	فإذا	ح ٢	١١٠
طبعتا «شعب الإيمان» طبعة دار الكتب العلمية	أو ذنبًا	وذنبًا	١٠	١١٠
ل «شعب الإيمان»	عن قيس الماصر عن داود البصري	عن قيس الماضي عن داود النصري	ح ٣	١١٠

١١٠	ح ٣	وليس بأبي هند	وليس بابن أبي هند	طبعة دار الكتب العلمية
				ل «شعب الإيمان»
١١١	١٥	حفظ يزيد بن	(لعل الصواب:) حفظ يزيد	مطبوع «تاريخ بغداد»
		هارون كان لحديثه	ابن هارون لحديثه	
١١٢	ح ٢	أبا عمرو	أبو عمر	بعض المصادر
١٢٠	١٣	والمتفكهيين	والمتفكهون	طبعتا «مساوى الأخلاق»
١٣١	ح ٢	يجود، محمود	مجدود	«سير أعلام النبلاء» و «تهذيب الكمال» على الترتيب
١٣٣	١٤	الحسين بن علي	الحسن بن علي	«الإرشاد» ط . الرشد
١٤٣	ح ٢	عن أبي روبة	عن أبي روبة	مطبوع «الجرح والتعديل»
١٤٤	٩	عقبة بن يقظان	عتبة بن يقظان	مطبوع «سنن الدارقطني»
١٥١	ح ٨، ١	محمد بن سعيد	محمد بن شعيب	مطبوع «الكامل»
١٥١	ح ٢	المروزي	المروذي	مطبوع «الكامل»
١٥٢	٥	عنه عن	(الظاهر أنه:) عنه عن أبيه	مطبوع «الكامل»
		ابن عباس	عن ابن عباس	
١٥٣	ح ١	ابن أبي القظان	ابن أبي اليقظان	مطبوع «الكامل»
١٥٥	١١	عن داود بن علي	(الظاهر أنه:) عن داود بن	مطبوع «الكامل»
		عن عبد الله بن عباس	علي عن أبيه عن عبد الله بن عباس	
١٥٦	ح ١	قبل موته أن يموت	قبل أن يموت	مطبوع «تاريخ الدوري»
١٥٩	ح ٢	محمد بن عمران	محمد بن عمران بن	مطبوع
		ابن محمد بن عمران	محمد بن عبد الرحمن	«كشف الأستار»

١٥٩	ح ٢	محمد بن عمران بن [محمد بن عمران]	محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمن	محقق «مختصر الزوائد»
		ابن محمد بن عبد الرحمن		
١٦٤	١٦	ابن شبّه	ابن شبّه	«بذل المساعي في جمع ما رواه الإمام الأوزاعي»
١٦٨	٧	إلى شجرة ركعتين	عند كل شجرة ركعتين	مطبوع ومخطوط «تاريخ دمشق»
١٧٩	ح ١	عبد ﷺ	عبد الله بن دكين	مطبوع «المنتخب من مسند عبد بن حميد» ط. دار الأرقم

* * *

٦- ثبت بمراجع الكتاب

- ١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتاب الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، دراسة وتحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط. دار الوفاء بالمنصورة بمصر، ومكتبة ابن القيم بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: جماعة من المحققين، طبع بالتعاون بين مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٣- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٤- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، ط دار المعرفة ببيروت.
- ٥- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي:
 - ١- تحقيق: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، ط مكتبة الرشد بالرياض.
 - ٢- ضبطه: عامر أحمد حيدر، ط دار الفكر ببيروت، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ٦- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم، دراسة وتحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، إشراف: حماد بن محمد الأنصاري، ط مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٧- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وبهامشها: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر بن عبد البر، ط دار إحياء التراث العربي ببيروت، عام ١٣٢٨.
- ٨- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- ٩- الإلزامات والتتبع، للدارقطني، دراسة وتحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، ط دار الكتب العلمية بيروت، توزيع: دار الباز للنشر بمكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٠- الأنساب، للسمعاني، تقديم وتعليق: عبدالله بن عمر البارودي، ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ١١- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي، تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس، ط دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
- ١٢- بذل المساعي في جمع ما رواه الإمام الأوزاعي، جمعه ورتبه: خضر محمود شيخو، راجعه وقدم له: د. عمر عبدالسلام تدمري، ط دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ١٣- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لابن شاهين، حققه وعلق عليه: د. عبدالمعطي أمين قلججي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ١٤- تاريخ ابن معين، رواية: الدؤوري، دراسة وترتيب وتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ١٥- تاريخ أبي زُرعة الدمشقي، رواية: أبي ميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، ط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- ١٦- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط دار الكتاب العربي بيروت، عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- ١٧- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي زكريا يحيى بن معين، في تجريح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط دار المأمون للتراث بدمشق، عام ١٤٠٠.

- ١٨- التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق: المعلمي اليماني وآخرين، ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).
- ١٩- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي:
- ١- حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، ط دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ٢- طبعة دار الكتاب العربي بيروت.
- ٢٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، مع: النكت الظراف على الأطراف، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه: عبدالصمد شرف الدين، ط الدار القيمة بمومباي بالهند، عام ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- ٢١- تذكرة الحفاظ، للذهبي، تحقيق: المعلمي اليماني، ط دار إحياء التراث العربي بيروت (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند).
- ٢٢- التذييل على كتب الجرح والتعديل، تأليف: طارق بن محمد آل بن ناجي القناعي، طبعة المؤلف، الطبعة الثانية.
- ٢٣- الترغيب والترهيب، لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزي الأصبهاني (المعروف بقوام السنة)، اعتنى به: أيمن بن صالح بن شعبان، ط دار الحديث بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
- ٢٤- تصحيقات المحدثين، للعسكري، دراسة وتحقيق: محمود أحمد ميرة، ط المطبعة العربية الحديثة بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- ٢٥- تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع، لمحمد عمرو بن عبداللطيف، ط مكتبة التوعية الإسلامية بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- ٢٦- تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينه الشهابي، ط طلاس للدراسات والترجمة والنشر بدمشق.

- ٢٧- تلخيص المستدرک، للذهبي، مطبوع بذييل «المستدرک» للحاكم، ط دار المعرفة بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).
- ٢٨- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط دار الفكر العربي بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية، عام ١٣٢٥).
- ٢٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٣٠- الثقات، لابن حبان، ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (مصورة عن ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدکن بالهند)، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
- ٣١- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: حسن أبي الأشبال الزهيري، ط دار ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
- ٣٢- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- ٣٣- جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد، محمد بن علي الأردبيلي، ط منشورات دار الأضواء بيروت، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- ٣٤- الجامع الصحيح (وهو: سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد شاکر وآخرين. ط دار الحديث بمصر (مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر).
- ٣٥- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، تحقيق: المعلمي اليماني، ط دار الكتاب العربي بيروت (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٢٧١هـ / ١٩٥٢م).
- ٣٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
- ٣٧- الدعوات الكبير، للإمام البيهقي، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، ط منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

- ٣٨- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط دار الكتاب الإسلامي.
- ٣٩- رجال الحاكم في المستدرک الذين لم يذكرهم الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب، لأبي عبدالرحمن مقبل بن هادي الوادعي، ط دار الحرمين بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٤٠- رجال صحيح البخاري، المسمى: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبدالله الليثي، ط دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٤١- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبدالله الليثي، ط دار المعرفة ببيروت، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٤٢- سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- ٤٣- سنن أبي داود، وعليه تعليقات: أحمد سعد علي، ط مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- ٤٤- سنن الدارقطني، وبهامشه: التعليق المغني على الدارقطني، لشمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، ط دار المحاسن بالقاهرة، ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م.
- ٤٥- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٤٦- السنن الكبرى، للبيهقي، وبذيله: الجوهر النقي، لابن التركماني، ط مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند.
- ٤٧- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بمصر.

- ٤٨- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني، في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، دراسة وتحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة ومؤسسة الريان ببيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ٤٩- سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، طبعة لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، شوال ١٤٠٤.
- ٥٠- سؤالات ابن الجنيد لابن معين، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٥١- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق ابن عبدالله بن عبدالقادر، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٥٢- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٥٣- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني:
- ١- طبعة المكتب الإسلامي ببيروت.
- ٢- طبعة مكتبة المعارف بالرياض.
- ٥٤- سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: جمع من المحققين، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٥٥- شرح سنن أبي داود، لبدر الدين العيني، تحقيق: أبي المنذر خالد بن إبراهيم المصري، ط مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ٥٦- شرح صحيح مسلم، للنووي، ط دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- ٥٧- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرائي.
- ٥٨- شعب الإيمان:
- ١- تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، ط دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ٢- أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، ط الدار السلفية بمومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م. (مطبوع باسم: الجامع لشعب الإيمان).
- ٥٩- صحيح الجامع الصغير، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ٦٠- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٦١- صحيح أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط مؤسسة غراس بالكويت.
- ٦٢- صحيح مسلم:
- ١- تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بمصر.
- ٢- ط إستانبول.
- ٦٣- الضعفاء الكبير، للعقيلي، حققه ووثقه: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٦٤- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، دراسة وتحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ٦٥- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، ومحمود الطناحي، ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- ٦٦- الطبقات الكبرى، لابن سعد، ط دار الفكر العربي بيروت (مصورة عن ط دار التحرير بمصر).

٦٧- الطبقات الكبرى، لابن سعد: القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، دراسة وتحقيق: د. زياد محمد دمفور، ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

٦٨- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ:

١- دراسة وتحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوش، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢- تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٦٩- العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخرىج: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٧١- العلل والمناكير الواقعة في صحيح ابن حبان وما انتقد عليه في بعض مسائل الاعتقاد، تأليف: محمد عبدالمنعم بن محمد رشاد، تقديم: محمد عمرو بن عبداللطيف، ط دار الضياء بطنطا وابن عباس بالمنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

٧٢- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل، نشره وعلق عليه: أ.د. طلعت فوج بيكسيت، أ.د. إسماعيل جراح اوغلو، ط المكتبة الإسلامية بإستانبول بتركيا، عام ١٩٨٧م.

٧٣- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، عني بشره: ج. برجستراسر، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٧٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق بعض أجزائه: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ترقيم وتصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي

- ومحب الدين الخطيب، ط دار الريان للتراث بمصر (مصورة عن الطبعة السلفية الثانية)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- ٧٥- فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري، حققه وعلق عليه: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط عالم الكتب ببيروت ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- ٧٦- الفرائد على مجمع الزوائد، تأليف: خليل بن محمد العربي، ط مكتبة ابن تيمية بمصر.
- ٧٧- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، للدليمي، ومعه: تسديد القوس على مسند الفردوس، لابن حجر العسقلاني، ومسند الفردوس، قدم له وحققه وخرج أحاديثه: فؤاد أحمد الزمرلي، ومحمد المعتمص بالله المفيد، ط دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- ٧٨- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد، لفضل الله الجيلاني، ط المطبعة السلفية بمصر، الطبعة الثانية، عام ١٣٨٨.
- ٧٩- فيض القدير بشرح الجامع الصغير، للمناوي، ط دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٢١هـ / ١٩٧٢م.
- ٨٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق: عزت علي عيد عطية، وموسى محمد علي الموشي، ط دار الكتب العربية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.
- ٨١- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط دار الفكر بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م.
- ٨٢- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة، حققه وصححه: عبدخالق الأفغاني وغيره، الطبعة الهندية.
- ٨٣- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، للهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

- ٨٤- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، ضبطه وفسر غريبه: بكر حياتي، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه: صفوه السقا، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ٨٥- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ط دار الكتب العلمية بيروت، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند، عام ١٣٢٢).
- ٨٦- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، ط دار المعارف بمصر.
- ٨٧- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني:
١- ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية)، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- ٢- تحقيق: غنيم بن عباس غنيم وغيره، ط دار الفاروق الحديثة بمصر.
- ٨٨- المجالسة وجواهر العلم، للدكتور، تحقيق: مشهور حسن سليمان، ط جمعية التربية الإسلامية، ودار ابن حزم بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٨٩- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي بحلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٢.
- ٩٠- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، ط دار الكتاب العربي بيروت (مصورة عن ط مكتبة القدسي بمصر)، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
- ٩١- مجموع فيه مصنفات أبي الحسن الحمامي، ط دار أضواء السلف بالرياض.
- ٩٢- مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتقديم: أبي ذر صبري بن عبد الخالق، ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- ٩٣- مختصر سنن أبي داود، للمنزري، ومعه: معالم السنن، للخطابي، وتهذيب السنن، لابن قيم الجوزية، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، ط

دار المعرفة ببيروت (مصورة عن طبعة أنصار السنة المحمدية بمصر ومكتبة ابن تيمية بمصر).

٩٤- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، لأحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ط دار الكتبي بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٩٥- مساوي الأخلاق ومذمومها وطرائق مكروهاها، لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل السامري الخرائطي:

١- حقه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، ط مكتبة السوادي بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

٢- دراسة وتحقيق: مجدي السيد إبراهيم، ط مكتبة القرآن بمصر.

٩٦- المستدرك، للحاكم، وبذيله: تلخيص المستدرك، للذهبي، ط دار المعرفة ببيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).

٩٧- المسند، للإمام أحمد بن حنبل:

١- ط المكتب الإسلامي ببيروت (مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر).

٢- تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط دار المعارف بمصر، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.

٩٨- مسند الشهاب، للقضاعي، حقه وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٩٩- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان، عني بتصحيحه: م. فلايشهر، ط دار ابن الجوزي بالدمام.

١٠٠- المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع: المكتب الإسلامي ببيروت،

الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

- ١٠١- المطالب العالية بزوائد الثمانية، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني:
- ١- الطبعة المسندة: بتحقيق: جماعة من المحققين، تنسيق: سعد بن ناصر الشري، ط دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٢- الطبعة غير المسندة: تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ١٠٢- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، حققه: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وأبو الفضل عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، ط دار الحرمين بمصر، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ١٠٣- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي، رواية: أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد البرقاني عنه، دراسة وتحقيق: د. زياد محمد منصور، ط مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ١٠٤- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية.
- ١٠٥- المعجم، لابن المقرئ، تحقيق: أبي عبدالرحمن عادل بن سعد، ط مكتبة الرشد بالرياض، وشركة الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ١٠٦- المعجم المشتمل في ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لابن عساكر، تحقيق: سكينه الشهابي، ط دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- ١٠٧- معرفة الثقات، للعجلي، بترتيب: الهيثمي والسبكي، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١٠٨- معرفة الرجال، لأبي زكريا يحيى بن معين، رواية: ابن محرز البغدادي، تحقيق: محمد كامل القصار، ط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- ١٠٩- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي، حققه وقيده نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٢م.
- ١١٠- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان القسوي، رواية: عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ١١١- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من أخبار، لعبدالرحيم بن الحسين العراقي، اعتنى به: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، ط مكتبة دار طبرية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ١١٢- المغني في الضعفاء، للذهبي، حققه وعلق عليه: د. نور الدين عتر.
- ١١٣- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، اعتنى به: أيمن صالح شعبان، ط دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م.
- ١١٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق وتعليق: مصطفى بن العدوي، ط دار الأرقم بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- ١١٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط دار المعرفة بيروت.

* * *

٧- فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
* المقدمة، وفيها ذكر الصحيح من خطبة الحاجة	٥
* بيان الثابت المحفوظ في آخر خطبة الحاجة، وأنه «فإن كل بدعة ضلالة»	
حسبُ، والإشارة إلى تحاشي الإمام مسلم إخراج التتمة الشاذة في «صحيحه»	٥
* الإشارة إلى سبب تأخر صدور الجزء الثاني من «سلسلة أحاديث ومرويات	
في الميزان»، وأن المؤلف ليس من أنصار الاستعجال في التصنيف	٦
* الإشارة إلى قصة الحديث الذي عليه مدار الرسالة مع المؤلف، وفيها التنبيه	
على أن عبارة «رجاله ثقات» من مثل المنذري والهيثمي لا تعني صحة	
الحديث	٧
* تعليق المؤلف على حديث الفينة قبل بضع عشرة سنة؛ حيث أورده الخطيب	
في «تلخيص المتشابه» بإسناده إلى «التاريخ الكبير» على الصواب	٨
* استنكار المؤلف لمتن الحديث والإشارة إلى وجه ذلك	٨
* بيان أن حديث «... والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمستهزئ بربه»	
* إن صحَّ موقوفًا على ابن عباس؛ فظاهره يعارض حديث الرسالة المرويَّ	
عنه مرفوعًا	٩
* احتمال أن تتلو هذه الرسالة رسالةً أخرى في تحسين حديث «لا يدخل الجنة	
عجوز» إن يسر الله للمؤلف الاستخارة على تحسينه	١٠
* المؤلف يرد افتراءات بعضهم عليه في مسألة التقوية بالمتابعات وتسمية	
الضعيف المنجبر بالحسن لغيره، ويلمح إلى بعض ضوابط التقوية بالمتابعات	١٠
* موقف المؤلف من أحاديث المعازف، وأن نسبة تضعيفها كلها إليه باطلة	١٠
* تبرؤ المؤلف مما نسب إليه زورًا من عدم إقرار شيء من جميع ما صححه	
العلامة الألباني	١١

- * ذكر بعض الأمثلة على تساهل ابن حبان في التوثيق في كتابه «مشهير علماء الأمصار»، وفي المقابل أمثلة أخرى فيه على غمزه حفظ بعض الثقات والصدوقين يؤهم أنهم مردودو الحديث ١١
- * التوجس من بعض ما يرويه الآجري عن أبي داود ١٤
- * إجمال القول فيما علم من طرق الحديث، والجزم بأنه لا يصح منها شيء؛ إذ هي دائرة بين العلة والضعف الظاهر ١٩
- * الكلام على طريق عكرمة، وبيان الاختلاف على اسم الراوي عنه بنفس الإسنا والمخرج ١٩
- * بسط القول في أول وجهي الاختلاف، والشروع في سرد تراجم رجاله مع شيء من الإسهاب، والحكم بأنه معلول ٢٠
- * ترجمة الحسن بن العباس الرازي، وحكاية توثيق الخطيب إياه، والإلماح إلى شيء من حديثه ومن تابعه عليه ٢٠
- * الاعتذار عن الخطيب إذ فاته شيخٌ للحسن بن العباس الرازي وكذا رآه عنه هو الحافظ الطبراني ٢١(ح ١)
- * بيان سبب تسمية أبي يحيى الزعفراني بالتفسيري وذكر شيء من ترجمته ٢٣
- * بيان معنى قول ابن أبي حاتم «صدوق ثقة» ٢٣(ح ١)
- * الأصل في توثيق الخطيب الاعتماد والقبول- وإن كان دون أكابر النقاد كأحمد وابن معين وأصراهما-، واستغراب تعامل بعضهم معه بنوع من التلين ٢٥
- * بيان أن الراوي الثقة ليس معصوماً من الغلط، وأن الأصل أن يقضى للأرجح عند اختلاف الثقات، وتزليل ذلك على مخالفة الحسن بن العباس للإمام البخاري في إسناد الحديث ٢٥
- * ترجمة أحمد بن أبي سريح الرازي، وحكاية شيء من أقوال موثقيه، وبيان نماذج مما أغرب به مصداقاً لما أشار إليه ابن حبان وتبعه الحافظ ابن حجر ٢٦
- * لا يسمى مستدرك الحاكم «صحيحاً» إلا تجوزاً ٢٧

- * الاختلاف في نسبه وقول الأكثرين بأنه نهشلي، خلافاً لما تقتضيه رواية الخطيب عن اللالكائي ٢٧، ٢٨ (ح ١)
- * تعدد الأقوال في تاريخ وفاته، وميل المؤلف إلى أنه بعد الأربعين ومائتين - تبعاً لغير واحد -، وتضعيف ما سوى ذلك ٢٩
- * ترجمة علي بن حفص المدائني، وحكاية شيء من أقوال موثقيه، وتكلم أبي حاتم فيه ٣٤
- * وجه الجمع بين «ثقة» و«ليس به بأس» في كلام بعض النقاد ٣٦
- * ذكر شيء مما أخذ على علي بن حفص وتبرئة الشيخ له في أولهما، والحزم بخطئه في الثاني؛ وهو: وصله حديث «كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع» ٣٦
- * تبرئة (علي بن حفص) من تصحيف نُسب إليه، واستظهار كون اللفظة التي عليها الكلام من ورقاء بن عمر الإشكري ٣٧
- * الأحاديث التي ذكرها الإمام مسلم في خطبة كتابه ليست على شرطه في أصل الصحيح ٤٠
- * بيان شيء من منهج الإمام مسلم في التنبيه على العلل ٤١
- * تحرير مذهب المحدثين النقاد من أهل الاختصاص في مسألة زيادة الثقة وما في معناها ٤٢
- * الرد والاستدراك على الحاكم والنووي في اعتماد قول غير أهل الحديث في واحدة من أخص مسائل الفن، إذ أطلقوا القول بقبول زيادة الثقة من غير تفصيل ٤٢
- * بيان التناقض بين القول بقبول زيادة الثقة مطلقاً والواقع النظري والعملي لعلماء المصطلح ٤٣
- * التنبيه على خطأ وقع في بعض نسخ وطبعات «صحيح مسلم» أدى إلى كثير من الخلط والخبط، وبيان ذلك من وجوه ٤٤
- * تراجع الشيخ عن تقديمه لكتاب مع الاعتراف لصاحبه بالإجادة في الكلام على بعض الأحاديث ٤٧ (ح ١)

- * قبول النووي لزيادة الوصل من علي بن حفص، ورد المؤلف لذلك مع الإحالة على ما سبق في صفحة: ٣٩ ٤٩
- * تخطيطه محقق «المصنف» في وصله ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي أسامة مرسلاً بتلفيقه على ما رواه عن علي بن حفص عند مسلم موصولاً ٤٩
- * التنبيه على عدة أوهام وتخبطات وقع فيها المعلق على «الإحسان»؛ بناءً على أخطاء وتحريفات النسخ والطبعات والوهم في العزو والتحسين المتكلف ٥٠
- * التباس العلاء بن هلال الرقي على العلامة الألباني بالعلاء بن هلال البصري ٥٢
- * الإشارة إلى ما وقع للعلامة الألباني في هذا الحديث ٥٢
- * التنبيه على وهم وقع للحافظ البزار في تعيين من وصل هذا الحديث ٥٣
- * الإشارة إلى كثرة الأوهام الواقعة لمخرجي هذا الحديث وذكر اثنين منها ٥٣ (ح ١)
- * ترجمة عبيد المكتب، وبيان أنه ثقة باتفاق ولا رواية له البتة عن عكرمة ٥٤
- * ذكر بعض مزايا «التاريخ الكبير» للبخاري ٥٥
- * بيان مراد الذهبي من كلمة «وُثِّق»، وأن الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله لا يلزم أن يكون للتمريض في جميع الأحوال ٥٧
- * ذكر بعض مزايا سير أعلام النبلاء ٥٧ (ح ١)
- * الجزم بأن من روى عن عكرمة (حديث الفينة) مكتتب آخر فانتقل وهم الواهيمين إلى عبيد ٥٨
- * ذكر ترجمة عكرمة، والإشارة إلى بعض المصادر التي دافعت عنه ضد ما أثير حوله من تهم، وبيان أنه حجة في الحديث إمام في التفسير ٥٨
- * الانتقال إلى ثاني وجهي الاختلاف عن عكرمة؛ وهو: ما رواه البخاري في «تاريخه الكبير» بنفس الإسناد عن عتبة المكتب عن عكرمة عن ابن عباس ٥٩
- * التنبيه والتصويب لتحريفات في الإسناد والتمتن في طبعة «التاريخ الكبير» و«تلخيص المشابه» ٦٠
- * زيادة بيان في ترجمة ابن أبي سريج الرازي ٦١
- * تعقيب على كلام الحافظ حول تعيين والد أحمد بن أبي سريج ٦٢

- * الإشارة إلى أن البخاري أقلّ عن ابن أبي سريج، مع حاجته إلى الرواية عنه،
 ٦٢ وعدم وضوح السبب في ذلك لدى المؤلف
- * معنى: «قال فلان» في كلام البخاري عندما يروي عن أحد شيوخه ٦٣
- * ترجمة عتبة بن عمرو المكتب من عدة مصادر فيها فوائد شتى تتعلق به ٦٣
- * بيان تكلم بعض الأئمة في معتقد عتبة المكتب ونسبته إلى البدعة ٦٣
- * الإشارة إلى أن عتبة المكتب يكنى بأبي عمرو ٦٤
- * بعض المؤاخذات على الطبعة التجارية لـ «أطراف الغرائب والأفراد» التي
 طبعتها دار الكتب العلمية، وبيان بعض ما وقع فيه المحققان المسكينان
 من أخطاء ٦٥
- * الإشارة إلى ما كان يلقب به محمد بن الحسن الأسدي ٦٦
- * الاستطراد في بيان نكارة وبطلان زيادة فيها النصّ على خلافة أبي بكر
 وعمر وعثمان ٦٦
- * توهيم الطبراني في ذكره عتبة المكتب فيمن رروا عن المختار بن فلفل
 الحديث الباطل المذكور؛ إذ لم يروه إلا عن أبي روق عطية بن الحارث ٦٧
- * بيان أن السقر بن عبدالرحمن والصقر بن عبدالرحمن رجل واحد،
 وأن ابن حبان قد وهم إذ غاير بينهما، في جملة أوهامه الكثيرة في
 الجمع والتفريق ٦٨ (ح ٢)
- * الكلام حول تعيين المتهم بهذا الكذب في الإسناد الذي يرويه محمد بن
 الحسن الأسدي عن عتبة المكتب عن أبي روق عن أنس ٦٨
- * توهيم الهيثمي في نقله أقوال الناس في عتبة بن يقظان الراسبي إلى عتبة
 أبي عمرو الواقع في الإسناد ٦٩
- * بيان أن المتفق عليه في كنية عتبة بن يقظان هو أبو زحارة، وأن تكنيته بأبي
 عمرو محل نظر. (وسياتي استدراك على هذا) ٦٩
- * توهيم العقيلي في جعله عتبة أبا عمرو: عتبة بن أبي عتبة الفزاري وإنما
 هو عتبة المكتب ٧٠

- * تعقب العقيلي في أول حديثين استنكرهما على عتبة الفزاري بعدم صحة إسناده إليه، وفي ثانيهما بأنه ليس هو المراد، مع إقراره على استنكار الحديث ٧١
- * ذكر حديثين آخرين روي عن عتبة المكتب عن عكرمة عن ابن عباس، والإشارة إلى المحفوظ فيهما، وبيان حالهما على تقدير ثبوتها عن عتبة المكتب ٧١
- * التنبيه على أن ذكر ابن حبان للرجل في كتابه «الثقات» بمجرد لا يلزم منه التوثيق بمعناه الاصطلاحي؛ بل قد يراد به العدالة حسب ٧٣
- * رواية البصريين عن معمر فيها شيء من أجله لا من أجلهم ٧٥
- * الإشارة إلى أن إبراهيم بن هانئ لم يكن من أهل الشأن من النقاد وإن كان حافظًا عابدًا ٧٧
- * فوائد نفيسة حول بيان الراجح من اختلاف الثقات في إسناده مداره على الزهري ٧٧
- * عود إلى حديث عتبة أبي عمرو، والتأكيد على أنه عتبة المكتب بقرائن عدة، ونص البزار والدارقطني على تفرد به ٧٨
- * خطأ آخر وقع فيه محققا الطبعة السقيمة من «أطراف الغرائب والأفراد» ٨١
- * الوقوف على متعلق لمن ذهب إلى أن كنية عتبة بن يقطان هي (أبو عمرو)، وبيان أن الخلاف في تعيين عتبة أبي عمرو قديم جدًا ٨١
- * نص الراوي عن الشيخ على كنيته بعد أن سماه وسمى أباه هو المقدم على نص من دونه على شيخ مكنى في إسناده على أنه ابن فلان ٨٢
- * تلخيص ما خلص إليه المؤلف في عتبة المكتب ٨٣
- * بيان أن عتبة المكتب لم يُنصَّ على توثيقه توثيقًا مطلقًا إمام معتبر، والكلام على ابن حبان وكتابه «الثقات» و«مشاهير علماء الأمصار» ٨٣
- * الإشارة إلى أن عتبة المكتب مقل جدًا في الرواية، والتنبيه على ضرورة النظر بعين الاعتبار إلى قصته مع محارب بن دثار ٨٣

- * المؤلف لم يجد لعتبة حديثًا له رواه عنه أكثر من واحد ولم يجد له أيضًا حديثًا صح إسناده إليه، أو لم يصح توبع عليه من ثقة أو غير ثقة ٨٤
- * ذكر الرافضة لراو ما في بعض كتبهم- لاسيما إن كان من أهل الكوفة لا يكفي في القطع بتشيعه ٨٤
- * الإلماح إلى التشكك في سماع عتبة المكتب هذا الحديث أو غيره من عكرمة ٨٥
- * تفرد مثل عتبة المكتب عن مثل عكرمة مما يقضي على هذا الطريق بالنكارة ٨٥
- * الإشارة إلى ضعف أبي حريز قاضي سجستان وبعض ما نُسب إليه ٨٦(ح ١)
- * إعلال إسناد الطبراني في «الكبير»- الذي فيه عبيد المكتب- بإسناد البخاري الذي ساقه في ترجمة عتبة المكتب من «الكبير» ٨٦
- * بيان وجوه التشابه الشديد بين عتبة وعبيد المكتبين؛ مما أدى إلى حصول اللبس بينهما منذ وقت مبكر ٨٧
- * الكلام على طريق سعيد بن جبير، والإحالة على ما سيأتي في ترجمة أبي معاذ من الكلام على قول الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أبي بشر إلا أبو معاذ وهو سليمان بن أرقم» ٨٨
- * الإشارة إلى أن الصواب في لفظ الحديث من هذا الطريق: «ما من مؤمن... لا «ما من مسلم...»- كما وقع عند الطبراني في «الكبير» ٨٩(ح ١)
- * الشروع في تراجم رجال «الطبراني» ٩٠
- * ترجمة محمد بن علي بن مهدي بن زياد الكندي العطار الكوفي؛ وبيان أنه ثقة ٩٠
- * التنبيه على الاحتراز من قصور في الإحالة والفهرسة وقع فيه محقق «سؤالات السهمي للدارقطني وغيره» ٩٠
- * التفريق بين محمد بن علي بن مهدي العطار الكوفي- صاحب الترجمة- ومحمد بن علي بن مهدي بن حرب النجار التستري- شيخ ابن المقرئ في «معجمه» ٩١

- * التحذير من طريقة مستنكرة في حمل توثيق أكابرالنقاد على إرادة العدالة فقط
- ٩١ بغير بينة ولا مسوغ؛ بل لمجرد وصف أحدهم إياه بالصلاح!
- * ترجمة محمد بن سليمان بن بزيع الكوفي، وذكر عدم عثور مؤلف على كلام لأئمة الجرح والتعديل فيه إلا كلامًا لابن أبي الفوارس على حديث استغرب روايته عن متروك والراوي عنه هو ابن بزيع غير أن الإسناد لم يثبت إليه
- ٩١ الإلماح إلى ما قد يكون عبد الله بن جعفر- وكان ممن يضع الحديث- قد فعله في إسناد هذا الحديث عند القضاعي
- ٩٣ الإشارة إلى أن سليمان بن بزيع مصري إسكندراني، وليس هو والد صاحب الترجمة، وتوهيم الشيخ حمدي السلفي في تعيينه
- ٩٤ المدعو أحمد الغماري يعلى بالضعيف ويترك الإعلال بالوضع
- ٩٥ الخطيب يتهم محمد بن سليمان الخزاز- الواهي منكر الحديث- بوضع حديث
- ٩٥ ترجمة مصعب بن المقدم الكوفي، وذكر الاختلاف فيه جرحًا وتعديلاً
- ٩٥ تخطئة ما حكاه الحافظ ابن حجر عن الإمام أحمد في مصعب بن المقدم؛ وإنما هو ابن ماهان، وبيان أن الوهم إنما هو من الإمام الساجي، والاستدراك على الحافظ إذ لم يتعقبه
- ٩٧ استبعاد إطلاق القول بضعف صاحب الترجمة، وتخطئة الحكم عليه حكمًا واحدًا لا ينفك عنه، واختيار المؤلف التفصيل فيه بحسب شيوخه
- ٩٩ ترجمة أبي معاذ، وتوجس المؤلف من جزم الطبراني بأنه سليمان بن أرقم، واستظهاره- بعد بحث- أنه عتبة بن حميد الضبي، وذكر القرائن الدالة على ذلك
- ١٠٠ الإشادة بقيمة كتاب الذهبي «المقتنى»- على اختصاره
- ١٠٠ استغراب تجويز أحد محققي «المطالب العالية» أن يكون أبو معاذ هو فضيل بن ميسرة البصري الصدوق
- ١٠١ (ح) ذكر شيء من كلام العلماء في عتبة بن حميد الضبي، وبيان مرتبة من قال فيه
- ١٠٢ الحافظ «صدوق له أوهام»

- * تعجب المؤلف من رد حديث الصدوق الذي رمي بنوع بدعة حال كونه مأموناً على ما يحدث به ١٠٣
- * تلمس السر في إقحام أبي معاذ خاصة في هذا الإسناد، وفيه فوائد، مع بيان أوجه الشبه بين عتبة بن حميد الضبي وعتبة بن عمرو المكتب وعبيد المكتب الضبي ١٠٣
- * بيان النكارة البالغة في كون إسناد كالشمس على شرط الشيخين- بل الستة- لم يأت به إلا محمد بن سليمان بن بزيع الكوفي النكرة ١٠٤
- * ترجمة أبي بشر جعفر بن أبي وحشية، وإثبات سماعه من عباد بن شرحبيل اليشكري رضي الله عنه؛ بما يصيره من صفار التابعين ١٠٤
- * اتفاق العلماء على توثيق أبي بشر إلا في روايته عن مجاهد وحبيب بن سالم- فنفوا سماعه منهما ١٠٧
- * التطرق إلى نفي سماع أبي بشر من سليمان بن قيس اليشكري- صاحب صحيفة جابر-، وأنه كان يحدث من كتاب سليمان حسب ١٠٧
- * ترجمة سعيد بن جبير رضي الله عنه، وترجيح تكنيته بأبي عبد الله كما أطبق عليه المتقدمون ١٠٨
- * بيان جلالة رتبة سعيد بن جبير رضي الله عنه مما دعى المزي إلى تطويل ترجمته وسرد كراماته، ولم يذكر فيه توثيقاً إلا بالتبع ١٠٨
- * مناقشة اعتراض د. بشار عواد بخصوص تاريخ وفاة سعيد بن جبير- رضي الله تعالى عنه- وسنه حين مات ١٠٨ (ح ٢)
- * الإشارة إلى مزيد اختصاصه بابن عباس حتى قدمه بعضهم على طاووس ١٠٩
- * الكلام على طريق داود البصري والحكم عليه بأنه ضعيف جداً ١٠٩
- * التنبيه على تحريفات عدة وقعت في طبعة دار الكتب العلمية لـ «شعب الإيمان» مما دعا المؤلف إلى ترك الاعتماد عليها ١١٠ (ح ٣)
- * الشروع في تراجم رجال هذا الإسناد ١١١
- * ترجمة يزيد بن هارون، وبيان أنه حجة حافظ بلا مثوية، وأن ما كان يفعله عندما كبر سنه وكف بصره إنما هو من تثبته وإتقانه ١١١

- * الإشارة إلى كثرة القرائن الدالة على صحة اسم زاوي لجد يزيد بن هارون،
وليس (زاذان) ١١٢ (ح ١)
- * تفرد يزيد بن هارون الثقة الحافظ عن عبد الله بن دكين الكوفي الواهي
الضعيف محتمل بداهة، رغم أن يزيد لم يكن كوفيًا ١١٢
- * ترجمة عبد الله بن دكين الكوفي، وبيان أنه مع الاختلاف فيه فلا يثبت
عن إمام تقويته إلا ويثبت عنه توهيته أو يكون القول بتوثيقه بلاغًا لا يثبت
أو وهما ١١٢
- * لم يكن الأئمة النقاد كأحمد وغيره بالذين يجازفون بإطلاق توثيق من قل
حديثه وتعددت مناكيره ١١٣
- * الإشارة إلى انتفاء القرابة بين أبي عمر عبد الله بن دكين وأبي نعيم
الفضل بن دكين ١١٣
- * بيان أن ابن معين رغم قوله في ابن دكين «ثقة ليس به بأس» يقول فيه في
موضع آخر «ليس بثقة»، ويذكر بعده جماعة من المتروكين عند أهل العلم
ويصفهم بنفس الوصف ١١٤
- * تعقب الحافظ للمزي حيث نسب كلامًا لابن معين إلى النسائي؛ وإنما هو
حكاية عنه ١١٥
- * ذكر جميع ما وقف عليه المؤلف من حديث عبد الله بن دكين مرفوعًا وموقوفًا
سوى حديث الفينة ١١٥
- بيان أن المؤلف لم يجد لابن دكين حديثًا توبع عليه إلا حديثًا لم يُقَمِّم منه ١١٧
- * الإشارة إلى حديث لابن دكين خرجه المؤلف في كتابه «تكميل النفع» وساق
له طريقًا أوهى من طريقه ١١٨
- * إنكار المؤلف على محقق «شعب الإيمان» تحسينه إسناد لم يتابع عليه
ابن دكين، وبيان معنى قول الحافظ «صدوق يخطئ» ١١٩
- * بيان بعض ما يجب مراعاته عند التعامل مع حديث من له أوهام ومناكير ١١٩
- * استنكار ما رواه ابن دكين عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن
أبي طالب، بينما رواه الثقات بإسناد تالف إلى علي ١٢٠

- * الإشارة إلى روايات أخرى لعبد الله بن دكين عن بعض شيوخه لم يقف المؤلف عليها بعد ١٢١
- * ترجمة قيس الماصر، وبيان منشأ هذا اللقب والتفريق بينه وبين قيس بن رمانة من وجوه ١٢١
- * الإشارة إلى أن أصبهان كانت تسمى (المدينة) وأنها الآن تسمى (اليهودية) ١٢٣
- ١٢٤ خفاء حال قيس الماصر على الشيخ مصطفى بن العدوي
- * ترجمة داود البصري، والارتباب في وجود رجل بهذا الاسم يروي عن أصحاب النبي ﷺ ١٢٥
- * ذكر حديث أورده الأزدي عندما حكم على داود البصري بأنه متروك وبيان أن الإسناد إليه لا يصح ١٢٥
- * الجزم بأن داود البصري ليس هو أبو سليمان الوراق؛ وإلا كان الإسناد في منتهى الغرابة وعدم التناسق، والحمل فيه على عبد الله بن دكين ١٢٦
- * استظهار المؤلف أن الشيخ مصطفى بن العدوي قد ظن داود البصري أبا سليمان الوراق مع أن الإسناد حيثئذ سيكون معضلاً ١٢٧
- * الكلام على طريق علي بن عبد الله بن عباس، ونص أبي نعيم على غرابته من حديث ابنه داود ١٢٧
- * الشروع في تراجم رجال هذا الإسناد ١٢٨
- * ترجمة القاسم بن زكريا المطرز، وبيان أنه ثقة حافظ مقرئ مصنف ١٢٨
- * تمييز صاحب الترجمة عن شيخه وسميه الثقة القاسم بن زكريا بن دينار أحد شيوخ مسلم ١٢٩
- * بيان عدم تفرده بحديث الفينة عن شيخه لمتابعة رواها أبو نعيم في «الحلية» ١٣٠
- * التحذير من الخلط بين أبي بكر بن أبي شيبه صاحب «المصنف» وذاك البراز جابر ابن منيع الذي تابع القاسم بن زكريا عند أبي نعيم ١٣٠ (ح)
- * ترجمة عبد الله بن هاشم الطوسي، وبيان أنه ثقة من شيوخ مسلم ١٣٠
- * الإشارة إلى أن ابن أبي حاتم لم يخبر حاله ١٣١
- * ترجيح تكنيته بأبي عبد الرحمن بعد بحث وقرائن عديدة ١٣٢

- * عدم اعتبار جزم السمعاني بأن كنيته أبو محمد لاعتماده فيها على ابن حبان
لا غير ١٣٣
- * التردد في معنى وصف الحافظ إبراهيم بن أبي طالب إياه بأنه موجود في
حديث اثنين من شيوخه: هل هو بمعنى الإتقان أم بمعنى تجويد الإسناد؟ ١٣٤
- * ذكر قرينة تقوي الظن بأن التجويد الموصوف به عبد الله بن هاشم هو تجويد
الإسناد، ثم تبرئة ساحته من ذلك ١٣٥
- * بيان الاختلاف في تاريخ وفاته وأن الأكثرين على أنه سنة ٢٥٥ ١٣٧
- * ذكر ما اتهم به من أنه تلقن حديثاً بعد ذهاب بصره ودفاع الألباني عنه بما
لا مزيد عليه ١٣٨
- * الإشارة إلى أن تصحيح وصل حديث «النوم أخو الموت» فيه نظر ظاهر من
حيث الرواة والمصادر التي خُرج فيها موصولاً ١٣٨
- * هل يجوز أن تنفرد كتب الفوائد والغرائب بحديث صحيح دون
الكتب المشهورة؟ ١٣٨
- * ترجمة عبد الله بن نمير، وبيان أنه متفق على توثيقه ومن رجال الجماعة ١٣٨
- * الاستدراك على الإمام الدارقطني وتوهم عبد الله بن نمير في تفرد له ١٤١
- * الإشارة إلى ثلاثة أحاديث نسب الطبراني إلى ابن نمير التفرد بها، وحث طلبة
العلم على التحقق من ذلك شريطة اتباع طريقة النقاد ١٤٢
- * ترجمة عتبة بن يقظان الراسبي، وبيان أنه وإه متروك ووقوع وهم في التفريق
لبعض من ترجموا له ١٤٣
- * استغراب صنيع ابن حبان إذ أورده في الثقات وسكت عليه، وكذلك الذهبي
وابن حجر لم يوفياه حقه على ضوء الأقوال الشديدة فيه ١٤٣
- * الإلماح إلى ما سبق من بحث وترجيح لتكنيته بأبي زحارة لا أبي عمرو ١٤٥
- * ترجمة داود بن علي بن عبد الله بن عباس، وذكر قول ابن معين فيه
«إنما يحدث بحديث واحد» ١٤٥

- * بيان ما ظنه ابن عدي في تعيين الحديث الذي عناه ابن معين، وذكر بضعة عشر حديثًا أوردتها لداود، وإشارة المؤلف إلى عدم ثبوت أسانيدھا إليه إلا حديثًا واحدًا وقع في متنه اختصار ١٤٦
- * بيان ثبوت حديث صيام يوم عاشوراء ويوم قبلها ويوم بعدها عن ابن عباس موقوفًا وأن رفعه وهم ١٤٦ (ح ٢)
- * إعلال طريق مما ذكره ابن عدي لداود ظاهره الصحة إليه ١٤٧
- * التعقيب على دفاع الذهبي عن موسى بن عامر، وبيان أن مخالفته لمثل دحيم مما ينكر عليه وإن كان مختصًا بالوليد بن مسلم ١٤٩
- * توجيه إشكال وقع في صدر ترجمة موسى بن عامر عند ابن عدي ١٤٩ (ح ١)
- * ذكر ابن عدي لحديث الطير فيما ساقه لداود، وعدم صحة الإسناد إليه، وبيان أن تبعة هذا الإفك ليست على سليمان بن قرم الضعيف ولكن على شيخه محمد بن سعيد يقينًا ١٥١
- * ذكر ابن عدي لحديث «يمن الخيل في شقرها» فيما ساقه لداود وبيان المؤلف أنه منكر بهذا الإسناد ١٥٢
- * شريك القاضي من أمثل من روى عن داود فيما ساقه له ابن عدي ١٥٣
- * الثقة الحافظ صاحب المعرفة قد يكتب الحديث عن هو دونه لغرابته وشدة الفردية في إسناده ١٥٤
- * الحافظ يقول في سليمان بن محمد الخزاعي «وما عرفت سليمان بعد» والحال أنه معروف روى عنه جمع كبير، وغمزه أبو أحمد الحاكم، وترجم له ابن عساكر ١٥٥
- * الإشارة إلى علو رتبة سعيد بن عبد العزيز وأنه كان لا يحدث بعد أن تغير واختلط ولا يجيز أحدًا ١٥٦
- * التنبية على أن حديث قراءة السجدة في صبح الجمعة هو الحديث الوحيد الذي يصح إسناده إلى داود بن علي - في جميع ما ساقه له ابن عدي -، على اختصار في متنه ١٥٦

- * سعيد بن عبد العزيز الثقة الثبت كان لا يذكر صيغ التحديث من غير
إرادة التدليس ١٥٦
- * تعقب محقق «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» في تفسيره صفة تحديث سعيد بن
عبد العزيز ١٥٧
- * وقوف المؤلف على حديثين لداود لم يذكرهما ابن عدي- ولكنه أشار
إليهما-، ومدارهما- أيضًا- على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
الأنصاري ١٥٨
- * محمد بن أبي ليلى فقيه فاضل ولكنه لا يستحق وصف (الثقة) إلا على
معنى العدالة حسب- خلافاً للمتبادر من هذا الوصف ١٥٩
- * ثناء المؤلف على كتاب «التذييل على كتب الجرح والتعديل» ١٦٠
- * بيان أن لفظة «وأعينوا على الحمولة» في حديث «لا تجلسوا في
المجالس...» لها شاهد في «الصحيحين» ١٦٠ (ح٢)
- * ذكر كلام الحافظين الذهبي وابن حجر في داود بن علي ١٦١
- * الإشارة إلى أن الذهبي يرى أن الحديث الواحد لداود الذي عناه ابن معين
هو الحديث الطويل في الدعاء، لا حديث عاشوراء- خلافاً لابن عدي- ١٦٢
- * بيان السبب في عدم إقدام النقاد على تليين بعض ذوي السطوة من الخلفاء
وذويهم بألفاظ صريحة ١٦٣
- * المؤلف يقف لداود بن علي على حديثين أعضلهما عن النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم ١٦٤
- * ترجمة علي بن عبد الله بن عباس، وبيان أنه متفق على توثيقه- على قلة
حديثه- وأن صلاته ألف ركعة كل يوم صحيح ثابت عنه ١٦٥
- * الإشارة إلى أن ابن أبي حملة قد أدركه، بينما لم يدركه ابن المبارك؛ حيث
ولد في عام وفاته ! ١٦٧
- * التنبيه على بعض الأمور التي ذكرها الذهبي في ترجمته بصيغة الجزم رغم أنها
لا تصح عنه ١٦٨

- * الثناء على محقق «التقريب» وجهده المبذول في إخراج الكتاب على أن فيه
 ١٦٩ (ح ١) أنسابًا لم تحرر
- * استعراض كلام العلماء والباحثين في طرق حديث الفينة ١٦٩
- * أولاً: طريق الطبراني في الكبير بإسناده إلى عبيد المكتب عن عكرمة عن
 ابن عباس، وتقدم الحكم بأنه معلول ١٦٩
- * الإشارة إلى أن الألباني رحمه الله ليس ممن يصححون بناء على مثل قول
 الهيثمي «رجاله ثقات»- الذي لا يلزم منه الصحة؛ بل بما يؤديه إليه اجتهاده ١٧١
- * بيان أن الطبراني لم يروِ الحديث بهذا الطريق إلا في «الكبير» مع انطباق
 شرط «الأوسط» عليه؛ إذ ضمنه غرائب شيوخه وهذا منها ١٧٢
- * بيان أن المتكلمين على هذا الطريق أغفلوا البحث عن شروط إسنادية يلزم
 توفرها فيه لكي يحكم عليه بالصحة ١٧٢
- * مسألة: هل يجوز أن يتفرد الطبراني بحديث صحيح دون الكتب الستة
 ومسند أحمد والصحاح المشهورة؟ ١٧٣
- * كلام للخطيب وابن رجب في ذم طلب الغرائب والإعراض عن المشاهير ١٧٣
- * الأحاديث المذكورة في كتب العلل غالبًا ما يكون الوجه الراجح فيها هو
 الوجه الأنقص ١٧٤
- * ذكر بعض الفوائد المثورة في كتب العلل والغرائب ١٧٤
- * ثانيًا: طريق البخاري في «التاريخ الكبير» بإسناده إلى عتبة المكتب عن
 عكرمة عن ابن عباس، وتقدم الحكم بضعفه ونكارته ١٧٥
- * الإشارة إلى أن كتب التواريخ بها كنوز خفية لا يتفطن الكثيرون لها ١٧٥
- * ثالثًا: طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس، وتقدم الحكم بنكارته جدًا ١٧٥
- * الغماري يعل بالراوي الضعيف ويترك الإعلال بالوضاع ! ١٧٥
- * تعقب الشيخ حمدي السلفي في إحالته على الطبراني بإسنادين غير إسناد
 القضاء، مع أن أحدهما هو طريق أصح لنفس حديث القضاء ١٧٦
- * توهيم أيمن صالح المعلق على «الترغيب» في نقل كلام الهيثمي على إسناد
 إلى إسناد آخر ١٧٧

- * رابعاً: طريق داود البصري عن ابن عباس، وتقدم الحكم بضعفه جداً ١٧٨
- * خامساً: طريق داود بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده، وتقدم الحكم بضعفه جداً ١٧٩
- * زيادة قيد مهم على عبارة ابن عدي بخصوص حكم ما يرويه داود بن علي عن أبيه عن جده ١٧٩
- * بيان وجه نكارة متن الحديث الذي عليه مدار الرسالة ١٨١
- * بيان أن نسبة حديث «كل ابن آدم خطأ...» إلى النبي صلى الله عليه وسلم غلط عليه، وأنه معلول مع نكارتة، وبيان أن الثابت إنما هو قول ابن عمر «كل ابن خطأ إلا من رحم الله» موقوفاً عليه ١٨٤
- * بعض الألغاز لتنشيط طلبة العلم ١٨٥
- * حديث «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم» صح موقوفاً على أحد السلف ١٨٦
- * الفهارس الفنية للكتاب:
- ١- فهرس الآيات القرآنية ١٨٩
- ٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار ١٩٠
- ٣- فهرس الرواة ١٩٥
- ٤- فهرس الفوائد الحديثية ٢٢١
- ٥- فهرس الأخطاء والأوهام والتحرقات الواقعة في بعض مصادر البحث ٢٣١
- ٦- ثبت بمراجع الكتاب ٢٣٧
- ٧- فهرس موضوعات الكتاب ٢٥٠

تم الفهرس بحمد الله
